

المؤسسات التعليمية وتأثيرها في النهضة الصينية

في الربع الأخير من القرن العشرين

الدكتور
أشرف خيرى سالم محمد

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دار الجديد للنشر والتوزيع

٣٧٩.٥١
م. أ. ، أشرف خيرى سالم .
المؤسسات التعليمية وتأثيرها في النهضة الصينية في الربع
الأخير من القرن العشرين. د/ أشرف خيرى سالم محمد . - ط ١. - دسوق:
دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع .
٣٨٤ ص ؛ ١٧.٥ × ٢٤.٥ سم .
تدمك : 6 - 662 - 308 - 977 - 978
١. التعلم - الصيني . ٢. السياسة التعليمية - الصين .
أ - العنوان .

رقم الإيداع : ٥١٥٦ .

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة - بجوار البنك الأهلي المركز
هاتف- فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ محمول : ٠٠٢٠١٢٧٧٥٥٤٧٢٥ - ٠٠٢٠١٢٨٥٩٣٢٥٥٣
E-mail: elelm_aleman2016@hotmail.com & elelm_aleman@yahoo.com
الناشر : دار الجديد للنشر والتوزيع
تجزئة عزوز عبد الله رقم ٧١ زرالد الجائر
هاتف : ٢٤٣٠٨٢٧٨ (٠) ٠٠٢٠١٣
محمول ٦٦١٦٢٣٧٩٧ (٠) ٠٠٢٠١٣ & ٧٧٢١٣٦٣٧٧ (٠) ٠٠٢٠١٣
حقوق الطبع والتوزيع محفوظة E-mail: dar_eldjadid@hotmail.com
تحذير:

يحظر النشر أو النسخ أو التصوير أو الاقتباس بأي شكل
من الأشكال إلا بإذن وموافقة خطية من الناشر
٢٠٢٠

إهداء

إلى روح والدي العزيز الأستاذ / خيرى.
إلى من فتح بصري وبصيرتي على العلم.
إلى من أعطاني قوة في ديني.
رجاء أن يتغمده الله - عز وجل - برحمته.
وأن يلهمني الصبر على فراقه حتى ألقاه.

أشرف خيرى

الفهرس

٤	الفهرس
٥	مقدمة
١٥	الفصل التمهيدي المصطلحات:
	الفصل الأول الدور الإيجابي للتعليم في النهضة الحضارية)
٢٥	تجارب دولية (
٩٥	الفصل الثاني نظام التعليم في جمهورية الصين الشعبية
	الفصل الثالث العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية في جمهورية
١٦٤	الصين الشعبية
٢١٨	الفصل الرابع توظيف التعليم في خدمة النهضة الصينية
٢٥٤	الخاتمة والدروس المستفادة
٢٧٢	المراجع
٢٧٢	أولاً : المراجع العربية
٢٨٨	ثانياً : المراجع باللغة الانجليزية

مقدمة

يستأثر العلم بمكانة رفيعة في القرآن الكريم، فأول آية نزلت على رسولنا الكريم

صلّى الله عليه وسلم تحت على العلم في قول الله تعالى:

(اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ) [سورة العلق: ١].

كما جعل الله تعالى العلم من أهم سبل رفع مكانة الأمم فقال تعالى: (يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ). [سورة المجادلة: ١١].

وفي قوله تعالى:

(..قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ. [سورة الزمر: ٩].

كما مدح الله تعالى العلماء بأنهم أكثر عبادة خشية له، فقال تعالى :
(...وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَأَلْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ) [سورة فاطر: ٢٨].

لقد كان للعلم والثقافة أثر بارز في حياة الإنسان وتطوره على مر العصور. وتدل التجربة على تقدم الأمم التي اعتمدت على العلم في بناء حضارتها، وتخلف تلك التي لم تدرك أهميته. ولقد شهد القرن العشرون تراكمًا علميًا ضخماً شمل كل مناحي الحياة .

مما لاشك فيه أن التعليم أحد المداخل الأكثر فاعلية وأهمية لتأكيد حقوق الإنسان ، وذلك من خلال ما نص عليه الدستور من أن التعليم حق تكفله الدولة لكل مواطن باعتباره واحد من الحاجات الأساسية اللازمة لكل فرد في المجتمع ، وإن نشر التعليم على أوسع نطاق باعتباره حقاً أساسياً لكل مواطن له دور جوهري في العمل على إرساء مبادئ الحضارة ، فالتعليم يعنى بالدرجة الأولى تكوين الشخصية التي تعي الصالح العام ^(١) .

ويعد التعليم لأية أمة من الأمم أساساً لنموها وتقدمها وازدهارها ، وإيصالها إلى المواقع الحضارية الأكثر تقدماً ، كما أنه يساعد الأمم على مواجهة تحديات الحاضر ومتطلبات المستقبل ، ولا ينفك الإنسان طيلة حياته يتعلم بطريقة

(١) سعيد إسماعيل على : الأصول السياسية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٧ م ، ص ٧٩ .

مباشرة وغير مباشرة ، ومن ثم جاءت المقولة بأن الإنسان يتعلم من المهد إلى اللحد ، وارتبطت فرص التعليم بالمكانة الاجتماعية ، كما ارتبط مقدار التعليم بمن يملكون ومن لا يملكون ، وغدا الاستمتاع بمقادير وأنواع معينة من التعليم وسيلة من وسائل التباين الاجتماعي^(١) .

ومن ثم ، فإن التعليم يأتي بين مداخل النهضة المجتمعية الشاملة باعتباره مدخلًا حاكمًا لا غنى عنه لإقامة ذلك المجتمع المعرفي ، فالتعليم وعاء القيم والمثل ومصنع المهارات والفنون والمعارف وضابط إيقاع التحول العظيم الذي يشق مجراه في المجتمع لينتج أفرادًا هم أبناء عصرهم بتفكير ابتكاري وقابلية للتدريب على مختلف حرفه وتخصصاته ، بروح مغامرة تغزو وتقهقر الصحراء وتنطلق في آفاق الكشف العلمي إلى آفاق تسابق الخيال^(٢) .

وهو عملية بناء البشر، ويكاد يكون إجماع بين زعماء الإصلاح الاجتماعي ورجال التربية ، على أن التربية والتعليم ، مدخل أساسي لإصلاح المجتمع وتطويره ، وتقدمه وإن كان ذلك أمرًا مرئيًا في العالم المتقدم ، فإن ثمة حاجة ماسة إليه في الدول النامية الساعية إلى اللحاق بالعالم المتقدم^(٣) .

فالتعليم يعتبر واحدًا من أفضل الاستثمارات التي يمكن أن تقوم بها الدولة، بل يمكن القول أنه أغلى أنواع الاستثمار، فالمتعلمون أكثر إنتاجية ويساهمون بالنصيب الأكبر في الانطلاق ببلادهم على طريق النمو المتقدم. والتعليم مطالب بتوفير القوى البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً بمهارات وقدرات ومعارف وخبرات تتزايد الحاجة إليها دومًا بتطور المجتمع وتلاحق المتغيرات، ولذلك ينبغي ترجمة متطلبات التنمية إلى مضمون تعليمي، مع الالتزام بالمرونة والحركة داخل العملية التعليمية لمواجهة تطورات التنمية^(٤) .

(١) محمد حمدان عبد الله : الفلسفة التربوية ودورها في التنمية ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩ م ، ص ٧ .

(٢) ج . م . ع . : مصر والقرن الحادي والعشرون ، مجلس الوزراء ، القاهرة ، ١٩٩٧ م ، ص ص ٣٩ - ٤٠ .

(٣) صلاح الدين المتولي : التعليم المصري والقروض الأجنبية دراسة تفويضية لتوظيف القروض والمعونات الأجنبية في تطوير التعليم في مصر ، القاهرة ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، ١٩٩٥ م ، العدد ٨٩ ، أول يونيو ١٩٩٥ م ، ص ٥٥ .

(٤) سامية مصطفى كامل : التعليم واستثمار رأس المال البشري : تحليل الجدوى الاقتصادية للتعليم العالي بالكويت ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مكتبة الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ م ، ص ٣٧ .

ويمثل النظام التعليمي في أي مجتمع حجر الزاوية في كل النظم الاجتماعية الأخرى، فهو يحدد بشكل كبير النظام الاقتصادي والنظام السياسي ومن ثم النظام الاجتماعي لكل مجتمع، وحدث الخلل في هذا النظام من شأنه أن ينعكس سلباً على كافة الجوانب المجتمعية^(١).

ولقد اهتم الصينيون القدماء بالتعليم والتربية اهتماماً كبيراً، والدليل على هذا أنهم اعتبروا العلماء منهم أبطالهم المفضلين. لقد كان التعليم هو أفضل طريق للوصول إلى الثروة الاقتصادية والمكانة الاجتماعية والسلطة السياسية، ومن هنا كانت دعوة ملوك الصين في العصر السحيق الناس إلى شغل أوقاتهم بالتفكير والدراسة، باعتبار التعليم أهم عامل في سبيل نجاحهم في وضع نظام اجتماعي صالح وسليم^(٢).

ويُعد التعليم من العناصر الأساسية في الفلسفة الاجتماعية الكونفوشيوسية ويتمتع كونفوشيوس بفلسفة معينة في التعليم حيث يؤكد أن الهدف الأكبر أهمية هو الوصول إلى معرفة الإنسان، فمن الضرورة معرفة كل من طبيعة الإنسانية، وطبيعة الأشياء. وأهم معرفة هي معرفة الناس ، وليس المعرفة التي تدور حول الأشياء الخارجية ، مثل الأوضاع والمؤسسات الحكومية^(٣).

وفي مجال التربية: أحدث كونفوشيوس- بلغة العصر الحديث- ثورة في التربية والتعليم مؤكداً ديمقراطية التعليم وكل مواطن له الحق في التعليم دون ثمة تميز. وأدخل كونفوشيوس مفاهيم تربوية جديدة غيرت كثيراً من مهمة التربية التقليدية التي انحصرت هدفها في تدريب التلاميذ على فنون القيام بأعمال تقليدية معينة ، ولكن التربية - في نظر كونفوشيوس - هي تحقيق الهدف الأسمى والأعلى بكل ما تحمله الكلمة من التطور والتنقيف عقلياً وأخلاقياً لتوسيع المدارك وتقويتها وتنظيمها ، والغاية من التدريس لدى كونفوشيوس هي تنمية ملكات الفرد الذهنية وتنقيف عقله ، وتوسيع مداركه ، أما الهدف النهائي من وراء ذلك كله ، فهو تخريج موظف في الدولة على أساس أن هذا الموظف المثقف يستطيع أن يؤدي

(١) عبد الرؤوف أحمد محمد : التعليم والحراك الاجتماعي والمهني ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، المجلد الثالث ، مطبعة معهد التخطيط القومي ، العدد الثاني ، ١٩٩٥ م ، ص ٨٠.

(١) صلاح بسيوني رسلان : كونفوشيوس رائد الفكر الإنساني ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٨ م ، ص ٥٧.

(٢) عبد العزيز حمدي : التجربة الصينية " دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية " ، أم القرى للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٧ م ، ص ٣٨ .

دورًا ديناميكيًا في الحكومة التي يلتحق بها بإخضاعه الأداة الحكومية لاحتياجات الشعب . ومن ثم فإن دور الفرد المثقف في المجتمع ، ليس دورًا سلبيًا ، وإنما هو إيجابي^(١) .

ولقد تبنت الصين تلك الأفكار التي طرحها كونفوشيوس في عملية التنمية، فوضعت سياسة قومية تشير بأن التربية مطلب أساسي من مطالب التنمية، وأصبح هناك ميدان هام يهدف إلى الرغبة في إحداث التقدم لدى العنصر البشرى وخلق الإنسان المدرب لإحداث التنمية الاقتصادية. ولقد اهتمت الصين بالإنسان الذي يتوافر لديه الوعي بأهداف التنمية والتخطيط، المدرب على أساليب التنفيذ والمتابعة، الإنسان القادر على العطاء من أجل تطوير كافة الأوضاع التي تسود المجتمع^(٢) .

ولقد لعب التعليم دورًا محوريًا في دفع عجلة التنمية في الصين، وبدءًا من عام ١٩٧٩م، اهتم الصينيون بالعلم باعتباره رصيّدًا قوميًا وثورة وطنية كبرى يجب المحافظة عليه باعتباره أداة فعالة ومدخلًا أساسيًا لأية تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية.

ولذلك أعلن في الصين بأن العلم وحده القادر على إنقاذ الصين من أزمتها إذا ما أرادت الإصلاح والتحديث، بعد أن سيطر على التعليم الصيني شبح الثورة الثقافية والتي أطاحت بالعلماء والمثقفين وأنكرت الدور الهام للعلم والعلوم، كما تم تجريم المفكرين والمعلمين ومحاكمتهم لتبنيهم ثقافات غربية، وتم حجب المعلمين عن الإلمام لكل ما هو جديد وارد من الغرب في مجال التعليم، وبادرت الحكومة إلى إصلاح نظام التعليم القديم، ومحو نسبة الطلاب المتسربين من التعليم، وحظي التعليم باهتمام الأمة لأنه الباب الرئيسي للتحديث في الحاضر والمستقبل^(٣) .

ولقد أدرك الصينيون أن التنمية تتطلب توافر حد كبير من التعليم والبحث العلمي وأن العبرة ليست بكم البشر وإنما نوعية هذا الكم من البشر وأن كسب النتيجة النهائية لأي صراع أو إصلاح مرهون ببناء المواطن الواعي المستنير، فالفرد

(٣) عبد العزيز حمدي ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .
(١) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية ((دراسة في النموذج الصيني)) ، دار الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، طنطا ، ٢٠٠٥م ، ص ١ .
(٢) تشين شى : الصين ، دار النجم الجديد ، بكين ، ١٩٩٤م ، ص ١٩١ .

المتعلم مواطن أفضل وعامل أكفأ ومحارب مؤمن بقضيته، ولذا فإن للتعليم أهمية لا تنكر وفضلاً لا يجحد^(١).

وقد أولت الصين اهتماماً كبيراً بالسياسة التعليمية المعروفة بسياسة الباب المفتوح لتحقيق التكامل والتنسيق بين التعليم وسوق العمل شرط أن يكون التقدم في المجال الأول حافزاً للتطور في المجال الثاني لمواجهة ومواكبة طموحات التنمية ومتغيرات وتطورات العصر ، واقتبست الصين بعض النظم التعليمية في العالم من الشرق والغرب والتي يمكن أن تتماشى مع خصوصية البلاد ودمجها بأكبر بلد سكاني في العالم للاستفادة من السمات الناجزة ، لأنه لا يمكن أن تسير الصين في طريق وبعد أن تقطع شوطاً طويلاً منه تفاجأ أنها لم تسير بخطى صحيحة ، لهذا عمدت الصين إلى التأكيد على جودة النظم والمناهج التعليمية ، ويأتي ترتيب الجامعات الصينية وخاصة جامعة بكين في المركز الخامس عشر عالمياً وفقاً للتصنيف والتقييم الذي أجرته صحيفة التايمز^(٢).

ويهتم الشعب الصيني- في الوقت الحالي - ببناء الصين القوية الحديثة ، فمنذ نهاية هذا القرن حدد الصينيون أهدافهم وسجلوا نمواً مطرداً في جميع المجالات الاقتصادية والصناعية والزراعية ، كما تعمل الصين لمضاعفة إنتاجها بحيث يزيد في الميادين الصناعية والزراعية المختلفة ، حتى تصبح الصين واحدة من أكبر الدول إنتاجاً في العالم ، لذا فإن من أهم القطاعات التي يبذل الصينيون فيها الجهد الأكبر هو قطاع التعليم الذي يقع عليه العبء في برنامج التحديث والتطوير^(٣).

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة من تركيزها على التعليم ودوره الفعّال في مواجهة تحديات التنمية ، فهي تؤكد على أن التعليم يرفع من قيمة الموارد البشرية ويحقق مكاسب في مختلف الأعمال والمجالات .

(١) محمد منير مرسى: الإصلاح والتجديد التربوي في العصر الحديث، دار الكتب، القاهرة ١٩٩٦م، ص ١٥

(٢) إبراهيم الأخرس : أسرار تقدم الصين " دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود " ، إيتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٨ م ، ص ٢٥٣ .

(٣) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية "دراسة في النموذج الصيني" ، مرجع سابق ، ص ٦١ .

كما تأتي أهمية هذه الدراسة في استثارة الوعي القومي لإدراك المشكلات التعليمية التي تعوق التنمية في مصر ، وإبراز مدى الحاجة الملحة إلى دور المؤسسات التعليمية في تنمية المجتمع المصري .

يساعد هذا البحث في استنباط بعض الدروس المفيدة للباحثين لتطوير البحث في مجال دور المؤسسات التعليمية في نهضة مصر والتعرف على جوانبها المختلفة .

يجب أن نجعل التجربة الصينية بمثابة نموذج مهم في التنمية الاقتصادية المرتكزة على العنصر البشري .

تقدم الدراسة الحالية مجموعة من الأسس والمبادئ والآليات المستفادة من التجربة الصينية ، والتي يمكن أن تكون ركائز لإستراتيجية تربوية لإصلاح التعليم وزيادة فعاليته في التنمية الاقتصادية في مصر ودول العالم الثالث .
أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تقديم دراسة للمكتبة المصرية والعربية عن دور التعليم في النهضة الصينية .
- وكيف يمكن الاستفادة من هذا النموذج في مصر والدول النامية ؟
- التعرف على طبيعة العلاقة بين التعليم والتنمية .
- التعرف على واقع العلاقة بين التعليم والتنمية في الصين .
- إبراز دور التعليم وأهميته في تشكيل ملامح الحضارة الصينية .
- دراسة تأثير مؤسسات التعليم العامة والخاصة على الوضع السياسي والاجتماعي والمردود المنتظر منها .
- استخلاص مجموعة من الأسس والمبادئ والآليات في مجال التعليم ودوره في نهضة البلاد .

منهج الدراسة :

وتستخدم هذه الدراسة منهج التحليل الثقافي كأحد فروع منهج التحليل المقارن، حيث يتيح دراسة وتحليل النظام التعليمي وعلاقته بباقي الأنظمة داخل المجتمع وبيان دور المؤسسات التعليمية .

وسيتم توظيف هذا المنهج في ضوء الدراسة الوصفية التحليلية لاستخلاص مجموعة النتائج والتوصيات بهدف الاستفادة منها في تطوير نظام التعليم بما

يجعلها أكثر إيجابية في عملية النهضة التنموية في مصر والدول النامية .
تساؤلات الدراسة :

لقد أثارت الدراسة عدد من التساؤلات وقد تم الانتهاء منها إلى الصياغة التالية
بهدف تحليلها واستخلاص الدروس المستفادة منها وهي :

- ما العلاقة بين التعليم والتنمية ؟
- ما دور التعليم في التنمية ؟
- ما العلاقة بين التعليم والتنمية في الصين في الربع الأخير من القرن العشرين وبين نهضتها الحالية ؟
- ما أهم ملامح التميز في النظام التعليمي الصيني الراهن ؟
- ما دور المؤسسات التعليمية في تحقيق النهضة المجتمعية بشكل عام وفي الصين بشكل خاص ؟
- هل يمكن من خلال عرض النموذج الصيني الوقوف على أسباب النجاح والفشل الوصول إلى بعض الدروس المستفادة لمصر والدول النامية ؟
- ما التصور المقترح للتعليم المصري في ضوء الاستفادة من التجربة الصينية ؟

حدود الدراسة:

المجال الجغرافي:

تمت دراسة دور المؤسسات التعليمية في النهضة الحضارية لدولة الصين والتي تُعد أحد أهم دول النمرور الآسيوية الصاعدة والتي تقع ضمن دول جنوب شرق آسيا .

المجال الزمني : (خلال الربع الأخير من القرن العشرين) .

وقد تم اختيار دولة الصين كنموذج للنهضة الحضارية لما يلي :

تُعد الصين من الدول الرائدة التي اهتمت بتطوير وتجديد نظامها التعليمي من خلال القرار الذي اتخذته الحكومة الصينية في شهر مايو ١٩٨٥م بالموافقة على إجراء إصلاح تربوي شامل في الصين، من أجل الوصول بالصين إلى مصاف الدول المتقدمة في مجال التطور الاجتماعي والاقتصادي، وذلك في الربع الأخير من القرن العشرين .

إدراك أهمية العنصر البشري في عملية التنمية والتي لا يمكن تحقيقها بمجرد إقامة الدولة لنظام اقتصادي تنموي، ولكن يجب أن يقترن ذلك بالدور الهام للموارد البشرية، الأمر الذي يبرز أهمية التعليم ودوره في عملية التنمية . أولت الصين اهتماماً كبيراً بالسياسة التعليمية المعروفة بسياسة الباب المفتوح لتحقيق التكامل والتنسيق بين التعليم وسوق العمل من خلال جودة الأداء وإتقان العمل .

أدوات الدراسة :

استخدمت الدراسة الأدوات الأكاديمية العامة وهي الكتب العلمية، الدراسات والبحوث السابقة، الدوريات والبيانات والإحصاءات والمنشورات والنشرات المختلفة ودوائر المعارف.

مشكلة الدراسة :

يُعتبر التعليم المواجهة الرئيسية بالنسبة إلى شعوب العالم الثالث من أجل التقدم والرقى. وفي العصر الحديث أصبحت حضارات الشعوب تُقاس بمدى التقدم الذي أحرزته في مجال التعليم، لذا بات من المؤكد أن التعليم قرين لكل تقدم ، والجهل مصاحب لكل تخلف. ونتيجة لذلك أصبحت قضية تطوير التعليم ضرورة ملحة لكل الشعوب مهما كان مستوى تقدمها ذلك لأن التعليم هو المحور الأساسي لأمن الشعوب في شتى مجالات الحياة .

وقد اتجه الباحث إلى الدراسة الراهنة بصدد التعليم ودوره في النهضة الحضارية ، يقيناً منه بأهميته في تحقيق تنمية بشرية تكون قادرة على الإسهام في تحقيق التنمية الشاملة على المدى القريب والبعيد .

وعلى هذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة الحالية على النحو التالي :

يُعتبر ضعف أداء التعليم في الوطن العربي سبباً أساسياً من أسباب وضعه السلبي ، حيث تُعد الأمة العربية من أكثر الأمم أمية ، بـ ٦٨ مليون أُمي يمثلون ٤٠ ٪ من إجمالي السكان في الوطن العربي أما في مصر التي يفترض أن تكون حاملة للواء الريادة عربياً على المستوى الإعلامي والثقافي والاقتصادي بحكم موقعها التاريخي والجغرافي كواجهة للصراعات الإستراتيجية للمنطقة فتبلغ نسبة الأمية بها ٢٧.٤ ٪ في ٢٠٠٨ م ، وتمثل هذه النسبة العالية من الأمية شكلاً من أشكال الفشل التعليمي العربي على التخطيط والتنظير ، خاصة إذا

علمنا أن الدول العربية حريصة - ومنذ نصف قرن - على عقد المؤتمرات وإقامة الندوات لمحاولة تحسين الواقع التعليمي ولكن دون جدوى ، حيث لم يشهد هذا الواقع أي تغيير إيجابي مثل الذي شهدته دول ناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية .

ولما كانت قضية البحث تعكس تجربة رائده لدور المؤسسات التعليمية في النهضة الصينية فإن مشكلة الدراسة الحالية تكمن في السؤال الرئيسي : كيف يمكن الاستفادة من التجربة الصينية في تطوير وإصلاح نظام التعليم في مصر والدول النامية لإحداث نهضة تنموية حقيقية ؟
مكونات البحث :

تم تقسيم البحث من الناحية المنهجية إلى مقدمة وفصل تمهيدي وأربعة فصول فالمقدمة **تحتوى على:** أهمية الدراسة - أهداف الدراسة - منهج الدراسة - تساؤلات الدراسة - حدود الدراسة - أدوات الدراسة - مشكلة الدراسة - خطة البحث .

والفصل التمهيدي يتضمن: مصطلحات الدراسة - الدراسات السابقة (الدراسات العربية - الدراسات الأجنبية) .

الفصل الأول: الدور الإيجابي للتعليم في النهضة الحضارية (تجارب دولية):
حيث تناول الباحث أولاً: التعليم ودوره في النهضة الحضارية- النموذج الياباني. ويشتمل **على:** تمهيد - الموقع والسكان - التطور التاريخي للنظام التعليمي - الملامح الأساسية للنظام التعليمي- أهداف التعليم - السلم التعليمي - إعداد المعلم - الإدارة التعليمية - تمويل التعليم- الاقتصاد - دور التعليم في النهضة الحضارية .

ثانياً : التعليم ودوره في النهضة الحضارية - النموذج الكوري :
ويشتمل **على:** تمهيد - الموقع والسكان - الملامح الأساسية للنظام التعليمي - أهداف التعليم - بنية النظام التعليمي - إعداد المعلم - الإدارة التعليمية - كيفية تمويل المستويات التعليمية - التنمية الاقتصادية - التعليم والنهضة الحضارية .

الفصل الثاني : نظام التعليم في الصين :
حيث تناول الباحث الحديث فيه - تمهيد - الموقع والسكان - اللغة - الديانة - إطلالة تاريخية عن نظام التعليم - أهداف النظام التعليمي - بنية النظام التعليمي - تعليم الكبار - التعليم الخاص- التعليم عن بعد- تعليم الأجانب في الصين -

التعليم الإسلامي في الصين - أساليب التقويم في نظام التعليم بالصين - إعداد المعلم - الإدارة التعليمية - تمويل التعليم .
الفصل الثالث: العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية في جمهورية الصين الشعبية:

حيث تناول الباحث فيه - تمهيد - ماهية التنمية والمبادئ التي تقوم عليها - العلاقة بين التعليم والتنمية - دور التعليم في التنمية - الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتعليم - العلاقة بين التعليم والتنمية في الصين - التنمية الاقتصادية في المجتمع الصيني - التنمية الاجتماعية في المجتمع الصيني - التعليم ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين.

الفصل الرابع : توظيف التعليم في خدمة النهضة الصينية:

حيث تناول الباحث فيه - تمهيد - التعليم واستثمار رأس المال البشري - أهم المشكلات المرتبطة بالتعليم بمراحله المختلفة في الصين - أهم السياسات والآليات المتبعة لمواجهة مشكلات التعليم في الصين - دور الجامعات ومعاهد البحث العامة في التنمية الاقتصادية في الصين - الاهتمام بالتعليم التكنولوجي وربطه بالبحث العلمي في الصين .

الخاتمة و الدروس المستفادة (التوصيات) :

حيث تناولت تلخيصًا لفصول الدراسة وعرضت نتائج الدراسة والدروس المستفادة (التوصيات) .

الفصل التمهيدي

المصطلحات:

مفهوم المؤسسة :

حلل سامنر Summner عام ١٩٠٦م، في كتاب "طرائق الشعوب" مصطلح " المؤسسة" فقال : إنه يتكون أولاً من مفهوم (فكرة أو مبدأ أو عقيدة أو حتى مصلحة) ثم يحصل المفهوم أو الفكرة بالتدرج على بناء مادي وبالتدرج أيضاً تختفي الفكرة أو تتوارى ، ويظل البناء هو الظاهر والمؤثر ، حتى وإن فقد علاقته بالفكرة الأولية ، وقال سامنر – كذلك – إن معظم المؤسسات تنبع من أساليب السلوك والمعتقدات الشعبية ، وتتحول إلى عادات ثم أنماط ، وتتضح عندما تسن لها القواعد والقوانين والأحكام ^(١) .

وقد نشر الكاتب البريطاني هنرى فيرلى في عام ١٩٥٥ م ، مقالاً في مجلة "سبكتيتور" استخدم فيها هذه الكلمة استخداماً اصطلاحياً جديداً ، فحولها بالفعل إلى مصطلح استخدمه علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة والأدب والنقد الأدبي الاجتماعي بالمعاني نفسها. كانت الكلمة في البداية تعنى – فقط – أية مؤسسة أو منظمة اجتماعية أو عادة شائعة مستقرة ومنظمة . ولكن " فيرلى " أشار بها إلى كل المنظمات والتكوينات الاجتماعية التي تمثل السلطة والشرعية والتراث المستقر المتفق عليه والوضع القائم . وعلى سبيل التحديد أشار فيرلى في مقاله هذا إلى مؤسسات الأسرة المالكة والبرلمان والجهاز الحكومي والقوات المسلحة الملكية والقانون والنقابات المهنية والعمالية والمجالس البلدية وهيئة الإذاعة البريطانية وجامعتي أوكسفورد وكمبريدج والصحف الكبرى والمدارس العامة وملاك الأراضي والرأي العام البريطاني وأنماط السلوك الفردي التي تصوغها وتوجهها كل تلك المؤسسات ^(٢) .

مفهوم النهضة :

(١) سامى خشبة: مصطلحات الفكر الحديث : سلسلة الفكر، ج ٢، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٦م ، ص ١٩٤ – ١٩٥ .

(٢) سامى خشبة: ، مرجع سابق، ص ١٩٣ .

النهضة لغة: نَهْضٌ ، نُهُوضٌ ، " نَهْضَ الْوَلَدُ " : قَامَ يَقْضًا نَشِيطًا .
النهضة اصطلاحًا: الوثبة في سبيل التقدم الاجتماعي أو غيره ^(١) .
يشمل مفهوم النهضة في مجتمع معين محاور عدة وهي ^(٢) :

١- المحور القومي :

إن الحديث عن مفهوم النهضة الشاملة في مجتمع معين مرتبط إلى حد كبير بالواقع القومي لهذا المجتمع لجهة تحديد الهوية والانتماء والوطن والجغرافيا والتاريخ وحركة التشكل والجماعات البشرية وعلاقاتها فيما بينها وعلاقاتها الإقليمية. ومن المتعارف عليه أن المجتمعات المتأخرة في وعيها القومي الصحيح غالبًا ما تكون مفتنة وغير قادرة على النهوض . لذلك فإن مستلزمات النهضة في هذه المجتمعات هو تحديد الانتماء القومي بشكل واضح ، ووضع خطة سياسية مرحلية تقود هذا الواقع إلى مراحل مستقبلية مرتجة ، إضافة إلى ترسيخ مفهوم الوجدان القومي لتوليد حوافز التغيير القومي لدى أكبر عدد من أفراد المجتمع وجماعاته .

٢- المحور الاجتماعي :

لا يمكن القيام بعملية التغيير الجذري المطلوب للنهوض بمجتمع معين دون تصفية العلاقات وتنظيمها فيما بين أفراد المجتمع وجماعاته تأسيسًا على المحور القومي. وهذا يتطلب خلق أرضية مشتركة للمواطنين في المجتمع تتساوى فيها الحقوق والواجبات للجميع على قاعدة نظام مدني موحد يتناول مختلف جوانب الحياة . وقد يكون التغيير في هذا المحور صعبًا للغاية إذ يصطدم بعادات وتقاليد وتربية مدنية متجذرة أو عتيقة فيصبح من الضروري استبدال هذه بتقاليد وعادات وتربية جديدة .

٣- محور التنمية البشرية :

إضافة إلى تولد الوجدان القومي وحدوث التحرر الاجتماعي، فإن من شروط النهوض والتطور في المجتمع هو تنمية موارده البشرية لتواكب علوم واختصاصات ومهارات العصر كي تستطيع أن تحدث التغيير والتحديث العلمي

(١) المعجم الوجيز : مجمع اللغة العربية ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٩٥ م ، ص ٦٣٧ .

(٣) <http://www.sonna3ma.com/forums/showthread.php?t=3646> 28-05-2007.

والاقتصادي القادر على رفض النهضة الشاملة وبناء الطاقة البشرية واختيار الاختصاصات المناسبة. إن هذه مسألة في غاية الأهمية لأنها لا ترتبط فقط بالاختصاصات العلمية المتوفرة في العالم بل أيضاً بحاجة المجتمع إلى اختصاصات محددة لتنمية قطاعات تنافسية معينة .
وتتغير متطلبات التنمية البشرية بشكل مستمر وسريع. لذلك يجب تطويرها وتعديلها باستمرار لمواكبة حاجات المجتمع المتغيرة .

٤- محور التنمية الاقتصادية :

إن طبيعة التنمية الاقتصادية تختلف بحسب الواقع القومي والاجتماعي والسياسي للمجتمع أو لدولة معينة. غير أن الهدف منها يبقى مواكبة آخر ما توصلت إليه التطورات والتحولات الاقتصادية .

مفهوم التقدم :

ويقصد به حدوث تغير اجتماعي يؤدي إلى الخير الاجتماعي وهو يفترض أن التغير يسير في خط مستقيم يميزه عما كان وعما سيكون، بمعنى أن المرحلة التي يحياها المجتمع خير من سابقتها، ولذلك فالتقدم نوع من التغير نحو الأمام ويحدث للمجتمع في فترة زمنية معينة سواء أكان عامًا أو جزئيًا، بمعنى إنه قد يحدث في كل أجزاء النظام الاجتماعي أو بعض من أجزائه، ويمكن تحقيقه بواسطة استخدام خطط التنمية الاجتماعية التي يستخدم في إعدادها التخطيط الاقتصادي العلمي (١) .

الدراسات السابقة:

توجد دراسات عديدة تتعلق بهذه الدراسة وهي كما يلي :

أولاً : الدراسات العربية :

نظام التعليم في الصين: التجربة والدروس المستفادة (٢):

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور العوامل والقوى الثقافية المؤثرة في تشكيل نظام التعليم الصيني، وكيف أثرت هذه القوى تأثيرًا مباشرًا في حركة النظم

(١) صلاح يوسف موسى: الفكر الاجتماعي عند ماوتسي تونج وأثره في تحديث المجتمع الصيني ، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥م، ص ٨.

(٢) فرغلي جاد أحمد: نظام التعليم في الصين " التجربة والدروس المستفادة "، دار المعارف ، ط ١، القاهرة ، ١٩٨٩ م .

التعليمية على الظروف التي نشأ فيها النظام التعليمي الصيني، وبحث أهم مشكلاته وتتبع لمراحل تطويره، واتجاهاته المستقبلية .
وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتصوير واقع التعليم وواقع المجتمع الذي يحتضن هذا النظام وتحليل هذا الواقع وتفسيره .
وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المدخل الرئيسي للتقدم في أي مجتمع هو المدخل التربوي، لأن صناعة المستقبل لأجيال أمة إنما يقررها نوع النظام أو البرنامج التربوي الذي تتبناه تلك الأمة وتطبقه على أبنائها، لذلك فمن الضروري إجراء مراجعة شاملة وجذرية للأنظمة التربوية من أجل إصلاحها وذلك بتطويرها وتجديدها لكي تكون أكثر عصرية وحدثاً ومرونة أقدر على الاستجابة لاحتياجات الأفراد والقيام بالوظائف الاجتماعية والإنسانية الموكلة إليها .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها استخدمت المنهج الوصفي التحليلي بينما الدراسة الحالية تستخدم منهج التحليل الثقافي كأحد فروع منهج التحليل المقارن، كما تختلف هذه الدراسة في أنها تناولت التعليم في الصين حتى الثمانينيات، بينما الدراسة الحالية تتناول دور المؤسسات التعليمية في النهضة الصينية خلال الربع الأخير من القرن العشرين.
وقد استفاد البحث الحالي من هذه الدراسة في التعرف على واقع التعليم الصيني خلال تلك الفترة، كما استفاد أيضاً من التعرف على العلاقة بين التعليم والعوامل والقوى الثقافية ومدى تأثير تلك العوامل في السياسة التعليمية في الصين .
التعليم والتنمية: دراسة في النموذج الصيني^(١):

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع العلاقة بين التعليم الصيني وعملية التنمية كما أكدت الدراسة على أهمية إبراز دور التعليم في تكوين الشخصية القومية، وكيف استخدمت الصين التربية في عملية التنمية وذلك من خلال توضيح علاقة النظام التعليمي بالشخصية القومية والتنمية.
وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين التعليم والتنمية وثيقة الصلة، فالعديد من المجتمعات السائرة في طريق التنمية تعاني من سيادة التفكير التقليدي، وتحكمها قيم جامدة، تقف في سبيل التغير وتعترض مجراه، ومن ثم فإنه عن طريق التعليم يمكن العمل على إزالة المعوقات الثقافية، وخلق اتجاهات علمية جديدة

(١) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، دار الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، طنطا، ٢٠٠٥ م .

تساعد على تلافي جوانب القصور الناتجة عن بعض القيم الموروثة، ودراسة النظم التعليمية للدول المتقدمة تجعلنا نتعرف على ثقافات الشعوب المختلفة ، وتساعد كثيراً من الدول في الاستفادة من التطورات العلمية من أجل ربط التعليم بالإنتاج .

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في دراستها على التأكيد على أن التعليم يمارس دوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال تزويد المجتمع بالمهارات والخبرات الإدارية والمهنية والفنية لدفع عملية التنمية الشاملة وتفعيلها، والحث على أهمية وجود الترابط بين منظومة التعليم وحاجات التنمية وذلك من خلال ربط السياسة التعليمية بمتطلبات حركة التنمية، وترجمة متطلبات التنمية إلى مضمون تعليمي، مع الالتزام بالمرونة والحركة داخل العملية التعليمية لمواجهة تطورات التنمية .

وقد استفاد البحث الحالي من هذه الدراسة في التعرف على طبيعة العلاقة بين التعليم والتنمية ودور السياسة التعليمية في نجاح خطط التنمية في جمهورية الصين الشعبية .

صنع السياسة التعليمية "دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين"^(١):

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأسس النظرية لصنع السياسة التعليمية في كل من مصر وإنجلترا والصين من خلال العوامل المؤثرة في صنع السياسة التعليمية وهي العوامل السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية ، والتعرف على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المسؤولة عن صنع السياسة التعليمية .

وقد توصلت الدراسة إلى معرفة سمات وخصائص صنع السياسة التعليمية في كل من مصر وإنجلترا والصين والعوامل والقوى الثقافية المؤثرة في صنع السياسة التعليمية في بلادهم .

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في معرفة السياسة التعليمية في الصين من خلال مراحل التعليم والمؤسسات الرسمية المسؤولة عن صنع السياسة التعليمية (النظام الإداري) .

(١) منار محمد إسماعيل : صنع السياسة التعليمية " دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين " رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ م .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في تناولها كيفية صنع السياسة التعليمية في ثلاث دول مصر والصين وإنجلترا . بينما تتناول الدراسة الحالية دور المؤسسات التعليمية في النهضة الحضارية الصينية في الربع الأخير من القرن العشرين . كما استخدمت هذه الدراسة منهج التحليل المقارن من خلال عمل دراسة وصفية تحليلية مقارنة بين الدول الثلاث . بينما استخدمت الدراسة الحالية منهج التحليل الثقافي كأحد فروع منهج التحليل المقارن من خلال عمل دراسة وصفية تحليلية .

وقد استفاد البحث الحالي من هذه الدراسة في التعرف على صنع السياسة التعليمية في كل من مصر وإنجلترا والصين .

نظم التعليم والشخصية القومية في إندونيسيا واليابان^(١):

وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة الشخصية القومية للمجتمع الياباني، وذلك من خلال دراسة تحليلية لمجموعة العوامل الجغرافية والتاريخية والدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك وصولاً إلى محاولة تحديد مجموعة من السمات والقيم الثقافية والسلوكية للمجتمع الياباني والتي ربما تعبر في مجموعها الشخصية القومية لهذا المجتمع .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التعليم له دور أساسي في تكوين الشخصية القومية للجماعة، حيث أن رسالة التعليم الأساسية هي تكوين الشخصية القومية للمتعلمين، سواء على المستوى الفردي، أو على المستوى الجماعي، لذلك تهتم دول العالم بالتعليم اهتماماً بالغاً وتتيح له من الإمكانيات المادية والبشرية ما يساعده على القيام بوظيفته التربوية على أفضل وجه ممكن .

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في دراستها لخصائص النظام التربوي العام في المجتمع الياباني وأهمية دور التعليم في تكوين الشخصية القومية .

وقد استفاد البحث الحالي من هذه الدراسة في التعرف على نظام التعليم في اليابان باعتباره من أهم التجارب الدولية الخاصة بقضية التعليم، وذلك من خلال التعرف على نقاط القوة وجوانب الضعف والوهن، والمشكلات والتحديات التي يواجهها هذا النظام وكذا مساهمات هذا النظام الفاعلة في التأكيد على بناء الشخصية القومية اليابانية ذات الجذور العريقة .

(١) عبد الجواد بكر: نظم التعليم والشخصية القومية في إندونيسيا واليابان، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٩ م .

التجربة اليابانية في التعليم " دروس مستفادة " (١) :

وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة إلقاء الضوء على نظام تعليمي أسهم- إلى جانب عوامل أخرى في نهضة وتقدم دولة خرجت محطمة من الحرب العالمية الثانية تحتل أراضيها قوات أجنبية أرادت إذلالها ولكن شعبها استطاع خلال أقل من نصف قرن أن يذيب المحتل من نفس كأس الإذلال فبادله الغزو بغزو، ولكنه هذه المرة غزو اقتصادي فقد أصبحت السلع اليابانية تغمر الأسواق الأمريكية ويفضلها المواطن الأمريكي عن منتجات بلاده ، كما أن الاقتصاد الياباني صار يناطح غريمه الأمريكي ويهدده .

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتصوير واقع التعليم وواقع المجتمع الذي يحتضن هذا النظام وتحليل هذا الواقع وتفسيره .
وقد توصلت هذه الدراسة أن نظام التعليم هو تجسيد بشكل أو بآخر للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المجتمع وتعبير عن ذلك النظام في تقدمه وتخلفه على السواء .

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في إبراز دور المؤسسات التعليمية في النهضة اليابانية .

وقد استفاد البحث الحالي من هذه الدراسة التعرف على واقع التعليم الياباني وأثر العوامل والقوى الثقافية في السياسة التعليمية في اليابان فهو بحق يعد إضافة للمكتبة العربية في مجال الدراسات المقارنة .

التعليم والتنمية الشاملة " دراسة في النموذج الكوري " (٢) :

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين الطابع القومي لمجتمع كوريا الجنوبية والنظام التعليمي ، كما أكدت الدراسة على أهمية العوامل التي تسهم في تشكيل الطابع القومي لمجتمع كوريا الجنوبية وهي العوامل الجغرافية والتاريخية والدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. كما وضحت مكونات النظام التعليمي الكوري . وأخيراً استخلاص أهم وأبرز النتائج المرتبطة بالطابع القومي لمجتمع كوريا الجنوبية وعلاقته بالنظام التعليمي الكوري .

(١) أحمد عبد الفتاح الذكي : التجربة اليابانية في التعليم "دروس مستفادة" ، دار الوفاء ، ط ١ ، الإسكندرية ٢٠٠٦ م .

(٢) عبد الناصر محمد رشاد : التعليم والتنمية الشاملة " دراسة في النموذج الكوري " ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٢ م .

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتصوير واقع التعليم والعلاقة بين الطابع القومي لمجتمع كوريا الجنوبية والنظام التعليمي . وقد توصلت هذه الدراسة أن التعليم الكوري يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة في أبعادها المختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها استخدمت المنهج الوصفي التحليلي ، بينما الدراسة الحالية تستخدم منهج التحليل الثقافي كأحد فروع منهج التحليل المقارن .

وقد استفاد البحث الحالي من هذه الدراسة في التعرف على واقع التعليم الكوري والتعرف على العلاقة بين الطابع القومي لمجتمع كوريا الجنوبية والنظام التعليمي وتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع الكوري .

ثانيًا: الدراسات الأجنبية :

1- China's Human Capital Investment^(١):

استثمار رأس المال البشرى في الصين :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية دور التعليم في إعداد الكوادر البشرية اللازمة للتنمية وذلك بالتركيز على أهمية استثمار العنصر البشرى وذلك من خلال النظر إلى التعليم باعتباره استثمارًا قومياً من الدرجة الأولى، يعمل على إعداد القوى البشرية التي تقوم على أكتافها مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذه المشروعات التي يجب أن تتوافر لها العمالة اللازمة بالعدد والنوع اللازم لكل نشاط .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التعليم يعد عاملاً حاسماً في التنمية الاقتصادية، كما يلعب دوراً أساسياً في إعداد رأس المال البشرى الذي يُعد أحد الأعمدة الرئيسية للتنمية الشاملة، وإعداد القوى العاملة المؤهلة والمدربة للدخول في قطاع الصناعة الحديثة ذات التقنية العالية.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التعرف على دور السياسة التعليمية في تنمية وتطوير الموارد البشرية التي تُعد أهم مخرجات مؤسسات التعليم في الصين لمسايرة التقدم التقني والتكنولوجي اللازم لعملية التنمية .

(١) James J. Heckman: China's Human Capital Investment, Department of Economics, The University of Chicago, United States, 2005 . available online at www.sciencedirect.com .

وقد استفاد البحث الحالي من هذه الدراسة في التعرف على العلاقة بين السياسة التعليمية وتنمية الموارد البشرية في الصين، ومدى اهتمام الدول بالاستثمار في التعليم وانعكاسه على التنمية الاقتصادية، والتعرف على دور التعليم وما توليه الحكومة الصينية من اهتمام بتوفير الثروة البشرية اللازمة لخططها التنموية، ومسايرته لمتطلبات سوق العمل، وخلق قوى بشرية قادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

2 – Education and Modernization, The Chinese Experience ⁽¹⁾:

التعليم والتحديث " التجربة الصينية " :

وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة إلقاء الضوء على نظام التعليم في الصين ويتمثل في تحليل تطور التعليم منذ عام ١٩٧٨ م ، ودور المعلمين في عملية التحديث ، ومراحل الإصلاح التعليمي ، وسياسة التعليم ، وتطوير التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة والمرحلة الابتدائية والثانوية ، وشكل المنهج الدراسي أثناء الثمانينيات ، وإعادة بناء التعليم الثانوي ، والتطورات في نظام التعليم العالي، والنتائج الغير مقصودة للإصلاح التعليمي العالي ، والتعليم والتحديث في الصين المعاصرة ، ومشكلات نقص المدرسين ، والتعليم عن بعد ، وإعداد المعلم ، ودور المرأة في المجال العلمي والتكنولوجي .

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتصوير واقع التعليم في الصين بداية من ١٩٧٨ م .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التجربة الصينية تضع أهمية كبيرة للتعليم وسط المنافسة مع دول شرق آسيا ، وتعتمد على هذا التعليم كمصدر للنمو الاقتصادي السريع .

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في إلقاء الضوء على واقع التعليم في الصين الشعبية ودور التعليم في تحقيق النهضة الصينية .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها استخدمت المنهج الوصفي التحليلي بينما الدراسة الحالية تستخدم منهج التحليل الثقافي كأحد فروع منهج التحليل المقارن .

(1) Ruth Hayhoe Education and Modernization " The Chinese Experience " pergamon press . Oxford., 2008 .

وقد استفاد البحث الحالي من هذه الدراسة في التعرف على واقع التعليم الصيني خلال تلك الفترة، ودور التعليم في عملية التحديث .

3-Modernization And Teacher Education In China⁽¹⁾:

التطوير وإعداد المعلم في الصين:

وتهدف الدراسة إلى تطوير عملية تدريب وإعداد المعلمين وتهيئة كادر مؤهل من المعلمين يتفق مع متطلبات المبادئ الإستراتيجية في جعل التعليم قادراً على تلبية متطلبات التحديث والتطوير، ورفع مكانة المعلم السياسية والاجتماعية ، وتحقيق الاحترام المتكامل لمهنة التعليم وإبراز دورها الرائد في المجتمع ، وخلق المناخ الاجتماعي الملائم لاحترام المعلمين وتقييم المعرفة واحترام المعلم ، والنهوض بالسياسة التعليمية من أجل إعداد كفاءات فاعلة جديدة من المعلمين يشكلون بما يتميزون به من قدرات العمود الفقري الذي تركز عليه عملية التعليم في القرن القادم .

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتصوير المكانة التي يحتلها المعلم في الصين وإبراز دوره الفعال في النهوض بالعملية التعليمية في الصين

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن عملية التطوير والتحسين في برامج إعداد المعلمين تعتبر عاملاً أساسياً لرفع مستواهم العلمي والمهني والثقافي، وتحقيق التوسع في التعليم ، لأن نجاح التعليم يعتمد أولاً على إعداد المعلم القادر على تنفيذ خطته ، فلا قيام لعملية التعلم إلا بوجود المعلم الذي تتجسد فيه الخبرة المطلوب توصيلها إلى التلميذ ، كما تتجسد فيه مجموعة من القيم أو أنماط السلوك أو أساليب التفكير والعمل المطلوب أن يكتسبها التلميذ، لذلك لا سبيل لرفع كفاية العملية التعليمية أو تحسين نوعيتها إلا بتحسين مستوى المعلم ورفع كفايته والعناية بطريقة إعداده .

وقد استفاد البحث الحالي من هذه الدراسة في التعرف على أهم المعايير التي تم وضعها من أجل تطوير برامج إعداد وتدريب القيادات التربوية والمعلمين،

(1) De feng li,: The Faculty of Arts, The Chinese University Of Hong Kong, Teaching and Teacher Education, 15 (1999), pp. 179 – 192.

والتي تهدف إلى تزويد المعلمين بالجوانب السياسية والأخلاقية والثقافية لرفع مستواهم العلمي، والاهتمام بمهنة التعليم والاحتراف بالمعلم تعبيراً عن التقدير لدوره والاعتزاز بوظيفته .

وهكذا يتضح لنا من عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية أن الدراسة الحالية لم تكن تكراراً لها، بل تعد استكمالاً وامتداداً لمعرفة دور المؤسسات التعليمية في النهضة الصينية، مما يجعل هذه الدراسة ذات أهمية بالغة للاستفادة منها ومن تجربتها في مصر والدول النامية وبما يتلاءم مع ظروف كل دولة .

الفصل الأول

الدور الإيجابي للتعليم في النهضة الحضارية

(تجارب دولية)

التعليم ودوره في النهضة الحضارية : تجارب دولية:

التعليم ودوره في النهضة الحضارية - النموذج الياباني :

تمهيد :

إن نظام التعليم الياباني جدير بالدراسة وإعمال كل مناهج التدقيق والفحص في سياساته وأهدافه التربوية وتنظيماته وطرق إدارته وكذا علاقاته بالتطور المجتمعي وأيضاً تأثيره في النظم الأخرى في المجتمع وخارجه أي سواء في اليابان أو العالم الخارجي . وهذه الدراسة تفيد في التعرف على نقاط القوة والتفوق فيه ، ولنا دليل تفوقه وامتيازته ألا وهو ذلك التطور الهائل الحادث في كافة نواحي الحياة اليابانية والذي جعل الكثير من دول العالم تقف أمام نتائجه بالدراسة والتدقيق حول المسببات وعوامل الإنجاح ^(١) .

وكل الذين حاولوا أن يكتشفوا سر المعجزة اليابانية ، أو الظاهرة اليابانية ، أو التجربة اليابانية اختلفت آراؤهم حول أسباب التفوق وسر المعجزة ، سبب واحد اتفقوا عليه بالإجماع واعترفوا جميعاً بأنه أحد الأسباب للمعجزة ، ربما لا يكون السبب الوحيد أو العامل الوحيد ، لكنه بالتأكيد حظي بإجماع كل من حاول أن يثبت أو يعرف أو يحلل أسباب التفوق الياباني ، إنه التعليم بداية من دور الحضانة وحتى الجامعة ^(٢) .

ولقد أنجزت اليابان ما أنجزته من تقدم في شتى الميادين في فترة وجيزة ، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥ م) ، من بلد محطم ، دُمر تدميرًا كاملاً ، فقير لا يملك شيئاً من الموارد أو الصناعات ، بعد إلقاء القنبلتين الذريتين الأمريكيتين عليه في هيروشيما وناجازاكي ، إلى بلد عملاق تفوق تفوقاً إستراتيجياً في مجال العلم والتكنولوجيا وقوة اقتصادية عظمى ، تفوق الدول

(١) عبد الجواد بكر: نظم التعليم والشخصية القومية في إندونيسيا واليابان ، مرجع سابق ، ص ٤١ .
(٢) عبد الله زين الباز شادي : الدور الحضاري للمؤسسات التعليمية في النهضة الماليزية في الربع الأخير من القرن العشرين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٥ م ، ص ٦٤ .

الصناعية في العالم . فالنهضة اليابانية في النصف الثاني من القرن العشرين تستثير فعلاً الإعجاب والتقدير حيث تحولت اليابان بسرعة مذهلة رغم افتقارها لكل الموارد الأولية الضرورية للإنتاج الزراعي أو الصناعي ، وخضوعها للسيطرة الأمريكية المباشرة إلى القوة الاقتصادية الثانية في العالم ^(١) . ولعل المعجزة الاقتصادية اليابانية – والتي من نتائجها أن الناتج القومي للفرد في اليابان الآن يفوق مثيله في الولايات المتحدة – قد تحققت بفضل نظامها التعليمي ، فليس هناك سبب رئيسي وراء نجاح بهذا الشكل أكثر من التعليم ، فهو وراء نجاحها في مواجهة تحديات الغرب ويتضح ذلك من معدلات التعليم العالية ومستوياته الممتازة ^(٢) .

ومما لا شك فيه أن النظام التربوي يقع في مقدمة الأسباب التي تقف وراء نهضة الأمم والشعوب، ففي كفاءته، وتنوع برامجه ومرونته تكمن قوة هذه الأمة ونجاحها ومستقبلها، وبتخلفه وضعفه ترصد عوامل انحدارها وانكسارها. فالنظام التربوي أو التعليمي يصبح مصدراً للإلهام والإبداع والإنتاج إذا ما تتأهم وتكامل مع الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في أي دولة . ولذا تلجأ غالبية الدول بعد كل نكبة أو انكسار إلى النظر بعناية لنظامها التعليمي، ودوره في إيجاد أنسب الوسائل وأنجح البدائل للخروج من الأزمات. ويرى كثير من الباحثين أن نجاحات اليابان الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية كانت ومازالت نتاجاً لنظام تربوي كفء تسنده وتستند إليه ^(٣) .

ولقد اعتبر بعض الباحثين أن التربية اليابانية تأتي في طليعة التفسيرات لظاهرة التفوق الياباني في سباق الحضارة ، ولقد كسبت اليابان السباق التربوي وهذا ما توصلت إليه أحدث الدراسات الأمريكية عن اليابان ^(٤) .

فالتربية اليابانية تمد جميع الأطفال بنوعية عالية ومتوازنة من التعليم الأساسي في مجال القراءة والكتابة والحساب والعلوم والموسيقى والفنون ، وذلك خلال

(٢) مسعود ضاهر : إسهامات الفكر الياباني في النصف الثاني من القرن العشرين ، مجلة البحرين الثقافية ، العدد ٢٧ ، يناير ٢٠٠١ م ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، دولة البحرين ، ص ١٠٩ .

(٢) أحمد عبد الفتاح الذكي : التجربة اليابانية في التعليم "دروس مستفادة" ، مرجع سابق ، ص ١٥ .
(١) شبل بدران : التربية المقارنة "دراسات في نظم التعليم" دار المعرفة الجامعية ، ط ٤ ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ م ، ص ٣١٧ .

(٢) محمد جابر الأنصاري : جذور التربية اليابانية وخصائصها المميزة مع مقارنتها ببعض البدايات العربية في التربية ، مدخل لدراسة مقارنة "رسالة الخليج العربي" ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، عدد ٢١ ، السنة السابعة ، ١٩٨٧ م ، ص ٢٧ .

تسعى سنوات من التعليم الإلزامي ، لذا فإن المستوى المتوسط لتحقيق الطالب يُعتبر عاليًا بالمعايير العالمية . وكذلك فإنه من الناحية الفعلية يكمل جميع الطلبة السنوات التسع الإلزامية كما أن حوالي ٩٠ ٪ منهم يتمون الدراسة في المدرسة الثانوية (١) .

وقد ذهب خبراء التعليم في أمريكا وأوروبا إلى أن هناك علاقة وثيقة بين الإنجاز التعليمي والنجاح الاقتصادي وأن كفاح الدول لرفع مستوى المعيشة لأفرادها يبدأ من المدرسة ، بمعنى أن التعليم أصبح بحق ثروة الأمم ، وخير مثال على ذلك أنه في ثالث اختبار دولي لعينة من طلبة المدارس الإعدادية في ٤١ دولة احتلت اليابان المركز الثالث بعد سنغافورة وكوريا الجنوبية ، بينما احتلت فرنسا المركز الثالث عشر وألمانيا المركز الثالث والعشرين وأمريكا المركز الثامن والعشرين .

بالإضافة إلى ذلك جاء ترتيب اليابان الثالث - بعد إسرائيل - في اختبارات التحصيل التي عقدت لأبناء (١٢) دولة في سن الثالثة عشرة ، وذلك في مجال الرياضيات وكانت هذه النتيجة تعبر عن عينات مختارة ، كما تفوق الطلاب اليابانيون في كافة المراحل العمرية في اختبارات العلوم والرياضيات التي أجريت بينهم وبين أقرانهم في الدول الأخرى، كما أن طلبة المدارس الثانوية في اليابان يقتربون من القمة في أي تقييم دولي للتحصيل ، وقدرة اليابان على تعليم النصف الأدنى من صفوف المدارس الثانوية لا نظير لها في أي مكان آخر في العالم (٢) .

وتدعم إستراتيجية التعليم مفاهيم أساسية تسود المجتمع الياباني هي (٣) :
المجتمع بكامله مكرس لخدمة الأطفال والتعليم وتبدأ هذه الخدمة بالأم .
الجهد والعمل أساس النجاح ، ولتفقر الموارد في الدولة فلا سبيل لزيادتها إلا بالجهد والعمل الشاق ، ويترتب على ذلك مزيد من الجهد والإنفاق من أجل نجاح العملية التعليمية ، ويتطلب ذلك التزام رباعي بالأمور الآتية : الحكومة ، المعلمين ، أهالي التلاميذ ، قطاع الأعمال .

(١) سعد عبد الرحمن ، حسين حمدي الطوبجى : التعليم في اليابان ، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية ، ١٩٨٧ م ، ص ١ .

(٢) أحمد عبد الفتاح الذكي: التجربة اليابانية في التعليم "دروس مستفادة"، مرجع سابق، ص ١٦- ١٧ .

(٣) شبل بدران : التربية المقارنة "دراسات في نظم التعليم"، مرجع سابق ، ص ٣٦٨ - ٣٦٩ .

غرس مفهوم التعاون بين التلاميذ، والعمل بروح الفريق وتعتبر فرق العمل المدرسية من أبرز مظاهر هذه الإستراتيجية .
عدم التمييز بين التلاميذ لأي خصائص مثل الذكاء والموهبة ، فالفلسفة اليابانية ترى أن التلميذ الضعيف لا يجب فصله عن الأقوياء ، وأن التلاميذ المتقدمين هم قوة جذب لشد الضعفاء والارتقاء بمستوياتهم .
بث روح المنافسة بين التلاميذ من ناحية وبين المدارس وبعضها من ناحية أخرى من خلال الاختبارات الدورية .
تحقيق درجة من الترابط والتكامل بين المقررات الدراسية التي يتلقاها التلاميذ خلال اليوم الواحد .

الموقع والسكان :

تقع اليابان في مواجهة الساحل الشرقي لآسيا ويحدها المحيط الهادي شرقاً ومن الغرب بحر اليابان في مواجهة الاتحاد السوفيتي سابقاً ، وتتكون اليابان من حوالي ٤٠٠٠ جزيرة ومن هذا العدد الكبير من الجزر ، هناك ما يقرب من ٦٠٠ جزيرة مأهولة بالسكان وأهمها (هوكايدو) في أقصى الشمال و (هيشو) في الوسط وهي أكبرها مساحة و(شيكوكو) و(كيشو) في أقصى الجنوب وتبلغ مساحة اليابان ٣٧٧٨١٥ كيلو متر مربع، كما تقع هذه الجزر في قوس ضيق طوله ٣٨٠٠ كيلو متر (١) .

وتقع العاصمة طوكيو في الجزيرة الرئيسية ، وهي جزيرة هونشو ، كما تقع بها المدن الرئيسية ومعظم الصناعات الأساسية ، وتنقسم هذه الجزيرة إلى خمسة أقاليم هي: طوكيو وكانتو وشوبو وكينكي وشوجوكو. والقسم الأكبر من الجزر اليابانية جبال ، تغطي أكثر من ٧١% من سطح اليابس ، وهناك في اليابان أكثر من ١٩٦ بركاناً منها ٣٠ بركاناً نشطاً. والزلازل تحدث باستمرار بمعدل ١٥٠٠ هزة في السنة (٢) .

(١) عبد الجواد بكر: نظم التعليم والشخصية القومية في إندونيسيا واليابان ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .
(٢) سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون : التربية المقارنة "منطلقات فكرية ودراسات تطبيقية" ، مكتبة زهراء الشرق ، ط٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٥ م ، ص ٣٣٣ .

ويبلغ عدد سكانها حسب تعداد ١٩٨٠ م يصل إلى ١١٧ مليون نسمة^(١). ويبلغ عدد سكان اليابان ١٢٦٨٩٢,٠٠٠ مليون نسمة وفق إحصائيات عام ٢٠٠٠ م^(٢). ولكن في أول أكتوبر ٢٠٠٥ م وصل عدد السكان ١٢٧,٧٦ مليون نسمة ، ٦٢.٣٤ مليون من الذكور ، ٦٥,٤٢ من الإناث بتناقص ٢٠,٠٠٠ من العام الأخير ، مقررًا بذلك دخول المجتمع الياباني عملية التناقص السكاني^(٣).

التطور التاريخي للنظام التعليمي في اليابان :

إن النظام التعليمي في اليابان لا يعد وليد اليوم أو وليد الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية فقط كما يزعم البعض، وإنما هو ناتج عن تطور كبير خلال عدد من القرون^(٤)

وفي منتصف القرن السادس الميلادي بدأ اليابانيون اتصالهم بالحضارة الصينية وبالفلسفة البوذية ، وبدءوا يستعيرون كثيرًا من عناصر الثقافة الصينية ، فتنبوا نظام الصين في الكتابة ليكتبوا بها لغتهم وأسسوا مدارس على غرار المدارس الصينية وأخذوا يدرسون بها تعاليم كونفوشيوس، وقد استمرت الفلسفة الكونفوشوسية قرونًا طويلة مكونة لمعظم محتويات المنهج في المدرسة اليابانية^(٥)

لقد استطاعت اليابان أن تتعرف على نظام الكتابة الصيني وتنقله من الصين في العصور القديمة عن طريق شبه الجزيرة الكورية ، فقد تمكن بعض الارستقراطيين في نهاية القرن الخامس والذين يعيشون في اليابان أو المناطق المحيطة بها من تعلم القراءة والكتابة ؛ وبالتالي ظهرت بعض السجلات الكتابية في نظام الكتابة الصيني مستخدمة الرموز الصينية. ويلاحظ أن ما دخل اليابان عن طريق كوريا لا يتمثل فقط في الرموز والكلاسيكيات الصينية ولكن هناك أيضًا بعض المهن والحرف وغيرها من الأنشطة الحياتية والتي تتضمن زراعة الأرز ، وصناعة الخزف ، وعلم تشكيل المعادن في حوالي القرن الثاني أو الثالث قبل الميلادي ؛ وبالتالي فإن هناك العديد من المهارات والفنون التي قدمت

(٢) محمد منير مرسى : أصول التربية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠١ م ، ص ٢٤ .

(٣) World Book , Inc : The World Book Encyclopedia , Vol 1 U.S.A. 1991 p36 .

(٤) Foreign press center Japan : Facts and Figures of Japan 2006 , p 10 .

(٥) أحمد عبد الفتاح الذكي : التجربة اليابانية في التعليم "دروس مستفادة"، مرجع سابق ، ص ٣٩
(١) ج- سنجلتون :المدرسة اليابانية ، ترجمة :محمد قدرى لطفي وآخرون ،عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٢ م، صص ٥ - ٦ .

وتطورت على يد التلاميذ والحرفيين الذين جاءوا من كوريا والصين واستقروا في اليابان^(١).

على الرغم من أن ازدهار الثقافة في اليابان يعود إلى الأزمان البعيدة إلا أن العوامل المباشرة والأساسية لنموها ظهرت أثناء حكم عائلة "الباكوفو توكوجاوا" التي امتد حكمها على مدى ٢٦٠ عامًا، من (١٦٠٣ - ١٨٦٨ م). فقد عملت عائلة "الباكوفو" على ترسيخ وتوطيد نظام إقطاعي أشبه ما يكون بالنظام الطبقي حيث تجزأ الناس إلى أربع طبقات في المجتمع، وكان لهذا التقسيم أثره على نظام التعليم حيث المواد الدراسية والمناهج بمفهومها الواسع في المعاهد تختلف باختلاف طبقة المجتمع المنتمية إليها^(٢).

فوجد أن طبقة الساموراي أو المحاربين قد وضع لهم نظام تربوي يعدهم كي يكونوا رجالاً للعلم والحرب في الوقت نفسه، هذا ولقد أصدر مؤسس النظام طوكوجاوا أياسو مرسومًا في عام ١٦١٥ م يعلن فيه ويوضح أن تعليم فنون السلام يعد مساويًا تمامًا لتعليم فنون "القتال والحرب" وأن كليهما يجب أن يتعلم وأن يتقن.

وخير ما يوصف به محتوى النظام التربوي لإعداد "الساموراي" هو أنه كان عبارة عن مزيج من التربية الأخلاقية والتربية المهنية، وذلك أنه ركز على دراسة الأمور التقليدية في الكونفوشيوسية لتنمية الجوانب الأخلاقية في الشخصية بالإضافة إلى اكتساب المهارات التي يحتاجها الشخص للتمكن من خدمة الحكومة^(٣).

وفي النصف الثاني من فترة حكم "التوكوجاوا" أخذت فرص التعليم أمام صغار القوم والعامة تتسع على الرغم من وجود الطبقة بين صفوف الشعب مما يفسح المجال لهذه الفرص كي تظهر بصورة واضحة وبارزة في المجتمع الياباني في هذه الحقبة من تاريخه حيث مدارس "التيراكويا" التي أنشئت لتعليم أبناء العامة من المزارعين وسكان المدينة، ومحتوى المنهج في هذه المدارس كان يشتمل

(٢) أحمد عبد الفتاح الذكي: التجربة اليابانية في التعليم "دروس مستفادة"، مرجع سابق، ص ٤٠.
(١) عبد الرحمن الأحمد، حسن جميل طه: التعليم في اليابان تطوره التاريخي ونظامه الحالي، دار القلم، الكويت، ١٩٨٣م، ص ٢٠ - ٢١.

(٢) إدوارد بوشامب: التربية في اليابان المعاصرة، ترجمة: محمد عبد العليم مرسى، دار الهداية، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ٢٤.

على الأدب والمهارات الأساسية في الحساب نظرًا لحاجة العامة لمثل هذه المادة التعليمية في ظل المجتمع الإقطاعي والوضع الاقتصادي السائد في ذلك الوقت^(١)

وعلى أحسن تقدير في نهاية هذه الحقبة كان جميع أطفال النبلاء وكذلك الساموراي قد نالوا قدرًا من التعليم في حين أن حوالي " ٤٠ - ٥٠ % من الأطفال الذكور من عامة الشعب " ١٠ - ١٥ % من الإناث نالوا هذا القدر من التعليم^(٢). ترجع جذور النظام التعليمي الحديث في اليابان إلى عصر الإمبراطور مييجي " (١٨٦٨ - ١٩١٢ م) الذي تولى الحكم عام (١٨٦٨ م) لبدء باليابان عصرًا جديدًا . إذ بدأ يبنى اليابان الحديثة بعد أن رزحت البلاد حوالي ثلاثمائة عام تحت حكم الإقطاع^(٣) .

وقال الإمبراطور مييجي : " إن المعرفة سوف يبحث عنها ويقتفي أثرها في كل أنحاء العالم " واتخذ تنفيذ هذا المبدأ شكلين رئيسيين :

الأول : دعوة آلاف من الخبراء الأجانب إلى اليابان بمرتبات مغرية ، من أجل مساعدة اليابانيين في إنشاء أعداد كبيرة ومتنوعة من المعاهد والمؤسسات ابتداء من إنشاء المصانع إلى بناء شبكات للسكك الحديدية ، ومن كتابة الدستور إلى تقديم طرق الزراعة وأساليبها .

الثاني : إرسال مئات من الطلاب اليابانيين الشباب إلى إنجلترا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، من أجل تعلم أسرار التكنولوجيا الغربية والإنتاج^(٤) .

ونظرًا لاهتمام الإمبراطور مييجي بأهمية التعليم أصدر عام (١٨٧٢ م) أول قانون للتعليم الأساسي في اليابان ، فهم يعتبرون أن التعليم الإلزامي هو السر في نهضة ورفاهية اليابان^(٥) .

(١) عبد الرحمن الأحمد ، حسن جميل طه : التعليم في اليابان تطوره التاريخي ونظامه الحالي ، مرجع سابق ، ص ٢٢ - ٢٣ .

(٢) روبرت ليستما وآخرون : التعليم في اليابان ، تقرير مأخوذ من دراسة أمريكية للتعليم في اليابان ، ترجمة: حسن الإبراهيم ، الجمعية الوطنية لتقدم الطفولة العربية ، الكويت ، مايو ١٩٨٧ م ، ص ١٨ .

(٣) أحمد إسماعيل حجي : التربية المقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠ م ، ص ١١٦ .

(٤) إدوارد بوشامب : التربية في اليابان المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٥) عبد الغني عبود : دراسة مقارنة لتاريخ التربية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٨ م ، ص ٣٥٢ .

ولقد بدأ تعميم نظام التعليم الإجباري بصورة جدية ، ففي سنة (١٩٠٠م) كانت هناك أربع سنوات من التعليم الإلزامي الإجباري ، امتدت إلى ست سنوات من ٦-١٢ سنة ثم امتدت إلى تسع سنوات من ٦-١٥ سنة^(١) .

وفي عام ١٩٤٦م قام الجنرال "مارك أرثر" القائد الأمريكي لقوات الحلفاء في اليابان بإحضار ٢٧ من أساتذة التربية الأمريكيين الذين عكفوا على دراسة أوضاع التربية في اليابان ومؤسساتها وخرجوا بمشروع خطة تهدف إلى تفكيك الروح الوطنية والقضاء على النزعة العسكرية لدى أفراد المجتمع الياباني حيث أصرت هذه البعثة على وضع نظام تعليمي جديد في إطار المفاهيم الأمريكية يركز على إتباع اللامركزية في التعليم الياباني ومراجعة كاملة للمناهج ولإدارة التعليمية، وتحسين طرق التدريس وإصلاح نظام إعداد المعلم^(٢) .

وفعلًا قد بدأت عملية إقامة نظام تعليمي جديد من خلال سلسلة من الإصلاحات وضعت أسسها لجنة الإصلاح التربوي التي شكلت في أغسطس ١٩٤٦م، ولقد أكد القانون الأساسي للتعليم عام (١٩٤٧م) على تكافؤ الفرص التعليمية كمدخل لإصلاح التعليم محددًا بالتعليم المدرسي، ولكن اتسعت النظرة إلى التربية والتعليم بصور قانون التعليم المدرسي ويعتبر هذا القانون مؤكدًا للآمال التي عقدت على دور التعليم في تحقيق ما تصبو إليه الأمة اليابانية وقد نص قانون التعليم المدرسي على إقامة نظام تعليمي على النحو التالي :

- ١ . مدرسة ابتدائية مدة الدراسة بها ست سنوات .
 - ٢ . مدرسة متوسطة مدة الدراسة بها ثلاث سنوات .
 - ٣ . مدرسة ثانوية مدة الدراسة بها ثلاث سنوات .
 - ٤ . تعليم عالي مدة الدراسة به أربع سنوات .
- كما اهتم هذا القانون بإنشاء كليات صغرى وجامعات وكليات للتعليم الفني، ومدارس للمعوقين، ورياض الأطفال ومدارس للتدريب المهني^(٣) .
- الملاحم الأساسية للنظام التعليمي :**

(٢) ج - سنجلتون : المدرسة اليابانية ، مرجع سابق ، ص ٧٢٦ .
(٣) إدوارد بوشامب : التربية في اليابان المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .
(١) أحمد إسماعيل حجي : التربية المقارنة ، مرجع سابق ، ص ٤٢٢ .

حتى نلم بكافة أبعاد الدور الذي تقوم به المؤسسة التعليمية في تشكيل حياة إنسان اليابان لعله من المناسب أن نوضح تصورًا عامًا عن النظام التعليمي على النحو التالي :

١ . يقوم النظام التعليمي في اليابان والذي يستوعب مائة في المائة تقريبًا من السكان حتى سن الخامسة عشرة، وأكثر من ثمانين في المائة من السكان حتى مرحلة دخول الجامعة ، يقوم على مبدأ المساواة في المعاملة بين التلاميذ دون أية استثناءات ناتجة عن انتماءات طبقية أو أصول عائلية أو قدرات ذهنية . والافتراض الأساسي للنظام التعليمي هو أن كافة التلاميذ يتساوون في القدرات ويأتي دور المعلم في تنمية كافة القدرات بشكل متوازن بين جميع التلاميذ .

٢ . نتيجة لهذا الافتراض الأساسي بالمساواة فإن الانتقال من مرحلة تعليمية إلى مرحلة تعليمية أعلى منذ بداية التعليم الابتدائي . وحتى دخول الجامعة يتم بشكل تلقائي مضمون فلا رسوب للتلاميذ، ومن يدخل يضمن الخروج منها مع نفس الزملاء الذين دخل معهم، وليس معنى هذا أن التلميذ لا يتعرض للامتحانات. والهدف من الامتحانات الدورية هو التأكد من أن المعلم قد حقق هدف التوازن في توصيل المعرفة وتنمية القدرات بين مختلف التلاميذ .

٣ . أما بالنسبة للتعليم الجامعي يختلف الوضع حيث تبدأ المنافسة الحقيقية في الامتحانات والقدرات لدخول الجامعات والكليات وبالتالي فإن على الطالب أن يجتاز عددًا من اختبارات القدرات التي تعكس إمكاناته المناسبة لمجالات التخصص الجامعي^(١) .

٤ . اليابان لديها ألف جامعة ومعهد عال ، وترفع دائمًا شعار " ديمقراطية إدارة التعليم " ، مع احتفاظها بطول يوم دراسي لا يقل عن سبع ساعات يوميًا وعمًا دراسيًا لا يقل عن ٢٤٠ - ٢٥٠ يومًا سنويًا . فالتعليم لديهم حق لكل الشعب .

٥ . تؤكد التربية اليابانية على الإتقان وحرصهم على إتباع التعلم للإتقان ، مع التأكيد على معاني الحياة المستقيمة والمشاعر والعدالة لدى الطلاب ، والتربية الخلقية وأهمية الروح الرياضية ، والتركيز على التفكير العميق ، ولديهم استعداد فريد لاستيعاب الأفكار الجديدة وتطويرها بما يتناسب مع بيئتهم الثقافية مع ملاحظة أننا نجد اليابانيين ذي حماس بالحفاظ على القديم مع اندماجهم في الثقافة الخاصة بهم .

(١) محمد عبد القادر حاتم : الإدارة في اليابان " كيف نستفيد منها .. " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٠ م ، ص ١٧ .

٦. يتحقق للطلاب حرية اختيار المقررات الدراسية ومنها مقررات التعليم العام والزراعي والصناعي والتجاري وغيرها^(١).

٧. يبدأ العام الدراسي في اليابان في أول إبريل وينتهي في آخر مارس من كل عام في جميع مراحل التعليم وتقسم السنة الدراسية إلى ثلاثة فصول دراسية .

- الفصل الدراسي الأول يبدأ من "أول إبريل إلى منتصف يوليو"

- الفصل الدراسي الثاني يبدأ من "أول سبتمبر إلى أواخر ديسمبر"

- الفصل الدراسي الثالث يبدأ من "أول يناير إلى أواخر مارس"

ويمنح الطلاب إجازة لمدة ستة أسابيع خلال شهور الصيف من منتصف يوليو حتى نهاية أغسطس .

وتبدأ الدراسة يوميًا في الثامنة صباحًا وتستمر حتى حوالي الساعة الرابعة بعد الظهر، وتمتد الدراسة أسبوعيًا من يوم الاثنين وحتى الجمعة مع دراسة لمدة نصف يوم ليوم السبت من كل أسبوع^(٢).

ولقد سعت وزارة التربية والتعليم منذ حوالي عشر سنوات إلى إقناع الطلاب وأولياء الأمور بتقليل عدد أيام الدراسة للتخفيف عن التلاميذ وتشجيعهم على الاستماع بوقتهم وقد استمر النقاش حول هذا المشروع سنوات حتى تقرر إقراره من مجلس الوزراء وذلك بجعل يوم السبت والأحد إجازة وكان هذا في شهر إبريل من عام ٢٠٠٢ م^(٣).

أهداف التعليم في اليابان :

يمكن الكشف عن الأهداف العامة للتعليم من خلال غايات التربية في اليابان، حيث تنص المادة الأولى من "القانون الأساسي للتعليم في اليابان" الصادر عام ١٩٤٧م عن غايات التربية في اليابان كما يلي: "يجب أن تهدف التربية إلى النمو الكلي للشخصية، تربي شعبًا سليم العقل والجسد، يحب الحق والعدل، يقدر القيم الفردية، يحترم العمل، يتمتع بإحساس عميق من المسؤولية ويتشرب بروح

(٢) شبل بدران : التربية المقارنة "دراسات في نظم التعليم"، مرجع سابق ، ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .

(١) George Thomas Kurian : World Education Encyclopedia, Vol . 11 , New York , U.S.A. 1995, pp 701 - 702 .

(٢) شهاب فارس " التجربة اليابانية في التعليم دراسة تحليلية " ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التعليم استثمار متجدد ، الدوحة ، قطر ، ٢٠٠٠م ، ص ١٨ .

الاستقلال كبنية لدولة ومجتمع مسالم ومن الواضح أن صياغة هذا الهدف تعكس التأثير الأمريكي من ناحية ومحاولة تفادي مآسي الحروب من ناحية ثانية^(١) .

ولقد أورد المجلس المركزي للتعليم في اليابان بأن في عام ٢٠٠١ م أهدافه وخطته المستقبلية للتعليم والتي نذكر منها^(٢) :

تنمية روح المواطنة لدى أفراد الشعب الياباني .

إعداد الطالب للتعلم مدى الحياة .

تشجيع روح البحث والتفكير لمزيد من الإنجازات .

المحافظة على التقدم العلمي والتقني .

تدريب الطاقة البشرية وتنويع التعليم مع الاهتمام الخاص بالتعليم التقني والفني .

إضفاء مزيداً من التقنية العالية على كافة المدارس المنتشرة في البلاد .

ويهدف التعليم في المرحلة الابتدائية^(٣) :

تزويد الطفل بالمهارات الأساسية لتنمية التفكير .

مساعدة الطفل على النمو الجسمي والعقلي إلى أقصى حد تمكنه قدراته واستعداداته .

ويهدف التعليم الفني بشكل خاص إلى إعداد الكوادر البشرية وتنمية الاتجاهات الإيجابية نحو روحية العمل المهني ضمن إطار من تنمية الشخصية المتكاملة القادرة على التعاون مع الغير باحترام وتحمل لرغبات الآخرين^(٤) .

السلم التعليمي في المدارس اليابانية :

أن التعليم الرسمي الحالي في اليابان يرجع أساسه القانوني إلى دستور ١٩٤٧ م حيث صدر القانون الأساسي للتعليم ، وقانون تعليم المدارس ، وتحت هذه القوانين فإن نظام التعليم الياباني الرسمي يتبع النظام (٦-٣-٣-٤) من حيث عدد السنوات . وهو ما يعنى ست سنوات للمدرسة الابتدائية ، وثلاث سنوات للمدرسة الثانوية الدنيا ، وثلاث سنوات للمدرسة الثانوية العليا ، وأربع سنوات بالجامعات^(٥) .

(١) سعد الدين إبراهيم وآخرون : مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم، منتدى الفكر العربي ، عمان ، ١٩٨٩ م ، ص ٤٩ .

(٢) القنصلية اليابانية " نشرة تعريفية بالتعليم في اليابان " ، جدة ، ٢٠٠٣ م ، ص ٣٢ .

(٣) محمد السكران : من التجارب المعاصرة في تربية الطفل ما قبل المدرسة (التجربة اليابانية) ، مجلة كلية التربية بجلوان ، ١٩٩٨ م ، ص ٢٣ .

(٤) إدوارد بوشامب : التربية في اليابان المعاصرة ، مرجع سابق، ص ٤٩ .

(٥) Monbousho News: Report Fiscal 1997 Basic Survey, Summery of Findings, Japan, 1998 p14 .

ويشمل السلم التعليمي في اليابان المؤسسات التالية :

مرحلة رياض الأطفال (٣ - ٥) سنوات :

لا يمكن القيام ببناء الشخصية السوية المتوازنة وتشكيلها إلا بالاهتمام بالطفل منذ البداية من مرحلة ما قبل المدرسة (مرحلة رياض الأطفال) ، لما لهذه المرحلة من أهمية بالغة في تكوين شخصية الطفل ، وفي وضع بذور قدراته المستقبلية ، ليس - فحسب - من الناحية التعليمية والتربوية ، ولكن - أيضاً - من الناحية الصحية والرياضية والوجدانية وغير ذلك ^(١) .

ولذلك تُعتبر رياض الأطفال من المؤسسات التربوية بالغة الأهمية، فهي تستقبل الأطفال في فترة مبكرة من حياتهم مما أعطاها أهمية متميزة ، ولقد لقيت الرياض اهتماماً ملحوظاً في كثير من دول العالم ومن ضمنها اليابان التي اهتمت بالتعليم اهتماماً متميزاً ^(٢) .

وتتبع رياض الأطفال وزارة التربية والتعليم لكنها غير إلزامية وتقوم بتعليم الأطفال من " ٣ - ٥ " سنوات ، وينضم لهذه المؤسسات نسبة عالية من الأطفال اليابانيين حيث أن ٤٠ % من الأطفال ذوى الثلاث سنوات من العمر، و ٩٢ % من الأطفال ذوى الأربع والخمس سنوات من العمر في رياض الأطفال ^(٣) .

ويبدأ السلم التعليمي برياض الأطفال ، ويقبل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ثلاث إلى خمس سنوات وتشرف عليها السلطات التعليمية الوطنية والإقليمية ، وإلى جانب الرياض هناك مدارس الحضانة النهارية ، وهي مؤسسات تربوية في مرحلة ما قبل المدرسة تهتم بالأطفال منذ الميلاد وحتى سن الخامسة ممن هم في حاجة إلى رعاية اجتماعية، وتشرف عليها هيئات الرعاية الاجتماعية على المستويين الوطني والمحلى ^(٤) . وعلى الرغم من أن مرحلة التعليم في رياض الأطفال في اليابان مرحلة اختيارية إلا أن شعبيتها في تزايد مستمر بوصفها الدرجة الأولى في سلم النظام التعليمي ، ورياض الأطفال في اليابان تقدم مقررات للأطفال خلال سنواتها الثلاث بحيث تتناسب تلك المقررات مع أعمارهم التي تبدأ من عمر ثلاث سنوات . ولقد جرى إحصاء عام ١٩٧٩ م ثبت

(٣) حسين كامل بهاء الدين : التعليم والمستقبل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٧ م ، ص ١٢١ .
(١) عبد الغني عبود وآخرون : التربية المقارنة منهج وتطبيقه ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٤ م ، ص ٣٣ .

(٢) روبرت ليستما وآخرون : التعليم في اليابان ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .
(٣) أحمد إبراهيم أحمد : في التربية المقارنة ، دار المطبوعات الجديدة ، الإسكندرية ، ١٩٩١ م ، ص ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

من نتائجه أن ٦٤ ٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الثالثة والخامسة كانوا ملتحقين بهذا النوع من التعليم ، وعلى الرغم من أن ٧٠ ٪ من رياض الأطفال تعد مدارس خاصة إلا أن عليها أن تكون ذات مستوى معين يتماشى مع المستوى الذي حددته وزارة التربية هناك، وذلك بناءً على نصائح المجلس القومي لمناهج المدارس^(١) .

لقد تم التوسع في مرحلة ما قبل المدرسة ، خاصة في رياض الأطفال ، لدرجة أن فكرة جعل رياض الأطفال إلزامية قد طرحت كجزء أساسي من تعليمات المجلس الرئيسي للتربية . ففي التقرير الأولي صدق المجلس على وضع سياسة واضحة تطالب الحكومة فيها بأن تمتد جميع سكان المدن والقرى برياض أطفال ، وتوفر لهم كل الفرص المناسبة للذهاب إليها^(٢) .

اليوم المدرسي ومجالات الدراسة :

هناك مجالات ستة للدراسة في رياض الأطفال في جميع أنحاء اليابان وهذه المجالات هي الصحة والمجتمع والطبيعة واللغة والموسيقى والفن. وهناك بديل لرياض الأطفال يتمثل في مدارس الحضانة والتي لديها برنامج مشابه لبرنامج رياض الأطفال ولكنه يجرى بإشراف من وزارة الخدمة الاجتماعية .

أما اليوم المدرسي في رياض الأطفال فيبدأ في الثامنة والنصف صباحاً ، حيث يفتتحون يومهم بفترة من اللعب الحر مع إشراف محدد من مدرستهم التي يمكن أن تساعد في تصميم بناء القلاع الصغيرة أو في نحت التماثيل واللعب في صناديق الرمال أو قد تشاركهم اللعب في الأرجوحات بالمدرسة، أو في بعض الأجهزة الأخرى المنتشرة حولها، أو قد تشاركهم في الكثير والعديد من أوجه النشاط الأخرى، وتنتهي فترة اللعب الحر هذه في منتصف الصباح، وبعد أن يعطى الأطفال فترة قصيرة يذهبون فيها لدورات المياه، يدعى إلى اجتماع تحضره مديرة الروضة لتحية الأطفال وتغني إحدى الأغنيات المدرسية ويعقب ذلك عمل مدرسي جاد بواسطة المعلمات وبعد تناول طعام الغداء يمنح الطلاب

(١) إدوارد بوشامب : التربية في اليابان المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

(2) Schoppa I.j., Education Reform in Japan, A case of Immobilist politics, Biddles Ltd., and King, s Lynn, London, 1993, p. 181 .

نصف ساعة للعب الحر وبعد لحظات يجمعون حاجاتهم وينظفون حجرات دراستهم ويعودون في الواحدة ظهرًا^(١).

مرحلة التعليم الابتدائي (٦- ١٢) سنة:

يُعد التعليم الابتدائي المرحلة الأولى في التعليم الإلزامي في اليابان حيث يلزم جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة والثانية عشرة بالالتحاق بالمدارس الابتدائية، وفي الغالب يلتحق معظم الأطفال الذين تبلغ نسبتهم حوالي ٩٨,٦ % بمدارس عامة ترعاها الدولة والحكومة المركزية وتشرف عليها .

وتهدف المدرسة الابتدائية أو الأولية إلى تزويد الأطفال بالتعليم الأولى العام الذي يتناسب مع المراحل العمرية التي يمرون بها من حيث خصائص نموهم الجسدي والعقلي^(٢).

ويهتم الشعب الياباني بدخول الأطفال المدرسة الابتدائية، حيث يعتبر دخول المدرسة الابتدائية خطوة كبرى في حياة الطفل فيبدأ الاستعداد لها قبل ذلك بعدة أشهر وتهتم الأسرة بهذا الحدث حيث تحضر اجتماعات المدرسة لتمد المدرسة ما تتوقع من الطفل أن يفعله عند الدخول، وترتدي الأمهات والأطفال أفضل الملابس في هذه المناسبة وينضم طلاب الصف الخامس والسادس في الترحيب بالتلاميذ الجدد^(٣).

المناهج الدراسية والأنشطة بالمدرسة الابتدائية في اليابان :

ويشمل التعليم الابتدائي الدراسة لمدة ست سنوات ، وقد كانت ٩٩% من المدارس الابتدائية في عام ١٩٩٦ م مدارس عامة يدرس فيها البنون والبنات معًا ، ووزارة التعليم تضع مناهج موحدة فيها في أنحاء اليابان ، حيث يدرس كل تلاميذ السنة الدراسية نفس الموضوعات، ولا يحدث تفريق بينهم تبعاً لقدراتهم. وتشمل المناهج الدراسية المواد التالية : اللغة اليابانية والدراسات الاجتماعية والحساب والعلوم ودراسات الحياة البيئية والموسيقى والفنون والحرف اليدوية والتربية البدنية والتدبير المنزلي. وتوجد أنشطة خارج المنهج بالإضافة إلى

(١) إدوارد بوشامب : التربية في اليابان المعاصرة ، مرجع سابق، ص ٤١ .

(٢) أحمد عبد الفتاح الذكي : التجربة اليابانية في التعليم "دروس مستفادة"، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

(٣) محمد عبد القادر حاتم : التعليم في اليابان المحور الأساسي للنهضة اليابانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧ م ، ص ٢٩ .

ساعة واحدة من التربية الأخلاقية أسبوعياً . والقراءة والكتابة أهم جزء في مناهج المدرسة الابتدائية . ولا مكان للغة أجنبية بجانب اللغة اليابانية في تلك المرحلة^(١).

يبدأ الطفل الياباني يومه الدراسي في تمام الساعة الثامنة والنصف صباحاً بحصة رياضية أو ألعاب للجميع ثم يدخل إلى معترك الحصص والجد والمثابرة التي يتميز بها الطالب الياباني على أن يتم بعد كل حصتين فترة استراحة لا تتجاوز عشرون دقيقة يتناول فيها وجبة يتم طهيها داخل المدرسة ثم يبدأ الطلاب بنظافة المدرسة ؛ لأن المدارس اليابانية لا يوجد بها عمال للنظافة بل يتولى الطلاب هذه المهمة وتتواصل الحلقات الدراسية حتى الساعة الرابعة والنصف بعد العصر يذهب بعدها الطلاب إلى منازلهم من خلال مواصلات أعدت لهذا الخصوص وكلهم شوق ليوم دراسي آخر ينتظرونه بلهفة شديدة^(٢).

تهتم المدرسة بالأنشطة التعليمية لتوثيق علاقة التلميذ ببيئته المحيطة به ، وتشتمل هذه الأنشطة على مساحة ١٠% من برامج المدرسة الابتدائية ، من خلال تدريس ساعتين أسبوعياً للصفوف الرابع والخامس والسادس ، وتتضمن هذه المادة الأنشطة المدرسية الرياضية والحفلات الثقافية والرحلات واجتماعات الفصول ، واجتماعات مجالس الطلاب، والأندية المدرسية ، وهي مرتبطة بالمنهج الرسمي ، وتهدف هذه الأنشطة إلى تنمية شخصيات التلاميذ ، وتعميق القيم الثقافية وتنمية السلوك والعادات التي تدفع الفرد لتحمل مسؤولية المساهمة في المجتمع^(٣).

مرحلة التعليم الثانوي :

ومدة التعليم الثانوي ست سنوات وتنقسم إلى مرحلتين هما :

١- مرحلة التعليم المتوسط (الثانوية الدنيا) (١٢ - ١٥) سنة :

هذه المرحلة هي التي تقابل المدرسة الإعدادية في مصر ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات بعد المرحلة الابتدائية، وهي تمثل المرحلة الثانية من التعليم الإلزامي،

(١) وزارة الخارجية اليابانية : التعليم أساس النمو والتقدم ، مدخل إلى اليابان ، نشرة تصدرها وزارة الخارجية اليابانية ، كودانشا الدولية المحدودة ، طوكيو ، ٢٠٠١ م ، ص ٢ .

(٢) نبيل عبد الحليم : خفايا المعجزة اليابانية ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٢ م ، ص ٦٣ .

(1) U.S. Department of Education : Japanese Education Today, A Report From the U.S.Study of Education in Japan, Washington,d.c.,January 1987, p. 32 .

ويتلقى التعليم نحو ٩٥ ٪ من تلاميذها في مدارس عامة حكومية قومية ومحلية ٥ ٪ في مدارس خاصة^(١).

مناهج الدراسة :

أما بالنسبة لما يدرسه الطلبة فالمناهج تتضمن اللغة اليابانية ، الدراسات الاجتماعية، الرياضيات ، العلوم ، الموسيقى ، الفنون الجميلة ، الصحة ، التربية البدنية ، الفنون الصناعية، الأشغال المنزلية ، التربية الخلقية ، النشاطات الخاصة، بالإضافة إلى الموضوعات الاختيارية كما أن هناك مرونة في خطة الدراسة تسمح بزيادة ساعات بعض المقررات أو تقليلها، والموضوعات الاختيارية تتضمن أكثر من موضوع اختياري إذ يختار الطالب مقررات إضافية من الفنون الجميلة والصحة والتربية البدنية والفنون الصناعية والأشغال المنزلية، كما يدرس الطلاب لغة أجنبية . وتلاميذ هذه المدرسة يدرسون الفنون الصناعية كمقرر إجباري ويمكن أن يدرسه كمقرر اختياري^(٢).

٢- مرحلة التعليم الثانوي (الثانوية العليا) (١٥ - ١٨) سنة :

تتكون هذه المرحلة من ثلاث سنوات حيث يلتحق الطلاب في هذه المرحلة من سن الخامسة عشرة حتى سن الثامنة عشرة. والتعليم في هذه المرحلة حكومي وعام ولكنه غير إلزامي ، ويوجد به تعليم خاص (بمصرفات). وينقسم هذا النوع من التعليم إلى عدة شعب (علمي - أدبي - مهني) ويفضل الأول والثاني عن المهني .

وتختلف المناطق التعليمية في تنظيم دخول الطلبة إلى هذه الشعب ، فالبعض ينظمه حسب السكن ، والأخرى ترتبه حسب الأداء والكفاءة . ورغم أن هذه المرحلة غير إلزامية إلا أنها تحظى بشعبية هائلة تصل إلى ٩٠ ٪ من الشباب الياباني ويصل حوالي ٤٠ ٪ من خريجها إلى التعليم العالي بأنواعه^(٣) . وتنقسم المواد الدراسية في الثانوي الأعلى إلى مواد عامة ومواد تخصصية . والمواد العامة تعطى تعليمًا عامًا مكيفًا لاحتياجات التلاميذ الذين يرغبون في مواصلة دراستهم الجامعية ولم ينالوا دراسات تخصصية .

(2) Postlethwaite, T. Neville : Japan , International Encyclopedia of National System of Education Elservier Scien ,U.K.1995 , p 483 .

(١) أحمد إسماعيل حجي : التربية المقارنة ، مرجع سابق ، ص ٤٣١ .
(٢) شبل بدران : التربية المقارنة "دراسات في نظم التعليم"، مرجع سابق ، ص ٣٤٦ .

أما المواد التخصصية فهي تقدم في صورة مواد مهنية تتيح للتلاميذ التخصص في مهنة معينة ، وهذه التخصصات هي الفني – التجاري – الزراعي – الصيد – الأعمال المنزلية – العلوم والرياضيات^(١) .

ويوجد بهذا النوع من التعليم الثانوي ثلاثة أنواع من المدارس وهي على النحو التالي :

- ١-المدارس التي يحضرها الطلاب طوال الوقت .
 - ٢-المدارس التي يحضرها عدد منهم لبعض الوقت .
 - ٣-المدارس التي يدرس فيها الطلاب بالمراسلة .
- وتستغرق الدراسة في المدارس من النوع الأول لمدة ثلاثة أعوام ، أما النوعان الآخران فإن الدراسة تستغرق فيهما أربع سنوات على الأقل ، كما أن الذين يلتحقون بهذين النوعين الآخرين لا تتجاوز نسبتهم ٦ % أو أقل من مجموع طلاب التعليم الثانوي^(٢) .
- فالغالبية العظمى من طلبة التعليم الثانوي والتي تقدر ب (٩٥ % عام ١٩٨٠ م) منتظمون في برامج الدراسة ذات الوقت الكامل^(٣) .

مناهج الدراسة :

تركز مناهج هذه المرحلة على دراسة مقررات الطبيعة ، الكيمياء ، علم الإحياء ، علوم الأرض ، أساسيات العلوم بالإضافة لدراسة جميع فروع علوم الرياضيات ، كمقررات أساسية لا يقل عددها عن ستة مقررات ، بجانب المقررات التخصصية^(٤) .

مرحلة التعليم العالي :

والتعليم العالي في اليابان يعتبر شرطاً تقليدياً لطريق الحياة الجيدة فإذا ما اجتاز الطالب امتحان الدخول الصارم للقبول في واحد من الجامعات المرموقة فإن الطالب واقعياً يكون قد ضمن وظيفة جيدة في مؤسسة ممتازة ، وضمن بذلك توظيفاً مدى الحياة^(٥) .

(٣) شبل بدران ، فاروق البوهي : نظم التعليم في دول العالم : تحليل مقارنة ، دار قباء للتوزيع والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠١ م ، ص ١١٤ .

(١) إدوارد بوشامب : التربية في اليابان المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

(٢) أحمد إبراهيم أحمد : في التربية المقارنة ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(٣) شبل بدران ، فاروق البوهي : نظم التعليم في دول العالم : تحليل مقارنة ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

(١) Nichols J. Haiducek : Japanese Education Made in The U.S.A., PRAGER New York , 1991 , p 4 .

وفي اليابان ثلاثة أنواع من مؤسسات التعليم العالي :

أ - الجامعات :

اليابان لديها ألف جامعة ومعهد عال^(١). وتنقسم الجامعات إلى حكومية ومحلية وأهلية ، والجامعات الحكومية موزعة على المدن الكبرى في جميع أنحاء اليابان ، بحيث توجد في كل مقاطعة - على الأقل - جامعة اليابان تتكون من ٤٦ مقاطعة وتخضع الجامعات اليابانية الحكومية لإشراف وزارة التعليم ، أما الجامعات المحلية فتخضع لإشراف السلطات المحلية بالمقاطعات وقد روعي عند إنشاء الجامعات سد حاجات المقاطعة التي أقيمت فيها، ويصل عدد الجامعات الأهلية إلى عدد يزيد عن عدد الجامعات الحكومية والمحلية معاً وبعض الجامعات الأهلية (الخاصة) تتمتع بمنزلة علمية تفوق الجامعات الحكومية فيما عدا جامعة طوكيو . وللجامعة ثلاث وظائف أساسية هي :

١- تزويد المجتمع بالكثير من الخبرات والمهارات الفنية والإدارية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتنشيط خططها .

٢- القيام بالبحوث والدراسات التي تستهدف إيجاد حلول لمختلف المشكلات التي تقف في سبيل النمو الاقتصادي والاجتماعي .

٣- ترسيخ النظم والقيم والمعايير والاتجاهات اللازمة لتشجيع التقدم التقني ، فالتقنية الحديثة معرفة وخبرة وأساليب ووسائل هي وليدة تربية علمية ، تعطى العلوم الطبيعية والفنون القيمة التطبيقية ما تستحق من اهتمام في مناهج وبرامج معاهدها الفنية المتوسطة والعليا وكرلياتها العلمية والهندسية وتبنى فلسفتها وتحدد أهدافها بما يدعم ويلائم التقدم العلمي^(٢) .

وتتيح الجامعات كل من الدراسات العامة قبل التخرج والدراسات العليا والدراسات العليا بعد التخرج . وتستمر دراسات ما قبل التخرج التي يحصل الطالب بعدها على درجة البكالوريوس أو الليسانس أربع سنوات في أحد المجالات مثل العلوم الاجتماعية والتربية والعلوم الطبيعية ، والهندسة ، بينما تستمر دراسات ما قبل التخرج التي يحصل الطالب بعدها أيضاً على درجة البكالوريوس ، ست سنوات في الطب وطب الأسنان ، وبالنسبة للدراسات العليا ،

٤

(٢) إدوارد بوشامب : التربية في اليابان المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ١٦ .
(١) عبد الجواد بكر: نظم التعليم والشخصية القومية في إندونيسيا واليابان ، مرجع سابق ، ص ١١٨-١١٩ .

يمكن تصنيفها إلى نوعين :

-دراسة الماجستير وتستمر سنتين بعد درجة البكالوريوس أو الليسانس .
- دراسة الدكتوراه وتستمر خمس سنوات وتوجد دراسة منفصلة لنيل درجة الدكتوراه تستمر ثلاث سنوات لهؤلاء الذين حصلوا من قبل على درجة الماجستير . وتصل فترة الدراسة لنيل درجة الدكتوراه في الطب إلى أربع سنوات بعد الحصول على البكالوريوس^(١).

ترتب الجامعات اليابانية في تسلسل طبقاً لقيمة كل منها ومركزها ، وإذا رتبنا الجامعات اليابانية على شكل هرم فستكون جامعة طوكيو في قمته ، وأعظم أساتذتها شهرة هم الذين يعملون في كلية القانون بالجامعة ، ثم تأتي الجامعات الإمبراطورية ، مثل جامعة كيويو ، وجامعة كيوشو ، وجامعة توهوكو ويتبعها مجموعة من الجامعات الخاصة ذات الشهرة العالية مثل كييو ، واسيدا ، أما قاعدة الهرم ففيها المئات من المعاهد والمؤسسات الأخرى التي لا تلقى أهمية كبيرة^(٢)

ب - الكليات المتوسطة :

ويلتحق بها التلاميذ الذين قضوا عامين أو ثلاث في الثانوي الأعلى حسب النوع (متفرغ - جزئي) .

وتقدم برامج مختلفة للدراسات الإنسانية ، الاجتماع ، العلوم المنزلية ، ومعظم الملحقين بها من النساء ، ومنها أيضاً كليات للمعلمين للتعليم الأولى (الابتدائي)^(٣)

ويعتمد القبول في الجامعات والكليات المتوسطة على أساس تنافسي للطلاب الذين أنهوا دراساتهم في المدرسة الثانوية العليا ، ويتم اختيار المتقدمين بعد أن يجتازوا مجموعة من الاختبارات التحصيلية التي تعقدها الجامعات ومؤسسات التعليم العالي لقياس قدراتهم واستعداداتهم المختلفة ، كما يؤخذ في الاعتبار التقييم الذي حصل عليه الطلاب في المدرسة الثانوية العليا ، وهناك اتجاه متزايد

(2) International Society For Education Information : Facts about Japan, Tokyo, Japan, 1990, p 2 .

(٣) إدوارد بوشامب : التربية في اليابان المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .
(١) شبل بدران ، فاروق البوهي : نظم التعليم في دول العالم ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

بدأت تأخذ به العديد من الجامعات ويتمثل في قبولها للطلاب بناء على التوصيات التي يقدمها مديرو المدارس الثانوية العليا ^(١) .

ج - الكليات التكنولوجية :

لقد بدأ إنشاء الكليات التكنولوجية في اليابان عام ١٩٦٢ م ، وفي مايو عام ١٩٨٠ م بلغ عددها في البلاد ٦٢ كلية . وشروط الالتحاق بها إتمام الدراسة الثانوية الدنيا فقط ، وتقديم برامج متكاملة مدتها خمس سنوات (خمس سنوات ونصف بالنسبة لبرامج البحرية التجارية) لتدريب الفنيين. وتقدم برامج في كافة فروع الهندسة كالميكانيكية والكهربائية والكيميائية والمدنية ^(٢) . ومعظم هذه الكليات حكومية بنسبة ٩٥.٢ % بينما تبلغ المؤسسات الخاصة من هذا النوع ٤.٨ % ^(٣) .

وخريجو الجامعات في اليابان يتمتعون طيلة حياتهم بميزة لا يتمتع بها من لا يحمل درجة جامعية ، والشهادة الدراسية وليست الموهبة الفردية هي التي تحدد أول وظيفة لدى الشركات الأعلى مكانةً ، وتظل هذه الشهادة موضع اعتبار رئيسي عند أي تقدم . فمن النادر في تلك الشركات أن يحرز خريج غير جامعي تقدماً على خريج جامعي ، ومع وجود فرصة ضئيلة للعودة على التعليم الرسمي ، فليس أمام الطالب إلا أن يعتمد على الأداء الجيد في المدرسة أولاً ليدخل مدرسة ثانوية مرموقة ثم جامعة ذات حظوة ، ومن هنا يتضح ما تشكله امتحانات دخول الجامعة من تأثير كبير في توجيه حياة غالبية طلاب الثانوية . والجدير بالذكر أن الجامعة التي يتخرج منها الطالب في اليابان هي التي تحدد توقعات وإمكانات أفضل الوظائف والمهن ، وأنماط المهن لخريجي مختلف الجامعات معروفة على نطاق واسع . والمعاهد والمؤسسات التعليمية تصنف بطريقة غير رسمية طبقاً لنجاح خريجها في الحصول على وظيفة لها مكانتها المرموقة . إن الحصول على مكانة عالية سواء في الحكومة أو في شركة كبيرة أمر بالغ الصعوبة ما لم يكن المرء قد تخرج من جامعة من جامعات القمة ، وليس المقرر الدراسي أو غيره من الإعداد الأكاديمي الذي يتلقاه الطالب هو الذي يقدره أو يقيمه أصحاب الأعمال تقييماً عالياً ، إن ما يهتمون به هو القدرة

(٢) أحمد عبد الفتاح الذكي : التجربة اليابانية في التعليم "دروس مستفادة" ، مرجع سابق ، ص ٧٨ - ٧٩ .
(٣) عبد الرحمن الأحمد ، حسن جميل طه : التعليم في اليابان تطوره التاريخي ونظامه الحالي ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

(١) Ministry of Education , Sports and Culture : Education in Japan , Japan, 1994 . p22 .

على تعلم ما يدرس والعمل الشاق من أجل التحصيل والمثابرة في ذلك ، وتتضح كلها بجلاء فيما تحققه من نجاح يكون معتمداً عليه كموظف في حياته المهنية . ومن ثم تأتى المنافسة على دخول أفضل المعاهد والمؤسسات التعليمية الصارمة بشكل خاص ^(١) .

إعداد المعلم :

يُعتبر المعلم في المدرسة اليابانية عصب النظام التعليمي وإليه يعزى بالدرجة الأولى تميز المؤسسة التربوية اليابانية، ويتمتع المعلم الياباني باحترام مجتمعه له احتراماً عالياً، فهو بذلك يكافئه بإعطائه قيمة اجتماعية في سلم القيم الوظيفية. لذلك فالتنافس شديد على الالتحاق ببرامج إعداد المعلم وبالتالي فإنها لا تستوعب أكثر من ربع المتقدمين للالتحاق بها . وتتضمن برامج الإعداد دراسات موحدة في العلوم الإنسانية ، ومقررات في الإعداد المهني بالإضافة إلى مقررات في المادة التي سيتخصص المعلم بها أما الإعداد المهني فيتضمن مقررات في أصول التربية ، علم النفس التربوي ، طرق التدريس، وتدرّس طلابي (من أسبوعين إلى أربعة أسابيع) وكل معهد استقلالية في إعداد معلميه وذلك لأن كل معهد له تطلعاته وتوجهاته ^(٢) .

ويتم تدريب معلمي المدرسة الابتدائية والثانوية في اليابان في الجامعات أو الكليات المتوسطة المعتمدة من وزارة التربية والتعليم. وغالبيتهم يتم إعدادهم لمدة أربع سنوات، كما يتم تدريب معلمي المرحلة الثانوية العليا في كليات الجامعات الوطنية على مستوى درجة البكالوريوس والدراسات العليا ، وحتى يكون المعلم (الطالب) معلماً في مدرسة ما لابد وأن يحصل على إجازة التعليم من مجلس التربية في المنطقة التعليمية .

وبالنسبة لطبيعة الإعداد فإنه يشمل عدداً من الساعات المعتمدة والمقررات تبعاً للمرحلة التي يعد الفرد نفسه ليدرس بها ؛ ف يبدأ التعليم المؤقت للمعلم لمدة سنة يرافقه فيها المعلم الأساسي حيث يدخل معه غرفة الصف ويتولى مساعدته ومراقبته ومن ثم الحكم عليه أما التعليم في المرحلة الثانوية العليا فهي أكثر

(١) محمد عبد القادر حاتم : التعليم في اليابان المحور الأساسي للنهضة اليابانية ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٧ - ١٠٩ .

(٢) ميري هوايت : التربية والتحدى ، التجربة اليابانية، ترجمة : سعد مرسى أحمد وكوثر حسين كوجك ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩١ م ، ص ص ١٥٠ - ١٥٢ .

تخصصًا بمعنى أن الغالبية العظمى من المدرسين يدرسون مجالًا دراسيًا واحدًا فقط وللحصول على وظيفة معلم في مدرسة ما لا بد وأن يجتاز امتحان تعيين ويتم التعيين بوساطة هيئة التعيين بناءً على توجيه من مراقب التعليم بالولاية^(١)

كما أن الرقابة بصورة مستمرة تراقب عمل المدرسين وذلك لتحسين غاياتهم ومهاراتهم التدريسية ، سواء من خلال اجتماع أسبوعي لجميع المدرسين أو مع المدير أو الموجه .

إذا دعت الضرورة إلى نقل مدرس من مدرسة لأخرى فيعطى إخطارًا بذلك قبل تنفيذ النقل بشهرين ، ولعله من المفيد تنقله إلى مدارس أخرى قبل ترقيته ، وغالبًا ما يبدأ المعلم عمله في مدارس الضواحي أو مناطق بعيدة نسبيًا كالريف مثلاً مما يظهر قدرة المعلم على الالتزام والإخلاص والتضحية^(٢) .

وحاليًا يتم تدريب المعلمين على كافة جوانب التكنولوجيا الحديثة بما فيها من وسائل الاتصال المرئية والمسموعة واستخدام أنظمة الحاسب الآلي والوسائط المتعددة لما للكمبيوتر من دور هام في العملية التعليمية. ويتم التدريب في مراكز تدريب مجهزة بكافة الإمكانيات المتطورة ، ومن خلال تعاون وترباط بين وزارة التربية والعلوم والثقافة باليابان .

كما استحدثت حاليًا نظامًا للتدريب من خلال الجامعة ، وذلك بأن يتفرغ المعلم لمدة عامين دراسيين بمرتب كامل للحصول على درجة الماجستير بنظام التكليف ثم يعود إلى المدرسة لممارسة عمله. وتحاول اليابان زيادة عدد المنح الدراسية سنويًا للمعلمين وتعميم هذا النوع من التدريب لكل المعلمين^(٣) .

ويمكن إجمال الملامح التي تميز إعداد المعلم في اليابان فيما يلي :

يأتي اهتمام اليابان بالمعلم من إدراكها لأهمية الاستثمار البشري في ظل ندرة الموارد ، لذلك حظي إعداد المعلم باهتمام بالغ إذ إنه المسئول عن الثروة الحقيقية لليابان .

(١) سعد الدين إبراهيم وآخرون : مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ - ١٨٦

(٢) ميري هوايت : التربية والتحدى ، التجربة اليابانية ، مرجع سابق ، ص ١٥٥

(٣) شبل بدران : التربية المقارنة " دراسة في نظم التعليم " ، مرجع سابق ، ص ٣٥٩ .

اجتذبت مهنة التدريس في اليابان الطامحين من الشباب حيث إنها - سواء في الماضي أو الحاضر- تحتل مكانة اجتماعية كبيرة تصل أحياناً إلى التقديس. يتم إعداد معلم المرحلة الابتدائية حالياً في مؤسسات التعليم العالي على المستوى الجامعي لمدة أربعة أعوام .

لا يتم تعيين المعلمين إلا بعد استيفاء شروط الترخيص للتدريس ، حيث لا يمنحون شهادة صلاحية التدريس إلا بعد ممارسة العمل في المدرسة بنجاح لمدة ستة أشهر .

تولى سلطات التعليم في اليابان اهتماماً كبيراً بتدريب المعلمين في أثناء الخدمة وتقدم بعض البرامج التدريبية الإجبارية التي ينبغي على معلمي المرحلة الابتدائية اجتيازها مثل برامج تدريب المعلمين أثناء الخدمة داخل المدارس .

يتمتع معلم المرحلة الابتدائية في اليابان بوضع اقتصادي متميز ، إذ إنه يحصل على راتب مغزى يساوى راتب زميله الحاصل على نفس المؤهل ويعمل بالجامعة ، وذلك بالإضافة إلى العلاوات والإعانات الأخرى التي تميزه عن المهن الأخرى ^(١) .

مهام وواجبات المعلم :

إذا كان التحدي التكنولوجي يورق العالم بأسره فإنه يشكل بالنسبة لليابان تحدياً من نوع خاص . إذ أن اليابان تسعى لتحقيق السبق في مجال الإلكترونيات الدقيقة ووسائل الاتصال مما يحتم عليها إعطاء مزيد من الاهتمام بالعلوم والتقنية للمحافظة على موقعها المتميز عالمياً . ولذا فإن من واجبات المعلم الملقاة على عاتقه لتطوير التعليم بما يتلاءم مع متطلبات المجتمع الياباني ، تحقيق التوازن ما بين العناية بالطلاب وإطلاق إبداعاتهم وتحقيق التربية الجماعية الموحدة التي ميزت المجتمع الياباني لسنوات طويلة هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن المهمة الرئيسية الثانية للمربين في اليابان هو تحقيق الاستخدام الأمثل لوسائل الاتصال الحديثة في التعليم ، ليس في نطاق المدرسة فحسب ، وإنما في نطاق الحياة إجمالاً وبالتالي نقل التعليم من المدرسة والصف المدرسي إلى كافة المجالات وجعل المجتمع الياباني مجتمعاً راغباً في التعليم المستمر مدى الحياة ^(٢) .

(٢) أحمد عبد الفتاح الذكي : التجربة اليابانية في التعليم "دروس مستفادة" ، مرجع سابق ، ص ص ١٤١-١٤٣ .

(١) ميري هوايت : التربية والتحدى ، التجربة اليابانية ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ .

تتنوع اختصاصات المعلمين في نظام التعليم الياباني حسب طبيعة المرحلة التعليمية التي يعمل بها ، ونوعية المقررات الدراسية وعدد ساعات الدراسة التي تحقق من خلالها أهداف التعليم في المراحل المتتالية ، ويمكن رصدها على النحو التالي :

معلم فصل رياض الأطفال :

يختص معلم الفصل برياض الأطفال بتدريس كل المقررات أو معظمها وكذا الأنشطة المصاحبة لها .

معلم المرحلة الابتدائية :

يوجد معلم فصل في مرحلة التعليم الأولى فيما عدا المقررات العملية مثل الموسيقى، الفنون، الأشغال اليدوية، التربية الرياضية والاقتصاد المنزلي فيخصص لكل مادة معلم .

معلم المرحلة الأولى من التعليم الثانوي (الإعدادي) :

يخصص في تلك المرحلة معلم لكل مقرر دراسي أو على الأكثر مقررين دراسيين ، ويقوم بتدريس هذه المادة أو المقرر لعدة فصول في نفس المدرسة . معلم المرحلة الثانية من التعليم الثانوي :

يوجد معلم لكل مقرر وفي أغلب الأحيان يكون لكل مادة عدد من المدرسين كل منهم متخصص في تدريس موضوعات معينة حيث يزداد التخصص في هذه المرحلة وتتعدد التشعبات في المواد وتندرج من السهولة إلى الأكثر صعوبة ^(١) الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمعلم :

تستمد مهنة التدريس رمزيتها من قداسة الأدوار التي قامت بها القيادات الدينية والبوذية والكنفوشيوسية ، تلك القيادات التي اعتبرها اليابانيون رموزاً للحكمة والمعرفة وبث القيم الجميلة في نفوس الناس وبالتالي ارتبط ما يقوم به المعلم من دور بهذه النظرة ، ومعها ارتقى هذا التقدير والتبجيل في الوعي الاجتماعي الياباني ، والأمر لا يتوقف عند هذا الحد بل نجد أن المعلم نفسه كعضو في هذا المجتمع يستشعر هذا التقدير رابطاً إياه بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقه تجاه أمته . ولعل أبرز ما في المعلمين اليابانيين الحس الأخلاقي للواجب الذي يمثل

(١) شيل بدران : التربية المقارنة "دراسات في نظم التعليم" ، مرجع سابق ، ص ٣٦٠ - ٣٦١ .

الركيزة الأساسية في عمل يحتاج إلى التكريس، وبالتالي فهم مدفوعون إلى العمل بوحى من ضمائرهم^(١).

فالمعلم في اليابان عنصر أساسي في قصة نجاح تقدم اليابان ، إذا أن المجتمع الياباني يضع مسئوليات جسام على عاتق المعلمين ويتوقع منهم الكثير كذلك ، والمجتمع يمنحهم المكانة الاجتماعية المتميزة والمكافآت المادية كذلك ، ولكن عمل المعلم يخضع دائماً للفحص الدقيق . والحضارة اليابانية تعتبر المدرسة بيئة خلقية فيها يتدرب الطفل لأن يكون مواطناً صالحاً ، ولهذا فإن مسئولية المعلمين أساسية في التربية الخلقية ، والنمو الشخصي ، وغرس القيم اليابانية الأساسية ، والاتجاهات ، والعادات الحميدة وذلك في جميع مستويات الدراسة^(٢).

وتتحدد المرتبات التي يتقاضاها معلمو المدارس العامة بشكل مبدئي على أساس عاملين هما ما حصل عليه من مؤهل تعليمي ، وطول مدة خدمته ، وتتم مراجعة مستويات رواتب المعلمين مرة كل عام ، ويحصل المعلمون على علاوة سنوياً أو كل سنتين ، بالإضافة إلى ذلك فهناك نظم خاصة تتم فيها زيادة الرواتب في حالات استثنائية تقدم للمعلمين الذين كان أدائهم متميزاً في عملهم^(٣).

وعموماً فإن مرتب المعلمين عند بداية التعيين تكون أعلى من نظرائهم في المهن الأخرى مثل رجال الأعمال التجارية والمهندسين والصيادلة وغير ذلك، فبداية مرتب المعلم الياباني والذي يحمل درجة البكالوريوس أو الليسانس أكثر من ١٥ % من بداية مرتب الموظف المكتبي الذي يحمل نفس الدرجة العلمية ويعمل في شركة خاصة وأكثر ١٢ % من بداية مرتب المهندس خريج الجامعة^(٤).

كما يتمتع جميع معلمي المدارس العامة بمزايا الرعاية الاجتماعية من خلال اتحاد المساعدة المشترك للمدارس العامة الذي يشترك فيه معلمي تلك المدارس ، وتندرج الإعانات التي يوفرها الاتحاد تحت فئتين: إعانات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل ، وتشتمل الإعانات قصيرة الأجل على النفقات الطبية

(٢) محمد عبد الدائم : ثقافة المجتمع وانعكاساتها على النظام التربوي ، النموذج الياباني ، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة ، العدد العاشر ، إبريل ١٩٩٨ م ، ص ٢٦٣ .

(١) روبرت ليستما وآخرون : التعليم في اليابان ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

(٢) أحمد عبد الفتاح الذكي : التجربة اليابانية في التعليم "دروس مستفادة" ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ .

(٣) روبرت ليستما وآخرون : التعليم في اليابان ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

ونفقات الولادة وبدل تعويض عن الكوارث، أما الإعانات طويلة الأجل فتشتمل على المعاش السنوي ، والمعاش في حالة الإعاقة ، والمعاش لأهل المعلم المتوفي^(١) .

الإدارة التعليمية اليابانية :

استخدمت اليابان النموذج الفرنسي في الإدارة وذلك مع مطلع عصر الإمبراطور مييجي وقد كان ذلك مناسباً مع المركزية الشديدة التي تميزت بها الإدارة اليابانية^(٢) .

ومع بداية الاحتلال الأمريكي لليابان ، عملت سلطات الاحتلال على التخفيف من حدة المركزية التي كانت مسيطرة على التعليم في سنوات ما قبل الحرب . وبمجرد أن حصلت اليابان على الاستقلال في عام ١٩٥٢ م ركزت من التخفيف من حدة المركزية مع الإبقاء على سلطة وزارة التربية والتعليم والثقافة كسلطة مسئولة عن التعليم في اليابان^(٣) .

وتتكون الإدارة التعليمية في اليابان من المستويات التالية :

أولاً : إدارة التعليم على المستوى القومي :
تُعد وزارة التعليم والعلوم والرياضة والثقافة هي المؤسسة التعليمية المركزية في اليابان وتحدد وظيفة الوزارة بقانون تطوير وانتشار التعليم والعلوم والثقافة . والوزارة مسئولة عن التخطيط المتكامل والتنسيق لتطوير التعليم في كل المستويات التعليمية العامة والخاصة^(٤) .

ويتحدد دور وزارة التربية في^(٥) :

- ١- تقديم المعونة الفنية والمالية للإدارة المحلية والبلدية .
- ٢- إعداد المناهج والمستويات والمتطلبات .
- ٣- إجازة الكتب .
- ٤- إدارة المؤسسات التعليمية والوطنية وخاصة الجامعات والكليات الدنيا والكليات التقنية .

(١) أحمد عبد الفتاح الذكي : التجربة اليابانية في التعليم "دروس مستفادة" ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .
(٢) شبل بدران : التربية المقارنة "دراسات في نظم التعليم" ، مرجع سابق ، ص ٣٧٣ .
(٣) أحمد إبراهيم أحمد : التربية اليابانية من منظور إداري وكيفية الاستفادة منها في تطوير التعليم المصري ، مجلة كلية التربية ، جامعة المنوفية ، السنة العاشرة ، العدد الرابع ، ١٩٩٤ م ، ص ٢٤١ .
(٤) شبل بدران : التربية المقارنة "دراسات في نظم التعليم" ، مرجع سابق ، ص ٣٦٤ - ٣٦٥ .
(٥) روبرت ليستما وآخرون : التعليم في اليابان ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

٥- الإشراف على المؤسسات الخاصة في مستوى التعليم العالي .

٦- تنظيم إنشاء المدارس الخاصة .

٧- إصدار التوجيهات المناسبة لمجالس التعليم المحلية .

ثانيًا : إدارة التعليم على المستوى الإقليمي :

يوجد في اليابان (٤٧) إقليمًا ينقسم كل منها لعدد من البلديات المحلية ولكل إقليم مجلس للتعليم يعتبر السلطة التعليمية المركزية في هذا الإقليم ، ولكل مقاطعة مجلس للتعليم ويتكون من خمسة أعضاء يعينهم حاكم المقاطعة لمدة أربع سنوات ويكون مسؤولاً أمام المجلس عن تنفيذ السياسات والإجراءات التي يقرها المجلس، ويخضع هذه التعيين لموافقة وزير التربية والعلوم والثقافة^(١).

وتتحدد مهام مجلس التعليم الإقليمي فيما يلي^(٢):

إدارة وتنفيذ وتسيير المنشآت التعليمية داخل حدود الولاية وذلك فيما يخص) المدارس الثانوية العليا - المدارس الخاصة بالمعوقين - المتاحف - المكتبات العامة ، مركز تنمية التعليم مدى الحياة ، مراكز البحوث التربوية والتدريب (تطبيق وتنمية الأنشطة للتربية الاجتماعية والتربية البدنية والرياضيات. التوسع والارتقاء بالأنشطة الثقافية والمساهمة في الحفاظ على الخصائص الثقافية .

إعطاء النصيحة والمساعدة للوحدات الحكومية وغير الحكومية بالنسبة لأنشطتهم التي لها صلة باليونسكو .

مطالبة مجالس المحليات التعليمية بتقارير شاملة حيث تساعد في إعطاء توجيهات وأوامر بالتصحيح والتحسين .

الموافقة على إنشاء رياض الأطفال في المحليات ، المدارس الثانوية العليا والخاصة للمعوقين ، ومدارس التدريب ذات الطابع الخاص ، ومدارس المراسلة التي تجمع فئات متعددة في كل شيء.

منح شهادات الممارسة للمعلمين .

التعامل مع الشؤون الإدارية (متضمنة التعيين والاستبعاد من الوظائف) للمدرسين وبقية العاملين للمدارس الابتدائية والثانوية الدنيا (الإعدادية) في المحليات كما هو الحال في المدارس الخاصة (المرتبات ومصروفات الإعاشة

(٢) أحمد عبد الفتاح النكي : التجربة اليابانية في التعليم "دروس مستفادة" ، مرجع سابق ، ص ١٦٠ .

(٣) شبل بدران : التربية المقارنة "دراسات في نظم التعليم" ، مرجع سابق ، ص ٣٦٦ .

للمدرسين في هذه المدارس تدفع بواسطة حكومة الولاية) .
وبالإضافة إلى ذلك فإن لحاكم الإقليم بعض السلطات والمسئوليات بالنسبة للتعليم من أهمها^(١):

الإشراف على إدارة وتسهيل شئون الجامعات في الكليات المتوسطة .
الموافقة على إنشاء مدارس ابتدائية وثانوية خاصة وكذلك مدارس التدريب الخاص والمدارس المتنوعة ورياض الأطفال وحق التفتيش العام على هذه المدارس ويعتبر الإشراف على مؤسسات التعليم العالي الخاص من مسئولية وزارة التربية والعلوم والثقافة.

تنسيق إعداد مشاريع الميزانيات في القطاعات المختلفة بما فيها قطاع التعليم والإشراف على الميزانيات المعتمدة من مجالس الحكم الإقليمي كما يعتبر اقتناء الممتلكات التعليمية والتصرف فيها من مسئوليات حاكم الإقليم .

ثالثاً : إدارة التعليم على المستوى المحلي :

يبلغ عدد البلديات في اليابان ٣٢٥٥ بلدية في عام ١٨٨٢ م ، وبكل بلدية مجلس للتعليم مسئول عن إدارة المؤسسات التعليمية البلدية ، وتطوير نشاطات تعليم الكبار واليونسكو وإدارة شئون العاملين فيها واعتماد الكتب المدرسية اللازمة للمدارس ، ويتكون المجلس من خمسة أعضاء يعينهم الحاكم بموافقة مجلس الحكم المحلي ويكون التعيين لإدارة المجلس لمدة أربع سنوات عادة كما هو الحال في المجالس التعليمية الإقليمية^(٢) .

وتتلخص مهام المجلس المحلي للتعليم فيما يلي :

إدارة المؤسسات التعليمية البلدية وبصفة خاصة المدارس الابتدائية والثانوية الدنيا وقاعات المواطنين العامة ونزل الشباب والمكتبات .
تطوير نشاطات تعليم الكبار ونشاطات اليونسكو وحماية الممتلكات الثقافية .
إدارة شئون العاملين بما فيها تعيين وإنهاء تعيين معلمي المدارس البلدية بوقت كامل في المدارس الثانوية العليا باستثناء المعلمين في المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية الدنيا والمدرسين بوقت جزئي في المدارس الثانوية العليا والكليات المتوسطة والجامعات حيث يتم تعيين مدرسي الكليات المتوسطة

(١) أحمد عبد الفتاح الذكي : التجربة اليابانية في التعليم "دروس مستفادة" ، ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٢) شبل بدران : التربية المقارنة "دراسات في نظم التعليم" ، مرجع سابق ، ص ٣٦٧ .

والجامعات التابعة للبلديات من قبل المحافظ .
اعتماد الكتب الدراسية اللازمة للمدارس البلدية الابتدائية والثانوية^(١) .

تمويل التعليم في اليابان :

لقد اهتم النظام الياباني الإمبراطوري (ميجي) سنة ١٨٦٨م بالتعليم حيث جعل نسبة كبيرة من الدخل القومي له، وكان هدفه من ذلك توفير خدمات تعليمية متساوية لمن يريد التعلم. وكان من نتائج ذلك أن أصبح التعليم مجانيًا إلى جانب أن الأباء يمولون بعض المصروفات مثل المواصلات والنشاطات التعليمية .

فعلى سبيل المثال :

المرحلة الابتدائية يدفع الأب (٧٠) جنيهًا إسترلينيًا ويشكل (١١ %) من قيمة الإنفاق الكلى.

المرحلة الثانوية الدنيا يدفع الأب (١٠٠) جنيهًا إسترلينيًا ويشكل (١٥ %) من قيمة الإنفاق الكلى.

المرحلة الثانوية العليا يدفع الأب (٢٤٠) جنيهًا إسترلينيًا ويشكل (٢٣,٥ %) من قيمة الإنفاق الكلى.

وبالرغم من هذه المساهمات الأسرية فإن التعليم من الناحية الرسمية يعتبر مجانيًا ولكن الإنفاق على التعليم في حالة ارتفاع مستمر بسبب ارتفاع الدخل القومي .

مصادر الإنفاق على التعليم :

أ- الضرائب . ب- القروض . ج- الإعانات القومية .

كيفية تمويل المستويات التعليمية :

أ- المرحلة الابتدائية يتم تمويلها محليًا وتشترك بثلاث الإنفاق .

ب- المرحلة الثانوية يتم تمويلها عن طريق المستوى القومي أو الحكومة الفيدرالية وتشترك بخمس الإنفاق .

وإجمالاً وعلى وجه التقريب تقوم الحكومات القومية بالإنفاق الكامل على التعليم الإلزامي والتعليم العالي من خلال المنح التي تقدم للولايات أو الجامعات .

(١) أحمد عبد الفتاح الذكى : التجربة اليابانية في التعليم "دروس مستفادة" ، مرجع سابق ، صص ١٦٢ - ١٦٣ .

وعلى وجه العموم فإن أكثر من ثلثي الإنفاق التعليمي يذهب للمرحلة الإلزامية وحوالي الخمس للتعليم الخاص .

وفي السنوات الأخيرة فإن السلطات المحلية والبلديات تنفق على التعليم بنسبة تجاوزت (٥٠%) من قيمة الإنفاق الإجمالي على الرغم من زيادة تحكم وسيطرة وزارة التعليم^(١) .

كما تلعب أيضاً تبرعات الأفراد والهيئات دور أكبر في تمويل التعليم العالي والجامعي. كما تفرض في اليابان رسوم دراسية كمصدر من مصادر تمويل التعليم الجامعي ما بين ١٠% - ٣٠% من نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي . كما تقدم أيضاً قروض طلابية بعد أن واجهت فرض رسوم دراسية على الطلاب أو زيادتها معرضة شديدة ، كنظام دعم لتمويل التعليم الجامعي وتعتمد القروض الطلابية على منح الطلبة قروضاً ويتم استردادها منهم بعد تخرجهم ، وبعد حصولهم على دخل واستخدام طرق متنوعة في عملية السداد والهدف الرئيسي من هذه القروض هو مساعدة الطلاب وأولياء الأمور على تعليم أبنائهم بالتعليم العالي والجامعي^(٢) .

ولذا يعتبر تمويل التعليم العام في اليابان مسئولية مشتركة بين السلطات المركزية الوطنية والإقليمية والمحلية ، وتقدم كل سلطة الدعم المادي اللازم لمؤسساتها التعليمية وذلك من خلال الضرائب ومصادر الدخل الأخرى الخاصة بها مضافة إلى المصروفات المدرسية التي يتحملها أولياء الأمور في المدارس المختلفة على تنوع مراحل التعليم التي يلتحق بها أبنائهم^(٣) .

الاقتصاد الياباني :

تمتاز الدول المتقدمة بارتفاع ملحوظ لنصيب الفرد من الدخل القومي ، حيث يزيد عن ٦٠٠٠ دولار سنوياً فيما عدا إنجلترا واليابان فيقل فيها عن ٦٠٠٠ دولار . على الرغم من أن اليابان أكثر تقدماً من حيث التصنيع من إنجلترا ، كما يزيد متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في البلاد المتقدمة ثلاثة

(١) عبد الغنى عبود وآخرون : التربية المقارنة منهج وتطبيقه ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، ١٩٨٩م ، ص ٢٨٧ - ٢٩٠

(١) عبد الرحمن محمد أبو عمة : التعلم العالي في بريطانيا ، الرياض ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ٢٠٠٠م ، ص ٢٦٢

(٢) شبل بدران : التربية المقارنة "دراسات في نظم التعليم"، مرجع سابق ، ص ٣٧٩ .

أمثاله في البلاد النامية وثلاثة عشر مثلاً عن نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في البلاد المتخلفة ، وذلك حسب المقاييس الاقتصادية وحسب تنمية القوى البشرية^(١).

لقد بدأت اليابان في التنمية الاقتصادية منذ عشرينات القرن التاسع عشر ، وبدأت الانطلاقة مسرعة بعض الشيء مع بدايات عصر التحديث أو العصر الميجي عام ١٨٦٨ م وكان معدل الإنتاج الفردي ضئيلاً بالنسبة للدول الغربية الخمس تقريباً ، ولكن يصل هذا المعدل إلى نظيره الغربي الآن تقريباً .

ويمكن تتبع ذلك التطور ، بربطه مع الجوانب الحياة السياسية والتاريخية الهامة في حياة المجتمع الياباني ، حيث تمت إعادة السلطة الفعلية إلى الإمبراطور سنة ١٨٦٨ م وبدأ عصر النهضة الميجي ، الذي حقق صياغة فعلية للتاريخ الياباني ، حيث تم فيه الكثير من الإصلاحات الاجتماعية والسياسية واكتمل إطار التنمية السياسي والاجتماعي العام في فترة لا تزيد عن عشرين عاماً ، فأصبح لليابان نظاماً للنقد القومي وللضرائب وبناء الطرق والسكك الحديدية والسفن والبرق والبريد . وقيام الشركات المساهمة واستيراد الآلات ودعوة المهندسين والخبراء الأجانب للمساهمة في إنشاء الصناعات التي تدبرها الحكومة والتنمية الاقتصادية بوجه عام^(٢).

وقد تميزت فترة حكم الإمبراطور الياباني ميجي بطابع الاقتباس العلمي ، وتمثيل عناصر الحضارة الغربية التي وجدوا مصلحة في تبنيها . ولذلك أصرت اليابان على أن تتعلم وتقتبس من كل دولة ما هي متفوقة فيه ، فأرسلت بعثات إلى إنجلترا لتعلم صناعة السفن الحربية والتجارة البحرية، وإلى ألمانيا لتعلم أساليب التجارة ... فالعالم المتقدم آنئذ كان لها مدرسة مفتوحة ، يتعلم فيها أفراد بعثاتها - من كل بلد - ما هو أقوى تخصصاً . ولم ينطوي النمو الاقتصادي على القطاع الزراعي مكماً للنمو الصناعي لأنه أتاح الإمكانية لزيادة الضرائب على المزارعين وسد حاجة السكان من المنتجات الزراعية وتقليص العجز في الميزان التجاري . وإلى جانب ذلك كانت الدولة تنفق الأموال في سبيل تطوير قوتها العسكرية وتكوين قوة دفاعية متميزة^(٣).

(٣) شبل بدران ، مرجع سابق ، ص ٢٨٦

(١) عبد الجواد بكر: نظم التعليم والشخصية القومية في إندونيسيا واليابان ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

(٢) محمد حمدان عبد الله : الفلسفة التربوية ودورها في التنمية ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ .

وقد وصلت اليابان بالفعل في بداية القرن العشرين إلى مرحلة الاقتصاد ذي الدخل المتوسط ، على أساس أنها واحدة من أشهر بلاد العالم تصديرًا للنسيج ، مع القدرة على إنتاج كمية كبيرة من الطائرات المقاتلة والسفن الحربية المتقدمة^(١).

وقد تأسست قاعدة صناعية مهمة لليابان مع بداية الحرب العالمية الأولى ، كانت تعتمد على استيراد التكنولوجيا المتقدمة من الدول الأوروبية والغربية ، وقد ظلت الزراعة هي السائدة ، كما تطور الإنتاج الصناعي بعد الحرب ليصل إلى خمسة أضعاف ما كان عليه قبلها ، ووصلت الصادرات إلى أرقام فلكية حتى صارت اليابان دولة دائنة في عام ١٩٢٠ م ، وفي أواخر الثلاثينيات أصبح لدى اليابان صناعات ثقيلة متطورة^(٢).

ولكن مع نهاية الحرب العالمية الثانية كان اقتصاد اليابان في حالة دمار تقريبًا ، وعلى سبيل المثال هبط الإنتاج الصناعي إلى ٣٠ % عما كان عليه في فترة ما قبل الحرب ، وهبط مخزون الحبوب إلى مستوى لا يكفي غير ثلاثة أسابيع فقط ، وبلغت نسبة التضخم إلى أكثر من ٣٠٠ %^(٣).

وتمتد مرحلة الانتعاش من نهاية الحرب إلى منتصف الخمسينيات . ففي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة كان الاقتصاد الياباني في حالة توشك أن تكون دمارًا تامًا . كان الإنتاج في التعدين وصناعات السلع المصنعة قد هبط عام ١٩٤١ م إلى السبع ، وكان يوجد عجز غذائي حاد ، وتضخم نفشى بشكل عنيف .

وفي عام ١٩٤٩ م بدأ "جوزيف دودوج" المستشار المالي لقيادة الحلفاء يضع برنامجًا عُرف بخطة دودج ، استهدف كبح جماح التضخم وإرساء أساس اقتصاد ياباني مستقل. وهذا البرنامج الذي ارتكز على تمويل متوازن وقيمة سعر صرف محدد للين والدولار نجح في أغلبه في السيطرة على التضخم ، غير أنه في نفس الوقت ساق البلاد إلى كساد حاد .

وأتاح اندلاع الحرب الكورية عام ١٩٥٠ م لليابان فرصة للانتعاش والخروج من هذا الكساد . ذلك أن المتطلبات الخاصة للقوات الأمريكية المرابطة في اليابان

(١) محمد عبد القادر حاتم : أسرار تقدم اليابان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٧ م ، ص ١٨١ .

(٢) عبد الجواد بكر : نظم التعليم والشخصية القومية في إندونيسيا واليابان ، مرجع سابق ، ص ٧٥ .

(٣) محمد عبد القادر حاتم : أسرار تقدم اليابان ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ .

نشطت الطاقة الصناعية الراكدة وشجعت على زيادة المشاريع والأعمال وزيادة الاستثمارات في إنتاج تسهيلات جديدة وزادت سرعة الانتعاش لدرجة أن جميع المؤشرات الاقتصادية تقريباً وصلت في منتصف الخمسينيات إلى مستويات ما قبل الحرب ^(١).

وبعد استعادة اليابان استقلالها عام ١٩٥٢م ، تزايد إجمالي الناتج القومي بمعدل ١٠ % في المتوسط ، حتى وصلت عام ١٩٦٨م لأن تصبح الدولة الثانية في العالم من حيث معدلات النمو الاقتصادي ، حيث ساهم في هذا التحول اهتمام اليابانيين بالادخار والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من التقاليد اليابانية ، إضافة إلى أنه يعتبر سمة من سمات دول الجوار لليابان ، حيث بدأ الادخار يأخذ شكل الظاهرة الجماعية في فترة ما قبل العصر الميجي وبعد الحرب العالمية و في أعوام الستينيات التي اعتبرت الأعوام الذهبية بعد أن فتحت اليابان أبوابها إلى السوق العالمي تم تطوير أنواع جديد من الصناعات مثل السيارات ، الكيماويات ، السفن والنسيج خاصة مع السياسة التي اتبعها رئيس الوزراء Ikeda Hayato الذي كان له دور فعال رئيسي في عودة انتعاش الاقتصاد الياباني الذي وصل إلى نمو بنسبة ١٣.٩ % عندما ترك منصبه ، حيث أقبل على تخفيض الفائدة و الضرائب من أجل تشجيع الاستهلاك ، زيادة الإنفاق الحكومي على تطوير البنية التحتية و بعض من سياساته ما تزال متبعة إلى الآن، إذ تم حينها تحقيق المعجزة الاقتصادية ففي عام ١٩٦٥م وصلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى ٩١ بليون دولار.

وأيضاً زيادة الاستثمارات في مختلف القطاعات خاصة الطاقة و الصناعات التحويلية والمواصلات، بينما تم تطوير النظام التعليمي ليسهم في توعية الياباني لتتشكل قوة عاملة فعالة، قوية وذات مهارة عالية ساهمت بشكل رئيسي في تحسين مستويات الإنتاج بعد أن انتقلت شيئاً فشيئاً من القطاع الزراعي إلى قطاعات أخرى، في حين تم تنويع مجال عمل الشركات و تم تحرير التجارة لتصبح أكثر تنافساً على الصعيد العالمي و هكذا عادت مستويات الإنتاج في منتصف أعوام الخمسينيات في اليابان إلى سابق عهدها، بل وأفضل.

(١) محمد عبد القادر حاتم : أسرار تقدم اليابان ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٤ - ١٩٥ .
(٢) عبد الجواد بكر: نظم التعليم والشخصية القومية في إندونيسيا واليابان ، مرجع سابق ، ص ص ٧٥ - ٧٦ .

ومن خلال السمعة التي اكتسبتها السلع والمنتجات اليابانية زادت ثقة المستهلكين العالميين فيها و بما أن الأسعار كانت أقلًا شهدت اليابان ارتفاعًا حادًا في الصادرات فاقت الواردات خاصة إلى الولايات المتحدة التي وصلت إلى ٢٠.٠% من ٢.٠% لتصبح أكبر سوق للمنتجات اليابانية حتى يومنا هذا، وهكذا ما بين أعوام (١٩٥٣- ١٩٦٥ م) شهدت اليابان نموًا في الناتج المحلي الإجمالي فاق ٩.٠%، أما في أعوام (١٩٧٠- ١٩٧٣ م) تم تطوير قطاع الخدمات الذي بدأ يعادل الصناعات في أهميته^(١).

وكان لارتفاع أسعار بترول دول الأوبك أربعة أضعاف في أواخر عام ١٩٧٣م (أزمة البترول الأولى)، وما تلي ذلك من زيادة سريعة في أسعار مجموعة كبيرة من المواد الخام والسلع الأولية ، تأثير كبير على اليابان لاعتمادها الكبير على الواردات . فقد ارتفعت أسعار السلع المصنعة من الخامات المستوردة ارتفاعًا سريعًا ، وبدأ المستهلكون ، في أكثر من مناسبة ، في تخزين ما يتوقع ارتفاع أسعاره من الموارد ، وأدى ذلك إلى استنفاد واستهلاك المخزون ، ومن ثم الارتفاع الجنوني للأسعار .

وعلى الرغم من أن الحكومات نجحت في السيطرة على الأسعار عن طريق اتخاذ إجراءات من شأنها أن تحد من الطلب ، إلا أن عوامل داخلية بالإضافة إلى تأثيرات الركود في النشاط الاقتصادي على نطاق العالم، قد أبطأ من النمو الاقتصادي الياباني في السنوات الخمس التالية ، غير أن الجهود التي بذلت لحفز نشاط الأعمال عن طريق التمويل العام ودعم الصادرات ، نجحت في النهاية في وضع الاقتصاد الياباني على طريق الانتعاش بدءًا من صيف ١٩٧٨م . ولكن ارتفاع أسعار البترول في عام ١٩٧٩م (أزمة البترول الثانية) أبطأ مرة أخرى من نسبة النمو الاقتصادي وأحدث تصاعدًا في الأسعار . غير أن اليابان قد اكتسبت الخبرة في معالجتها لأزمة البترول الأولى ، وتمكنت من الرد بإجراءات مضادة مناسبة ، وبهذا أصبحت أولى دول العالم المتقدمة الرئيسية في تحقيق الانتعاش الاقتصادي^(٢).

(1) <http://almada.paper.net/news.php> .

(١) محمد عبد القادر حاتم : أسرار تقدم اليابان ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ - ١٩٨ .

وفي ثمانينيات هذا القرن ، أصبح دخل العائلة عادية المستوى في اليابان ما يقرب من أربعين ألف دولار أمريكي ، بما يفوق مثيلتها الأمريكية ، أما معدل دخل العائلة المتوسطة الحال ، فقد تجاوز خمسين ألف دولار أمريكي في العام الواحد (١).

وهنا نود أن نشير إلى أن الفوائض اليابانية بدلاً من أن يتم إنفاقها داخل اليابان فأنها نزحت خارج اليابان في شكل استثمارات ضخمة، حيث بلغ الفائض عام ١٩٨٦م إلى ١٠٢ مليار دولار مقابل ٥٢ مليار دولار عجز في الميزان التجاري الأمريكي ، كما بلغ التدفق النازح خارج اليابان في ذلك العام ١٤٤ مليار دولار وفي المقابل حققت الولايات المتحدة الأمريكية عجزاً تجارياً بلغ ١٣٤ مليار دولار، واستوعب تدفقاً رأسمالياً أجنبياً بلغ ٥٧ مليار دولار، كما كانت اليابان في عام ١٩٨٥ م أكبر دولة دائنة في العالم تحقق أصول صافية خارجية بلغت ١٣٠ مليار دولار ، بينما أصبحت الولايات المتحدة أكبر الدول استدانةً ، حيث أصبحت مدينة بنحو ١٠٧ مليار دولار (٢).

وبصفة عامة تكشف المقارنة بين الوضع الاقتصادي لليابان في عام ١٩٧٠م وبين وضعها عام ١٩٩٠م عن الكثير من الحقائق المبهرة التي ترشحها لتكون فرس الرهان الذي يظفر بالمجد الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين . ففي عام ١٩٧٠م كان الناتج القومي الإجمالي للفرد في اليابان لا يتجاوز نصف مثيله في الولايات المتحدة ، ولكنه أصبح في عام ١٩٩٠ م يفوقه بمقدار ٢٢% ، وذلك إذا ما استخدمنا في تقييم الناتجين القيم الدولية لأسعار العملات . وبينما لم يكن يوجد في عام ١٩٧٠م بنك ياباني واحد بين أكبر خمسة عشر بنكاً في العالم، كانت توجد في عام ١٩٩٠ م عشرة بنوك يابانية بين هذه البنوك الكبرى ، على حين كانت بنوك القمة الستة كلها بنوكاً يابانية ، وكان ما تمتلكه اليابان من السوق الأمريكية للسيارات في عام ١٩٧٠ م هو ٥% ولكنها صارت ٢٨% في عام ١٩٩٠م، وفي عشرين عاماً فقط اكتسحت اليابان تماماً صناعة الإلكترونيات الأمريكية ، وقد أصبحت اليابان اليوم أكبر دائن صاف في العالم

(٢) عبد الجواد بكر: نظم التعليم والشخصية في إندونيسيا واليابان القومية ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .
(١) عبد الله زين الباز شادى : الدور الحضاري للمؤسسات التعليمية في النهضة الماليزية في الربع الأخير من القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

وأصبح لديها أكبر فائض تجارى في العالم بعد أن كان لديها عجز تجارى^(١) .
ويبقى تساؤل : ما العوامل التي ساهمت في تحقيق اليابان النسبة العالية للنمو الاقتصادي بعد الحرب ؟

ويمكن سرد العوامل التي ساهمت في تحقيق هذه النسبة العالمية من النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية ، فيما يلي^(٢) :

أخلاقيات العمل الشاق لدى اليابانيين ، والمستويات العالية لتعليمهم ، ومهارتهم التقنية وقدرتهم على الاحتفاظ بسياسة مالية مستقرة .

جهود اليابانيين المركزة لإعادة بناء صناعتهم عن طريق دفع كل رأسمالهم تقريباً في التسهيلات والأعمال الصناعية .

حصول اليابان على وسائل فعالة للوصول إلى مصادر الطاقة حيث استطاعت استيراد كميات كبيرة من الفحم والبترول ذي الجودة العالية .

وجود سوق تصدير كبيرة للسلع اليابانية في الولايات المتحدة حيث لم توضع منذ البداية الأولى غير نسبة قليلة من القيود على الواردات اليابانية.

إن اليابان فقدت ممتلكاتها من الأرض في الحرب ، ومن ثم استطاعت أن تحول الأموال إلى تنشيط ودفع التنمية السريعة للصناعة المحلية ، ولولا ذلك لأصبحت

هذه الأموال ضرورية لأغراض الدفاع عن مستعمراتها .

فرصة البدء بداية جديدة بمصانع حديثة نتيجة تدمير مصانعها ومصادرها الإنتاجية خلال الحرب .

المستوى المنخفض للإنفاق الدفاعي الذي يرجع في ناحية إلى نفور الشعب بصفة عامة من العسكرية ، وإلى تأكيد الأمة من ناحية أخرى من الأمن في ظل

اتفاقها المتواصل والدائم مع الولايات المتحدة .

التوازن الدقيق بين المشروع الحر وبين الإرشاد والسيطرة الحكومية .

ومن بين الأسباب ، وأكثرها أهمية صفات وخواص الشعب الياباني نفسه .

وتشير كل الشواهد أن اليابان سوف تظل متفوقة على أقرانها من الدول الصناعية الكبرى ، مع الأخذ في الاعتبار أن اعتماد اليابان على احتياجاتها من المواد الخام عن طريق الاستيراد ٩٩ ٪ من احتياجاتها من البترول ٩٢ ٪ من احتياجاتها من الحديد ١٠٠ ٪ من احتياجاتها من النحاس ، فقد استفادت من ارتفاع سعر الين في خفض قيمة وارداتها مما حافظ على وضعها التنافسي

(٢) أحمد عبد الفتاح الذكي: التجربة اليابانية في التعليم "دروس مستفادة" ، مرجع سابق، ص ٣١ - ٣٢

(١) محمد عبد القادر حاتم : أسرار تقدم اليابان ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

والحفاظ بالتالي على معدلات التضخم ، كما أنها تنازلت طواعية لدول النمر الصاعدة ، وبتخطيط كامل عن بعض الصناعات مثل : المنسوجات وبناء السفن العملاقة والصلب والاتجاه إلى استخدام التكنولوجيا العالية وإنتاج الجيل الخامس من الكمبيوتر^(١) .

وهكذا استطاعت اليابان أن تحقق قفزة سريعة في نموها الاقتصادي في الآونة الأخيرة، وحققت نهضة شاملة تناولت مختلف مرافق حياتها الاجتماعية والاقتصادية وأصبحت تحتل موقعاً مرموقاً في الاقتصاد الدولي ، ولهذا فليس من الغريب أن يتحدث البعض عن "النمو الياباني" أو "المعجزة اليابانية" ذلك أن هذا التطور السريع والشامل لابد أن يكون برهاناً لتجربة رائدة في ميدان التطور تميزت بها اليابان عن غيرها من الدول المتطورة .

دور التعليم في النهضة الحضارية اليابانية :

تتعدد التجارب التنموية، والتي لعب التعليم فيها دوراً كبيراً . فقد أوضحت الدراسات أن التعليم قد لعب دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي السابق، واليابان، والدانمارك، ودول النمر الآسيوية ، إلا أن التجربة اليابانية والدانماركية تختلف عن غيرها من التجارب التنموية لأنها اعتمدت اعتماداً كلياً على القوى البشرية ، أكثر من اعتمادها على الثروات الطبيعية الموجودة فيها كما هو الحال لباقي التجارب التنموية ، فهذان البلدان الفقيران بمواردهما الطبيعية (اليابان والدانمارك) استطاعا أن يصيبا تطوراً كبيراً يفوق بكثير تطور جاراتيهما ، وذلك بفضل التربية وثمراتها^(٢) .

فبالنسبة لليابان نجد أنها كانت فقيرة في مواردها الطبيعية" فاليابان أفقر من جاراتيها الهند والصين، في موارد ثروتها الطبيعية، ومع ذلك سبقتهما بمراحل. كما أن بنيتها الاقتصادية قد دمرت خلال الحرب العالمية الثانية ، كما دمرت منشآتها الاقتصادية . ولذلك فإنه يمكن القول بأن النهضة الاقتصادية التي تشهدها اليابان حالياً لا ترجع إلى ثروات طبيعية ، أو نتيجة توافر منشآت اقتصادية منذ فترة طويلة بل هي ناجمة عن وجود قوى بشرية مؤهلة ومعدة

(١) عبد الله زين الباز شادي : الدور الحضاري للمؤسسات التعليمية في النهضة الماليزية في الربع الأخير من القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

(٢) نبيل حسن فتح الله : التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي في مصر وماليزيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة طنطا ، ٢٠٠٠ م ، ص ٦٧ .

إعدادًا جيدًا، فقد استطاعت اليابان بما لديها من قوى بشرية ، كانت قد استثمرت الكثير في تنميتها ، أن تعود إلى ما كانت عليه من قوة قبل الحرب ^(١) . وقد لعب التعليم دورًا جوهريًا في تحقيق النهضة الاقتصادية في اليابان من خلال إعداد القوة البشرية ، فقد أتت النهضة العلمية اليابانية على يد الإمبراطور "مييجي" ومعاونوه فاهتموا بتطبيق مبدأ الإلزام في التعليم ، ولم تأت سنة ١٩٠٠م إلا وكان هناك أربع سنوات من التعليم الإلزامي الإجباري ، امتد إلى ست سنوات من سن ٦ - ١٢ سنة ، ثم زادت اليوم إلى تسع سنوات ، أي حتى نهاية المرحلة المتوسطة ، وهي على وشك أن تصل إلى ١٢ سنة ، أي إلى نهاية المرحلة الثانوية ^(٢) .

وقد رت نسبة المتعلمين سنة ١٨٦٨ م بحوالي ٤٣ % من الذكور ، ١٠ % من الإناث ، وفي سنة ١٨٧٥ م أتم ٥٤ % من الذكور ١٩ % من الإناث تعليمهم الابتدائي . وتعتبر هذه النسبة عالية جدًا ، في هذا الوقت في العالم ، خاصة إذا لاحظنا أن عدد المتعلمين في إنجلترا سنة ١٨٣٧ م ، لم يكن يزيد عن واحد في كل أربعة أو خمسة من أفراد الشعب الإنجليزي ^(٣) .

لقد استند اليابانيون إلى نظام تعليمي غاية في الدقة يتمتع بحب نقل العلم والمعرفة ، وإلى جانب تخريج العلماء والباحثين ركزت اليابان على مرحلة التعليم الأساسي باعتباره المستودع الأول لإمداد الدولة بكوادرها الفنية والأكاديمية .

وتجدر الإشارة إلى أن اندفاع اليابانيين نحو التعليم كان بنفس درجة اندفاعهم لزيادة ناتجهم القومي ، ففي عام ١٩٥٥ م كان نصف الشبان اليابانيين يدخلون مرحلة التعليم الفني ونسبة أقل من ١٠ % يدخلون المؤسسات التعليمية فيما بعد الثانوي ، وعند حلول السبعينيات صار أكثر من ٩٠ % من كلا الجنسين ذكور وإناث يتمون مرحلة تعليمهم الثانوي مقارنةً بنسبة ٨٠ % للشبان الأمريكيين ، وبصفة عامة لا يوجد تسريب في كافة المراحل التعليمية اليابانية ، وفي عام ١٩٧٥ م كان ٩٧ % من الطلبة اليابانيين الذين التحقوا بالتعليم الثانوي قد أتموا

(٢) نبيل حسن فتح الله ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .
(٣) عبد الغنى عبود : التربية المقارنة في نهايات القرن " الأيديولوجيا والتربية من النظام إلى اللانظام " ، ط ١ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٣ م ، ص ١٢٧ .

(١) عبد الجواد بكر : نظم التعليم والشخصية في إندونيسيا واليابان القومية ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

دراستهم بالمقارنة بنسبة ٧٩ ٪ في أمريكا وهذه تعد نسبة عالية على المستوى العالمي.

أما مرحلة ما بعد الثانوي فإن نفس العدد من الذكور والإناث يلتحقون بالتعليم العالي ، ولكن في الغالب والأعم أن الإناث يستكملوا سنتين آخرين فقط في المعاهد الجامعية ، بينما الذكور يكملوا أربع سنوات في الكلية ^(١) .

ولقد نجح التعليم في اليابان في المجالات التالية :

تنشيط دوافع التعلم عند الطلاب وإكسابهم العادات التعليمية الفعالة .
إعداد وتكوين البيئة التعليمية المنتجة التي تشمل نظاماً مدرسياً مؤثراً .
استخدام الوقت بطريقة منتجة للأغراض التربوية داخل المدرسة وخارجها .
الاهتمام بتكوين الخلق والاتجاهات المرغوب فيها والسلوك – في إطار المعايير اليابانية خلال سنوات الدراسة الابتدائية والثانوية .
تكوين قوة تعليمية محترفة ومنافسة وملزمة تكتسب الاحترام وتستحق المكافأة المناسبة.

تهيئة الخدمات التوظيفية المناسبة لخريجي المدرسة الثانوية والجامعات .

هذه الإنجازات جاءت نتيجة مجموعة من العوامل المتداخلة منها :

- خبرة ما قبل المدرسة (مرحلة رياض الأطفال) لأكثر من ٩٠ ٪ من الأطفال حيث يتكفل الآباء بمعظم التكاليف والمصروفات .
- النظام المدرسي المؤثر وخاصة أثناء فترة التعليم الإلزامي والذي يتم تدعيمه في المرحلة الابتدائية والثانوية بمجموعة من البرامج التربوية (الخاصة التي يتكفل الآباء بنفقاتها) التي تستجيب لحاجات الطلاب ^(٢) .
وقد أنفقت اليابان على التعليم بصورة كبيرة حيث أوضحت الدراسات أن تجربة النمو الزراعي المتفوقة التي حققتها اليابان رغم محدودية المساحة الزراعية ترجع إلى الاستثمار في التعليم سواء بالنسبة لهيئة المختصين بتقديم المعرفة للمزارعين أم للمزارعين أنفسهم . وقد بلغ هذا الإنفاق والاستثمار إلى حد الإسراف بالنسبة لنصيب الفرد من الدخل القومي ^(٣)

(٢) عبد الله زين الباز شاذى : الدور الحضاري للمؤسسات التعليمية في النهضة الماليزية في الربع الأخير من القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص ٧٠ - ٧١ .

(١) سعد عبد الرحمن ، حسين حمدي الطوبجي : التعليم في اليابان ، مرجع سابق ، ١٩٨٧ م ، ص ١١ .
(٢) عبد الغنى عبود : التربية المقارنة في نهايات القرن " الأيديولوجيا والتربية من النظام إلى اللانظام " ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

ولابد من الإشارة إلى أن معجزة النهضة العلمية والصناعية في اليابان إنما اعتمدت على النقل والاقتباس عن دول أخرى أجنبية ، وقد ساد الاعتقاد بأن اليابانيين مقلدون ولا قدرة لهم على تصميم مصنوعات مبتكرة .

على أن كل بلد، يسير نحو التصنيع، لابد وأن يبدأ بالنقل والنسخ والتقليد، ويعنى ذلك تبنى التقنية والمهارات الناجحة . وإن استحقت اليابان شهرتها كبلد مقلد في الثلاثينيات من هذا القرن ، فإنها غير ذلك اليوم ، إذ أن اليابان توظف من إنتاجها القومي في شئون البحث العلمي أكثر مما توظفه الدول الأوروبية وتأتى في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية – ويبدو أن هذا التوظيف يدر على اليابان أكثر مما يدر في معظم البلدان الأخرى . أضف إلى ذلك أن عدد الموظفين في دوائر البحث والتنمية هو أعلى في اليابان من بلدان أخرى ما عدا الولايات المتحدة . لذلك يتقدم البحث العلمي في اليابان تقدمًا حثيثًا بحيث يظهر في هذه الدولة الشرقية الناهضة نحو ١٩٥ ألف طلب تسجيل للاختراعات في السنة الواحدة^(١).

ولقد قامت الصناعة اليابانية بفضل تحديث إمكانياتها الفنية التي توصلت إليها، وزيادة الإنتاجية للعامل الياباني، ومرونة التخطيط، وكفاءة وحسن تدريب القوى البشرية ، وما كان يتأتى لها ذلك سوى بالتعليم ، الذي أتاح لها استخدام التكنولوجيا العالمية وتطويرها بما يخدم النهضة الحضارية اليابانية^(٢) .

ومن الواضح أن اهتمام اليابان بالتعليم يقف وراء هذه النهضة الاقتصادية، فاليابان تنفق أكثر من ١٢ % من ميزانيتها القومية كلها على العملية التعليمية ، بينما لا يتعدى الإنفاق على النواحي العسكرية ٧.٧ % فقط ، فقد كانت اليابان أسبق من غيرها من البلاد إلى الوقوف على ما في التعليم من استثمار، وقد أصبحت نظرية الاستثمار في التعليم من القواعد النظرية المعترف بها رسميًا في تحديد اتجاه السياسة التعليمية وأصبحت الأولوية للاستثمار في تدريب العلماء والفنيين كقوى عاملة إستراتيجية تؤثر على سرعة النمو الاقتصادي^(٣) .

وهكذا لعب التعليم دورًا واضحًا في قيام النهضة الحضارية اليابانية ، مما جعل التعليم يحتل المرتبة الأولى ضمن الأولويات اليابانية للقرن الحادي والعشرين .

(١) محمد حمدان عبد الله : الفلسفة التربوية ودورها في التنمية ، ص ص ١٩٥ - ١٩٦
(٢) فوزي درويش : الشرق الأقصى الصين واليابان (١٨٥٣ - ١٩٧٢ م) ، مطبعة غباشى ، طنطا ، ١٩٩٧ م ، ص ٢٥٣ .

(١) أحمد عبد الفتاح الذكى : التجربة اليابانية في التعليم "دروس مستفادة" ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

٢- التعليم ودوره في النهضة الحضارية – النموذج الكوري :

تمهيد :

يشهد المجتمع الدولي تغييرًا تاريخيًا في القاعدة العلمية للقوة ، تلعب فيه آسيا دورًا مهما تزايدًا و ارتكازًا إلى ما يسودها من إحساس بالثقة في المستقبل ، وإلى ما يلوح به نجاحها الاقتصادي من قرن من التفوق الآسيوي ، ويوحى بهوية ونظام للقيم يتفوقان على نظيرهما في الغرب، الذي تضمحل قوته ويتراجع نفوذه^(١).

فالتعليم في كوريا عمل ثوري هام ، وقد بذلت جهود عظيمة لتطويره ، وتوفير تعليم جيد من أهم المشكلات التي برزت أثناء البناء لمجتمع جديد ودولة مستقلة متطورة ، وكوريا بلد صغير يتوسط أقطار كبيرة ، وقد مر خلال تاريخه بانحرافات وتحولات كثيرة وبدلاً من أن يعمل الحكام الإقطاعيون على تطوير بلدهم تفرقوا إلى جماعات تظاهرها قواتها الخاصة ، وانشغلوا بالصراع من أجل السيطرة وقد جعل ذلك من المستحيل على الشعب الكوري أن يحقق المعرفة السياسية والعلمية والتقنية التي تحتاج إليها التنمية في البلاد وقد كانت كوريا قبل الاستقلال تمثل مجتمعاً استعماريًا شبه إقطاعي وكان اقتصاده وثقافته متأخرين .

وفي عام ١٩٤٥ م عندما هزم الشعب الكوري اليابانيين وحرروا بلادهم بدأوا يسировون على الطريق من أجل بناء مجتمع جديد مصممين بعد نصف قرن من الحكم الاستعماري على أن لا يسمح للأجانب بغزو بلادهم مرة أخرى .

وكانت العقبة الكبرى التي واجهت الشعب الكوري في بناء مجتمعه الجديد هي النقص في الكوادر الوطنية وشدة انخفاض مستواها الثقافي والتقني نتيجة لسياسة الاستعماريين التي فرضت الأمية العامة^(٢) .

ولذلك تضع كوريا أهمية كبيرة للتعليم ليس فقط كوسيلة للنجاح في المنافسة الاقتصادية والاجتماعية وسط دول شرق آسيا والعالم ولكن أيضاً كوسيلة

(٢) عبد المنعم طلعت : توازن القوى في النظام العالمي الجديد ، المنظور الآسيوي ، سلسلة أوراق آسيوية ، العدد ١٦ ، مركز الدراسات الآسيوية ، أكتوبر ١٩٩٧ م ، ص ٢ .

(١) شبل بدران : التربية المقارنة "دراسات في نظم التعليم"، مرجع سابق ، ص ٢١٥ - ٢١٦ .

لتطوير العناصر البشرية، والاعتماد على التعليم كمصدر للنمو الاقتصادي السريع واعتباره هو الوسيلة الأساسية لإعداد الموارد البشرية لمواجهة التحديات (١)

وإذا كانت التربية قديمًا تعنى قبل كل شيء بالتعليم العقلي النظري ، فإن المتطلبات الملحة للمجتمع العصري اليوم قد خلقت وعيًا جديدًا بكرامة العمل اليدوي وقيمه ، ومسئولية التعليم في المساعدة على الإسراع بالتنمية الصناعية . وينعكس هذا الأمر في سياسة الحكومة الرامية إلى تشجيع التعليم الفني والمهني وتطويره. ففي السنوات الأخيرة تم إنشاء المدارس الثانوية الفنية والمهنية العديدة ، وقام بتأسيس معظمها مجموعات الشركات الصناعية الكبرى ، استجابت المعاهد العليا والجامعات من جانبها للدعوة لتقديم برامج عملية ، وكان على المعاهد والجامعات في الريف إقامة أقسام للزراعة ، أما المعاهد الموجودة في الجهات الساحلية فكان عليها إقامة أقسام لمصايد الأسماك وعلوم البحار (٢) . وليس من شك أن الشعب الكوري حقق تقدمًا سريعًا في التعليم ، وأقام نظامًا تعليميًا اشتراكياً متقدمًا ، أعطيت بمقتضاه كل الفرص للجيل الجديد والعاملين من أبناء الشعب ليتعلموا بالمجان جهد طاقتهم ولينالوا الفرصة العاملة لتفتح مواهبهم (٣)

وبالتالي يمكن القول وبكل ثقة أن التطور الذي تعايشه كوريا الآن ناتج عن فعل التربية ، حيث تدل الأرقام على نمو الناتج الوطني الكوري بنسبة ١٠.١% سنويًا ، في الوقت الذي تستوعب فيه المدارس الابتدائية أربعة ملايين طالب يمثلون ١٠٠% من الأطفال في عمر دخول المدرسة ، إضافة إلى أربعة ملايين طالب كانوا في الوقت نفسه في الثانوية العامة ، وحوالي ٨٢٥.٠٠٠ طالب في المدارس الفنية والثانوية (٤) .

(٢) ممنوح عبد الحميد أحمد : بعض مشكلات استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي في مصر وعلاجها في ضوء خبرات كوريا الجنوبية وفرنسا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٧ م ، ص ١٢٠ .
(١) سليمان مظهر : من أدب الرحلات " سياحة في ربوع النمر الأسويية - هونج كونج - سنغافورة - تايبان - كوريا الجنوبية " ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٧ م ، ص ٢١٦ .
(٢) شيل بدران : التربية المقارنة "دراسات في نظم التعليم" ، مرجع سابق ص ٢١٦ .
(٣) التعليم من حولنا ، كوريا الجنوبية ، مجلة المعرفة ، العدد ١٦ ، رجب ١٤١٧ هـ .

الموقع والسكان :

تحتل كوريا الجنوبية النصف الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية في جنوب شرق آسيا ، وتغطي مساحة قدرها ٩٦٥ كم طولاً و ٢١٧ كم عرضاً ، ويحدها من الشمال كوريا الشمالية ومن الجنوب مضيق كوريا ومن الغرب البحر الأصفر ومن الشرق بحر اليابان ، وتغطي الجبال نسبة ٧٥ % من مساحتها ^(١) . وتبلغ مساحتها ٢٢٢١٥٤ كيلو متر مربع أي ما يساوي تقريباً مساحة بريطانيا أو رومانيا . وتعتبر ٤٥ % من هذه المساحة أي ما يساوي ٩٩٠٠٠ كيلو متر مربع أراضي صالحة للزراعة وهذه المساحة لا تتضمن الأراضي المستصلحة ^(٢) . ويبلغ عدد سكانها في ١٩٩٨ م (٤٦.٤) مليون ، ويقدر عدد سكان كوريا الجنوبية في منتصف عام ١٩٩٩ م (٤٦.٩) مليون شخص وتعتبر بذلك من أعلى دول العالم في الكثافة السكانية ، ويعيش في العاصمة سيول فقط حوالي ١١ مليون ، وتشير الإحصاءات أن إجمالي عدد السكان في عام ٢٠٠٠ م ، قد بلغ ٤٦.٧ مليون ، ويتوقع أن يبلغ عدد السكان في عام ٢٠١٥ م إلى ٥٠.٦ مليون ^(٣) .

الملامح الأساسية للنظام التعليمي :

تُعرف السياسة التعليمية بأنها " مجموعة من الأهداف والاتجاهات والمبادئ المنسجمة والمنسقة والتي ينبغي أن تركز على مجموعة من المنطلقات الروحية والفلسفية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية في شمول وتكامل ، بحيث يمكن من خلالها - وما تتضمنه من إجراءات ووسائل - أن تحقق أهدافها ^(٤) .

ويمكن رصد أبرز ملامح النظام التربوي الكوري فيما يلي :

الدعامة الأساسية التي يركز عليها نجاح النظام التربوي ، تتمثل في ثقافة اجتماعية قيمة تحترم العمل وتتفانى فيه . وزارة التربية وتنمية الموارد البشرية هي الجهة المسؤولة عن التعليم العام والعالي ، ويشترك معها في الإشراف على التعليم معهد متخصص .

(٤) شاكر محمد فتحي وآخرون : التربية المقارنة " الأصول المنهجية والتعليم في أوروبا وشرق آسيا والخليج العربي ومصر " ، بيت الحكمة للإعلام والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٦ م ، ص ٢١١ .

(١) http://www.korea.net/learn_about_korea.html .

(٢) أميرة رمضان عبد الهادي : تعليم المتفوقين بالتعليم الجامعي في ألمانيا وكوريا الجنوبية وكيفية الاستفادة منه في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٣ م ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٣) عبد الناصر محمد رشاد: التعليم والتنمية الشاملة "دراسة في النموذج الكوري"، مرجع سابق، ص ١٦٠

يقوم على تطوير المناهج وتقويم التعليم المعهد الكوري للمناهج والتقويم KICE K ، الذي يضم مائة باحث في المناهج وطرق التدريس ، وهو معهد مستقل يرتبط برئيس الوزراء يشرف على تطوير المناهج والتقويم التربوي .

يتكون السلم التعليمي الكوري من أربع مراحل أساسية هي: الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي وسنواتها على التوالي : ٦ - ٣ - ٣ - ٤ ، والإلزامي منها هما المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة ، ويسبق ذلك تعليم ما قبل المدرسة (الروضة والتمهيدي) وهو غير إلزامي .

هناك ثلاثة أنواع للمدارس الثانوية : العامة ، والفنية ، والملحقة بشركة صناعية ، وفي النوع الأخير يدرس الطالب سنتين في المدرسة ثم يلتحق بمصنع معروف (مثل مصانع سامسونج) للتدريب والعمل لمدة سنة ويأخذ مقابل مادي على عمله ، ويتخرج بعدها .

في كوريا يوجد ١٠٠ مدرسة ملحقة بمصانع ، منها ٤٠ مدرسة في العاصمة سول، وتبلغ رسوم الدراسة السنوية ١٣.٠٠٠ دولار أمريكي ، ويحصل ٧٠ % من الطلاب على منح دراسية من المدرسة بناء على مفاضلة ، كما تقدم إدارة التربية منحا إضافية .

تبلغ أيام العام الدراسي ٢٧٠ يوماً (٥ أشهر للفصل الدراسي الأول ، و ٤ أشهر للفصل الدراسي الثاني) ، وهناك إجازة سنوية صيفية مدتها شهر ، وإجازة سنوية شتوية مدتها شهران لجميع الطلاب والمعلمين والإداريين ، عدا من يرغب العمل في النشاط أثناء الإجازة.

تعمل وزارة التربية والتعليم على تقليل أعداد الطلاب في الفصول إلا المتحقق حالياً بمعدل ما بين ٣٠ إلى ٣٥ طالباً في الفصل وهو أعلى من المأمول لديهم . تدار المدرسة عن طريق مجلس إدارة يتكون عادة من ١٢ شخصاً ، نصفهم معلمون منتخبون من قبل معلمي المدرسة ، والباقي أولياء أمور تنتخبهم رابطة أولياء أمور طلاب المدرسة ، ويكون من ضمن المعلمين مدير المدرسة .

رواتب جميع المعلمين متماثلة ، وتتغير بتغير الخدمة فقط ، ويتميز مدير المدرسة بميزات مالية إضافية ، ومنزلة اجتماعية .

تقوم الجامعات التربوية بتنفيذ برامج تدريبية للمعلمين خلال الإجازة الصيفية والشتوية ، وكذلك برامج مسائية ، للتدريب أثناء الخدمة ، لأغراض الترقية إلى مدرس أول أو لبرنامج الدراسات العليا وغيرها .

سن التقاعد الرسمي هو ٦٢ سنة ، وكان سابقاً ٦٥ سنة وتم تخفيضه مؤخراً لإتاحة فرص عمل جديدة .

اليوم الدراسي يبدأ في الساعة التاسعة صباحاً وينتهي ما بين الساعة ٢ و ٣ ظهراً للابتدائي ، والساعة ٤ للثانوي ، مع وجود فترة غداء خلاله ، وعدد ساعات الدراسة خمس ساعات في الابتدائي ، وست ساعات في الثانوي . تمتد فترة النشاط بعد نهاية اليوم الدراسي لمدة ساعتين ، وهي اختيارية ، كما تبقى المدرسة مفتوحة للطالب مساء للأنشطة والواجبات ^(١) .

أهداف التعليم في كوريا الجنوبية :

تتكون الأهداف العامة لنظام التعليم في كوريا الجنوبية من سبعة أهداف رئيسية هي :

تنمية المعرفة والعادات المطلوبة للاحتفاظ بصحة جيدة ، وتنمية روح البسالة التي لا تقهر .

تنمية الاهتمام الوطني بالمحافظة على الاستقلال القومي والعمل على تقدم السلام العالمي .

تنمية الثقافة الكورية كجانب من تنمية الثقافة العالمية .

تنمية التعلم والأساليب العلمية للتفكير للارتقاء بالأنشطة الخلاقة وطريقة الحياة القومية .

تنمية حياة اجتماعية متجانسة مع التحلي بالفضائل ومنها حب الحرية والإحساس بالمسؤولية والإخلاص والروح التعاونية .

تنمية المشاعر والأحاسيس والمهارات الجمالية بهدف الإبداع الجمالي وتذوق الفنون الجميلة .

تحسين الاقتصاد لتصبح كوريا منتجاً أفضل ومستهلكاً أعقل .

وواضح من الأهداف السبعة أنها تخدم سبعة جوانب للحياة البشرية هي:
الصحة والسياسة والثقافة والحياة الفكرية والاجتماعية والجمالية والاقتصادية ^(٢) .

(1) <http://webcache.googleusercontent.com> .

(١) محمد منير مرسى: التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية ، ط ١، عالم الكتب، ١٩٩٨ م ، ص ٣٧٢ .

بنية النظام التعليمي في كوريا الجنوبية :

ويسير نظام التعليم في كوريا طبقاً لقانون التعليم الكوري الصادر عام ١٩٤٩م - وفقاً للتنظيم التالي: (٦-٣-٤): أي ست سنوات للمدرسة الابتدائية ، وثلاث سنوات للمدرسة المتوسطة (الثانوية الدنيا)، وثلاث سنوات للمدرسة الثانوية العليا ، ثم أربع سنوات للكليات والجامعات . أما التعليم قبل المدرسي والذي يتمثل في رياض الأطفال - والتي هي خارج السلم التعليمي الرسمي - فإنه يقدم للأطفال في المرحلة العمرية من ٤ - ٥ سنوات .

وطبقاً لذات القانون فإن " المدارس التي تنشئها الحكومة تعرف بالمدارس القومية، أما المدارس التي تنشئها السلطات التعليمية المحلية تعرف بالمدارس العامة ، وأما المدارس التي تنشأ بواسطة الأفراد أو الشركات أو الجماعات تعرف بالمدارس الخاصة ^(١) .

وفيما يلي عرض موجز لمراحل التعليم :

أولاً : دور الحضانة و رياض الأطفال :

يعطى النظام التعليمي في كوريا أهمية خاصة لتنشئة وتدريب الأطفال وتولى اهتماماً كبيراً للتطور التربوي ، فالأطفال دعامة مستقبل البلاد ، وهم البراعم لبناء المجتمع الجديد وعندما تهئ لهم تنشئة صحية رشيدة يمكننا أن نوفر لهم تربية مدرسية جيدة ، ونستطيع أن نتيح الفرصة لتفتح مواهبهم وتطورها الكامل ^(٢)

ويلتحق الأطفال في مرحلة رياض الأطفال فيما بين سن الرابعة والسادسة ، وهو تعليم حكومي وغير إلزامي ، ويعنى بشكل خاص تنمية الشخصية في خمسة جوانب أساسية هي : نمو الجسم ، نمو القدرة اللغوية ، نمو الذكاء ، النمو العاطفي ، والتكيف الاجتماعي ^(٣) .

ولقد شيدت حكومة جمهورية كوريا الكثير من دور الحضانة ورياض الأطفال في أنحاء البلاد. وفي عام ١٩٧٠م أصرت الدولة على جعل تعليم الأطفال على نفقتها، ولذلك، فقد سنت الدولة قانوناً خاصاً بتنشئة وتربية الأطفال، وقد أجاز

(٢) عبد الناصر محمد رشاد: التعليم والتنمية الشاملة "دراسة في النموذج الكوري"، مرجع سابق ، ص ١٨٣

(١) شبل بدران : التربية المقارنة "دراسات في نظم التعليم"، مرجع سابق ، ص ٢١٦ .

(٢) شاكر محمد فتحي وآخرون : التربية المقارنة " الأصول المنهجية والتعليم في أوربا وشرق آسيا والخليج العربي ومصر " ، مرجع سابق ، ص ٢١٦ .

القانون الرعاية العامة للأطفال وتربيتهم في دور الحضانة ورياض الأطفال على نفقة الدولة. وهذا يعنى أن الدولة تتحمل كل التكاليف الضرورية، وأن جميع الآباء ينتفعون بالتساوي بغض النظر عن وظائفهم أو أعمالهم أو عدد أطفالهم.

ولاشك أن ذلك يساعد على تربية الأطفال بطريقة علمية وثقافية أفضل مما يتوفر لهم في منازلهم حيث يعتادون الحياة الجماعية منذ الصغر، ويربى جميع الأطفال منذ الطفولة على معرفة فلسفة الدولة ونظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويدربون على التميز بين الخير والشر والخطأ والصواب والفرقة بين الجميل والقبيح، ويبدءون في تعليم كيفية الإمساك بالقلم وكيفية الجلوس في الفصل والتدريج يحققون مدى أبعد، فيتعلمون أساسيات لغتهم وحروف الكتابة والأرقام والعد، وتولى مدارس رياض الأطفال اهتمامًا خاصًا بتكوينهم الثقافي والعاطفي وكذلك بالتربية الرياضية^(١).

مناهج التعليم ما قبل المدرسة :

تم إعداد المناهج الوطنية لرياض الأطفال لأول مرة في عام ١٩٦٩ م، ويتم تعديلها بشكل دوري وأحدث تعديل تم في عام ١٩٩٢ م. وتضم مناهج رياض الأطفال خمسة مجالات هي: التربية الرياضية، التربية الاجتماعية، التربية التعبيرية، اللغة، الاستفسار.

وتقوم السلطات التعليمية البلدية والإقليمية باتخاذ القرار الخاص ببنية وتشغيل منهج رياض الأطفال بشكل فردي حسب احتياجاتها، رغم قيام الحكومة بتطوير ونشر الإرشادات المتعلقة بالمنهج في هذه المرحلة وتوفير المواد التعليمية لها^(٢).

ثانيًا : التعليم الابتدائي :

وهو تعليم إجباري مجاني تقدمه الدولة لمدة ست سنوات دراسية، ويلتحق به الأطفال من سن السادسة إلى الثانية عشرة وتعد مرحلة التعليم الابتدائي بداية التعليم الإلزامي المجاني، ويلتحق بهذا التعليم ٩٩.٨٪ من عدد الأطفال الذين بلغوا سن السادسة من عمرهم ويهدف التعليم الابتدائي إلى :

(١) شبل بدران : التربية المقارنة "دراسات في نظم التعليم"، مرجع السابق، ص ٢١٧ - ٢١٨
(٢) فائقة سعيد الصالح : التعليم في دول الشرق الأقصى، ط ٢، وزارة التربية والتعليم، قسم التوثيق التربوي، البحرين، ١٩٩٨ م، ص ٥٦ - ٦٣.

تحتل التربية الأخلاقية مكانة هامة في الخطة الدراسية ، وعلى الأخص في المرحلة الابتدائية ، بل إنها تستمر مع الطلاب في المدرسة المتوسطة والثانوية . ولعله يمكن تفسير مدى اهتمام التعليم الكوري بالتربية الأخلاقية، وخاصة في المرحلة الابتدائية لأثرها على تنمية القيم والسلوك لدى التلاميذ، فالتعليم في تلك المرحلة يقوم بتحديد التوجهات ، وتخزين المدركات، ويستطيع التعليم في سنواته الأولى تشكيل خلفية مؤثرة على الفكر والسلوك ، وتنشيط وتجديد الأنماط السلوكية للأفراد ، ويلعب فيها التعليم دورًا هامًا ، لأن التعليم عملية تتمركز حول امتثال الفرد لمعايير وسلوكيات المجتمعات التي ينتمي إليها^(١) .

وتشير البيانات أنه ليس ثمة فرقاً في معدلات القيد والقبول بين الذكور والإناث في المرحلة الابتدائية في كوريا، حيث تشير بيانات عن منتصف التسعينيات أن معدل القيد بالمدرسة الابتدائية للذكور قد بلغ ١٠٣% للإناث ١٠٤% ومن هنا يتضح أن التعليم في المرحلة الابتدائية في كوريا لا يعاني من مشكلة انخفاض معدلات قيد الإناث بالتعليم كما هو الحال في كثير من المجتمعات^(٢) .

مناهج الدراسة :

ويشتمل منهج الدراسة على التربية الأخلاقية، واللغة الكورية، والدراسات الاجتماعية، والحساب، والعلوم الطبيعية، والتربية البدنية، والموسيقى، والفنون الجميلة، والحرف الصناعية^(٣) .

ثالثاً : التعليم المتوسط :

ويتكون من ثلاث سنوات من سن الثانية عشرة إلى سن الخامسة عشرة ، وهو إلزامي وإجباري وبذلك تكون مدة الإلزام في كوريا الجنوبية تسع سنوات، ويهدف التعليم في المدرسة

المتوسطة إلى :

- تدعيم أهداف التعليم الابتدائي، بما يتضمنه من المعلومات والمهارات والاتجاهات اللازمة لإكساب التلاميذ المواطنة الصحيحة، ولكي يصبح عضواً مسؤولاً في مجتمع ديمقراطي .

(١) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي : التعليم وبث الهوية القومية في التعليم المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، ١٩٩١م، ص١٣٦.

(٢) عبد الناصر محمد رشاد: التعليم والتنمية الشاملة "دراسة في النموذج الكوري"، مرجع سابق، ص١٨٥.
(٣) نبيل سعد خليل : إدارة التعليم في جمهورية كوريا الجنوبية وإمكانية الاستفادة منها في تطوير إدارة التعليم في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٣٦.

- تدريس التلاميذ المعارف والمهارات الأساسية لجميع المهن، وغرس فيهم احترام العمل والسلوك المنضبط ، وتنمية القدرة على أن يختار كل منهم المهنة أو الوظيفة المناسبة وفقاً لاستعدادات الفرد .

- تنمية قدرة التلاميذ على التفكير الناقد وصنع القرار المسئول .

- الاهتمام بالصحة الجسمية والعقلية لدى التلاميذ^(١).

ولقد شهد التعليم بتلك المرحلة تقدماً ملحوظاً ، وذلك بعد إلغاء الحكومة لامتحانات القبول والتسجيل بتلك المرحلة، وذلك في عام ١٩٦٩م. وقد تضاعف معدل القيد في المدرسة المتوسطة في كوريا خلال عقدين فقط من الزمن، إذا سجل معدل القيد فيهما (٤٢ ، % ثم ٥٧ % ثم ٧٤.٢ % ثم ٩٤.٦ % ثم ٩٩.٧ %) في أعوام ١٩٦٦ م ، ١٩٧٠ م ، ١٩٧٥ م ، ١٩٨٠ م ، ١٩٨٥ م ، على التوالي .

وفي منتصف التسعينيات بلغت نسبة الملحقين بالمدرسة المتوسطة ممن أنهوا التعليم الابتدائي (٩٩.٣ %) .

ومن هنا يتضح أنه منذ منتصف الثمانينيات قد استطاعت كوريا أن تصل إلى تعميم التعليم بالمرحلة المتوسطة ، بعد أن كانت قد وصلت إلى تعميمه بالمرحلة الابتدائية قبل ذلك الوقت بكثير^(٢).

مناهج الدراسة :

ويدرس التلاميذ في التعليم المتوسط بكوريا الجنوبية ثلاث عشرة مادة دراسية بالإضافة إلى مواد اختيارية والنشاطات المنهجية، وهذه المواد هي كالتالي: التربية الأخلاقية، واللغة الكورية ، وتاريخ كوريا ، والدراسات الاجتماعية، والرياضيات، والعلوم، والتربية البدنية، والموسيقى، والفنون الجميلة، واللغة الصينية الكلاسيكية، واللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى المواد الاختيارية المهنية والعامية^(٣).

رابعاً : المرحلة الثانوية :

وتتكون من ثلاث سنوات ويلتحق بها الطلاب من سن الخامسة عشرة إلى سن

(١) نبيل سعد خليل ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ - ١٣٧

(٢) عبد الناصر محمد رشاد : التعليم والتنمية الشاملة " دراسة في النموذج الكوري " ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ - ١٨٨

(٣) شاكر محمد فتحي وآخرون : التربية المقارنة " الأصول المنهجية والتعليم في أوروبا وشرق آسيا والخليج العربي ومصر " ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ .

الثامنة عشرة وتتميز تلك المرحلة بأنها غير إلزامية وغير مجانية أيضاً، وعلى الرغم من أن المرحلة الثانوية غير إلزامية وغير مجانية إلا أن نسبة التحاق ممن أنهوا المرحلة المتوسطة والتحقوا بالثانوية تصل إلى ٩٤٪. وإن دل ذلك فإنما يدل على مكانة التعليم لدى أبناء الشعب الكوري الجنوبي، وتُعتبر مرحلة التعليم الثانوي مرحلة متخصصة.

وتتنوع المدارس الثانوية العليا في كوريا الجنوبية، وبصفة عامة فهي تنقسم إلى نوعين: المدارس الثانوية الأكاديمية، والمدارس الثانوية المهنية، بالإضافة إلى ذلك هناك المدارس الشاملة، والمدارس البحرية، والمدارس الحرفية^(١). وتهدف المدارس الثانوية العليا إلى^(٢):

- إكساب الطلاب مواصفات المواطنة الصحيحة.
 - تنمية الوعي والمسؤولية لدى الطلاب تجاه المجتمع والدولة.
 - مساعدة الطلاب على الاختيار الدقيق لدراسة المستقبل أو مهنة المستقبل.
 - اكتشاف المواهب لدى الطلاب لتنمية قدراتهم الإبداعية ومهاراتهم الفنية.
 - تنمية اهتمامات الطلاب لزيادة إدراكهم فيما يتعلق بالصناعة والتجارة.
 - تنمية قدرة الطلاب على الإدارة الاقتصادية والتخطيط الصناعي.
 - إعداد الأيدي الماهرة ذات القدرة المتميزة.
 - إكساب الطلاب المعلومات والمهارات الأساسية لممارسة العمل.
- وفيما يلي عرض موجز لبعض المدارس الثانوية العليا في كوريا :
- المدرسة الثانوية الأكاديمية :

تسعى المدارس الثانوية الأكاديمية في كوريا إلى إكساب مواصفات المواطنة الصحيحة، وتنمية الوعي والمسؤولية تجاه المجتمع والدولة، والمساعدة على إدراك الالتزامات القومية في الإنسانيات والمواد الدراسية المتخصصة المتقدمة، والاختيار الدقيق لدراسة المستقبل أو لمهنة المستقبل.

ويقوم طلاب المدارس الثانوية الأكاديمية باختيار تخصص أساسي في السنة الثانية من بين الإنسانيات والدراسات الاجتماعية والعلوم الطبيعية والتدريب الفني وفقاً لجدارتهم واستعداداتهم واهتماماتهم، ومعظمهم يعمل جاهداً للالتحاق بالجامعة.

(1) Korean Overseas Information Service. A Handbook of Korea . Eighth Edition . Korea : Samhwa printing Company , Ltd ., 1990 .p . 450 .

(١) نبيل سعد خليل : إدارة التعليم في جمهورية كوريا الجنوبية وإمكانية الإفادة منها في تطوير إدارة التعليم في مصر ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٧ - ١٣٨.

المدارس الثانوية المهنية :

تتنوع المدارس العليا المهنية في كوريا بحيث تشمل "مدارس ثانوية زراعية، وفنية(تقنية)، وتجارية ، وأخرى خاصة بصيد الأسماك، ومدارس ملاحية بحرية" ويلتحق خريجو تلك المدارس بالكليات والجامعات وأن معظم خريجي تلك المدارس يلتحقون بسوق العمل مساهمة منهم في زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي^(١).

ويؤكد اهتمام كوريا بهذا النمط من التعليم ، ربما لكونه المصدر الأول لإعداد القوى العاملة اللازمة للتقدم الاقتصادي ، حيث أنه يرتبط في الأساس بالإنتاجية الاقتصادية ، ولعل ما يساعد الحكومة الكورية على ذلك هو الوسط الثقافي هناك ، حيث أن المجتمع الكوري في عمومه يتمتع بقيم ثقافية وسلوكية حافزة على العمل والتفاني والانضباط فيه ، وكل ذلك يسهم في التطور الاقتصادي وفي إحداث التنمية الشاملة بالمجتمع^(٢).

وقد بذلت عدة محاولات لإصلاح التعليم الفني في جمهورية كوريا الجنوبية رغبة منها في إرساء قاعدة تكنولوجية رصينة لتنمية البلاد . وقد حرصت السلطات التعليمية من جانبها على اجتذاب أعداد متزايدة باستمرار للالتحاق بالتعليم الفني . كما عمل المخططون التعليميون من جانبهم على إنشاء أربعة أنواع من المدارس الثانوية الفنية هي :

مدرسة الآلات الميكانيكية لإعداد الفنيين في الأعمال الدقيقة كالآلات الميكانيكية

مدرسة أعمال البناء لإعداد فنيين في أعمال البناء والتشييد على مستوى عال للعمل في مشروعات التعمير في الخارج .

المدرسة الفنية المتخصصة لإعداد فنيين خبراء في الإلكترونيات والكيمائيات وإقامة السكك الحديدية .

المدرسة الفنية العامة وهي نوع من المدارس الصناعية بالمفهوم التقليدي العام . وينبغي أن نشير إلى أن بعض هذه المدارس يقدم مقررات مسائية للشباب العاملين بالنهار^(٣).

(١) عبد الناصر محمد رشاد : التعليم والتنمية الشاملة " دراسة في النموذج الكوري " ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ - ١٨٩

(٢) عبد الناصر محمد رشاد ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ - ١٩١

(٣) محمد منير مرسى : التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية ، مرجع سابق ، ص ٣٧٥

التعليم العالي :

وقد تأسس نظام التعليم العالي الكوري بصورته الحالية عام ١٩٤٨ م أثناء الاحتلال الأمريكي ، وفي الفترة من ١٩٦٠ م حتى ١٩٧٠ م تم إدخال العديد من التوسعات الكمية للتعليم العالي نتيجة للتقدم الاقتصادي ، وأصبح هناك اهتمام بمبدأ الجودة في التعليم . وفي مارس ١٩٨٥ م تم تشكيل اللجنة الرئاسية للإصلاح التعليمي الأسمى للخطة الخمسية ١٩٩٢ - ١٩٩٦ م وهو تعليم الكوريين ليكونوا رواداً للقرن الحادي والعشرين ، وذلك عن طريق التوسع الكمي والكيفي للتعليم .

ومن أشهر الجامعات الكورية جامعة كوريا التي تم إنشائها عام ١٩٠٥ م وجامعة سيول الوطنية التي تم إنشائها عام ١٩٤٦ م ، وجامعة أهوا للمرأة ١٨٨٦ م ، وجامعة يونسي ١٨٨٥ م ، وجامعة كوسان ١٩٤٦ م ، وجامعة بوسان الوطنية ١٩٤٦ م^(١) .

وتتمثل أهداف التعليم الجامعي بكوريا في الآتي:

- ١- تكوين فهم عميق للإنسان وبيئته وغرس الرغبة لدى الدارسين للمساهمة في بناء المجتمع، وتأكيد الإرادة لديهم للمشاركة في تحسين منهج حياتهم^(٢) .
- ٢- تهتم مؤسسات التعليم الجامعي بمتابعة التعليم والتدريب للشباب ، إضافة إلى إعطاء أهمية عظمى للبحث والتطوير التكنولوجي ، كما يتسم التعليم الجامعي بالقدرة على تكييف مناهجه تبعاً لمتطلبات التنمية^(٣) .

ينقسم التعليم العالي الكوري إلى :

الجامعات : نتيجة تزايد الطلب على التعليم العالي يتزايد العدد حتى وصل إلى ١٨٢ كلية يدرس بها نحو ١.٨ مليون طالب أي ما نسبته ٤٤.٧ % من إجمالي طلاب التعليم العالي وتمنح الجامعات مؤهلات عليا في مختلف التخصصات تتراوح مدة الدراسة لمرحلة ما بعد الثانوية بين ٤ - ٦ سنوات وتتنوع نظم الدراسة بها .

(٢) أميرة رمضان عبد الهادي : تعليم المتفوقين بالتعليم الجامعي في ألمانيا وكوريا الجنوبية وكيفية الاستفادة منه في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ .

(١) سليمان مظهر : من أدب الرحلات " سياحة في ربوع النمر الأسويية - هونج كونج - سنغافورة - تايبوان - كوريا الجنوبية " ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ .

(٢) مصطفى عبد القادر : " التعليم العالي من أجل التنمية " اتجاهات وخبرات بعض الدول " ، مؤتمر التعليم العالي والتنمية في الوطن العربي ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، في الفترة من ٢٠ - ٢٢ من نوفمبر ، ١٩٩٨ م ، ص ٨ .

كليات التعليم الفني : وصل عددها إلى ١٥٨ كلية يدرس بها نحو ٩٠٠ ألف طالب أي ما يمثل ٣٧.٨% من إجمالي طلاب التعليم العالي وهي تعد الخريجين للعمل في الصناعة وتوسعت منذ عام ١٩٧٩ م لتقدم تعليم متوسط يمثل قاعدة للعمل في الصناعة والزراعة وصيد الأسماك والتمريض وحتى الألعاب الرياضية تتراوح مدة الدراسة بها من عامين إلى ثلاثة أعوام .

معاهد بولى تكنيك : يدرس بها ٢٠٠ ألف طالب أي ما نسبته ٤.٣ % من إجمالي الطلاب وتم التوسع فيها منذ ١٩٨٢ م لتقدم خريجين في التخصصات المكملة للمعاهد العليا وتتراوح مدة الدراسة بها من ٢ إلى ٣ سنوات .

جامعة البريد : ويدرس بها ٣٠٠ ألف طالب أي ما نسبته ٩.٠ % من الطلاب وبدأت من جامعة عام ١٩٧٢ م ، ثم استقلت عام ١٩٨٢ م ، وانقسمت إلى مؤسسات مستقلة وتقدم أربع سنوات من الدراسة وتؤهل الخريجين للعمل في مجالات الاتصالات والمراسلات والبريد.

جامعات افتراضية : وعددها ١٧ كلية يدرس بها ٤٠ ألف طالب أي ما نسبته ٣.٣% من إجمالي الطلاب وهي بنظام التعليم الإلكتروني وتستخدم نظم التعليم عن بعد وتعتمد على تكنولوجيا المعلومات اعتمادًا كاملاً ولا يوجد لها حرم جامعي أي أن كل وجودها افتراضي^(١).

وتمثل الجامعات الخاصة حوالي ٨٠ % من الجامعات الكورية . وتخضع جميع مؤسسات التعليم العالي والعام لإشراف وزارة التربية والتعليم ، ويهدف التعليم العالي إلى التعليم ودراسة النظريات الأكاديمية الهامة وتطبيقاتها الأساسية كضرورة لتحقيق التقدم والتنوير للمجتمع وتشكيل قادة المستقبل . والوحدة الأساسية للانتهاء من دراسة المقررات الجامعية هي الساعة الدراسية المعتمدة . فكل جامعة لها متطلباتها الخاصة لتحقيق ساعاتها الدراسية المعتمدة والحد الأدنى والحد الأقصى اللازم دراسته في كل فصل دراسي^(٢) .

(١) ممدوح عبد الحميد أحمد : " بعض مشكلات استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي في مصر وعلاجها في ضوء خبرات كوريا الجنوبية وفرنسا " ، مرجع سابق ، ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٢) أميرة رمضان عبد الهادي : تعليم المتفوقين بالتعليم الجامعي في ألمانيا وكوريا الجنوبية وكيفية الإفادة منه في مصر " ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

إعداد المعلم :

يحظى المعلم بالاحترام والمكانة الاجتماعية الرفيعة ، ف " كلمة المعلم بمثابة دستور عمل ، والآباء والمعلمون والطلاب جميعًا على قناعة بأن الدور المناسب للمعلم هو إبلاغ الحقيقة ، وعلى ذلك يمكن تشخيص علاقة المعلم بطلابه – وخاصة في المرحلة الابتدائية – أنها (سلطوية دافئة) تتطلب الاحترام والتبجيل من الطلاب للمدرسين ، ولكنهم يعاملون كبشر لهم اهتماماتهم وميولهم الشخصية (١)

ومما لاشك فيه أن للفلسفتين الكونفوشية والبوذية أثر على التعليم الكوري، فمن مظاهر تأثير التعليم في كوريا بالفلسفتين الكونفوشية والبوذية : احترام المعلم وملازمته من قبل طلابه ، ومعلوم أن كونفوشيوس وبوذا علما تلاميذهما من خلال المصاحبة والمخالطة والمعايشة ، ويصل أمر احترام الطلاب لمعلمهم في المجتمع الكوري إلى حد التقديس ، إضافة لهذا تدريس هذه التعاليم من خلال بعض المواد الدراسية (٢).

وتعطى دولة كوريا اهتمامًا كبيرًا للمعلم ، فرخصة التدريس لا تعطى إلا لمن اجتاز اختبارات صارمة وحصل على شهادة البكالوريوس من إحدى الجامعات التربوية أو من أحد الأقسام التربوية في الجامعات الأخرى .

وتُعد مهنة التعليم من المهن المرغوبة في كوريا نظرًا لارتفاع مستوى الأمن الوظيفي وارتفاع مستوى الدخل النسبي للمعلم مقارنة ببقية المهن الأخرى حيث يبلغ معدل الدخل السنوي للمعلم قرابة ٣٦ ألف دولار أمريكي .

ومن هذا المنطلق تشهد الجامعات والأقسام التربوية إقبالًا كبيرًا من خريجي التعليم العام ، وقد استفاد النظام التعليمي الكوري من هذا الإقبال في فرض شروط صارمة للقبول في التخصصات التربوية لانتقاء أفضل المتقدمين وأكثرهم استعدادًا لممارسة مهنة التعليم. ولا يعنى قبول الشخص في أحد التخصصات التربوية توظيفه في سلك التعليم مباشرة بل يخضع المتقدم لمجموعة أخرى من اختبارات قياس متشددة للقدرات والميول والاتجاهات (تحريري ، مقابلة ، تطبيقي) لاختيار الأفضل من بين المتخرجين في مدارس

(١) عبد الناصر محمد رشاد: التعليم والتنمية الشاملة "دراسة في النموذج الكوري"، مرجع سابق، ص ١٥٦

(٢) عبد الناصر محمد رشاد ، مرجع سابق ، ص ١٥٦ – ١٥٧ .

التعليم العام . ويشكل هذا الاهتمام الكبير باختيار وتعيين المعلم صمام الأمان في النظام التعليمي الكوري للحصول على معلمين أكفاء ذوي مستوى عال من الكفاية العلمية والمهنية^(١) .

ويتم تدريب المعلمين في أثناء الخدمة إلى عدة فئات هي: برامج التدريب لرفع مستوى المؤهل، وبرامج التدريب لتعزيز المهنة، وبرامج التدريب في الإدارة التعليمية ، وبرامج التدريب الخاصة. وتهدف الفئة الأولى (برامج التدريب لرفع مستوى المؤهل) إلى إعداد المعلمين الذين تم اختيارهم للتربية في وظيفة أعلى . ويقدم قانون التعليم الكوري وصفاً لمعايير اختيار المعلمين لهذه البرامج والتي تقدم في مراكز تدريب المعلمين والجامعة الكورية الوطنية للتربية . ويشترط على المتدربين إتمام ١٨٠ ساعة كحد أدنى . وتحدد وزارة التربية محتوى برامج التدريب لرفع مستوى المؤهل . وتهدف الفئة الثانية (برامج التدريب لتعزيز المهنة) إلى تحديث معلومات المعلمين وإثرائهم بالنظريات والأساليب التدريسية الجديدة . والحد الأدنى للحضور هو ٦٠ ساعة^(٢) .

كما يمكن تصنيف المعلمين حسب الفئات الآتية : المعلمون ، المعلمون المساعدون ، معلمو التربية الخاصة ، أمناء المكتبات ، المعلمون المسؤولون عن العمل التطبيقي ، ومعلمو التمريض . وأن معدل الرواتب السنوية لمعلمي المدارس الابتدائية أكثر من رواتب موظفي الحكومة في الدرجة السابعة ، ولكنه أقل من العاملين في القطاعات العامة والصناعات الخاصة ، والفروقات في الراتب تزداد حتى سن ٤٠ - ٤٥ سنة وتقل فيما بعد . ويعنى هذا اعتماد الراتب على سن الموظف أو المعلم في كوريا الجنوبية^(٣) .

الإدارة التعليمية الكورية :

تُعد المركزية أهم السمات التنظيمية للنظام الإداري الكوري حيث تتمركز على صنع واتخاذ القرار في مستوى الإدارة العليا ، كما أن القرارات المرتبطة بالإنفاق يتم اتخاذها وضبطها من قبل السلطة العليا ، وخاصة في حالة القرارات الإستراتيجية^(٤) .

(١) <http://webcache.googleusercontent.com> .

(٢) فائقة سعيد الصالح : التعليم في دول الشرق الأقصى ، مرجع سابق ، ص ٧٣ - ٧٤ .
(٣) فائقة سعيد الصالح ، مرجع سابق ، ص ٧١ .
(٤) أميرة رمضان عبد الهادي : تعليم المتفوقين بالتعليم الجامعي في ألمانيا وكوريا الجنوبية وكيفية الاستفادة منه في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ .

وتتصف الإدارة في كوريا بأنها مركزية حازمة تقوم على التوحيد والدمج ، ولا تعرف التنوع أو المرونة وعلى ذلك فإدارة التعليم المركزية في كوريا تتلقى سياستها من الحزب الشيوعي الكوري الذي يرسم سياسة التعليم ويحدد فلسفته وأهدافه ووسائل التعليم وكذلك المحتوى الدراسي الذي يجب أن يتلقاه الأطفال في سني العمر المختلفة ^(١) .

وفيما يلي عرض المستويات المختلفة لإدارة التعليم كالتالي :

أولاً : إدارة التعليم على المستوى القومي :
ويُعد وزير التعليم المسئول الأول عن التعليم في جمهورية كوريا الجنوبية باعتباره عضوًا في مجلس الرئاسة بالدولة، وبذلك فهو أحد المشاركين في صناعة قرارات الحكومة على أعلى مستوى. وباعتباره وزيرًا للتعليم فله حق اتخاذ القرارات التي تضمن تنفيذ سياسة الحكومة الكورية في مجال التعليم، كما أن له حق صياغة السياسة التعليمية المجتمعية، وكذلك الرقابة والإشراف على تنفيذ هذه السياسة .

وهو في سبيل ذلك له حق إصدار اللوائح والقوانين والمراسيم الوزارية والتي تجعله يراقب أعمال وإجراءات كافة مستويات الإدارات التعليمية المختلفة، والإشراف على بعض الأمور الإدارية، كما يمنح الموافقات والترخيص للقيام بالتدريس، وله حق تفويض بعض اختصاصاته في بعض إدارات التعليم على المستوى القومي ^(٢) .

ولما كانت وزارة التعليم تعتبر بمثابة السلطة المركزية المسئولة عن إصدار التشريعات اللوائية للتعليم فإنه منوط بها صياغة السياسات الخاصة بالتعليم والعلوم ، واتخاذ الإجراءات التي تكفل تنفيذها ، وتقوم كذلك بنشر الكتب الدراسية ، والتنسيق بين الهيئات الفرعية لتخطيط وتنفيذ السياسات ، وتوفير الإعانات للهيئات التعليمية المحلية . كذلك تقوم وزارة التعليم بتحديد المناهج والمقررات والكتب المدرسية وساعات الدراسة ^(٣) .

وهناك مؤسسات تخضع للإشراف المباشر من الوزارة هي المعهد القومي للأبحاث التربوية والتدريب ، والمعهد القومي للتقييم التربوي ، وأكاديمية العلوم

(٣) شبل بدران : التربية المقارنة "دراسات في نظم التعليم"، مرجع السابق ، ص ٢٢٤
(١) عنتر محمد أحمد : إدارة التعليم في كل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وإمكانية الاستفادة منها في مصر ، بحث منشور ، كلية التربية ، جامعة سوهاج ، ٢٠٠٧ م ، ص ١٢ .

(٢) عبد الناصر محمد رشاد: التعليم والتنمية الشاملة "دراسة في النموذج الكوري"، مرجع سابق ، ص ١٩٣

والفنون ، واللجنة القومية لجمع التاريخ ، والمكتبة المركزية القومية . أما معهد التطوير التربوي الكوري وأكاديمية الدراسات الكورية فهي معاهد تعاونية خاصة ^(١) .

وتقوم وزارة التعليم بالوظائف التالية ^(٢) :

توجيه التخطيط والتنسيق الشامل للبرامج التعليمية .

تشريع السياسات التعليمية واتخاذ الإجراءات التي تكفل تنفيذها .

الإشراف على المديرين المحليين وتوجيههم وتوفير المعونات المادية .

إصدار الموافقات والترخيص بإنشاء المدارس الخاصة ومؤسسات التعليم العالي

تطوير المناهج وتحديد المقررات والكتب المدرسية وساعات الدراسة .

إدارة مؤسسات التعليم العالي والإشراف عليها بصورة مباشرة .

تعيين المعلمين والموظفين في الوظائف الإدارية العليا .

الإشراف على جميع المعاهد التعليمية وجميع المدارس الابتدائية والثانوية من خلال مجالس ومكاتب التعليم الإقليمية والمحلية .

وهناك ثلاثة مجالس استشارية لمساعدة وزارة التعليم في صياغة وبلورة السياسات التعليمية وهي :

١ - المجلس الاستشاري للسياسة التعليمية :

بالنسبة للمؤسسات التعليمية الاستشارية، تقوم لجنة إصلاح التعليم بتقديم الاستشارات للرئيس، بينما يقوم المجلس الاستشاري للسياسات التعليمية بمساعدة وزير التعليم . وتم إنشاء المجلس الاستشاري للسياسات التعليمية في مايو ١٩٨٨ م لبحث السياسات التعليمية للحكومة والأمور الهامة المتعلقة بالتطور التعليمي . ويقدم المجلس الاستشاري المقترحات حسب طلب وزير التعليم ، ومع نهاية الدورة الثالثة للمجلس في مايو ١٩٩٤م يمكن القول بأن المجلس قد حقق نتائج ممتازة في النهوض بالسياسة التعليمية ^(٣) .

(٣) أميرة رمضان عبد الهادي : تعليم المتفوقين بالتعليم الجامعي في ألمانيا وكوريا الجنوبية وكيفية الاستفادة منه في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(١) عنتر محمد أحمد : إدارة التعليم في كل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وإمكانية الاستفادة منها في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(١) أميرة رمضان عبد الهادي : تعليم المتفوقين بالتعليم الجامعي في ألمانيا وكوريا الجنوبية وكيفية الاستفادة منه في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٨١ .

٢- اللجنة الرئاسية للسياسة التعليمية :

وقد تم تكوينها في عام ١٩٨٩م وذلك بهدف تقديم المشورة للرئيس فيما يتعلق بالتوجيهات الأساسية لإصلاح التعليم والخطط التنموية وتنفيذها ، الأمر الذي يتطلب منها إقامة جسور التعاون مع الوزارات الأخرى ، وتتكون تلك اللجنة من ١٥ إلى ٢٠ شخصية من الشخصيات البارزة العامة من مختلف المهن ، وخمسة من المتخصصين والإداريين .

٣- مجلس التعليم العالي :

وقد تم تشكيل هذا المجلس عام ١٩٩١ م ، بهدف تقديم النصح لوزير التعليم بشأن التدابير المتصلة بالتعليم العالي ، حيث قد بدأ التعليم العالي يولى مزيداً من الاهتمام صوب بعض القضايا الهامة مثل الاستقلالية والنهوض بالتعليم والبحث في الجوانب الكيفية ^(١) .

ثانياً : إدارة التعليم على المستوى الإقليمي :

يدار التعليم في جمهورية كوريا الجنوبية في هذا المستوى من خلال تنظيم أساسي يسمى مجلس التعليم ، يوجد في كل إقليم وفي بعض المدن الكبرى مثل سول Seoul وبوسان Busan ويتكون كل مجلس للتعليم من سبعة أعضاء هم حاكم الإقليم، ومراقب التعليم وخمسة أعضاء يعينون من قبل وزارة التعليم رسمياً، أما حاكم الإقليم، ومراقب التعليم فيظل كل منهما محتفظاً بوظيفته الخارجية. ويشترط بصفة عامة أن يكون كل الأعضاء يتمتعون بسمعة طيبة وحاصلون على تأهيل تربوي، أو يعملون في مجال التدريس لمدة عامين على الأقل. وعضوية هذا المجلس لمدة أربع سنوات، ويجوز التجديد لمدة أخرى فقط ^(٢) .

ويرشح مراقب التعليم من قبل السلطات المحلية، ثم يرفع هذا الاقتراح إلى وزير التعليم لإصدار قرار بتعيينه رسمياً بعد موافقة رئيس الجمهورية. ومدة تعيينه لا تتجاوز الأربع سنوات، ومن المؤهلات الضرورية التي ينبغي توافرها في مراقب التعليم: السمعة الطيبة في بيئته المحلية، وأن تكون لديه معرفة متخصصة بمجال التربية بصفة عامة، ومعظم مراقبي التعليم في جمهورية

(٢) عبد الناصر محمد رشاد : التعليم والتنمية الشاملة " دراسة في النموذج الكوري " ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ - ١٩٥

(١) عنتر محمد أحمد : إدارة التعليم في كل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

كوريا الجنوبية لهم خدمة أو عمل وخبرة طويلة في مجال التعليم، فبعضهم يمكن أن يكون أستاذًا جامعيًا سابقًا، أو ممن يعملون في مجال الخدمة العامة^(١) . وعلى وجه العموم يناط بالمجلس الإقليمي للتعليم المهام التالية^(٢) :

الإشراف على رؤساء مكاتب التعليم المحلية .

إنشاء وإدارة المدارس الابتدائية والثانوية .

الإشراف على المدارس الثانوية الخاصة .

الإشراف على شئون الأفراد الخاصة بالمعلمين والهيئة الإدارية .

- إنشاء وإلغاء المدارس الابتدائية .

تنظيم وإدارة الحسابات الخاصة بالمصروفات .

ثالثًا : إدارة التعليم على مستوى المكتب المحلي للتعليم :

وحيث يتطلب التعليم المحلي حاجات ومهارات مختلفة ، تم إنشاء مكاتب التعليم على مستوى المناطق في ست مدن وتسعة أقاليم وكذلك في المقاطعات والمناطق الإدارية . هذه المكاتب تعنى باتخاذ القرارات الخاصة بالتعليم والفنون والعلوم في مناطقها .

ويوجد مجلس للتعليم في كل إقليم يرأسه مدير يقوم بإدارة التعليم الابتدائي والثانوي والبرامج التعليمية الأخرى. والمدير عضو في مجلس من سبعة أعضاء ، ويقوم الرئيس بتعيين هذا المدير بناء على توجيه من المجلس ووزير التعليم ، ويعمل المدير لفترة أربع سنوات .

وتعمل مكاتب التعليم على مساعدة مجلس التعليم ، والمكتب مؤسسة إدارية تعليمية مستقلة تحت إشراف المجلس الإقليمي للتعليم^(٣) .

ويتولى المكتب المحلي جميع الشئون الإدارية المتعلقة بالتعليم ، وصيانة المرافق التعليمية ، وسن التشريعات التربوية ، والإشراف على جميع المدارس الابتدائية والثانوية والمدنية والفنية ورياض الأطفال في المدينة أو المنطقة .

وطبقًا لبيانات عام ١٩٩١ م يوجد في كوريا الجنوبية ١٧٩ مكتبًا للتعليم على مستوى المدن والمقاطعات^(٤) .

(٢) عنتر محمد أحمد ، مرجع سابق ، ص ١٣

(٣) عبد الناصر محمد رشاد : التعليم والتنمية الشاملة " دراسة في النموذج الكوري " ، مرجع سابق ، ص ١٩٦

(١) أميرة رمضان عبد الهادي : تعليم المتفوقين بالتعليم الجامعي في ألمانيا وكوريا الجنوبية وكيفية الاستفادة منه في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٨٠

(٢) عبد الناصر محمد رشاد : التعليم والتنمية الشاملة " دراسة في النموذج الكوري " ، مرجع سابق ، ص ١٩٦

أما عن إدارة المدرسة فتشير الدلائل إلى تقلص دور الإشراف التربوي أو الرقابة على التعليم في المدارس الكورية من قبل السلطات التعليمية الأعلى مع نهايات الثمانينيات، ويعنى ذلك أن إدارة المدرسة الكورية يترك لها الحرية الكاملة في إدارة شئون التعليم بها، والإشراف على حسن سير العملية التعليمية ، ولا تتدخل سلطات التعليم الأعلى إلا بإذن من هذه الإدارة ولأخذ المشورة أو النصح التربوي فقط .

ويُعتبر مدير المدرسة المشرف والموجه التربوي الرئيسي في المدرسة الكورية، فهو المسئول الرئيسي إدارياً وفنياً عن شئون المدرسة وسير العملية التعليمية فيها. ويقتصر دور الوزارة الإشرافي على القيام بالإشراف التربوي في حالة طلب المدرسة ذلك، وغالباً ما تقوم المدرسة طواعية بطلب مشرف أو موجه مختص لمادة دراسية معينة، عندما تظهر لديها مشكلة ما تحتاج إلى مشورة خاصة من مشرفي وموجهي الوزارة ^(١).

كيفية تمويل المستويات التعليمية :

مما لاشك فيه أن التعليم أداة هامة للنهوض بالمجتمع ، ومن هنا فإن مزيداً من الإنفاق عليه – مع ضرورة ترشيد هذا الإنفاق – لابد وأن ينتج عنه تقدماً لا في قطاع التعليم فحسب بل للمجتمع بأكمله .

ويُعد الإنفاق على التعليم نوع من الإنفاق الاستثماري ، حيث يترتب على هذا الإنفاق ارتفاع في مهارات وقدرات الأفراد ، ومن ثم زيادة الإنتاجية . وهناك علاقة موجبة بين الإنفاق على التعليم وبين مستوى الدخل الفردي والقومي في بلاد عالمنا المعاصر ، وبذلك صار التعليم صناعة كبرى في جميع أنحاء العالم .

وتخصص الحكومة الكورية حوالي خمس ميزانيتها (وربما يزيد في بعض السنوات) للإنفاق على التعليم، الأمر الذي يعكس بوضوح مدى اهتمام الحكومة الكورية بالتعليم والإنفاق عليه ، ربما باعتباره المسئول الأول عن إحداث التنمية ^(٢).

(١) عنتر محمد أحمد : إدارة التعليم في كل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وإمكانية الاستفادة منها في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(١) عبد الناصر محمد رشاد : التعليم والتنمية الشاملة " دراسة في النموذج الكورى " ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

وتوجد مصادر أخرى تسهم في الإنفاق على التعليم بجانب الإنفاق الحكومي ، حيث يوجد هناك عددًا من المصادر تسهم في توفير الاعتمادات المالية الإضافية ومنها :

- ١- سن ضريبة خاصة بالتعليم .
- ٢- تشريع قانون يقضى باستخدام جزء من الضرائب المحلية في الإنفاق على التعليم بالمحليات.
- ٣- زيادة المسؤولية من قبل قطاع الصناعة وخاصة فيما يتعلق بتمويل التعليم الفني (١).

وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن الإنفاق على الدفاع في كوريا قد بلغ (٢٩.٣ % ثم ١٨.٧ %) في عامي ١٩٨٠ - ١٩٩٤ م على التوالي ، في حين أن الإنفاق على الخدمات الاجتماعية بلغ في ذات العامين (٢٢ % - ٣٤ %) على التوالي .

مما يشير إلى أن الإنفاق العسكري - رغم أهميته في الحالة الكورية - يتناقص في مقابل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية - والتي يمثل التعليم أكبر جزء فيها - الأمر الذي يشير إلى اهتمام الحكومات الكورية بذلك النوع من الإنفاق . ولعل كون الإنفاق على التعليم في كوريا يحتل المرتبة الثانية بعد الإنفاق على الدفاع في سياق الإنفاق الحكومي يشير إلى اهتمام الحكومات الكورية المختلفة بالتعليم وقدرته على إحداث التنمية ، واحتلال الدفاع المرتبة الأولى في الإنفاق أمرًا له ما يبرره ، فهو إن كان كذلك في معظم الدول فإنه في حالة كوريا الجنوبية أكثر إلحاحًا لكونها تشعر بالتهديد الدائم من النظام الكوري الشمالي ، وعليه فإن الدفاع عن البقاء في كوريا الجنوبية يمثل قضية الإنفاق الأولى ، ويقف التعليم في المرتبة الثانية ليمثل حصنًا دفاعيًا ، حيث إن كوريا - على ما يبدو- تعتبر التعليم - وفقًا لذلك - قضية أمن قومي للمجتمع . ويلاحظ كذلك أن الإنفاق على الدفاع يتضاءل في مقابل تنامي الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي الكوري (٢) .

(2)Hyung jin Yoo:, Republic of Korea ,, In : T . Neville postlethwaite (Ed) the Encyclopedia of Comparative Education and National Systems of Education , pergamon press , Oxford , 1989 , p .428

(١) عبد الناصر محمد رشاد: التعليم والتنمية الشاملة "دراسة في النموذج الكوري"، مرجع سابق، ص ٢٠٩

وقد أولت كوريا اهتمامًا كبيرًا بتمويل التعليم الجامعي، فقد ازدادت الميزانية السنوية لوزارة التعليم إلى ٣.٢% من إجمالي الناتج القومي ، وهو ما يعادل ٢٠.٧% من ميزانية الحكومة عام ١٩٨٢ م . ويستهلك التعليم العام ٦٦.٦% من ميزانية وزارة التعليم . وتبلغ نسبة الإنفاق على التعليم الخاص حوالي ٣٥% من إنفاق التعليم العام . ولدعم مؤسسات التعليم العالي قدمت الوزارة ٣.٤ بليون ون للكلية المهنية المتوسطة ، ٥.٧ بليون ون للكلية والجامعات. ووصلت ميزانية الحكومة ككل إلى ١٣.٨ تريليون ون عام ١٩٨٦ م، وتم تخصيص ٢.٧٧ تريليون ون (٢٠% من إجمالي الميزانية) لوزارة التعليم . وتتفق الوزارة ٨٤.٤% من ميزانيتها كمرتبات للمعلمين ، وتطوير المرافق التعليمية ومساعدة المؤسسات التعليمية الخاصة (١) .

التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية :

في البداية تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية نقل الاقتصاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، أو الانتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم (٢) .

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يعنى رفع مستوى الأداء الاقتصادي للمجتمع بشكل ديناميكي مستمر وإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية ، وتوفير فرص العمل لكل قادر عليه مع ضمان العولمة في توزيع أعباء وعوائد التنمية على الفئات الاجتماعية المختلفة .

وعلى ذلك فإن الناتج الأساسي لتلك التغيرات هو الوصول إلى تنمية تستبعد الثروة كمرادف لها وتخلق اقتصاد يتسم بالتنوع والتعقيد والتداخل ينطوي على درجة عالية من التصنيع والتحول الحضري والانخفاض التدريجي في التفاوت الاقتصادي وظهور طبقة متوسطة عريضة وأخرى برجوازية إلى جانب نمو طبقة عمالية قوية (٣) .

(٢) أميرة رمضان عبد الهادي : تعليم المتفوقين بالتعليم الجامعي في ألمانيا وكوريا الجنوبية وكيفية الاستفادة منه في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٨١ .

(١) فاطمة الشربيني ، عبد الرحمن الصالحى ، وآخرون : محاضرات في الاقتصاد ، الزقازيق ، المكتبة العلمية ، ٢٠٠١ م ، ص ٤٩٦ .

(٢) جلال معوض : علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية ، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والاقتصادية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ١٩٨٥ م ، ص ٧٥ - ٧٦ .

فقد حققت كوريا الجنوبية نموًا سريعًا بشكل غير عادي خلال العقود الأربعة الماضية ، فهي تمثل أكثر الدول نجاحًا في التصنيع السريع والنمو الاقتصادي المتواصل حيث أن اقتصاد كوريا الجنوبية كان متخلفًا صناعيًا بشكل قاطع في أواسط الخمسينيات إذ كان ناتجة الصناعي بالنسبة للفرد ٧ دولارات أمريكية ، والمكسيك ٦٠ دولارًا أمريكيًا . وبحلول منتصف التسعينيات كانت كوريا الجنوبية هي خامس منتج للسيارات في العالم ولديها أكفأ صناعة صلب في العالم وارتفع دخل الفرد من ٢٠٠ دولار أمريكي إلى ما يقرب من ١٠ آلاف دولار على مدى ٣٥ عامًا.

ووفقًا لخطة صندوق النقد الدولي ، فمن المقرر خفض النمو الاقتصادي لكوريا الجنوبية من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٨ م إلى ٢.٥ ٪ مقابل ٦ ٪ عام ١٩٩٧ م ، ٨.٩ ٪ عام ١٩٩٥ م ، على أن يعود الناتج المحلي الإجمالي ليرتفع عام ١٩٩٩ م .

وكانت من أهم سمات تجربة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية هو الاعتماد على المعونات الأمريكية ، حيث أن الأوضاع السياسية لكوريا الجنوبية والأهمية الإستراتيجية التي مثلتها للأمن القومي الأمريكي في الخمسينيات وبداية الستينيات دفعت الولايات المتحدة لتقديم برامج دعم مالي وفني إلى جانب الدعم العسكري ^(١) .

ولقد تطور الاقتصاد في كوريا بثلاث مراحل أساسية : المرحلة الأولى استمرت من ١٩٤٨ م إلى أوائل الستينيات ، وهي مرحلة بناء الدولة الحديثة ، أما المرحلة الثانية فقد استغرقت الستينيات والسبعينيات ، وهي مرحلة النمو والانطلاق الاقتصادي وفي تلك المرحلة تم تخطيط وإدارة المشروعات التنموية في أنحاء البلاد ، والمرحلة الثالثة بدأت منذ الثمانينيات وإلى الآن ، وهي مرحلة دولة الرفاهية حيث التركيز على أهداف عدالة توزيع الدخل وتحقيق مشاركة شعبية أوسع في الحياة المجتمعية ^(٢) .

ويرى أحد الباحثين الذين زاروا كوريا أن قصة النجاح الاقتصادي الكوري ربما تكمن في أخلاقيات وآداب العمل للشعب الكوري المستمدة من ركائز محددة ، وأحد هذه الركائز يتمثل في الأيدلوجية الكنفوشية التي تؤكد على توفير

(١) أميرة رمضان عبد الهادي : تعليم المتفوقين بالتعليم الجامعي في ألمانيا وكوريا الجنوبية وكيفية الاستفادة منه في مصر ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٢) أميرة رمضان عبد الهادي ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ .

الكبار الذي يمتد ليشمل احترام الفرد للمؤسسة الصناعية ، وكذلك الحكومة الأبوية ، ويتمثل في الولاء الذي يتضح في الاجتهاد في أداء العمل . أما الركيزة الثانية فهي الضغط المستمر أثناء الدراسة لتحقيق مزيد من الإنجاز ، الأمر الذي ينعكس على بناء الشخصية لدى غالبية الكوريين ، بحيث حينما يصبح الفرد الكوري عضواً فاعلاً في القوى العاملة فإن ذلك سينعكس بالضرورة على أدائه في العمل وعلى التزامه به ^(١) .

ومن المتوقع أن كوريا تحافظ مع بداية القرن الواحد والعشرين على معدل مرتفع للنتاج القومي بحيث يتجاوز بكثير الرقم الحالي وهو ٢٩٦ بليون دولار ، يرتفع معه متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي إلى أكثر من الرقم الحالي الذي يبلغ ٩٧٩٠ دولار أمريكي سنوياً . كما يتجاوز الناتج المحلي أكثر من الرقم الحالي وهو ٢٨٣ بليون دولار .. وعلى ضوء هذه النتائج فإن من المتوقع أن تحتل كوريا الجنوبية مركزاً أكثر تقدماً مما هي عليه الآن لتصبح في عداد الدول العشر الأولى من حيث القوة الاقتصادية وفي مجال التجارة العالمية . لقد قدمت كوريا الجنوبية أبرز الأمثلة على التحول الناجح السريع . وإذا كانت قد بدأت قفزتها بالنسبة لهياكلها الاقتصادية متأخرة عن تايوان مثلاً بعشر سنوات ، إلا أنها تعتمد على عدد قليل من التجمعات الصناعية العملاقة أبرزها سامسونج ، هايونداي ، جولدستار ، ودايو ، وبوهانج .

وكما قال بارك شينيل مدير الإعلام : أن كوريا ترى الآن أنها استكملت مؤهلات الدولة القوية، وبات من حقها أن تضطلع بدور أكبر وحاسم في الشؤون الدولية . فلم يعد يلائمها الآن وصف النمر الآسيوي ، فقد تجاوزته إلى مرحلة "القطب الاقتصادي العالمي" ^(٢) .

ولذلك فهي تحتل المرتبة الحادية عشرة على مستوى العالم من حيث إجمالي الناتج الكلي والمرتبة الثانية عشرة من حيث حجم الصادرات. ينمو ناتجها القومي بمعدل ٧ ٪ سنوياً منذ عام ١٩٩٨ م . وتزداد نسبة مساهمة قطاع الخدمات في إجمالي الناتج وتخصص كوريا لميزانية التعليم ٢٤.٤ ٪ من

(١) عبد الناصر محمد رشاد : التعليم والتنمية الشاملة " دراسة في النموذج الكوري " ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ - ١٨٣ .

(٢) سليمان مظهر : من أدب الرحلات " سياحة في ربوع النمر الآسيوية - هونج كونج - سنغافورة - تايوان - كوريا الجنوبية " ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ - ٢١٥ .

إجمالي الميزانية حسب تقديرات عام ٢٠٠٣ م ووصل إجمالي الناتج القومي الكوري إلى ٤٧٧ بليون دولار تسهم الزراعة فيه ب ٤.٤ % ، بينما تسهم الصناعة ب ٤١.٤ % ، ويسهم قطاع الخدمات ب ٥٤.١ % ، وتعتبر كوريا بذلك نموذجاً للنمو الاقتصادي المتواصل ^(١) .

التعليم والنهضة الحضارية الكورية :

تتأثر العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي بدرجة التقدم الحضاري لأي مجتمع . ذلك أن الاتساق بين النظام التعليمي ، وحاجات النظام الاقتصادي من القوى البشرية تتوقف على درجة تقدمه حضارياً " فالبلاد المتقدمة حضارياً استطاعت - عموماً - أن تحدث ربطاً بين مناهج التعليم ومؤسسات المجتمع ، وتوازناً معقولاً بين أنواع التعليم ، ومراحلها ، وبين التعليم الأكاديمي والفني ، ولذلك تنخفض معدلات البطالة بشكل واضح ^(٢) . وهذه يعني أن التعليم يلعب دوراً فعالاً في التنمية الاقتصادية في البلاد المتقدمة حضارياً . أي أن العلاقة بين التعليم والتنمية تكون سليمة في البلاد المتقدمة حضارياً .

أما في الدول غير المتقدمة حضارياً فتشهد العلاقة تشوهاً كبيراً يتضح من خلال عدة مؤشرات تتمثل في " أن الاهتمام بالكم على حساب الكيف ، وأنها لا تعطى الأهمية الكافية لعلوم العصر مثل الهندسة والعلوم ، ولا للتعليم المهني.. وغيرها ^(٣) .

ويرتبط التعليم مع التنمية الاقتصادية بعلاقة جدلية ، حيث أن التنمية الاقتصادية تتطلب توفير تكوين العمالة الماهرة ، والكوادر الفنية والإدارية ، كذلك تتطلب تغيير العادات اليومية والقيم والاتجاهات في اتجاه الإيمان بالتخطيط والمستقبل والعمل والإنجاز وقيمة الوقت والانضباط ، ولا يتأتى كل هذا إلا من خلال التربية .

وعلى ذلك يعد التعليم استثماراً طويل المدى يتجسد في الثروة البشرية ، ويدر عوائد اقتصادية أكبر من ذلك الاستثمار في رأس المال الطبيعي ، كما أنه يساهم

(٢) ممدوح عبد الحميد أحمد : بعض مشكلات استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي في مصر وعلاجها في ضوء خبرات كوريا الجنوبية وفرنسا ، مرجع سابق ، ص ١١٩ - ١٢٠ .

(٣) عبد الغنى عبود : التربية المقارنة في نهايات القرن " الأيديولوجيا والتربية من النظام إلى اللانظام " ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

(١) عبد الغنى عبود ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .

بشكل مباشر في زيادة الدخل القومي وذلك عن طريق رفع الكفاءة وإنتاجية اليد العاملة^(١).

ويعزى نجاح التجربة الكورية إلى قدرتها على الربط بين التنمية الاقتصادية والتعليمية ، حيث استطاعت كوريا أن تحقق مردودًا اقتصاديًا من استثمارها في مواردها البشرية ، وبالمقارنة مع دول العالم الثالث فإن كوريا الجنوبية تبدو أنها قد حققت تنميتها بكفاءة .

ومن هنا يتضح لنا أن التوسع في التعليم الكوري يرجع في جزء منه لمطالب النهضة الاقتصادية المتسارعة ، كما يبدو أن الحكومة الكورية كانت تعتقد في أن ثمة علاقة وثيقة بين انتشار التعليم ومحو الأمية من ناحية ، وبين النمو الاقتصادي من ناحية أخرى^(٢) .

ومما عزز من قدرات الفرد الكوري الاهتمام ، الذي أولته خطط التنمية الكورية لموضوع التنمية البشرية ، فكفاءة ومقدرة القوى العاملة هي ركيزة التنمية، لذا كان الاهتمام بالتعليم على رأس أولويات التنمية الكورية، ووضح هذا الاهتمام في طريقة توزيع موارد الدولة مما مكن من تعميم التعليم الأساسي في نهاية عقد الستينيات، صاحب اهتمام الدولة هذا اهتمام كبير من المجتمع، فإذا نظرنا إلى ميزانية الأسرة الكورية، فإن تعليم أبنائها يأخذ القسط الأكبر، فالاستثمار في التعليم استثمار في مستقبل الأسرة ، ونجم عن الاهتمام بالتعليم الانتشار الهائل لمؤسسات التعليم العالي، ومراكز البحوث والتنمية ، ويصل عدد الجامعات في كوريا الجنوبية، نظام السنوات الأربع إلى قرابة المائتين، هذا عدا مؤسسات التعليم العالي الأخرى مثل المعاهد التقنية وكليات المجتمع^(٣) .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كوريا لم تتوسع في جميع المستويات التعليمية بنفس القدر ، حيث توسعت في البداية في التعليم قبل الجامعي مع تضيق في مستوى التعليم العالي وفقًا لطبيعة المرحلة الاقتصادية ونمط الإنتاج فيها ، ثم ما لبث مع حدوث طفرة اقتصادية وتغير نمط الإنتاج أن تم التوسع في التعليم العالي للوفاء بمتطلبات المرحلة الجديدة .

(٢) محمد محروس إسماعيل : اقتصاديات التعليم ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، عدد ٦٧ ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٣ م ، ص ١٠ - ١١ .

(١) عبد الناصر محمد رشاد: التعليم والتنمية الشاملة " دراسة في النموذج الكوري" ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ .
(٢) حسن الحاج علي أحمد : نموذج كوريا التنامي يستحق الدراسة ، جريدة العالمية ، مايو ٢٠٠٤ م ، العدد ١٦٨ ، ص ٢٢ .

كما تجدر الإشارة إلى أن وزارة التعليم قد صممت خطط إصلاح التعليم مع مجلس التخطيط الاقتصادي ، وهو من أهم الأجهزة الرئيسية في مسيرة النهضة الحضارية الكورية ، حيث كان التركيز في الستينيات على تخريج المهارات المنخفضة والمتوسطة ، مما حدا بالحكومة إلى الاهتمام ورعاية التعليم الثانوي والمهني، حيث ألغت اختبار القبول بالمدارس الثانوية المتوسطة ، ويسرت القبول بالمدارس الثانوية العليا ، كما أكدت على التعليم الفني والحرفي لإنتاج مخزون كافي من العمالة المدربة والمتعلمة لتنمية القطاع الصناعي ، وهكذا اتجهت الحكومة إلى زيادة القيد بالتعليم الثانوي لإدماج الشعب في نظام التحول الاقتصادي لزيادة النمو^(١) .

ومن خلال كل ما تقدم فإنه مثلما حفز النمو الاقتصادي الموجه للتصدير على حدوث الزيادة في التعليم ، فقد استفاد الاقتصاد من وجود قوة عاملة مؤهلة تأهيلاً أعلى، كما كانت الحكومة عازمة على الارتقاء بالدراسة التكنولوجية حيث قدمت إعانات من أجل استيراد التكنولوجيا المتقدمة ، واستطاع العمال الاستجابة بمرونة للتغيير ، واقتحم الكوريون ميادين تكنولوجية جديدة بسرعة ملحوظة ، فقد أصبحوا الآن يحتلون مكانة مرموقة في العالم في صناعة السيارات وأشباه المواصلات ، وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والفضاء الجوي والطاقة النووية المدنية^(٢) .

لقد أصبحت كوريا الآن في المرتبة الحادية عشرة في العالم من حيث حجم الاقتصاد لأنها قامت بتطوير العنصر البشري ووضعت هدف استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم بفاعلية ومرونة للإسهام في بناء العنصر البشري وتطوير نوعيته ، ولإنجاز هذا الهدف تم إطلاق مشروع Brain Korea (BK 21) ليركز على تطوير القوى البشرية العاملة في مجال البحوث وإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي بتمويل ١.٢ بليون دولار على مدى سبع سنوات من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٥ م واستمرار المشروع في مرحلة ثانية تبدأ من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٣ م.

(١) عبد الناصر محمد رشاد : التعليم والتنمية الشاملة " دراسة في النموذج الكوري " ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ - ١٨١ .

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية ، عام ١٩٩٦ م ، مطبعة جامعة الفورد ، نيويورك ، ١٩٩٦ م ، ص ٨٠ .

بدأ هدف المشروع بتطوير البحوث للوصول إلى معدل ١٣٠٠ حاصل على دكتوراه كل عام في العلوم الطبيعية والهندسية والقطاعات المساعدة لها ، ولهذا الغرض تم دعم العناصر البشرية العاملة في البحوث بضمان تفرغ ٧٠ % من الحاصلين على الدكتوراه لجهود البحث والدراسات للوصول إلى مركز من المراكز العشر الأوائل في العالم في مجال البحوث العلمية المنشورة ، وكانت كوريا في المرتبة السابعة عشرة عام ١٩٩٨ م وتقدمت إلى المرتبة الرابعة عشرة عام ٢٠٠١ م .

ويتضمن المشروع إنشاء جامعات متخصصة ذات علاقة مع قطاع الصناعة بتمويل من الشركات الكبرى الصناعية والمحليات للبحث وربط مشروعات البحوث باحتياجات تنمية وتطوير هذه الصناعة ^(١) .

فالنجاح الذي حققته كوريا الجنوبية في مجال إصلاح بنية النظام قد استرع انتباه بلدان أخرى ، اتجهت بأنظارها نحوها لتتعلم كيف تستطيع بدورها تحريك وحفز تنميتها . أنها تولى اهتمامًا خاصًا للدور الذي يمكن لتنمية الموارد البشرية ، ولاسيما الاستثمار في مختلف مستويات التعليم وأنواعه ، أن تلعب كعامل نمو متقدم ^(٢) .

ومن أهم الخصائص التي مكنت كوريا الجنوبية من تحقيق نموها الاقتصادي هو التركيز الشديد على العملية التعليمية ، والذي يرجع في جذوره إلى التقاليد الكونفوشيوسية في تقدير قيمة العلم وشدة احترامه ، ودور الأم التي تعمل في المنزل دور المدرسة ، مع التركيز على المهارات التكنولوجية الجماعية بأكثر من التركيز على المهارات الفردية ^(٣) .

الخلاصة :

وبعد استعراض الجانب التطبيقي لليابان وكوريا الجنوبية ودور التعليم في النهضة الحضارية لكلا البلدين خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة مؤكدة بين التعليم والنهضة الحضارية ، **فاقتصاد أي مجتمع يقوم على عنصرين رئيسيين:** البيئة الطبيعية من ثروات وموارد طبيعية ، ونسبة أفراد المجتمع القادرين على

(١) ممدوح عبد الحميد أحمد : بعض مشكلات استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي في مصر وعلاجها في ضوء خبرات كوريا الجنوبية وفرنسا ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

(٢) جسيبر سرجيت سينغ : التعليم العالي والتنمية : تجربة أربعة بلدان صناعية جديدة في آسيا ، مجلة المستقبليات ، مركز مطبوعات اليونسكو ، المجلد ٢٦ ، العدد ٣ ، ١٩٩١ م ، ص ٤٦١ .

(٣) سليمان مظهر : النور الصغيرة ، جولة في ربوع أندونيسيا ، ماليزيا ، تايلاند ، فيتنام ، الفلبين ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٨ م ، ص ١٥ .

القيام بالأنشطة الاقتصادية والأعمال المختلفة داخل المجتمع . ويمثل العنصر الثاني العنصر الأساسي لأي اقتصاد . لأن العنصر الأول المتمثل في الثروات الطبيعية لا يمكن أن تكون له قيمة اقتصادية إلا من خلال العنصر الثاني ، فمستوى كفاءة العنصر البشرى في استغلال وتطوير الموارد الطبيعية يحدد مستوى الأداء الاقتصادي لأي مجتمع . ويتوقف مستوى أداء العنصر البشرى على مستوى تأهيله وإعداده من خلال مؤسسات المجتمع المختلفة ، وبخاصة مؤسسات النظام التعليمي .

وهكذا يُعد التعليم من أحد الركائز الأساسية التي تسهم بشكل مباشر في زيادة الدخل القومي وذلك عن طريق الكفاءة وإنتاجية اليد العاملة .

الفصل الثاني

نظام التعليم في جمهورية الصين الشعبية

تمهيد:

تُعد التجربة الصينية أحد التجارب التي تركت بصماتها وأثرت وأحدثت تحولات جذرية في الحياة شعوبها وفي ظل ظروفها كدولة نامية نجد أنها قدمت نموذج تنمية يمكن أن يكون تجربة مميزة يمكن أن تستفيد منها بقية الدول النامية وتسعى بهذا الرقى في درجات سلم التنمية . ولتأخذ بالحكم الصينية أنه يجب أن نقف من التجربة والطرق التي انتهجتها للتحديث بغرض النفع والاستفادة . ما أمكن والإلمام بالتغيرات الجذرية والتحول الجوهري التي طرأت على حياة الشعب الصيني في أثناء المرحلة الانتقالية وأدت إلى تغير سيؤدى إلى المزيد من التطور المستقبلي للصين في القرن الحادي والعشرين ^(١) .

وإن النظم التعليمية عبارة عن نظم اجتماعية يجرى عليها ما يجرى على الكائنات البشرية من تغيير فهي تنمو وتتطور وتواجه التحديات وتتصارع وتتكيف مع التغيرات، ومن ثم فإن التغيير يصبح ظاهرة طبيعية يعيشها كل نظام تعليمي، والنظم التعليمية لا تتغير من أجل التغيير نفسه، بل تتغير لأنها جزء من عملية تطوير واسعة، ولأنها يجب عليها أن تتفاعل مع التغيرات والمتطلبات والتهديدات والفرص في البيئة التي تعمل بها، فالنظم التعليمية ليست وليده الصدفة بل هي نتاج مجموعة من العوامل الخارجية (خارج النظام التعليمي) كالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، والعوامل الداخلية (داخل النظام التعليمي) كالإدارة التعليمية وفلسفة النظم التعليمية والمناهج الدراسية وغيرها ^(٢) .

(١) شبل بدران ، فاروق البوهي : نظم التعليم في دول العالم : تحليل مقارنة ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ .
(٢) السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إدارة التغيير والمواد البشرية، الورقة الفلسطينية المقدمة للاجتماع الحادي عشر للشبكة العربية لإدارة وتنمية الموارد البشرية الخرطوم من ١٦ / ١٨ / ٢٠٠٣ م ، ص ٣٨ .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التغييرات، حتمت على العالم كله، دولاً نامية أو متقدمة، مراجعة نظمها التعليمية واتخاذ القرارات اللازمة للإصلاح بلا تأخر لتطوير وتجديد هذه الأنظمة حتى لا تصبح في يوم ما متأخرة عن الركب العالمي، فالتعليم والتعلم وتنمية الثروة البشرية من أجل تلبية الاحتياجات اللازمة للنهوض بأي دولة يعد الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة^(١).

وتدل المؤشرات أن الدول المتخلفة وفي ضوء التصورات المستقبلية لعصر المعلومات والتكنولوجيا وفي ضوء تصور الإنسان الذي يتمكن من مواكبة هذا العصر، بدأت في تطوير نظمها التعليمية بحيث تتسم بالمرونة والتجدد والقابلية لاستيعاب المعرفة الجديدة وتسهم في تنمية القدرات الأساسية للمتعلمين أكثر من التركيز على المهارات الفنية باعتبار المتعلمين يجب أن يعدوا ليواكبوا بمرونة التقدم السريع في شتى مجالات الحياة^(٢).

ودراسة النظم التعليمية للدول المتقدمة تقدم صوراً للسياسات التربوية اللازمة لإيجاد فرص أفضل لحياة الإنسان، وتكشف عن طبيعة المشكلات القائمة والحلول التي اتخذتها الدول المتخلفة إزاء هذه المشكلات وفقاً لظروفها الخاصة، وبالتالي تحاول الكشف عن القوانين التي تحكم التحركات التربوية في النظرية والتطبيق وفي نفس الوقت تتعرف على ثقافات الشعوب المختلفة وتساعد كثيراً من الدول في الاستفادة من التطورات العلمية من أجل ربط التعليم بالحياة العملية والإنتاج^(٣).

فالنظام التعليمي بالصين قد أحدث قفزة تربوية علمية تكنولوجيا تشهد له بالتوازن بين احتفاظه بترائه الثقافي ومراعاته للتحديث التربوي على مستوى العالم، ويثبت قدرته على الانتقاء والاختيار للهياكل التربوية والتعليمية والتنظيمية التي أحدثت تطور المجتمع بأكمله. فضلاً عن قدرته على الانتقاء بكافة أنظمة الدولة في محاولة جادة للنهوض بالصين^(٤).

الموقع والسكان :

(١) مصطفى عبد السميع محمد، "المدرسة المنتجة"، مجلة العلوم التربوية، افتتاحية العدد، العدد الثاني،

جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، إبريل ٢٠٠٢م.

(٢) شاكر محمد فتحي وآخرون : التربية المقارنة : الأصول المنهجية والتعليم في أوروبا وشرق آسيا والخليج العربي ومصر، مرجع سابق، ص ١٤٣.

(٣) شبل بدران وفاروق البوهي : نظم التعليم في دول العالم : تحليل مقارن، مرجع سابق، ص ٥.

(٤) شبل بدران : التربية المقارنة "دراسات في نظم التعليم"، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

تقع الصين في الجزء الشمالي من نصف الكرة الشرقي، وتحتل القسم الشرقي من قارة آسيا، وتطل على الساحل الغربي للمحيط الهادي، يبلغ طول الصين حوالي ٥٥٠٠ كم من الشمال إلى الجنوب، وعرضها حوالي ٥٢٠ كم من الغرب إلى الشرق، ويختلف الوقت في المناطق الواقعة في أقصى الغرب عنه في المناطق أقصى الشرق، ويزيد الفرق عن أربع ساعات بقليل^(١).

تحتل الصين مساحة تبلغ حوالي ٩٥٩٦٩٦٠ كيلو متر مربع أي حوالي واحد على خمسة عشر من إجمالي المساحة البرية للكرة الأرضية، وربع إجمالي مساحة آسيا، ونفس المساحة الكلية للدول الأوروبية.

وبذلك تأتي في المركز الثالث على مستوى العالم بعد روسيا وكندا، وهي أكبر دولة من حيث المساحة في آسيا، وتشارك في الحدود مع أربع عشرة دولة آسيوية، وطول الحدود ٢٢١١٧ كيلو متر، وهي أفغانستان ٧٦ كيلو متر، مملكة بوتان ٤٧٠ كيلو متر، ميانمار ٢١٨٥ كيلو متر، كازاخستان ١٥٣٣ كيلو متر، كوريا الشمالية ١٤١٦ كيلو متر، قيرغيزستان ٨٥٨ كيلو متر، لاوس ٤٢٣ كيلو متر، منغوليا ٤٦٧٧ كيلو متر، نيبال ١٢٣٦ كيلو متر، باكستان ٥٢٣ كيلو متر، روسيا ٣٦٤٥ كيلو متر، طاجيكستان ٤١٤ كيلو متر، فيتنام ١٢٨١ كيلو متر، الهند ٣٥٠٠ كيلو متر.

وتجاور الصين عبر البحار ست دول وهي: جمهورية كوريا واليابان والفلبين وسلطنة بروناوى وماليزيا وإندونيسيا، وحدود إقليمية مع هونج كونج ٣٠ كيلو متر، ومكاو ٠.٣٤ كيلو متر^(٢).

وتعتبر الصين أكثر دول العالم تعدادًا في السكان حيث بلغ عدد سكانها ١.٣٠٦٣١ مليار نسمة في عام ٢٠٠٥ م تقريبًا (يضم منطقتي هونج كونج، ومكاو الإداريتين الخاصتين، ومقاطعة تايوان)، وبلغ إجمالي عدد سكان الصين ١.٣١٤٤٨ مليار بحلول نهاية عام ٢٠٠٦ م بزيادة سنوية مقدارها ٦.٩٢ مليون وفقًا لما ذكره مكتب الإحصاء الوطني الصيني^(٣).

(١) كرم حلمي فرحات: الصين ومصر عبر التاريخ الحضاري، دار الأحمدي للنشر، ط١، ٢٠٠٨ م، ص ٩ - ١٠.

(٢) حسن إبراهيم سعد حسن: السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧ م، ص ١٩.

اللغة :

تُعد اللغة أهم عامل في شخصية الأمة ، فهي وعاء الثقافة ، ولكل مجتمع لغته القومية التي يتخذها للتعبير والاتصال ، ويتوارثها الأبناء عن الآباء ، ويلعب التكوين اللغوي دوراً هاماً في تشكيل النظم التعليمية ، وتوجد المشكلة اللغوية في الدول التي يتكلم سكانها أكثر من لغة ^(١)

وتُعتبر اللغة الصينية من أصعب اللغات في العالم، حيث تتميز بشدة التعقيد والدقة والاختصار، وهي ليست سهلة التعلم لأنها لا تحتوى على حروف هجائية ، فهي عبارة عن أشكال للكلمات على هيئة مجموعة من الرموز والصيغ ، ويختلف مدلول الكلمات عندما تختلف النغمات في الاستعمال ^(٢) .

وقد كان الصينيون يكتبون من فوق إلى تحت ، أما اليوم فهم يكتبون من اليمين حتى اليسار ، كما تكتب اللغة العربية تماماً ، ولا تكتب اللغة الصينية بواسطة الحروف الهجائية مثل أكثر لغات الأمم ، وإنما كل كلمة لها رمز خاص تغلب عليه ظاهرة الرسم فمثلاً صورة الشجرة تدخل في كل كلمة لها علاقة بالخشب ، مثل نشر ، صقل ، حطاب ، ويكون الفارق بين هذه الكلمات حرف صوتي يسمى عند الصينيين (المفتاح) وكان عدد المفاتيح في اللغة الصينية ٥٤٠ أما اليوم فعددها ٢١٤ فقط ^(٣) .

وتُعتبر لغة "الماندرين" هي اللغة القومية الشائعة ، وهي لغة قومية الهان، وهناك في الجنوب والجنوب الشرقي لهجات محلية يتم التحدث بها ^(٤) . والجدير بالذكر أن الحكومة الوطنية استجابت إلى نداء المصلحين ، فوحدت لغة الحديث باستعمال لغة قومية واحدة في جميع مدارس الجمهورية وجعلتها لغة التعليم والإذاعة ، ورحب الناس بهذه الخطوة الجريئة وأقبلوا على تعلمها ، لما تنطوي عليه من سهولة التفاهم وتأكيد الوحدة الوطنية ^(٥) .

(١) فرغلى جاد أحمد : نظام التعليم في الصين: التجربة والدروس المستفادة ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .
(٢) السيد حنفي عوض : علم الإنسان ، مودرن جرافيك سنتر ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ م ، ص ١٩٠ .
(٣) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ١٧ .
(٤) أحمد عبد الحافظ : جمهورية الصين ، الأطلس الآسيوي ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ م ، ص ٢٧٩ .
(٥) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

الديانة :

انتشرت في الصين ديانات متعددة هي الطاوية والبوذية والكنفوشية ، وتنسب الكنفوشية إلى الفيلسوف كنفوشيوس الذي آمن بأن الأشخاص مخلوقات اجتماعية هامة ، وعلى المجتمع - إلى حد كبير جدًا - أن يشكلهم إلى ما هم عليه ، ومن ناحية أخرى ، فما دام المجتمع لا يعدو أن يكون أكثر من تفاعل بين الأشخاص ، فإن المجتمع يشكله الأفراد الذين يكونونه بالصورة التي هو عليها ^(١) .

ويعتق غالبية الصينيون الديانة البوذية والطاوية والكنفوشية وحوالي ١٥% يعتنقون الإسلام و ١٠% الديانة المسيحية ، وجميع القوميات والأديان متساوية ، ويظهر أثر تعدد الديانات على صنع السياسة التعليمية بالصين في إنشاء إدارة الدولة للأديان في بكين مهمتها تنسيق الصلات بين الحكومة ورجال الدين على مناهج التعليم ، فيلاحظ أن هناك مناهج خاصة تبعًا لاختلاف الأديان ^(٢) .

إطلالة تاريخية على نظام التعليم:

منذ القرن الثاني والعشرين قبل ميلاد السيد المسيح - والصين موجودة كدولة مميزة ذات نظام اجتماعي وذات ثقافي مميزة لشعب جامد، فهي في جميع عصور تاريخها الطويل مشابهة لدولتها، واحدة في صفاتها، ولم يشاهد أي عصر من العصور شعبًا مثل الشعب الصيني من حيث مثابرتة طويلًا على الخضوع للماضي، وكانت التربية الصينية تعكس بإخلاص خصائص المجتمع الصيني وخصائص فلسفة حياته وفلسفته الدينية، ولهذا السبب لم يكن هناك أي نظام تربوي آخر غير النظام الصيني يمكن أن يتخذ مثالًا واضحًا للعلاقة التامة بين التربية وبين الكيان الاجتماعي وبين التربية والحياة بوجه عام، وتعتبر التربية الصينية عملية تلخيص للماضي، وتهدف إلى أن تركز في الفرد حياة الماضي كي لا يتخلف عنه أو يتخطاه، وهي تعمل في كل مرحلة من مراحلها على أن تحدد للفرد ما يعمل وما يشعر به وما يفكر فيه، وهي ترسم له الطريقة المثلى التي يتم بها العمل وكيفية التعبير عن انفعالاته ^(٣) .

(١) هـ . ج . كريل : الفكر الصيني من كنفوشيوس إلى ماوتسي تونج ، ترجمة : عبد الحميد سليم ، ومراجعة على أدهم ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٥١ .

(٢) منار محمد إسماعيل : صنع السياسة التعليمية " دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين " ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ .

(٣) رمزي أحمد عبد الحي : تطور الفكر التربوي عبر التاريخ دراسة في الأصول التاريخية للتربية ، زهراء الشرق ، ط ١ ، القاهرة ٢٠٠٩ م ، ص ص ١٦ - ١٧ .

يتميز الصينيون بأنهم شعب ذو ثقافة عامة موحدة، وبأن مدنيّتهم تعد من أقدم المدن القائمة في العالم وأغناها في التاريخ. فكانوا يعتبرون العلماء منهم – لا الجنود – أبطالهم المفضلين^(١).

وقد كان النظام التعليمي في عصر كونفوشيوس يقوم على فتح مدرسة ابتدائية في كل قرية يقطنها ٢٥ أسرة، ومدرسة ثانوية في كل مدينة يبلغ عدد سكانها ٥٠٠ أسرة، وجامعة في كل مقاطعة يبلغ عدد سكانها ٢٥٠٠ أسرة، وكان دخول الجامعة مقصوراً على أبناء الطبقات الراقية من ملوك وأمراء ونبلأء، ومن يظهرون كفاءة وتفوقاً في المدارس الابتدائية والثانوية التي كانت مفتوحة لأبناء الطبقات الشعبية بلا تفرقة^(٢).

لم تكن الصين تعرف نظام تعليم حكومي أو مدارس حكومية منظمة، وإنما كانت التربية تتم في ثلاث مراحل هي :

١- مرحلة التعليم الأولى :

حيث كانت مدارس التعليم الأولى توجد في القرى، وهي مدارس غير حكومية، بل كانت تعتمد في تمويلها على الهبات والمساعدات، ويدرس التلاميذ في هذه المرحلة رموز اللغة الصينية ويحفظون أشكالها، إضافة إلى الكتب الدينية المقدسة وكتب الشعر ذو البحور الثلاثة، وكتب عن الألقاب وأسماء العائلات والعشائر، مع دراسة لكتب كنفوشيوس الخمسة، وكل هذه الموضوعات تدرس في مبان مدرسية متواضعة قد تكون في إحدى حجر المنازل أو المعابد أو سقيفة وأحياناً في الساحات وبعض البنايات الحكومية، وهذه المدارس خاصة بالذكر ولم تكن هناك مدارس خاصة للإناث. وكان المعلم يتبع أسلوب حفظ واستذكار الدروس بهدف تمرين ذاكرة التلميذ دون تنمية لقدراته ومواهبه، وكان مسموح باستخدام العقاب البدني لتأكيد ذلك الأسلوب، ووصف النظام التربوي الصيني في مرحلته الأولى بأنه صعب وقاس ومحافظ وجامد ويكون عمر التلميذ في نهاية هذه المرحلة قد بلغ السادسة عشرة من العمر أو أكثر. وكانت مدة الدراسة بهذه المرحلة تتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات ، ويكون عمر التلميذ في نهاية هذه المرحلة قد بلغ السادسة عشر من العمر أو أكثر .

٢- مرحلة التعليم الثانوي :

وإذا كانت مدارس التعليم الأولى تنتشر في القرى، فإن مدارس التعليم الثانوي

(١) حسن سفعان : كونفوشيوس – النبي الصيني، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٦م، ص ١٠١ .

(٢) صلاح بسيوني رسلان : كونفوشيوس رائد الفكر الإنساني، مرجع سابق، ص ٥٨ .

كانت منتشرة في المدن الكبيرة، وكان يتم الإنفاق عليها من المتبرعين، وكانت تهدف هذه المرحلة إلى إعداد التلاميذ وتحضيرهم للامتحانات العامة بالتدريب على كتابة الشعر والمقالات ودراسة التعليقات، ويتعلم الكتابات الفلسفية والدينية والاجتماعية التي سبق وأن درسها التلاميذ في المرحلة الأولى، إلى جانب دراسة تاريخ الصين والشئون الحربية والزراعة والمالية والقانون .

٣- مرحلة التعليم العالي :

تمثل هذه المرحلة نهاية السلم التعليمي في التربية الصينية القديمة، وفيها يتمرن الطلاب على كتابة الرسائل والمقالات الأدبية استعدادًا لدخول الامتحانات العامة التي تجرى في نهاية هذه المرحلة، وتتم الدراسة في الكليات والمدارس العليا التي توجد في المدن الكبرى وهي في أغلبها أهلية، ويتعين على الطالب في هذه المرحلة التعليمية المتقدمة التوسع والتبحر في الدراسات الكلاسيكية^(١) .

ولقد شهدت فترة حكم أسرة شانج نشاطًا ملحوظًا في تقدم الثقافة الصينية واستمر نظام التعليم الذي كان موجودًا بدون تغيير لمدة ستة قرون تالية وذلك باستثناء اللغات والأفكار التي جلبتها الإرساليات المسيحية، وفي عهد أسرة مينج وأسرة تشينج كان الطالب الطموح يتلقى بداية تعليمه في الكلاسيكيات الكونفوشيوسية من خلال مدرسة لتعليم القراءة والكتابة في إحدى القرى أو عن طريق مدرس خاص^(٢) .

وبهذا بقيت طريقة التدريس كما هي تستوجب حفظ واستذكار المضمون وتقليد الشكل. ولما كان التعليم المتقدم يتم في بداية الأكاديميات التي وجدت حيثما توجد أماكن تتوفر فيها مخازن واسعة للكتب بوسائل خاصة أو عامة. أما المعابد البوذية التي كانت من أهم المراكز الدراسية في بداية عهد أسرة شانج فقد فقدت مكانتها تدريجيًا في القيام بأنشطة فكرية في الصين^(٣) .

وبالنسبة للتسلسل التاريخي النموذجي للتعليم في عهد أسرة شانج وفيما بعد، فكان يبدأ من السابعة وذلك بالنسبة لأبناء العائلات الغنية والطبقات المتوسطة. وكان التعليم الأولى متاحًا حتى في أصغر المدن، وبالرغم من عدم وجود عدد كاف من المعلمين المدربين تربويًا يبدو أنه كان هناك أعدادًا كافية من الطلاب

(١) رمزي أحمد عبد الحي : تطور الفكر التربوي عبر التاريخ دراسة في الأصول التاريخية للتربية ، مرجع سابق، صص ١٧ - ١٨

(٢) حسن سغفان : كونفوشيوس - النبي الصيني ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

(٣) Thut and Adams, Educational patterns in contemporary societies, international student edition, Mc graw hill, London, 1964, p.266.

الحاصلين على الشهادة الجامعية والذين قبلوا هذه الفرصة لكي يكسبوا قدرًا كافيًا من النقود تساعدتهم على تكملة دراستهم وكانت المدارس ذات المدرس الواحد تعتبر مدارس عامة طالما أن أي طفل يستطيع دفع الأجر المطلوب له بدخول المدرسة وزيادة على ذلك فإن المواطنين المهتمين بالتعليم في القرى الكبيرة اتحدوا معًا لإعانة التعليم ، وكانت الأموال تأتي أحيانًا من قبل الخزينة في الحكومة المحلية أما التعليم المتقدم فكان يتم في المدن الكبرى وبتكاليف باهظة (١)

ولقد كان نظام التعليم في ذلك الوقت أكاديمي وغير واقعي ومنعزل عن حياة الفلاحين. أما بعد إعلان الجمهورية في ١٩١١م انتشرت الأفكار الغربية خاصة في المناطق الساحلية من خلال تأثير رجال الأعمال الأجانب ومدارس التبشير والصينيين العائدين من الخارج. حيث ظهر جيل جديد من المثقفين الذين هاجموا مذهب كونفوشيوس وحاولوا تبني أفكار غربية في المعرفة وفي كل المجالات الحكومية والتربوية، وقد بذلت محاولات لتطوير النظام التعليمي (٢).

حيث تم عمل تطوير لعملية التدريس والتربية تبعًا للظروف ووضعت شروط للتدريس الجيد بحيث تثير الطريقة اهتمام التلميذ إلى البحث والمناقشة وليس الحشو فقط، وذلك إلى جانب ربط التدريس بالعمل والتجريب لذلك زادت ساعات الدراسة لإتاحة الفرصة للربط بين التعليم والأنشطة العملية، كما اصطحب التعليم بالإنتاج المنظم من خلال عمل منظم أيضًا من أجل تثقيف روح التلاميذ البناءة وأسلوبهم في العمل ووجهة نظرهم فيه إلى جانب تطوير الديمقراطية من خلال مناقشات التلاميذ وتنوير مقدرتهم على الاستقلال الفكري والنقدي (٣).

وبعد شهر من قيام جمهورية الصين الشعبية في أول أكتوبر ١٩٤٩ م أنشأت الحكومة المركزية وزارة للتربية والتعليم ، ليبدأ التعليم تطورًا جديدًا في بيئة

(١) Bjorn Gustafsson. Li shi : Expenditures on education and health care and poverty in rural China. Institute of Economics, Chinese Academy of social sciences, china, july. 2003, p.20.

(٢) Peter Mauger , Sylvia Mauger and Wiaian,: education in china, modern china series no,5, anglo Chinese educational institute, 1974,p.6.

(٣) Peter Mauger, etal, op. cit. p. 8 .

اجتماعية سليمة ومستقرة . والأرقام التالية تعطينا صورة لوضع التعليم في عام ١٩٤٦ م باعتباره الأفضل من حيث التعليم قبل عام ١٩٤٩ م فقد كان يلتحق بالمدارس طفلان من بين كل عشرة أطفال في سن الدراسة . كان هناك ٨ أميين من بين كل ١٠ بالغين ومن بين كل ١٠ آلاف شخص ٣ حاصلين على الشهادة الجامعية و ٣٨ على الشهادة الثانوية و ٤٨٦ على الشهادة الابتدائية . كان عدد سكان الصين ٤٧٠ مليون نسمة ، وفي عام ١٩٥٧ م طرح الزعيم الراحل ماو تسي تونغ سياسة للتعليم في الصين وفقاً للظروف في ذلك الوقت وهي : "أن يحقق التعليم للمتعلم النمو الأخلاقي والعقلي والبدني ، ليصبح عاملاً مثقفاً ذا وعي اشتراكي هذه السياسة كانت الخط المرشد لتطور التعليم الصيني لعشرات السنوات ، بل إن روحها مازالت باقية حتى اليوم^(١) .

كما اهتمت الصين بالتربية السياسية والأيدولوجية لجميع فئات الشعب بدءاً من الطفولة المبكرة إذ نادي "ماو تسي تونغ" منذ عام ١٩٥٨ م بإدخال التربية السياسية في كل شيء، وأن التعليم وجد لكي يخدم سياسة البروليتاريا^(٢) وي في بمتطلبات التنمية الشاملة. ومن ثم تعمل المقررات الدراسية على ترسيخ الأخلاق الاشتراكية التي تعنى حب الوطن، وحب الشعب، وحب العمل ، وحب العلم، وحب الاشتراكية، وتوطيد العلاقات الاشتراكية المتصفة بالمساواة والتضامن والصدقة والمساعدة المتبادلة حقوقهم وواجباتهم وبتثقيفهم بفهم الديمقراطية والاشتراكية والنظام الاشتراكي، وغرس القيم الأخلاقية لتدعيم التفاهم الدولي^(٣) . فالحركة السياسية المسماة "الثورة الثقافية" التي استمرت من عام ١٩٦٦ م إلى ١٩٧٦ م كانت كارثة حلت على الصين ، فخلالها توقف التطور الطبيعي للتعليم واضطرب الانضباط التعليمي الطبيعي وحشيت المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية بالشعارات السياسية، وتوقف الجامعات عن قبول الطلاب ، وتدنت المكانة الاجتماعية للمثقفين ومنهم المدرسون^(٤) .

(١) سو شيائو هوان : التعليم الصيني " الإصلاح والابتكار والتجديد " ترجمة فريدة وانغ فو ، القنصلية العامة لجمهورية الصين الشعبية ، الإسكندرية ، ديسمبر ٢٠٠١ م ، ص ١٢ .

(٢) البروليتاريا: مصطلح يطلق على جموع الفلاحين والعمال الذين يسعون إلى تحقيق الشيوعية مثل كارل ماركس الذي أطلق ثورة البروليتاريا، انظر الغرب والعالم: كافيين رايلي: ترجمة : عبد الوهاب المسيري ، عالم المعرفة ، القسم الأول ، العدد ٩٠ ، الكويت ، ١٩٨٨ ، ص ٢٩٦ .

(٣) سعاد بسيوني عبد النبي : بحوث ودراسات في نظم التعليم ، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، ٢٠٠١ م ، ص ٢٤٠ .

(٤) سو شيائو هوان : التعليم الصيني " الإصلاح والابتكار والتجديد " ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

ولقد قامت الثورة بتحطيم الأساس التعليمي الحديث في الصين تحطيمًا كاملاً وما أطلق عليه "التطبيق الشامل للدكتاتورية البروليتارية" وهو في الواقع تغيير مصير العلوم والثقافة واستخدام الجهل والغباء ليحل محل العلوم ، وأصبح النقهقر التاريخي محل التقدم التاريخي .

وتعمدت الثورة الثقافية قطع الصلات والتبادلات مع الثقافة الحديثة العالمية ، وعزل الصين عن العالم من جديد بتطبيق نزعة معاداة الأجنبي وسياسة الانغلاق الثقافي^(١).

وعلى الرغم أن الثورة الثقافية كانت فوضى عارمة وكارثة كبرى للثقافة ، وهذه حقيقة يكاد يعترف بها الجميع في الصين ، ولكن بالرغم من ذلك فإنها في حد ذاتها ظاهرة ثقافية ، ويرى عدد كبير من كتاب وأدباء الصين أن الثورة الثقافية تعد تجربة ثرية في تاريخ الصين الحديث بالرغم من مشاهد الرعب في عصر سمح لتلاميذ المدارس بمحاكمة المدرسين وإصدار أحكام عليهم بالإعدام، ولطلاب الجامعات بإهانة أساتذتهم واحتجازهم داخل حظائر المواشي . وكان ماو ، بوصفه بطلاً ثورياً قومياً عظيماً ، يأمل من صميم قلبه أن تكون الصين دولة قوية وغنية ، ولكن المشكلة أنه كان يؤمن إيماناً عميقاً بالثورة التي تستطيع وضع الحلول لكل شيء ، وطريق الثورة المتواصلة والمستمرة الذي اختاره ماو وصل إلى نهايته باندلاع الثورة الثقافية^(٢).

وفي عام ١٩٧٧ م اتبعت الصين سياسة تنمية تركز على أربعة عناصر أساسية للوصول إلى التقدم المنشود وهي الصناعة والزراعة والدفاع والعلم والتكنولوجيا، ولأن نصيب الإصلاح التعليمي كبيراً من سياسات الإصلاح والانفتاح التي اتبعتها الصين .

ومع بداية الثمانينيات أصبح النظام التعليمي من أهم العوامل التي تؤثر بالإيجاب على التنمية الاقتصادية إذا أحسن استغلاله ، وهو ما أكدته القيادة الصينية من خلال قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في عام ١٩٨٥ م بجعل التعليم الأساسي إلزامياً ، وهو القرار الذي أقره البرلمان الصيني عام ١٩٨٦ م ، كما نص القرار نفسه على تغيير المناهج التعليمية وطرائق التدريس ، وواكب

(٣) محمد غريب محمد : حرب الأفيون وتأثيرها على المجتمع الصيني في الفترة من ١٨٤٠ - ١٩١١ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٨ م ، ص ٢٠٢

(٢) ميلاد أ. المقرحى: موجز تاريخ آسيا الحديث والمعاصر ، منشورات ELGA ، ١٩٩٩ ، ص ص ٥٦ - ٥٧

الإجراءات الإصلاحية في النظام التعليمي تعاضد استخدام أجهزة الكمبيوتر في التعليم ، كما تم إنشاء وحدات تعليم سمعية وبصرية في حوالي ٦٢ ٪ من المقاطعات الصينية ، ومراكز إعلامية في ٨٣ ٪ من إجمالي المؤسسات التعليمية . وتم إنشاء مؤسسات تعليمية لإعداد المعلمين بهدف تدريبهم على استخدام التكنولوجيا الحديثة وتمرينهم على طرائق التدريس الحديثة^(١) . وفي تسعينيات القرن العشرين ودخول عصر الاقتصاد المعرفي أصبحت العلوم والتكنولوجيا والتعليم القوة المحركة للنمو الاقتصادي الطويل الأمد والسليم والسريع والتنمية المستدامة فالحكومة الصينية وهي تضع الإستراتيجية العامة للإصلاح والتنمية جعلت العلوم والتكنولوجيا والتعليم على رأس الأولويات ، وأصبح نهوض البلاد بالعلوم والتعليم سياسة رئيسية للصين ، وبات التعليم مسئولاً عن رفع مستوى المواطنين وخلق روح الابتكار والتجديد وإعداد المتخصصين الأكفاء ذوي القدرة على الابتكار وأن التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية يحثان خطى إصلاح التعليم وتطويره ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠ م . وستحول أعمال التعليم في معظم المناطق الصينية إلى رفع نوعية التعليم ومستوى التعليم وعوائد إقامة التعليم^(٢) .

أهداف النظام التعليمي:

إن النظام التعليمي الحالي في جمهورية الصين الشعبية له أصوله في الأيديولوجية الشيوعية الصينية، والتي تعتمد على أفكار "ماو تسي تونج" حيث يقدم هذا التعليم نموذجاً أيديولوجياً يحدد الأهداف التعليمية الخاصة والعامة^(٣) . ولفهم مخرجات التعليم يتعين معرفة أهدافه ومكوناته ونظامه وتهتم الحكومة الصينية اهتماماً كبيراً بالتعليم. ولاشك أن التعليم يمارس دوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تزويد المجتمع بالمهارات والخبرات الإدارية والمهنية والفنية لرفع عملية التنمية الشاملة وتفعيلها. فالتعليم يعتبر حجر الزاوية في تكوين الأفراد وبناء المجتمع . ومن هنا تحرص الدول على تحقيق التوازن

(٢) <http://www.bab.com/articles/fetchemail.efmid2645>.

(١) سو شياو هوان : التعليم الصيني " الإصلاح والابتكار والتجديد " ، مرجع سابق ، ص ١٥ .
(٢) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

بين وظائف التعليم من حيث تأصيل وتنمية القيم ومما يحقق الترابط بين منظومة التعليم من ناحية، وبين حاجات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى^(١).

تنطلق أهداف نظام التعليم في الصين من فلسفة العقائدية والاجتماعية، وتحقق أسس السياسة التعليمية التي تعبر عن احتياجات المجتمع الصيني الاقتصادية والاجتماعية وتلبى متطلبات النواحي السياسية والثقافية ثم لتواكب التطور التكنولوجي والعلمي الداخلي والخارجي. وتأتى أهداف نظام التعليم في الصين على النحو المتدرج التالي :

١- مراعاة حقوق وإنسانية الفرد:

حيث يركز نظام التعليم في الصين على هدف أساسي وهو مراعاة حقوق وإنسانية الفرد من الناحية الأخلاقية والعقلية والجسمانية بالإضافة إلى القدرات الجمالية لدى الأفراد، خاصة الأطفال.

٢- الإسهام في تحسين الحالة الاقتصادية للمجتمع :

وذلك بالاعتماد على الظروف السياسية والمجتمعية التي تدعم الأداء التعليمي على اختلاف احتياجات طلابه ومتطلبات العملية التعليمية .

٣- الاهتمام بالمستوى الديني واللغوي للمتعلمين :

من خلال التركيز على الأخلاقيات المستمدة من فلسفتهم وعقيدتهم ومراعاة المتغيرات المختلفة للدارسين كالجنس - المرحلة التعليمية والعمرية - الحالة الاجتماعية للمتعلمين ثم محل الإقامة بما يلبي الاحتياجات البيئية لهم .

٤- مراعاة التنوع في التعليم:

بحيث يشمل عدة مستويات تتخذ في مجملها منحى التكامل والتعاون والترابط بين متطلبات كل مستوى وتفاعله المجتمعي، بحيث يكون الاهتمام بتدرج في التمويل والاهتمام والتنفيذ بما يراعى المستوى الأول- الابتدائي- ثم الثانوي بأنواعه ثم التعليم العالي والجامعي على اختلاف معاهده ووكلياته. بحيث يغطي ذلك تلبية كل الاحتياجات التعليمية التي تنقل الفكر وتطوره من الشكل التقليدي الأكاديمي للدراسات إلى الأشكال التكنولوجية المتطورة من التدريب واكتساب الخبرات^(٢).

(١) مولود كامل عيد : التعليم في الصين ، بغداد ، مطبعة دار السلام، من منشورات الجامعة المستنصرية ، ١٩٧٤ ، ص ٨.

(٢) شبل بدران : التربية المقارنة "دراسات في نظم التعليم"، مرجع سابق ، ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

٥- قاعدة للتحديث الاشتراكي :

يهدف التعليم في الصين إلى توفير التعليم إلى جميع المواطنين لخدمة التحديث الاشتراكي للبلاد ، ودمج التعليم مع العمل لضمان التنمية الأخلاقية والعقلية والبدنية الشاملة لدى الأجيال القادمة لبناء المجتمع الاشتراكي، ويستند تطوير التعليم على الماركسية اللينية ، وفكر ماوتسي تونج ونظرية بناء الاشتراكية مع الحفاظ على السمات والخصائص الصينية . والعلاقة الرابطة بين التعليم والنمو الاقتصادي لتحسين القوة العاملة . وتهدف الصين إلى إنشاء إطار عمل أساسي لنظام التعليم مع نهاية القرن الحادي والعشرين بحيث يكون متوافقاً مع احتياجات التجديد الاشتراكي، ويتصف بالصفات الصينية المتميزة^(١)

بنية النظام التعليمي:

منذ قيام جمهورية الصين الشعبية ١٩٤٩م لم يحدث أي تغيير جوهري في نظام التعليم، حيث كان النظام التعليمي يتسم بالمرونة في الممارسة الفعلية، فظل النظام التعليمي كما هو بوجه عام ولم يكن هناك داع لتغييره لمجرد التغيير، وإن كان الشيوعيون قد طوروا بعض النظريات التربوية^(٢) .

نظراً لأن الصين أكبر دول العالم من حيث تعداد السكان فقد تبع ذلك زيادة في عدد الذين يتلقون التعليم في مختلف المراحل، إذ تجاوز ٢٠٠ مليون نسمة، ويمكن القول إن النظام التعليمي في الصين الآن أكبر نظام تعليمي حجماً في العالم، وتطبق الحكومة نظام التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات في المدارس من الابتدائية إلى الإعدادية، حيث يعرف خلالها الطلاب من الرسوم الدراسية، ونتيجة لجهود الحكومة الصينية في الاهتمام بالتعليم الإلزامي ارتفعت نسبة تعميمه في البلاد من ٨٠% قبل بضع عشرة سنة إلى أكثر من ٩٠% حالياً. وفي السنوات المقبلة ستركز الحكومة أعمالها في هذا الصدد على تطوير التعليم الإلزامي في الأرياف والتعليم العالي سعياً لتوفير فرص التعليم لجميع الأطفال الصينيين وبناء جامعات من الدرجة الأولى في العالم بأسرع وقت ممكن^(٣) . وقد شهد نظام التعليم في الصين عدة إصلاحات في السنوات الماضية إلا أن

(1) Education Law of the Peoples Republic of China 1995: Journal of Chinese Education & society May/June 99, Vol.32 (3) , p30 .

(3) Chui-Sam Ysang, society, schools and progress in China, Great Britain, 1969, p. 157.

(٣) مجلة المعرفة : مجلة شهرية ، تربوية ، ثقافية ، العدد ١٥٦ ، مارس ، ٢٠٠٨ م .

قرار الإصلاح الذي اتخذته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الحاكم في مايو ١٩٨٥م يعتبر أهم وأول إصلاح من نوعه منذ قيام دولة الصين الشعبية عام ١٩٤٩ م . وقد استهدف هذا الإصلاح القضاء على نقاط الضعف والجمود الإداري في نظام التعليم . وأدخل لهذا الغرض عدة تغييرات رئيسية في بنية التعليم وإدارته وتمويله . وقد شمل الإصلاح الجوانب الرئيسية التالية ^(١) :

تطبيق نظام للتعليم الإلزامي مدته تسع سنوات .

لا مركزية الإدارة والتمويل بالنسبة للتعليم الإلزامي الأساسي .

إعادة تشكيل بنية التعليم الثانوي لتعديل منهج المرحلة العليا منه من صبغتها الأكاديمية العامة إلى صبغة مهنية تقنية بحيث يكون المنهج الجديد مناصفة بين التعليم العام والتعليم الفني .

إعادة تنظيم القبول بالتعليم العالي وتوزيع الطلاب من مختلف التخصصات .

زيادة الاستقلال الذاتي لمعاهد التعليم العالي .

ويتكون نظام التعليم الصيني من أربع مراحل هي :

مرحلة التعليم الأساسي .

مرحلة التعليم المتوسط .

مرحلة التعليم العالي .

تعليم الكبار .

أولاً : مرحلة التعليم الأساسي: وهي مرحلة تتضمن المراحل الآتية^(٢):

أ- التعليم ما قبل المدرسة (دور الحضانة ورياض الأطفال) .

ب- التعليم الابتدائي .

أ- مرحلة التعليم ما قبل المدرسة (دور الحضانة ورياض الأطفال):

تهتم معظم الدول المتقدمة في العالم اليوم بمرحلة ما قبل المدرسة والتي تسمى بمرحلة رياض الأطفال ، ففي معظم الدول أصبحت رعاية الأطفال وإلحاقهم برياض الأطفال جزء لا ينفصل من البنيان التعليمي الكامل وخطوة بناءة من السلم التعليمي لمعظم الدول المتقدمة ، ويرجع ذلك لثبوت أن ما يقرب من ٧٠ % من النمو العقلي للطفل يحدث خلال هذه المرحلة مما يستلزم العمل على تفجير قدراته ، والعمل على تنميته لأقصى درجة ممكنة ، خاصة وأن العملية لا

(١) محمد منير مرسى : التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٠

(٢) أحوال الصين ، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين، ١٩٨٢ م ، ص ٢.

تقبل العكس وأن ما يتم تنميته لا يمكن تعويضه فيما بعد ، ولقد أطلق على هذه الفترة من العمر العديد من المسميات الهامة التي من بينها الفترة الحاسمة ، والسنوات التكوينية وعمر الذاكرة الذهبية ، بل والعمر الأمثل لاكتساب المهارات ، وسنوات الشحذ والتنشيط للحواس الإنسانية^(١) .

تعتبر الحقوق التربوية للطفل في جمهورية الصين الشعبية جزءاً متكاملًا من حقوق الإنسان التي نص عليها الدستور وقانون التعليم وتعمل الحكومة على تحقيقها لإيمانها بأهمية التعليم في إحداث التقدم الاقتصادي والاجتماعي^(٢) .

تطوير تعليم الأطفال في جمهورية الصين الشعبية :

قالت الراحلة سونغ تشينغ لينغ ، الرئيسة الفخرية لجمهورية الصين الشعبية أهد تقاليدنا الراسخة أن نؤدي مسؤوليتنا تجاه الأطفال في سبتمبر ١٩٤٩ م وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية بشهرين أقامت وزارة التربية والتعليم قسمًا للطفولة بإدارة التعليم الابتدائي ، فكان أول جهاز خاص لإدارة تعليم الأطفال يقيمه الجهاز التعليمي التنفيذي للدولة . منذ ٥٠ سنة يتطور تعليم الأطفال وفقًا لهدف إعداد الأطفال لينموا جسديًا وروحيًا شاملاً^(٣) .

ولقد بدأت العناية بمرحلة الحضانة ورياض الأطفال منذ عام ١٩٥١م وبدأ إنشائها في المدن، وتقدم الحكومة والجيش والكوميونات دورًا لرياض الأطفال وتلتحق بها الأطفال في سن الثالثة إلى سبع سنوات حيث توجد الحاجة إليها، وهذه الدور التعليمية أما أنها مراكز للرعاية النهارية أو داخلية لمبيت الأطفال الصغار، أو متصلة بالمدرسة الابتدائية، بالإضافة إلى ذلك أن خلال الفصول الزراعية تقام فصول الأطفال في الأرياف^(٤) .

من نهاية السبعينيات إلى بداية الثمانينيات للقرن العشرين كانت فترة قمة الإنجاب فطبقت الدولة سياسة تنظيم الأسرة التي تدعو الزوجين إلى إنجاب مولود واحد ، فأصبحت مطالب الأسرة ذات الطفل الواحد عالية في رعاية الطفل وتعليمه وعليه ازداد كثيرًا عدد الأطفال في رياض الأطفال ، وظهرت لفترة اختناقات في دخول روضة الأطفال أمام المطالب الملحة لأولياء الأمور ومع تغير النظام الاقتصادي استكشف تعليم الصغار طرقًا جديدة فظهرت في

(٢) المؤتمر العلمي السنوي الخامس تربية طفل ما قبل المدرسة " الواقع وطموحات المستقبل " ١٩ - ٢١ إبريل ٢٠٠٤ م ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٧ م ، ص ٣٣ .

(٣) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

(٤) سو شياو هوان : التعليم الصيني " الإصلاح والابتكار والتجديد " ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

(٤) سعد بسيوني عبد النبي : بحوث ودراسات في نظم التعليم ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

تلك الفترة رياض الأطفال بالاستثمار الخاص ورياض الأطفال الجماعية التي تقام باستثمارات من هيئات اجتماعية ومساهمات من أولياء الأمور ورياض الأطفال مسئولة عن ربحها وخسارتها ، الأمر الذي غير الأسلوب السابق المتمثل في الاعتماد على تمويل الحكومة كلية في إقامة رياض الأطفال ، فأقامت الوحدات التعليمية والأجهزة الحكومية التنفيذية والمؤسسات والشوارع والأفراد رياض الأطفال في المدن ، وأقيمت رياض الأطفال أيضاً في كل ناحية في الأرياف الجيدة اقتصادياً ، وفصول ما قبل المدارس في كل قرية ^(١).

وقد اهتمت الحكومة الصينية بتعليم ما قبل المدرسة ، ووضعت المدن والأقاليم تشريعات خاصة بمؤهلات مدرسي الحضانة وتقييم أدائهم ، وتشريعات متعلقة بإدارة الحضانات وتوجد على مستوى الدولة ٦٧ مدرسة مخصصة لتدريب معلمي الرياض ، بالإضافة إلى أقسام تعليم ما قبل المدرسة المتصلة بالمدارس المهنية العليا والتي تدرب المدرسين من خلال شبكة التعليم عن بعد ، كما قامت الحكومة بمشروعات لتطوير التعليم في مرحلة رياض الأطفال في المناطق الجبلية .

وطبقاً للظروف المحلية وفي عام ١٩٩٩ م كان هناك ١١١.٧ ألف دار حضانة ويبلغ عدد المسجلين بها ٢٠٢١٨٠٠ طفل ^(٢).

أهداف دور الحضانة ورياض الأطفال :

- ١- يهدف التعليم في هذه المرحلة إلى الاهتمام بمساعدة الطفل على التنمية المتكاملة التي تشمل النواحي الجسمية والعقلية والخلقية والجمالية ^(٣).
- ٢- الإعداد للمستقبل بما فيه من تحديث منتظر .
- ٣- تعميق مفهوم الحب تجاه الأشياء (حب العمل – حب العلم – حب التضامن) وغيرها من الأشياء وذلك من خلال الأنشطة المختلفة .
- ٤- تنمية الإدراك والحواس ، فالأطفال ما بين ١٢-٢٠ شهراً يتعلمون كيف يميزون بين أجزاء الجسم المختلفة وبعض الأشكال الهندسية .
- ٥- تحسين القدرة على التعبير والربط كأن تعلق صورة على الحائط ويطلب من الأطفال ما بين ٢٠-٢٨ شهراً أن يعبروا عما في الصور.

(١) سو شياو هوان : التعليم الصيني " الإصلاح والابتكار والتجديد " ، مرجع سابق ، ص ١٨ .
(٢) منار محمد إسماعيل : صنع السياسة التعليمية " دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين " ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩-٢١٠ .

(١) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .

٦- التركيز على أهمية المنبهات السمعية والبصرية المبكرة، وكيفية رفع قدرات الطفل ومراعاة الفروق الفردية^(١).

وتنقسم رياض الأطفال إلى نوعين:

النوع الأول: يقع تحت إشراف الهيئات التعليمية التابعة للحكومات على مختلف المستويات أو الدوائر الرسمية والوحدات الاجتماعية أو المؤسسات الاقتصادية.

النوع الثاني: يقع تحت إشراف لجان الأحياء السكنية في المدن أو في الأرياف الصينية^(٢).

نظام القبول :

وتتضمن دور الحضانة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥٦ يومًا إلى ثلاث سنوات، حيث يوضع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥٦ يومًا إلى ١٨ شهرًا في حجرات الرعاية، ويوضع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ١٨ شهرًا إلى ثلاث سنوات في دور الحضانة، والتي في معظمها ملحقة بمراكز العمل الخاص بالأمهات والمزودة بالمربيات المؤهلات^(٣).

وتقبل رياض الأطفال الذين يتراوح أعمارهم بين ٣-٦ سنوات وذلك بعد أن يتقدم أولياء أمورهم بطلب التحاق على استمارة معدة لهذا الغرض ومرفقًا بها شهادة ميلاد الطفل وصورة فوتوغرافية للطفل، ثم يؤخذ إقرار كتابي من ولى أمر الطفل بتسليمه في المواعيد المتفق عليها طبقًا لبطاقة تعد لذلك موضحًا فيها:

تحمل الآباء الإنفاق على طعام أطفالهم .

نظام الالتحاق: داخلي حيث يذهبون الأطفال إلى بيوت أهلهم في نهاية الأسبوع وفي العطلات الرسمية، أو نظام اليوم الكامل أو نظام نصف اليوم^(٤).

ودور الحضانة ورياض الأطفال تقبل الأطفال على أساس نظام الإقامة أو نظام نصف اليوم أو نظام اليوم، وفي القرى يوجد أيضًا عدد كبير من رياض الأطفال الموسمية التي تعمل أثناء المواسم المزدهمة بالأعمال الزراعية^(٥).

(١) فرغلي جاد أحمد : نظام التعليم في الصين: التجربة والدروس المستفادة ، مرجع سابق ، ص ١١١ .

(٢) تشين شى : الصين ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

(1) Ruth Sidel: "Early Childhood Education In China The Impact Of Political Chinge". Comparative Education Review. Vol. 26, No. 1, February, 1982. P.80.

(٤) أحمد حسن عبید : فلسفة النظام التعليمي وبنية السياسة التربوية : دراسة مقارنة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٦م ، ص ١١٢ .

(٥) فرغلي جاد أحمد : نظام التعليم في الصين : التجربة والدروس المستفادة ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .

مدة الدراسة بمؤسسات رياض الأطفال :

تضم رياض الأطفال ثلاث جماعات طبقاً لأعمار الأطفال: الجماعة الأولى تقبل الأطفال الذين يتراوح أعمارهم بين ٣ إلى ٤.٥ سنة، والثانية بين ٤.٥ إلى ٥.٥ سنة، والثالثة من ٥.٥ إلى ٦.٥ سنة، لذا تقبل رياض الأطفال أطفالها لمدة سنة - أو سنتين أو ثلاث سنوات - يتهياً فيها الطفل للالتحاق بالمدرسة الابتدائية^(١).

معلم و رياض الأطفال :

أقيم تخصص التعليم قبل الدراسة في الصين عام ١٩٥٣ م في جامعة نانجينغ للمعلمين وجامعة بكين للمعلمين وجامعة شينان للمعلمين ، لإعداد المعلمين والإداريين لمدارس معلمي الأطفال . ثم ازداد عدد الجامعات التي بها تخصص التعليم قبل المدرسة تدريجياً ، وأقيم مركزان لإعداد الماجستير والدكتوراه للتعليم قبل المدرسة في جامعة بكين للمعلمين وجامعة نانجينغ للمعلمين . واشترك كثير من معلمي الأطفال الذين ليسوا من خريجي تخصص تعليم الأطفال أو مستواهم التعليمي ليس عالياً في دورات دراسية في وقت الفراغ ، مثل الدورات التدريبية للبالغين أو المدارس الليلية أو الدراسة بالمراسلة أو بالإذاعة أو بالتلفزيون أو الدراسة الذاتية للاشتراك في الامتحان للحصول على شهادات للمستوى التعليمي المطلوب^(٢) .

وتعتمد التربية في الحضارة غالباً على مدرسين مدربين يؤمنون بالأيديولوجية الشيوعية وتهتم المعلمات بنظافة الأطفال، والمكان، إلى جانب الأنشطة المختلفة كالذهاب إلى الحدائق العامة كما تتضمن الأنشطة في الروضة مجموعة ألعاب، عمل يومي، غناء، قصص، حكايات، ومشاهدة المناظر وجماعات النشاط، ويعامل المعلمون الأطفال بكل ألفة، بحيث يشعر الطفل وكأنه بين والديه أو في بيته^(٣) .

المناهج الدراسية :

توضع مناهج الدراسة برياض الأطفال في الصين بواسطة وزارة التربية والتعليم ، والتي تشمل التربية البدنية ، وفنون اللغة ، والمعلومات العامة ،

(1) Prif R.F: Education In Modern China. London : Routledge & Megan Paul, 1979. P.110 .

(٢) سو شياو هوان : التعليم الصيني " الإصلاح والابتكار والتجديد " ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(1) Ruth Sidel . op.cit . P.110 .

وتشمل التربية البدنية العادات الصحية واللعب الحر ، والجمنزيوم ، والرقص ، وتشمل فنون اللغة المهارات اللغوية حيث يتدرب الأطفال على المحادثة وسرد القصص والتعبير عن أنفسهم في وضوح وانطلاق ، بينما لا يتم تعليم الأطفال وتدريبهم على القراءة ، حيث يفترض ألا يتم تعليمها في هذه المرحلة ، إلا أن هناك بعض المحاولات لتعليمهم بعض الحروف وأشكال اللغة الصينية دون إكراه وبطريقة اختيارية^(١) .

الأنشطة والممارسات اليومية داخل الحضانة ورياض الأطفال :
وتهتم الحضانة بنظافة الأطفال ونظافة المكان إلى جانب الأنشطة المختلفة كالذهاب إلى الحدائق العامة جماعات متشابهة الأيدي لإشعارهم بالانتماء للجماعة^(٢) .

أما عن المواد الدراسية فهي توزع على دروس يومية تختلف حسب الأعمار ، فالأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ثلاث وأربع سنوات ونصف يأخذون درساً واحداً يومياً لمدة ١٥ دقيقة ، أما أطفال الصف المتوسط الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٤.٥ إلى ٥.٥ سنة وأطفال الصف الأعلى الذين تتراوح أعمارهم ٥.٥ إلى ٦.٥ سنة فيأخذون حصتين في اليوم مدة كل حصة ٣٥ دقيقة . وتستخدم المنافسة لتعليم الألوان لأطفال الصف الأول (٣ إلى ٤.٥ سنة) ، حيث تختار المعلمة أربعة أطفال في الملعب - في كل مرة - ويعطى لكل واحد منه سلة ملونة بلون مختلف عن الأخرى (أحمر - أزرق - أصفر - أخضر) ، بعد ذلك تلقى المعلمة بعشرين كرة صغيرة ملونة بنفس ألوان السلات الأربع على الأرض ، في هذه اللعبة يحاول الأطفال جمع الكرات من نفس ألوان سلة كل واحد منهم ، ويضعونها في سلاتهم ، والهدف من ذلك هو رؤية أيهما يفعل هذه المحاولة بدون أي أخطاء ، كما أن تعلم المنافسة هي نتيجة ثانوية لتعلم الألوان^(٣) .

وتعد الأغاني والرقصات من أهم ما تشتمل عليه أنشطة الأطفال في هذه المرحلة ، والتي يلاحظ فيها التوجيه السياسي بشكل واضح ومن ما يردده الأطفال أغنية "شمس بكين الذهبية" وأغنية "أينا الرئيس ماو" ، وأغنية "نور

(١) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ٧٠ - ٧١ .
(٢) فرغلي جاد أحمد : نظام التعليم في الصين : التجربة والدروس المستفادة ، مرجع سابق ، ص ١١١ - ١١٢ .

(٣) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

ماو ينفذ إلى قلوبنا". وهناك رقصة عنوانها " الشعوب المستقلة تقاوم الاستعمار"، وفيها يقف الأطفال الراقصون وقد أحكموا قبضات أيديهم الصغيرة، وعلت وجوههم تعبيرات ساخطة وهم يعلنون أنهم سيعملون على مساعدة إخوانهم من سكان العالم الثالث^(١).

تهتم رياض الأطفال اهتمامًا بالغًا بصحة الأطفال ، فتطلب من الأطفال أن يناموا ١١- ١٣ ساعة (بما فيها القيلولة) وأن يقوموا بنشاطات وافرة خارج الغرفة . ولرياض الأطفال أطباء يقومون بأعمال الوقاية والتطعيم في مواعيد معينة إلى جانب الفحوص الطبية كل سنة^(٢).

مباني رياض الأطفال في الصين:

الغرف الصفية عبارة عن بيوت صغيرة تشبه بيوت الريف يحيط بها مساحة واسعة من الأرض الخضراء، لتسمح للطفل بممارسة نشاطاته وهي غرف متخصصة ومعظمها خشبي أو أسمنتي حسب المنطقة المحيطة بها الروضة (ريف - مدينة) ولكنها مجهزة بالتجهيزات الصحية والتدفئة المركزية . ومتخصصة تعنى أن هناك ما هو خاص بالدراسة ومنها ما هو خاص بالرسم والزخرفة أو الموسيقى والرياضية^(٣).

ب- مرحلة التعليم الابتدائي :

كان لاستقرار الأحوال السياسية في الصين أثره في نشر التعليم الإلزامي بصورة فعالة ، ولقد نظم التعليم الابتدائي لمدة خمس سنوات عام ١٩٠٣ م ، ثم أصبح أربع سنوات عام ١٩١٢م إلى أن جعل التعليم الإلزامي أساسي عام ١٩٢٢م أثر الخطة التنفيذية التي مارست بها الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها على التعليم في الصين وعرفت بأنها نظام ٦-٣-٣^(٤).

لقد تم نشر التعليم الإلزامي في الصين بصورة فعلية ، ووضعت خطة شاملة عام ١٩٣٥م لتنفيذه تتضمن الاعتمادات المالية الكافية، وتعميم الفصول الدراسية، وإعداد المعلمين، وكان ذلك نتيجة لاستقرار الأحوال السياسية في الصين^(٥). حيث كانت قوانين الحكومة الصينية تنص على تكافؤ الفرص

(١) أحمد حسن عبيد : النظام التعليمي وبنية السياسة التربوية : دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

(٢) فرغلي جاد أحمد : نظام التعليم في الصين : التجربة والدروس المستفادة ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

(٣) <http://site.iugaza.edu.ps/fajez/files/2010/02/3.doc> .

(٤) شبل بدران : التربية المقارنة "دراسات في نظم التعليم"، مرجع سابق ، ص ٢٥١ .
(٥) فرغلي جاد أحمد : نظام التعليم في الصين : التجربة والدروس المستفادة ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

التعليمية لجميع الأطفال وعلى تعليمهم الإلزامي من سن السادسة إلى الثانية عشرة وقسمت المدرسة الابتدائية إلى قسمين: القسم الأول ومدته أربع سنوات، ويعرف بالمرحلة الابتدائية المتوسطة، والقسم الثاني ومدته سنتان ويعرف بالمرحلة الابتدائية الراقية، وجعل التعليم في المرحلة المتوسطة إجبارياً^(١).

ويطبق في الصين منذ سنة ١٩٥٠ م سياسة تعميم التعليم الابتدائي، التي تقضى بأن جميع الأطفال الذين يبلغون السنة السابعة من أعمارهم يلزمون بالدراسة في المدارس الابتدائية، وركزت الحكومة الصينية مجهوداتها في إنشاء المدارس الابتدائية في المناطق الخاصة بالقوميات الصينية الأقلية التي تقطن في أماكن جبلية ورعوية ونائية، حيث كانت هذه المناطق تنقصها المدارس، فكان كثير من الأطفال لا يستطيعون الذهاب إلى مدرسة في مكان مركزي نتيجة الظروف الطبيعية المتنوعة لدى كل قومية فأنشأت الحكومة في كل واد وكل منطقة جبلية مدرسة ابتدائية، وذلك بنية النهوض، بالمستوى الثقافي لجميع القوميات^(٢).

عندما وقعت "الثورة الثقافية" عام ١٩٦٦ م كان النظام التعليمي الرسمي يعاني من قصور شديد وضعف التكامل بينه وبين النظام الإنتاجي كما هو الحال في نظام التعليم غير الرسمي، حيث تم اختصار مدة التعليم الابتدائي فأصبحت ٥ سنوات بدلاً من ٦ سنوات، والتعليم المتوسط ٤ سنوات بدلاً من ٦ سنوات، والتعليم الثانوي العالي ٢ أو ٣ بدلاً من ٤ سنوات. وكان على الطلاب أن يعملوا عاملاً أو عامين بعد التعليم المتوسط حتى يمكن قبولهم بالتعليم الثانوي. ولكن بعد تغيير القيادات الصينية عام ١٩٧٦ م عاد النظام التعليمي إلى الامتداد والتوسع كما هو الحال ٦ - ٣ - ٣ - ٤ حيث استكمل حلقاته تدريجياً، كما ظهرت المحاولات لتقديم سن القبول بالتعليم الابتدائي إلى ٦ سنوات بدلاً من ٧ سنوات^(٣).

(١) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ٧٧.

(2) Fengshu Liu : Basic Education In China's Rural Areas: A legal Obligation Or An Individual Choice?, International Journal of Educational Development 24 (2004), P. 10 .

(١) عبد الغنى عبود وآخرون : التربية المقارنة " منهج وتطبيقه " ، مرجع سابق ، ص ٣٥٥ .

بعد عام ١٩٧٨ م حقق الإصلاح والانفتاح معدلات نمو اقتصادي عالية ، وكان البناء الاقتصادي في حاجة إلى متخصصين أكفاء ذوي مستوى عال ، وتطوير التعليم قضية حيوية ذات علاقة بازدهار البلاد ورفع مستوى الأمة الصينية ، فعاد تعميم التعليم الابتدائي يحتل مركز ثقل التعليم مرة أخرى . تنص المادة ١٩ من دستور جمهورية الصين الشعبية الصادر عام ١٩٨٢ م على تعميم التعليم الابتدائي الإلزامي .

وفي إبريل ١٩٨٦ م حدد قانون التعليم الإلزامي لجمهورية الصين الشعبية أن الصين تطبق نظام التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات ، كل طفل عمره ست سنوات ، أيا كان جنسه أو قوميته يلتحق بالمدرسة لتلقى التعليم الإلزامي للمدة المحددة .

وقدمت وزارة التربية والتعليم إرشادات ملموسة حول كل ما يتعلق بتطبيق هذا النظام ، ووضعت مبدأ " التنفيذ وفقاً للواقع والإرشاد وفقاً لمختلف الأنواع والتنفيذ على خطوات " إلى نهاية ١٩٨٧ م وضعت كل المقاطعات قراراتاً لتنفيذ نظام التعليم الإلزامي لمدة ٩ سنوات^(١) .

وبحلول عام ٢٠٠١ م بلغت نسبة الأطفال في المدارس الابتدائية ٩٩.١% ، بالمقارنة بعام ١٩٤٩ م ، حيث كانت ٢٠ % فقط ويوجد ٤٩١.٣٠٠ مدرسة ابتدائية بلغت نسبة الملتحقين بها ١٢٥.٤٣٤.٧٠٠ طفلاً كما قامت الحكومة بمشروعات التعليم الإلزامي في الأقاليم الفقيرة^(٢) .

أهداف التعليم الابتدائي :

١- يعمل على تنمية جميع جوانب الطفل الجسمية ، والعقلية ، والأخلاقية . فشعار رواد الشباب خمسة أشياء حسنة وهي حسنًا في دراسته ، وحسنًا في عمله ، وحسنًا في جسمه ، وحسنًا في تفكيره ، وحسنًا في جهوده .

ويحاول الأطفال إتقان هذه المهارات حتى يثبتوا أنهم أكثر فاعلية من مدرسيهم ولهذا السبب ينظر إلى المستوى المتوسط في المدارس الابتدائية في الصين على أنه مرتفع على الرغم من وجود عيوب كثيرة به .

٢- يعمل على مشاركة الأطفال في العمل الجماعي لذلك نجدهم يشركون الأطفال في تنظيف الحدائق العامة و الأحياء والمدارس إلى جانب الزيارات الأسبوعية لمراكز الإنتاج .

(٢) سو شياو هوان : التعليم الصيني " الإصلاح والابتكار والتجديد " ، مرجع سابق ، ص ٢٤ - ٢٥ .
(٣) منار محمد إسماعيل : صنع السياسة التعليمية " دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين " ، مرجع سابق ، ص ٢١٠ .

٣ - إعطاء الفرصة للطفل للتعبير عن نفسه وممارسة هوياته بما يتناسب ومراحل نموه وكذلك توجيه هذه الهوايات والارتقاء به .

٤- العمل على حب الوطن والشعب ، الالتزام بموعد الدروس ، الإصغاء للمعلم ، المواظبة على التربية الرياضية والنظافة الشخصية والعامة ، حب العمل ، الانضباط والنظام ، احترام المعلم ومن يكبرهم سناً ، الانتماء للجماعة ، والممتلكات العامة ، الصدق وتصحيح الأخطاء وهذا ما تبنته وزارة التربية والتعليم في عام ١٩٧٩ م^(١).

مواعيد الدراسة :

تتكون السنة الدراسية من ثلاثة فصول دراسية ، الفصل الأول: يبدأ من منتصف شهر سبتمبر حتى نهاية شهر يناير، والفصل الثاني يبدأ من شهر فبراير حتى نهاية شهر مايو، والفصل الثالث يبدأ من أول شهر يوليو حتى أول شهر أغسطس^(٢).

المناهج الدراسية :

في السنوات الأربع الأولى من المدرسة الابتدائية يكاد يدرس التلاميذ نفس موضوعات كل سنة، وتحتل اللغة الصينية المرتبة الأولى في المناهج، وتهدف إلى تدريب التلاميذ على القراءة والكتابة، ومساعدتهم على النطق السليم، ويخصص لهم نصف الوقت المحدد للدراسة، ويخصص للرياضيات ربع الوقت وتهدف إلى إكساب التلاميذ مهارات الجمع والطرح والقسمة، ويستغرق كل من العمل اليدوي، والغناء، والرسم، والتربية الأخلاقية السياسية حصة واحدة بينما تستغرق التربية الرياضية حصتين، وفي الصفين الخامس والسادس يضاف إلى المواد السابقة مناهج التاريخ والجغرافيا ويتم تدريس اللغة الإنجليزية واللغة اليابانية من الصف الثالث الابتدائي^(٣).

تعليم الأفكار والأخلاق موضوع هام للتعليم الابتدائي والمتوسط . في عام ١٩٨٨ م أصدرت لجنة الدولة للتربية والتعليم السابقة "منهج التعليم الأخلاقي في المدارس الابتدائية" و"منهج التعليم الأخلاقي في المدارس المتوسطة" ، اللذان يعتبران المنهج العام للتعليم الأخلاقي في هذه المدارس ، ويحددان الهدف

(1) <http://site.iugaza.edu.ps/fajez/files/2010/02/3.doc> .

(1) Pricf.R.F Op.Cit. P. 113.

(٣) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ٩٣ - ٩٥ .

والمضمون والطلبات الأساسية والوسائل والمبادئ وطرق التنفيذ للتعليم الأخلاقي في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية^(١).

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الصينية أدخلت اللغات الأجنبية في المرحلة الابتدائية وذلك لتربية التلاميذ على استيعاب العلوم أو الخبرات الأجنبية وقد كانت اللغة الروسية هي الأولى في التدريس^(٢).

وتبرز مناهج المدرسة الابتدائية بطولية الزعيم "ماو تسي تونج"، حيث تتضمن دروساً عن طفولته وهناك أغاني في مدحه وتحدث عن عظمته، إلى جانب إبراز الروح الوطنية بالتغني بالأرض والجيش من خلال عرض كثير من القصص التي تُرجم معظمها عن الروسية، كما يظهر في المناهج الاهتمام بالعلم والإنتاج، فهناك دروس عن أعمال الحديد والغابات والمزارع التجريبية ودروس الحيوانات، وكل هذه الدروس تأخذ الطابع القصصي الجذاب^(٣).

ومما يلفت النظر في نظام التربية الشيوعي أن الكتاب المدرسي له منزلة كبيرة فهو يعد الوسيلة الرئيسية للتعليم، حيث يلعب دوراً رئيسياً في التربية الشيوعية، وحيث لا يستطيع المدرس أن يحيد عنه ، أو ينحرف عما كتب فيه^(٤).

الأنشطة والممارسات اليومية داخل المدرسة الابتدائية وبعد الدراسة :

وتلاميذ المدرسة الابتدائية في الصين يشتغلون بالأعمال الإنتاجية كجزء من تربيتهم ، ومن أهم الأعمال التي يقوم بها التلاميذ في المدن ما يلي:
تنظيف الحدائق العامة والطرق والمؤسسات الحكومية ، وكذلك تنظيف المدارس والمناطق التي تحيط بها .

هناك أطفال يترددون على بعض المصانع مرتين أو ثلاثة بعد الظهر متطوعين لممارسة بعض الأعمال الإنتاجية ، فبعضهم مثلاً يذهب إلى مصانع إنتاج لعب الأطفال ليساعدوا في تجميع أجزائها، أو في رصها بالصناديق، وبعضهم يذهب إلى مصانع الأغذية والفواكه المحفوظة ليساعدوا في استخراج البذور والنوى، أو في إعداد أكياسها، أو في تغليف الحلوى والفاكهة .
والبعض من الأطفال يذهبون عندما تشتد حرارة الجو إلى المحطات المزدهمة

(١) سو شياو هوان : التعليم الصيني " الإصلاح والابتكار والتجديد " ، مرجع سابق ، ص ٣١ .
(٢) محسن محمد : ولا عجب إلا الصين ، مؤسسة أخبار اليوم ، القاهرة ، ١٩٧٤م ، ص ١٠٠ .
(٣) هـ . ج . كريل : الفكر الصيني من كنفوشوس إلى ماوتسي تونج ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .
(٤) عبد الغنى عبود : الأيديولوجيا والتربية " مدخل لدراسة التربية المقارنة " ط ٣ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٠م ، ص ٢٩٥ .

والترام ليقدموا مياه الشرب للسائقين والمفتشين، وهؤلاء الأطفال يأخذون معهم المياه والأكواب، كما يأخذون معهم مناشف ومحلّلاً مطهراً ليتمكنوا من تطهير الأكواب وحفظها نظيفة، وكثيراً ما يكتب السائقون والمفتشون خطابات يشكرون فيها هؤلاء الأطفال، ويمتدحون روحهم الطيبة .

وعندما تكون هناك مشروعات أو حملات اجتماعية يقوم هؤلاء الصغار بالإسهام فيها ببرامج مناسبة ، فإذا كانت هناك مثلاً حملة توعية صحية فإن مجموعة منهم تذهب إلى محطات وسائل النقل والمواصلات ونواصي الطرق رافعين أعلامهم وهم ينشدون بعض الأناشيد، ويلقون بعض الأحاديث المناسبة ويرددون شعارات مثلاً "لا تبصقوا في الشارع"، بل أنهم أحياناً يقدمون الورق إلى من يفعل ذلك، ويطالبونه بأن يمسح بصفه من الرصيف، ثم يضع الورق في حوض به مطهر يحملونه معهم^(١)

وهناك نشاطات متنوعة للمدارس الابتدائية والمتوسطة في وقت الفراغ وبعد الدراسة بعد الظهر وفي نهاية الأسبوع تقيم كثير من المدارس فصولاً للموسيقى والرياضة البدنية والرسم وعلم الفلك والجغرافيا وألعاب الووشو والكمبيوتر ونماذج الطائرات والرقص والكتابة الخ ويشترك فيها الطلاب بحريتهم . وفي العطلتين وبعد أن ينجز الطلاب جزءاً من الواجبات المنزلية يمكنهم أن يستريحوا أو يتسلوا في بيوتهم أو يشتركوا في المعسكرات الصيفية أو الشتوية مثل معسكرات الكمبيوتر وتعميم العلوم والتكنولوجيا والتصوير واللغة الإنجليزية على الإنترنت أن يشتركوا في مختلف الدورات التدريبية للفنون والمهارات المختلفة^(٢) .

ثانياً: مرحلة التعليم المتوسط:

وتشمل هذه المرحلة :

التعليم العام.

التعليم المهني والفني.

١ - التعليم العام : ينقسم إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: إعدادية وهي تسمى "junior middle".

المرحلة الثانية : الثانوية وهي تسمى "senior middle".

وكثيراً ما يطلق على مرحلة التعليم العام اسم المدارس الثانوية، كما توجد

(١) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ٩٥ - ٩٦ .

(٢) سو شياو هوان : التعليم الصيني " الإصلاح والابتكار والتجديد " ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

مدارس تضم المرحلتين الإعدادية والثانوية معاً، ومدة الدراسة فيها ست سنوات، وإلى جانب ذلك هناك المدارس الإعدادية المستقلة والثانوية المستقلة، كذلك بشرط أن يكون منهج المدرستين وحدة متكاملة للمرحلة كلها، كما وأن المدارس الإعدادية تنقسم إلى إعدادية عامة وأخرى فنية صناعية وزراعية ومدارس وقت الفراغ^(١).

وخريج المرحلة الإعدادية يعتبرون أن المرحلة الثانوية هي مخرجهم الوحيد لنيل شهادة جامعية تضمن لهم الوظيفة بعد التخرج وعليه فقد ارتفعت نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية^(٢).

المناهج الدراسية :

وتشمل مناهج المدرسة المتوسطة الدنيا (الإعدادية) على: اللغة الصينية، والأدب الصيني، والجبر والهندسة، وحساب المثلثات، وتاريخ الصين، وتاريخ العالم، والتاريخ الحديث، والتربية السياسية، والجغرافيا البشرية، وجغرافيا العالم، وجغرافيا الصين، والجغرافيا الاقتصادية للصين، وعلم النبات، وعلم الحيوان، وعلم التشريح البشري، وعلم وظائف الأعضاء، والطبيعة، والكيمياء، واللغة الأجنبية، والتربية الرياضية، والتربية الموسيقية، والتربية الفنية، وأساسيات الزراعة^(٣).

وفي الوقت الحالي تم إدخال موضوعات جديدة إلى مناهج المدرسة المتوسطة شملت الدراسات السكانية، وعلم الحاسب الآلي، وتشريعات النظم، والمحافضة على البيئة^(٤).

وتجدر الإشارة إلى أن المدارس في مناطق القوميات الصينية تقوم بالتدريس باللغات الكتابية الخاصة بالقوميات الأقلية مثل قومية منغوليا، والتبت، ويفور، وقازاق كما تضيف هذه القوميات في مدارسها اللغة الهانوية "اللغة الصينية" في سنوات دراسية معينة فالقوميات التي لها لغة شائعة الاستعمال يتم التدريس بها

(١) محمد صابر سليم : المناهج في الصين الشعبية ، لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ١٩٦٥ م ، ص ١٢.

(٢) ليويونغ وشسيونغ لي : صينيون عاديون ، ترجمة: محمد غريب عبد الكريم الجزء الأول ، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين ، ١٩٩٣ م ، ص ٢١٤.

(٣) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية "دراسة في النموذج الصيني" ، مرجع سابق ، ص ٩٧.

(٤) نبيل سعد خليل ، مرجع سابق ، ص ١٠٦.

إلى جانب اللغة الصينية، وإن لم يكن لها لغة كتابية أو غير شائعة الاستعمال، كالقوميات الأقلية ذات العدد البسيط يدرس في مدارسها الكتب الدراسية المكتوبة باللغة الصينية إلى جانب شرحها بلغة أخرى معروفة من لغات القوميات الأقلية^(١).

وكثير من المقررات الدراسية توضع بمعرفة القوميات الأقلية، وذلك حسب حاجات البيئات المحلية في حدود شروط معينة تضعها الوزارة ، إلى جانب بعض الكتب والمناهج المستعملة في جميع أنحاء البلاد التي تقررها الوزارة المركزية^(٢).

تطور التعليم الإلزامي في الصين :

ولقد كان هناك العديد من المجهودات الجادة لتعميم التعليم الابتدائي ، كما كان هناك اهتمام على المستوى القومي في الصين لتأليف كتب حديثة بواسطة وزارة التعليم مصممة لغرض رفع المستوى العلمي .

وطبقت الصين حالياً خطة التعليم الإلزامي لتسع سنوات ، حيث تتضمن المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة ، وذلك في كل مناطق الصين ، وقد تمت هذه العملية بالتدريج حتى تم القضاء على الأمية . ولقد كان التعليم الإلزامي مجاني وتساعد السلطات المحلية في تمويله^(٣).

وفي عام ١٩٨٦ م نشرت مجلة للبحوث التعليمية مقالاً يطرح مفهوم تعليم المستوى الشامل الذي يحترم تنمية شخصية الطالب في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة ورفع مستواه الشامل، وأثار مناقشة واسعة في أوساط التعليم، وأصبح فهماً مشتركاً تدريجياً لمزيد من الناس.

حيث عدلت وزارة التعليم المواد الدراسية للمرحلتين الابتدائية والإعدادية، وألغت المواد القديمة والمعقدة والتي تتجاوز قدرة الطلاب ، وزادت نشاطات الممارسة الاجتماعية ، وألغت نظام المائة درجة في تقييم نتائج الامتحانات .وفي المدن الكبيرة أصبح من الممكن أن يلتحق الطالب الحاصل على الشهادة بأقرب

(١) بن مينغ : الأقليات القومية في الصين على طريق التقدم ، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين ، ١٩٧٨ م ، ص ٩٢.

(٢) محمد صابر سليم : المناهج في الصين الشعبية ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(3) Wei Hongiu: The characteristics of China's compulsory education funding policy change, 1986-2006. Higher education press and springer – verlag front educ. China, 2008, p.117.

مدرسة إعدادية إلى بيته بدون امتحان ، وأقيم نظام الفصل بين امتحانات التخرج و امتحانات الالتحاق بالمدارس الأعلى في المدارس الإعدادية ^(١) .

ولقد نص "برنامج الصين لإصلاح التعليم وتطويره" الذي أصدرته الحكومة عام ١٩٩٤م على أن تتجز الصين مهمة تعميم التعليم الإلزامي لمدة ٩ سنوات على ثلاث دفعات : أولاً في المناطق المتطورة اقتصادياً ، ثم في المناطق المتوسطة التطور وأخيراً في المناطق المتخلفة اقتصادياً من أجل تحقيق هذا الهدف، نفذت وزارة التربية والتعليم ووزارة المالية معاً مشروع التعليم الإلزامي في المناطق الفقيرة في صيف ١٩٩٥ م هذا المشروع التعليمي الكبير الحجم الذي رصدت له الدولة مخصصات مالية ضخمة يغطي المحافظات الفقيرة على مستوى الدولة في ٢١ مقاطعة ومنطقة ذاتية الحكم ومدينة تديرها الحكومة المركزية مباشرة وبعض المحافظات الفقيرة على مستوى المقاطعة ، بلغ إجمالي المخصصات المالية المركزية والمالية له ١١,٦ مليار يوان (نحو ١,٤٣٤ مليار دولار أمريكي) وفي عام ١٩٩٩ م تم تعميم التعليم الإعدادي في المدن الكبيرة والمتوسطة والأرياف بالمناطق المتطورة اقتصادياً نسبياً ، وعمم أكثر من ٩٠ % من مناطق الصين المأهولة بالسكان التعليم الابتدائي ، وعمم التعليم الإعدادي في ٨٥ % من المناطق المأهولة بالسكان ^(٢) .

وتفيد إحصاءات منظمة اليونسكو أن معدل الأطفال الذين في سن الالتحاق بالتعليم الإلزامي في الصين يفوق بكثير معدل أمثالهم في دول أخرى على المستوى الاقتصادي والتنموي نفسه. وطبقاً لإحصاءات عام ٢٠٠٢م فإنه يوجد بالصين حوالي ١.١٧ مليون مدرسة في مختلف مراحل التعليم العام يلتحق بها ٣١٨ مليون طالب منها ٤٥٦.٩٠٠ مدرسة ابتدائية يلتحق بها ١٠٠.٥٦٧.١٢١ طالب ^(٣) .

أهداف التعليم الثانوي :

يهدف التعليم الثانوي في جمهورية الصين الشعبية إلى إعداد الطلاب المؤهلين والأكفاء الذين يستطيعون مواصلة دراستهم في التعليم العالي، وتدريب قوة

(١) سو شياو هوان : التعليم الصيني " الإصلاح والابتكار والتجديد " ، مرجع سابق ، صص ٣٤- ٣٥ .

(٢) سو شياو هوان ، مرجع سابق ، صص ٢٦- ٢٧ .

(1) China education and research network, education management and administration system in china, <http://www.edu.cn/20041125/3122180.shtml>

احتياطية في عالم العمل مسلحة بالمعلومات الكافية والمهارات الفنية، ومن ناحية أخرى فإن التعليم الثانوي يلعب دورًا كبيرًا في تطوير وتنمية التعليم العالي، والإسراع في عملية تهيئة موظفين أكفاء متطورين، وتحسين أوضاع الطبقة العاملة بصفة خاصة، والمجتمع الصيني بصفة عامة^(١).

تطوير التعليم الثانوي:

♦ إصلاح نظام التسجيل والقبول في المدارس الثانوية :

ولقد قامت الحكومة الصينية بتعديل نظام التسجيل والقبول في المدارس الثانوية حيث كان القبول في المدارس محدودًا بالنسبة للإمكانات المتاحة، فجدد مثلاً القبول بالنسبة للمدارس الابتدائية يترتب على المكان، فيقبل أبناء الحي أولاً، وإذا زاد عدد التلاميذ عن سعة المدرسة تعقد امتحانات للحد من القبول، وهناك شروط أهمها الصحة العامة والاتجاه السياسي، وهناك من يفكر في عمل امتحانات بقبول التلاميذ في المدارس الثانوية لترتيب التلاميذ حسب قابليتهم الأكاديمية واستعداداتهم الأخرى بحيث يضع التلميذ في المدرسة المناسبة لقدراتهم. أما مدارس key school فإنها تختار التلاميذ وفق المستوى الأكاديمي الجيد، والتي تتضح من امتحانات القبول، ومن درجات التلاميذ في المدارس السابقة^(٢).

♦ إدخال مواد جديدة إلى المناهج وتحسين التعليم في المدارس الثانوية:

ولقد تم إدخال موضوعات جديدة إلى المناهج من أجل رفع مستوى ونوعية التعليم في المدارس الثانوية وتطوير التعليم العلمي والتقني ومواجهة الحاجة إلى البناء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في الصين، وقد شملت المواد الجديدة الدراسات السكانية، وعلم الحاسب الآلي، وتشريعات النظم، والمحافظة على البيئة^(٣).

♦ إعادة تعديل متطلبات التدريس في المدارس الثانوية :

فقد أصدرت اللجنة الوطنية للتربية ببياناً في يونيو ١٩٨٥م دعت فيه جميع المناطق لخفض نسبة متطلباتها في التعليم وخاصة فيما يتعلق بالمدارس الثانوية إلى الحد المنطقي والمعقول الذي يرتضيه كل من الطالب والمعلم، ويتمشى مع

(١) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .
(٢) نبيل سعد خليل : دراسة تحليلية لنظام التعليم في جمهورية الصين الشعبية وعلاقته بالشخصية القومية والتنمية ، سواهج دار محسن للطباعة ، ١٩٩٢م ، ص ١١٩-١٢٠ .
(٣) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .

معايير ومواصفات التعليم في هذه المدارس، ومع قوانين التعليم وعدد ساعات التدريس المقررة في مناهج التعليم.

وعلى هذه المدارس تقع مسئولية التخفيف من أعباء الطلاب، والعمل على بناء ثقتهم بأنفسهم وتشجيعهم لانخراط في أوجه النشاط الحيوية المختلفة. إضافة إلى ذلك إجراء التعديلات الضرورية في بناء المدارس ومتطلبات التعليم فيها، ولهذا فإن العديد من هذه المدارس أجرت التعديلات والتغييرات المطلوبة وأعطت قضية تطوير وتحسين أساليب التدريس كل العناية، ووضعت العديد من أوجه النشاط المختلفة من أجل بناء شخصية الطالب وزيادة قدرته^(١).

أنواع التعليم الثانوي :

ينقسم التعليم الثانوي في جمهورية الصين الشعبية إلى ما يلي :

١- المدارس المتوسطة العليا (الثانوية العامة) :

وتشمل مرحلة التعليم الثانوي الدنيا ، ومرحلة التعليم الثانوي العليا . وتعتبر المرحلة الثانوية الدنيا ضمن التعليم الإلزامي ، ومدتها ٣ أو ٤ سنوات ، بينما يكون سن الالتحاق بها ١٢ سنة أو ١٣ سنة . ويكون سن الالتحاق بالمرحلة الثانوية العليا ١٥ سنة أو ١٦ سنة^(٢) . وقد تجتمع الفصول المتوسطة والعليا في مبنى واحد أو يستقل كل منهما في بناء خاص به ، وليس التعليم مشتركاً بين الجنسين في المدارس ، ويعتبر التعليم الثانوي الراقى هو المدخل الرئيسي للتعليم العالي والجامعي^(٣) .

المناهج الدراسية للمدارس المتوسطة العليا :

تشمل مناهج المدرسة المتوسطة العليا (المدرسة الثانوية العامة) على: اللغة الصينية، والأدب الصيني، والجبر، والهندسة، وحساب المثلثات، وتاريخ الصين، وتاريخ العالم الخارجي، والتاريخ الحديث، والجغرافيا البشرية، وجغرافيا العالم، وجغرافيا الصين، والجغرافيا الاقتصادية للصين، وعلم النبات، وعلم الحيوان، وعلم التشريح البشرى، وعلم وظائف الأعضاء، والطبيعة، والكيمياء، واللغات الأجنبية، والتربية السياسية، والتربية الرياضية، والتربية الموسيقية، والتربية الفنية، وأساسيات الزراعة، والتدريب العسكري للبنين،

(١) فرغلي جاد أحمد : نظام التعليم في الصين: التجربة والدروس المستفادة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٧ - ٢٠٨

(٢) منار محمد إسماعيل : صنع السياسة التعليمية " دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين " ، مرجع سابق ، ص ٢١٠

(٣) شبل بدران : التربية المقارنة "دراسات في نظم التعليم"، مرجع سابق ، ص ٢٥٢ .

والإسعافات الأولية للنبات.
كما يدرس طلاب المرحلة الثانوية الموضوعات والمقررات التالية: علوم الحاسب الآلي، النظرية السكانية، السكان في الصين، ديموغرافية السكان في العالم، مبادئ تنظيم النسل، علم الوراثة، وتشريعات النظم، والمحافظة على البيئة^(١).

٢- المدارس الثانوية الفنية والمهنية :

وتنقسم هذه المدارس إلى مدارس زراعية وصناعية وتجارية ، وهي تعد طلابها للعمل في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة وتنقسم هذه المدارس إلى : مدارس فنية ومهنية متوسطة ومدة الدراسة ثلاث سنوات وتقبل خريجي المدرسة المتوسطة الدنيا الذين يجتازون امتحان القبول الذي يعقد لهم ومدارس ثانوية فنية ومهنية راقية ومدة الدراسة بها خمس سنوات، وتقبل خريجي المدرسة المتوسطة الدنيا (الإعدادية)^(٢).

أهداف المدارس الثانوية الفنية والمهنية :

ويهدف التعليم المهني والفني إلى إعداد الفنيين والإداريين من الدرجة المتوسطة وذلك للعمل بقطاعات الدولة المختلفة وفقاً للتخصصات الفنية وتضم المدارس المتخصصة والفنية المتوسطة تخصصات متعددة في الصناعة والزراعة والغابات والطب " مدارس الصحة " والصيدلة والشؤون المالية وإعداد المعلمين والرياضة البدنية والفنون والسياسة والقانون والأعمال الكتابية والسياحة وتصميم الأزياء والتجميل وغيرها من التخصصات مما يعود بدوره على جميع أبناء القوميات بالنفع العام^(٣).

أنواع التعليم المهني :

أ- التعليم المهني الابتدائي : يقصد بالتعليم المهني الابتدائي التعليم المهني في المرحلة الإعدادية وهو نوع من التعليم الإلزامي لمدة ٩ سنوات ويتعلم فيها الطالب الدروس الثقافية الأساسية للمرحلة الإعدادية رئيسياً ، ويقبلون في نفس الوقت التعليم المهني والتدريب على المهارات نحو سنة واحدة، وفي عام ١٩٩٩ م أقيمت في الصين ١٣١٩ مدرسة مهنية إعدادية، قبلت ٣٣٧.٦ ألف طالب،

(١) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

(٢) نبيل سعد خليل ، مرجع سابق ، ص ١٠٤-١٠٥ .

(٣) تشين شى : الصين ، مرجع سابق ، ص ١٨٩ .

يحتل عدد الطلاب في المدارس المهنية الإعدادية ١.٦ % من إجمالي الطلاب المقيدون في المدارس الإعدادية .

ب - التعليم المهني المتوسط: ينتمي إلى التعليم الثانوي وهدفه إعداد المتخصصين ذوي القدرة المهنية الشاملة والمستوى الشامل الذين يمكنهم أن يعملوا في الجبهة الأمامية للإنتاج والخدمات والتكنولوجيا والإدارة وفي عام ١٩٩٩م ، كان في الصين ٢٦٤١٥ مدرسة مهنية متوسطة ، يدرس فيها ١٧٥١.١٤ مليون طالب ، تقبل ٢٣٧٣.٤ مليون طالب جديد سنوياً ، يحتلون ٤٧.٥٤ % من إجمالي عدد الطلاب في المرحلة الثانوية و ٢٨.٥٢ % من إجمالي الطلاب الجدد للتعليم الثانوي كل على حدة .

ج - التعليم المهني التكنولوجي العالي: ينتمي إلى التعليم بعد التعليم الثانوي ، والهدف من إعداد المتخصصين تكنولوجياً يكون مستواهم العلمي فوق الثانوي ، وهو جزء من التعليم العالي الصيني ، يشمل هذا النوع الجامعات المهنية الدورية ، معاهد التكنولوجيا المهنية ، المدارس المتخصصة العالية العادية ، جامعات البالغين التي تقام مستقلة ، كليات التكنولوجيا المهنية بداخل الجامعات العادية ومدارس التعليم المهني العالي التي مدة الدراسة فيها خمس سنوات ، والجامعات الأهلية المرخص لها بمنح شهادات التعليم العالي .

د- التعليم المهني في الريف: يخدم هذا التعليم الزراعة والفلاحين. وفي عام ١٩٩٩م كان في أرياف الصين ١٢٨٩ مدرسة إعدادية قبلت ٩٣٢٨.٣ ألف طالب ، تخرج فيها ٧٢٣.٢ ألف طالب ، وتوجد في الصين ٤٥٨٤ مدرسة مهنية ثانوية ، قبلت ٦٨٤٥.٨ ألف طالب ، ويدرس فيها ٣٠٠٣ مليون طالب ، تخرج ٤٧٤٠.٧ ألف طالب فيها .

هـ- التدريب التكنولوجي المهني : وهدفه التوظيف والتدريب التحويلي ورفع المستوى التكنولوجي ، وفي عام ١٩٩٩ م كان يوجد في الصين ٢٥٣٤.٥ ألف مدرسة لتدريب البالغين ، درست ١٠.١٥٦ مليون شخص لا يزال اليوم يتعلم ٦٦٣.٧١ مليون شخص فيها ، وعدد العاملين فيها ٣.٨٦٤ مليون وعدد الفلاحين ٢٣.٦٧ مليوناً ، وقد اشترك ١٣.٥ مليون شخص في التدريب التحويلي ، وأعيد توظيف ٣.٢٣ مليون منهم بعد التدريب ، فبلغت نسبة إعادة

التوظيف بعد التدريب ٦٣ ٪/ يعمم نظام احتياطي العمل في المدن والبلدات (١) .
المناهج الدراسية :

مناهج المدارس الثانوية الفنية والمهنية فهي تشتمل على أربعة أنواع :
مقررات إجبارية، ومقررات سياسية، ومقررات أدبية ومقررات أساسية خاصة
بالمهن التالية : الهندسة، والزراعة، والغابات، والطب، والاقتصاد والمالية،
والتربية الرياضية، والفنون. أما الدراسة العملية فإنها تنظم إما بواسطة
المدرسة، وتكون بدون أجر، أو تنظمها الهيئات المحلية (٢) .

وشرعت جمهورية الصين الشعبية بوضع إطار لصياغة نظام التعليم الفني
والمهني ، وينظر اليوم إلى المدارس المهنية المتوسطة بين طلاب القوميات
الصينية بعين الاهتمام ، لأنها أصبحت ذات عائد مادي ، وهذا ما تحتاجه بعض
قطاعات الدولة، لذلك ارتفعت نسبة الالتحاق بالمدارس المهنية على مستوى
البلاد (٣) .

ولقد دعت السلطات الإقليمية إلى دعم وتشجيع خريجي المدارس الفنية والمهنية
عن القيام بإدارة أعمال جماعية وإيجاد فرص عمل لهم، ولقد حذت بقية الأقاليم
نفس الحذو في هذا المجال، وطبقت الأساليب التي من شأنها تحقيق النجاح
المطلوب (٤) .

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة قامت بمساعدة مناطق القوميات الأقلية الصينية في
بناء العديد من المدارس الثانوية أو المهنية أو الفنية، فقدمت مساعدة مالية
لمنطقة التبت وتم بناء العديد من المدارس المتوسطة، كذلك منطقة سيكيانج ذات
الحكم الذاتي قدمت الدولة لها مساعدة وخاصة منطقة كاشغار التابعة لها، وإنشاء
مثل هذه المدارس والعمل على تطويرها دليل واضح على الاهتمام الغير عادى
من الحكومة الصينية بالقوميات الصينية الأقلية في مختلف المقاطعات وذلك
لرفع مستواهم الثقافي والمهارى، والعمل على تطوير البلاد (٥) .

(١) سو شياو هوان : التعليم الصيني " الإصلاح والابتكار والتجديد " ، مرجع سابق ، ص ٤٨ - ٥٢ .

(٢) ثناء يوسف العاصي : التاريخ التربوي في العصور الحديثة ، طنطا ، مكتبة التقدم ، ١٩٨٦ م ، ص ٣٠٧ .

(٣) ليويونغ وشسيونغ لي : صينيون عاديون ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ .

(٤) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ .

(٥) دينغ موه : التثيون وحياة جديدة في سيشون ، مجلة الصين اليوم ، العدد الثاني ، بكين ، ١٩٩٨ م ، ص ٢١٤ .

٣- مدارس دور المعلمين :

وهي تعد الطلاب كمعلمين للمرحلة الابتدائية وتقبل خريجي المدارس المتوسطة الدنيا أو من في مستواهم، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات وهي المدارس حكومية مجانية، وغالبًا ما تتبع النظام الداخلي^(١).

المناهج الدراسية :

تشمل مناهج دور المعلمين على: التربية الوطنية، والتربية الرياضية، والكيمياء، والطبيعة، والأعمال اليدوية، والتربية الفنية، والتربية الموسيقية، وأصول التربية، وعلم النفس التعليمي، وطرق التدريس، وإدارة المدرسة الابتدائية، والمقاييس التربوية، والإحصاء، والتربية العملية، والتدريب العسكري للبنين (أو الإسعافات الأولية والتمريض للبنات)^(٢).

٤- معاهد ثانوية متخصصة :

تدرس اللغات الأجنبية فقط خاصة الإنجليزية والفرنسية والألمانية واليابانية وبدرجة أقل اللغات الأخرى مثل الرسمية والعربية^(٣).

المباني والتجهيزات المدرسية :

المباني بسيطة وتقوم وظيفتها، والتجهيزات المدرسية في غالبية المدارس محدودة، ولكن الاختلافات كبيرة جدًا، فبعض المدارس في المدن الكبيرة بها معامل مجهزة تجهيزًا جيدًا وحجرات دراسية مشابهة إلى حد كبير لتلك في المدارس الأوروبية، مساكن الطلاب متوفرة لطلاب المدارس الثانوية الداخلية، والجهود الذاتية هي القاعدة، لأن التعليم الثانوي يعتمد - بدرجة كبيرة - على جهود وأموال المجتمع المحلي^(٤).

ثالثًا : مرحلة التعليم العالي :

التعليم العالي، هو الامتداد المتخصص للتعليم العام، بأنه "مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته رعاية لذوى الكفاية والنبوغ وتنمية لمواهبهم وسدًا لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغاياتها النبيلة"^(٥).

(١) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ .
(٢) محمد قدرى لطفي : دراسات في نظم التعليم ، القاهرة ، مكتبة مصر ، ١٩٧٤ م ، ص ٢٣٨ .
(٣) محمد سيف الدين فهمي : المنهج في التربية المقارنة ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٥ م ، ص ٥١٣ .

(1) Pricf.R.F Op. Cit., pp.131-132.

(٢) وزارة التعليم العالي ، "التقرير الوطني الشامل عن التعليم العالي في المملكة العربية السعودية"، ١٩٩٩-٢٠٠٠ م ، ص ٣٩٩ .

وفي أثناء القرن العشرين، توسع التعليم العالي على نطاق كبير على مستوى العالم كله، متماشياً مع التوسع في التصنيع، والتطورات السريعة في العلوم، والتقنيات، والتغيرات الجذرية في المجتمع.

والأسباب التي وراء التوسع في التعليم العالي متعددة، تتمثل في الطلب على العمال المهرة نتيجة للتنمية الاقتصادية ونمو مهن جديدة شبه حرفية، ترتبط بالتوسع في قطاع الخدمات، وزيادة فرص التشغيل للشباب وفوق كل ذلك ارتفاع مستويات المعيشة للسكان جميعاً^(١).

وبينما كان النمو الاقتصادي والتطورات التقنية هي القوى الرئيسية التي تكمن وراء التوسع غير المسبوق في التعليم العالي في العقود الأخيرة، فإن اعتبارات العدل الاجتماعي كانت مهمة أيضاً في جعل هذا التوسع قانونياً ومشروعاً. وكان الأمل أن يعمل التوسع في التعليم على تيسير تحقيق أكبر قدر ممكن من تكافؤ الفرص، مما يعكس التوافق الطيب السعيد بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية^(٢).

في نهاية عام ١٩٧٨ م ، وبعد تبني الصين سياسة الإصلاح والانفتاح أخذ حجم التعليم العالي يتوسع باستمرار، وتحسن ظروف إقامة الجامعات ، ويجرى الإصلاح العميق والشامل في مجال التعليم العالي، وبفضل هذا الإصلاح شهدت مؤسسات التعليم العالي تغيرات عميقة في نظام إقامتها وإدارتها ونظام قبول الطلاب ونظام توزيع الخريجين وإقامة التخصصات ونظام المواد الدراسية والبحوث العلمية والتمويل والخدمات . حيث عدلت الجامعات التخصصات والمقررات، ووسعت مجال الخدمات التخصصية، وأقامت مزيداً من المناهج الدراسية الاختيارية . وتغير أسلوب التدريس الجامد حيث بدأ الاهتمام بإعداد قدرة الطلاب على الدراسة الذاتية والتفكير بأنفسهم .

وأقيم نظام الدراسات العليا عام ١٩٨١ م ، فأصبحت البحوث الأكاديمية جزءاً من العملية التعليمية ، وحققت الجامعات والوحدات الإنتاجية والبحوث العلمية الجمع بين الإنتاج والتعليم والبحوث العلمية ، وأقيمت مختبرات رئيسية للبحوث

(3) Hong Liu and Yunzhou Jiang : Technology transfer from higher education institutions to industry in China : Nature and implications. Tsinghua university, Beijing People's Republic of China, 21 (2001) . p. 175.

(1) Chen Hongjie : On advanced knowledge and higher education. Higher education press and springer – verlag, front educ, China , 2009 , 4 (1) : p. 56 .

الأساسية. كانت الخدمات مشكلة تسبب تضخم الأجهزة في الجامعات، ومن أجل حلها بدأ إصلاح يهدف إلى تحقيق اجتماعية الخدمات لتستخدم الموارد فيها بصورة معقولة والاقتصاد في النفقات والأموال وتعزيز وظيفة الخدمة ، وقد تحقق هذا الإصلاح نتائج أولية في بعض المناطق ^(١) .

ومن الواضح أن العوامل الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، وكذلك التطورات في مجال العلوم والتقنيات تتفاعل مع تطوير التعليم العالي، فلقد قامت الحكومة الصينية بدعم عملية التوسع في التعليم العالي لأسباب اقتصادية، وسياسية واجتماعية، فمن الناحية الاقتصادية كان مطلوباً عدد كبير من الطاقات البشرية العلمية والتكنولوجية لتنمية البلاد. والاقتصاد يحدث تأثيره في التعليم العالي بطرق كثيرة وتنمية الاقتصاد تتطلب تعزيز المستويات المساومة في تطوير التعليم العالي . والتعليم العالي بدوره، يحفز التنمية الاقتصادية بتزويد السوق بالموارد البشرية عالية الكفاءة ^(٢) .

وقد ركزت الصين تعليمها العالي في مجال العلوم والهندسة، وقللت من العمل في ميادين القانون والعلوم الإنسانية، لذلك يمكن أن يقال أن التعليم العالي الصيني اليوم يسمى تعليمًا صناعيًا ويختلف عن التعليم الكلاسيكي والأخلاقي في الصين القديمة التي كانت موطن الفلاسفة والفنانين، قد تحولت إلى مصنع فائض بالحياة حافل بالمهندسين والعلماء والصناع البدائيين على العمل ^(٣) .

وتعتبر الصين ثالثة كبار المنتجين للمهندسين في العالم بعد الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن بالرغم من تقدم الصين في هذا المجال إلا أنها تعاني من نقص في الفنيين على المستويين العالي والمتوسط، وقد أكدت السياسة التعليمية في السنوات الأخيرة على ربط التعليم بالعمل بمشاركة الطلاب في مجالات إنتاجية كجزء من الدراسة، كما أن المؤسسات التعليمية تشجع أحياناً على إقامة المصانع الخاصة بها بتدريب وتشغيل طلابها ^(٤) .

(2) سو شياو هوان : التعليم الصيني " الإصلاح والابتكار والتجديد " ، مرجع سابق ، ص ٥٥ - ٥٦ .

(1) Wen, H. Guanyu Dazhoughuq : several issues on mass higher education. Gaodeng Jiaoyu " Beijing " , no. 10, October, Qinshi: China, New star publishers, Bejing, 1994. pp. 32-33.

(٣) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية "دراسة في النموذج الصيني" ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ .
(٤) فرغلي جاد أحمد : نظام التعليم في الصين : التجربة والدروس المستفادة ، مرجع سابق ، ص ١٢٤-١٢٥ .

ولقد بدأ تنفيذ " مشروع ٢١١ " عام ١٩٩٧ م ، معناه بناء حوالي ١٠٠ مدرسة عالية ومجموعة من التخصصات العلمية الرئيسية لمواجهة القرن الحادي والعشرين ، وهو أكبر مشروع رئيسي نفذته الدولة في مجال التعليم العالي ، كما أنه مشروع متسلسل لإصلاح التعليم العالي ، بعد تنفيذ هذا المشروع سيقام نظام للتخصصات العلمية الرئيسية يتسم بمعقولية التوزيع والتكوين في المدارس العالية ، في محاولة لأن يصل بعضها أو يقترب من المستوى العالي ، وتشكيل هيكل معقول للتعليم العالي متكامل المستويات تدريجياً .

وبعد عدة سنوات من زيادة أعداد المقبولين بالجامعات بلغت نسبة دخول الجامعات ١١% في عام ٢٠٠٠ م ، ويدرس ١١ مليون طالب في ١٨٤١ كلية عالية . وقد طالبت وزارة التربية والتعليم بوضوح بتوسيع حجم التعليم العالي الصيني كثيراً في عام ٢٠٠٥ م ، بحيث تقترب نسبة الالتحاق بالمدارس العالية من ١٥ % ، بعد تحقيق هذا الهدف ، سيكون عدد الجامعيين ١٦ مليوناً ، ووقتها ستحتل الصين المرتبة الأولى في العالم من حيث عدد طلاب المدارس العليا ، وسيتمتع التعليم العالي من النخبة إلى عامة الشعب ، وهذا أمر عظيم للغاية بالنسبة لدول نامية كثيرة السكان ^(١) .

أنواع المعاهد والكليات الجامعية :

الكليات والمعاهد العليا :

ومدة الدراسة بها تتراوح ما بين أربع وخمس سنوات، ويطلق اسم الجامعة على كل معهد يضم ثلاث كليات على الأقل معاً، ويجب أن تكون من بينها كلية العلوم، أو الزراعة، أو التجارة، أو الهندسة ، أو الطب . وتضع اللجنة القومية للتربية مناهج كل قسم، وشروط التخرج منه، ومستويات القبول به، وتوزيع ميزانيته، وتحدد مؤهلات أعضاء هيئة التدريس ومرتباتهم وترقياتهم .

كما تدرس علوم التربية وعلم النفس في أقسام التربية بالكليات الجماعية، أو في كليات خاصة، ومدة الدراسة بها خمس سنوات مقسمة بين المواد الأكاديمية وعلوم التربية وعلم النفس، وهى مجانية داخلية، ويلزم خريجوها بالتدريس لمدة خمس سنوات على الأقل ^(٢) .

(١) سو شياو هوان : التعليم الصيني " الإصلاح والابتكار والتجديد " ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .
(٢) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

ومن الملفت للنظر أن المعاهد العليا بالصين تطبق نظامًا موحدًا للقبول على مستوى كافة البلاد ويتم اختيار الطلبة من بين سائر القوميات الصينية، وذلك على أساس نتيجة امتحان يعقد وفحص طبي والرغبة الشخصية لدى الطالب، وتحمل الحكومة مسؤولية توظيف الخريجين وتوزيعهم على مختلف المؤسسات العلمية والصناعية والزراعية والقانونية وغيرها من المؤسسات الحكومية^(١). وبناء على سياسة تطوير التعليم العالي لدى الأقليات القومية فقد أنشأت الدولة العديد من المعاهد القومية والجامعات المتخصصة وذلك في الزراعة والصناعة والرياضة البدنية والفيزياء إلى جانب تأسيس الحكومة لمعهد الأقليات القومي المركزي وفيه تدرس لغات الأقليات إلى جانب القيام بالأبحاث العلمية ودراسة التاريخ والحياة الاجتماعية والاقتصادية عند الأقليات، وذلك بهدف تطويرها وتقديمها كما يوجد بهذا المعهد ستة أقسام لتدريس اللغات والأبحاث السياسية والثقافات المتعددة وسياسة المعهد قائمة على احترام جميع عادات وتقاليد مختلف القوميات الصينية الأقلية^(٢).

المعاهد الفنية والمهنية :

تقبل خريجي المدارس الثانوية الراقية أو من هم في مستواهم بعد اجتياز امتحان خاص للقبول – ومدة الدراسة بها سنتان أو ثلاث سنوات . ويمكن أن يشمل المنهج دراسة أو أكثر في الهندسة الكهربائية أو الكيمائية أو الزراعة أو التجارة^(٣).

مواعيد الدراسة :

ويتكون العام الجامعي من فصلين دراسيين، ومدة الفصل الدراسي سبعة عشر أسبوعاً، وكل أسبوع يتراوح ما بين أربع وأربعين إلى خمسين ساعة دراسية، أما الإجازات فهي ستة أسابيع في الصيف، وأربعين في الشتاء^(٤).

المناهج الدراسية:

أما مناهج التعليم الجامعي فتتقسم إلى أربعة أجزاء إجبارية هي :

التدريب السياسي – الأيديولوجي .

الدراسات الأكاديمية – التقنية .

(2) Qin Shi : China, New Star Publishers, Beijing, 1994.p.101 .

(٢) عبد السلام الأدهمي : الصين الجديدة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٥٤ م ، ص ٦٩ .

(٣) شيل بدران : التربية المقارنة "دراسات في نظم التعليم"، مرجع سابق ، ص ٢٥٣ .

(٤) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

العمل الإنتاجي .

التدريب العسكري والبدني .

والدراسات السياسية في الكليات الجامعية تشمل: دراسة سياسة الحزب الشيوعي الصيني، وتاريخ الثورة الصينية ، وتاريخ الحركة الشيوعية الدولية ، والاقتصاد السياسي .

ويهتم الطالب الجامعي بحضور هذه المحاضرات السياسية، أكثر من اهتمامه بحضور المحاضرات العادية، والطالب الذي يحصل على درجات منخفضة في المقررات السياسية مهما كانت تفوقه الأكاديمي يهدد بالذهاب إلى المزارع الجامعية، والتربية السياسية تهدف إلى تلقين الطالب فهم الماركسية وأفكار الحزب الشيوعي الصيني^(١).

رابعاً : تعليم الكبار:

تضع الحكومة الصينية تعليم الكبار في مقدمة سياستها الحالية للقضاء على رواسب الماضي الأليم من أجل المشاركة في البناء الاشتراكي، فبدأ تطوير تعليم الكبار تطوراً حيوياً على اختلاف أنواعه وأشكاله، وأعدت الحكومة الصينية العديد من مراكز تعليم الكبار وذلك من أجل محو الأمية لرفع مستواهم الثقافي، فقامت بإنشاء جامعات الإذاعة والتلفزيون المفتوحة وجامعات للعمال والفلاحين والموظفين وجامعات المراسلة وجامعات ليلية بغية القضاء على الأمية، وذلك بالإضافة إلى مدارس متوسطة فنية ومهنية للكبار، كما أقامت مدارس ابتدائية خاصة للكبار وأعدت دورات لمحو الأمية على مستوى جميع مناطق الحكم الذاتي والأقاليم في البلاد، وذلك من أجل رفع المستوى الثقافي لدى الكبار على مستوى البلاد، ممن لم ينالوا حظاً من التعليم قبل تحرير البلاد^(٢).

١- التعليم الابتدائي للكبار:

مع نهاية العام الدراسي ١٩٨٤/١٩٨٥ م أنهى (٦٥٠٨٩٠٠) من الكبار مقررات محو الأمية في الصين، وفي عام ١٩٨٥ م بلغ عدد الطلبة المسجلين في مدارس التعليم الابتدائي للكبار (٨٣٨٨١٠٠) طالباً وطالبة، وعدد المعلمين (٧٢٧٠٠) معلماً ومعلمة^(٣).

(١) نبيل سعد خليل ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

(٢) صلاح يوسف موسى : الفكر الاجتماعي عند ماو تسي تونج وأثره في تحديث المجتمع الصيني ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ .

(٣) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .

٢- التعليم الثانوي للكبار:

في عام ١٩٨٥م أصبح هناك (٤١٨٩) مدرسة ثانوية مهنية للكبار في الصين، ومن بين هذه المدارس هناك (٩٥) مدرسة فنية متخصصة في الراديو والتلفزيون، و(٢٢٧) مدرسة ثانوية للكوادر، و(١٧٦٤) مدرسة ثانوية للعمال، و(٢١٩) مدرسة ثانوية للزراعة، و(١٨٨٤) مدرسة للتعليم المستمر للمعلمين، وبلغ عدد الطلاب في هذه المدارس (١٣٤٧٥٠٠) طالباً، وبلغ عدد المعلمين (٦٤٧٠٠) معلماً، وكان هناك (٤٥١٣٣) مدرسة ثانوية عامة في نفس السنة، وبلغ عدد الطلاب المسجلين فيها (٤١٢٢٨٠٠) طالباً وطالبة، وعدد المعلمين (٨٢٣٠٠) معلماً ومعلمة^(١).

٣- تعليم الكبار في مؤسسات التعليم العالي :

في عام ١٩٨٥م أصبح هناك (١٢١٦) مدرسة متقدمة في مجال تعليم الكبار في الصين، بما في ذلك (٢٩) جامعة في تخصص الراديو والتلفزيون، و (٨٦٣) جامعة للعمال، و (٤) جامعات للزراعة، و(١٠٢) مؤسسة تدريب إداري، و(٢١٦) كلية تربية، وكليتان مستقلتان للتخصص البريدي، وهناك أيضاً (١٨١) جامعة وكلية تقدم المقررات في التخصص البريدي، ويوجد (٢٦٠) جامعة مسائية، و (١٥٠) جامعة تقدم مقررات متعلقة بالتدريب، وبلغ عدد الطلاب المسجلين في هذه الجامعات (١٧٢٥٠٠٠) طالباً وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس (٦٩٣٠٠) عضواً^(٢).

التعليم الخاص :

يُعد مجال التربية الخاصة أحد المجالات التربوية الحديثة فالتربية الخاصة في مفهومها الحديث والشامل تعنى بتربية الأطفال غير العاديين ، وهم ذوى الاحتياجات التربوية الخاصة الذين يختلفون عن أقرانهم العاديين ، أما في قدراتهم العقلية أو الحسية أو الجسمية أو الأكاديمية أو السلوكية والانفعالية أو التواصلية ، اختلافات توجب إجراء تعديلات ضرورية في المتطلبات التعليمية والمستلزمات المدرسية، ويتم ذلك من خلال استخدام الوسائل والطرق والأساليب والبرامج التي شأنها أن تمكن هؤلاء الأطفال على اختلاف احتياجاتهم وخصائصهم من الاستفادة من البيئة التربوية الطبيعية^(٣).

(١) فرغلي جاد : نظام التعليم في الصين : التجربة والدروس المستفادة ، مرجع سابق ، ص ٢١٦ .

(٢) فرغلي جاد ، مرجع سابق ، ص ٢١٥ .

(٣) طارق عبد الرؤوف عامر ، ربيع عبد الرؤوف محمد : التربية الخاصة ، مؤسسة طبية للنشر والتوزيع ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٨ م ، ص ١٦ .

يعتني المجتمع الشيوعي بالمدرسة العامة وتحريم المدارس الخاصة ، وذلك لأنها توجي بالطبقية ، ومن المبادئ الأساسية في الفلسفة الشيوعية ، القضاء على الطبقة والمقصود بالمدرسة العامة ، هو تلك المدرسة الموحدة ، المفتوحة الأبواب للجميع يغترفون من علمها ما يشاءون بالمجان ، ما دامت إمكانياتهم تتحمل ذلك ، وما دامت إمكانيات المجتمع المادية تتحمل ذلك أيضاً ، بلا أي تفريق ، بسبب النوع (ذكر وأنثى) أو الجنس ، أو المركز الاجتماعي أو الاقتصادي أو مستوى الذكاء ، ولذلك فلم نجد في المجتمع الشيوعي مدارس للموهوبين مثلاً ، كما هو الشأن في المجتمعات الأخرى ، وإنما يترك الموهوبون ليتلقوا تعليمهم مع زملائهم ، في فصولهم ومدارسهم العادية ، ولذلك نجد مدارس الموهوبين ، قاصرة على الموهوبين " في الفنون والتربية البدنية ، وما إلى ذلك "

كذلك لا نجد في المجتمع الشيوعي (فيما عدا بولندا) ، مدارس للبنين ، وأخرى للبنات ، وإنما تجلس البنت ، بجانب الولد ، في كل مراحل التعليم ، كما يشتركان معاً في مختلف ألوان النشاط ، في داخل المدرسة وخارجها ، ويشتركان معاً في منظمات الشباب ، وترقى البنت إلى المراكز القيادية في هذه المنظمات إذا أثبتت كفاءتها ومقدرتها ، وتوفرت فيها الشروط اللازم توفرها في قيادة هذه المنظمات

كذلك لا توجد في المجتمع الشيوعي مدارس دينية، وذلك لأن الشيوعية، تقوم بتنمية النظرة المادية في النفوس ، وتعتبر الدين مخدراً للشعوب ، كما ترى أن الواجب الحقيقي للإنسان ، تغيير الحقيقة إلى شيء أفضل ، وليس مجرد الحصول على الخلاص الروحي ^(١) .

والجدير بالذكر أن جمهورية الصين الشعبية، منذ تأسيسها فقد ظلت الحكومة الصينية تهتم بالتعليم الخاص. ولذلك أصدرت الدولة سلسلة من القوانين واللوائح التي تحدد على نحو واضح حق المعاقين في التعليم، كما وضعت مجموعة من السياسات والمبادئ الرامية إلى إصلاح وتطوير التعليم الخاص، واعتمدت ميزانية خاصة لهذا المجال، مما يضمن التطور السريع لقضية التعليم الخاص. وحسب الإحصاءات، وصل عدد المدارس المقامة خصيصاً لتعليم الأطفال الصم والبكم والمتخلفين عقلياً في عموم الصين إلى ١٥٣٩ مدرسة، وعدد فصول

(١) عبد الغنى عبود : التربية المقارنة في نهايات القرن " الأيديولوجيا والتربية من النظام إلى اللانظام "، مرجع سابق ، ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .

التعليم الخاص الملحقة بالمدارس العادية أكثر من ٥٤٠٠ فصل، يدرس فيها إجمالاً أكثر من ٣٧٨ ألف طالب معاق. علاوة على ذلك، يدرس عدد كبير آخر من الأطفال المعاقين في المدارس العادية. وأنشئ في أنحاء البلاد أكثر من ١٧٠٠ جهاز تعمل على تدريب الأطفال المعاقين سمعياً على إعادة قدراتهم على السمع، حيث يتدرب أكثر من ٧٠ ألف طفل. كما يوجد في عموم الصين ما يزيد عن ١٠٠٠ هيئة للتدريب المهني للمعاقين^(١).

المناهج الدراسية :

تتضمن مقررات المرحلة الابتدائية بالدوام الكامل للأطفال المكفوفين : الفكر والأخلاق ، واللغة الصينية ، الرياضيات ، المعارف الأولية ، الطبيعة ، الاجتماعيات ، الرياضة البدنية ، الموسيقى ، الأعمال اليدوية ، الإرشادات في الحياة ، العمل ، وفي مدارس الصم والبكم تتضمن: الفكر والأخلاق واللغة الصينية والرياضيات والمعلومات الضرورية والحركات مع النغمات والرياضة البدنية والرسم والأعمال اليدوية والتكنولوجيا المهنية ، والمقررات في مدارس المتخلفين عقلياً هي المعلومات الضرورية واللغة الصينية والرياضيات والموسيقى والرسم والأعمال اليدوية والرياضة ومهارات العمل^(٢).

التعليم عن بعد:

يتم التعليم عن بعد من خلال المراسلات بالراديو والتلفزيون مع التركيز على التعامل مع البرامج المقدمة في التعليم العالي والبرامج المسائية والتي قدمت بواسطة جامعة الشعب في بكين بداية من التعليم العالي للمراسلات حتى المدارس المسائية في الصين ، ومع ذلك يوجد ٥٨ قسماً للمراسلات التعليمية ، وقد ارتبطت جميعها بالبرامج الهندسية والزراعية والمالية والعلمية والاقتصادية وكذلك العلوم السياسية والقانونية .

ومن خلال الخطة الخمسية الثانية من عام ١٩٥٨ م حتى عام ١٩٦٢ م فإن كل من التعليم العالي للمراسلات والمدارس المسائية ساهم في تقدم كبير للتعليم ، كذلك فقد تم إرسال الشباب المتعلمين إلى المناطق الريفية في أواخر ١٩٥٠ م ، وقد أصبح هؤلاء الشباب فيما بعد أساس تعليم المراسلات للمجتمعات الريفية والحضرية^(٣).

1(.) http://arabic.china.org.cn/archive2006/txt/2002-12/27/content_2054796.htm

2() سو شياو هوان : التعليم الصيني " الإصلاح والابتكار والتجديد " ، مرجع سابق ، ص ٤٠ - ٤١ .

3() Ruth Hayhoe: op.cit. P . 158 .

تتوسع الصين في التعليم عن بعد، الذي أصبح عنصرًا مهمًا في نظامها التعليمي المتطور. وفي العام ١٩٩٩م اعتمدت وزارة التعليم سبعًا وستين جامعة، ومن بينها الجامعة المركزية للإذاعة والتليفزيون ، لتقديم برامج التعلم عن بعد . وفي العام ٢٠٠٣ م أصبح هناك أكثر من ٢١٠٠ مركز للتعلم عن بعد ، تم إنشاؤها خارج الجامعات ، لتخدم أكثر من ٢.٢ مليون طالب ^(١) .

وينقسم التعليم عن بعد في جامعة بكين كنموذج للتعلم عن بعد إلى التعليم للحصول على شهادة أكاديمية والتعليم لرفع المستوى العلمي فقط . ومن بين النوع الأول التعليم الجامعي النظامي على أساس المستوى المتخصص فوق الثانوي والتعليم للدراسات العليا . بينما يشمل النوع الثاني المحاضرات الجامعية النظامية على أساس المستوى المتخصص فوق الثانوي والمستوى الثانوي والمحاضرات للدراسات العليا والمحاضرات التي يلقيها العلماء المشاهير وأنواعًا مختلفة من فصول البحوث على المستوى العالي وفصول التدريب والفصول للحصول على الدرجة العلمية الثانية . فالنوع الأول يتعامل مع الطلاب بأسلوب النقاط الدراسية ، بحيث يتخرج الطالب بعد حصوله على عدد النقاط الدراسية المطلوبة ، والذي لم يحصل عليها يكملها في مدة محددة ^(٢) .

ومعوقات التعليم المعتمد على تقنيات المعلومات والاتصالات أكثر حدة في المناطق الريفية في الصين ، وخصوصًا في الأقاليم الغربية والوسطى ، التي تعاني أيضًا من انخفاض معدلات التعليم . ولمواجهة هذه الظروف أقر مجلس الدولة زيادة تمويل برامج التعلم عن بعد في المدارس الابتدائية والثانوية الريفية ، وخصوصًا تلك الواقعة في الأقاليم الغربية والوسطى . ويمكن للتعلم عن بعد أن يساعد على الحد من اتساع الفجوة الرقمية ، وكذلك فجوة تعليم تقنيات المعلومات والاتصالات بين هذه الأقاليم وتلك الأقاليم الواقعة في الشرق ، وكذلك بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية بوجه عام . كذلك يمكن للتعلم عن بعد أن يساعد على إصلاح معاهد التعليم الريفية والتقليدية (التي لا تعمل عن بعد) ، ويساعد على تنمية مهارات المدرسين في المناطق الريفية ، على النحو الذي يعود بالنفع على الطلبة . وفي عام ٢٠٠٣ م أطلقت وزارة التعليم

(١) كرستين زهن - وای کیانج : ثورة المعلومات في الصين " إدارة التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، ترجمة : حشمت قاسم ، البنك الدولي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٧ م ، ص ١٤٠ .

(٢) سو شياو هوان : التعليم الصيني " الإصلاح والابتكار والتجديد " ، مرجع سابق ، ص ٩٨ - ٩٩ .

الشبكة التعليمية لاتحاد المعلمين الوطنيين للارتفاع بمستوى مهارات المعلمين ، كما أرست قواعد نظام للتعليم المستمر ^(١) .

تعليم الأجانب في الصين :

شهد الاقتصاد الصيني نمواً سريعاً خلال السنوات الأخيرة، ففي عام ٢٠٠٩ م ، ارتفعت مكانة الصين الدولية يوماً بعد يوم، الأمر الذي جذب عددًا متزايداً من الطلاب الأجانب إلى الدراسة في الصين. حيث بلغ عدد الوافدين الأجانب في الصين ٧٧ ألف من الطلاب من أكثر من ١٧٠ دولة، بما فيها كوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة وفيتنام وإندونيسيا وتايلاند وألمانيا وروسيا والنيبال وفرنسا وأستراليا وماليزيا، ومعظمهم جاء على نفقته الخاصة، كما أن التخصصات التي يدرسها معظم الطلاب الوافدين في الصين هي اللغة والتاريخ والثقافة الصينية والطب التقليدي الصيني وغيرها من التخصصات التي تمتاز بها الصين.

كما حرصت الصين على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوسيع حجم الطلاب الوافدين إليها، بما فيها السماح للوافدين بالإقامة في منازل السكان المحليين خارج حرم الجامعات والمعاهد، لكي يتصلوا بأبناء عامة الشعب الصيني بصورة أوثق، ويتعرفوا على الصين بصورة أعمق. ووفقاً لإحصاءات أولية، تجاوز إجمالي عدد الوافدين الأجانب إلى الصين منذ قيام جمهورية الصين الشعبية حتى الوقت الحالي ٦٣٠ ألف طالب من ١٧٠ دولة، حيث يلعب هؤلاء دوراً مهماً في بناء وتنمية بلدانهم ودفع التبادل والتعاون بين بلدانهم والصين .

وفي الوقت الحالي هناك ٣٠٠ جامعة صينية تقبل الوافدين الأجانب. وتعد الرسوم الدراسية المفروضة على الوافدين الأجانب إلى الصين منخفضة جداً مقارنة بغيرها من الدول، وعادة ما تبلغ ٢٠ ألف يوان صيني تقريباً (حوالي ٢٤٠٠ دولار أمريكي) لكل وافد أجنبي عن كل سنة. وتولى الصين اهتماماً بالغاً لجذب الوافدين الأجانب للدراسة في الصين، ويعد ذلك أحد وسائل رفع مكانة الصين الدولية في مجال التعليم وبناء جامعات من الدرجة الأولى ^(٢) .

(١) كرستين زهن - وای کیانج : ثورة المعلومات في الصين " إدارة التحولات الاقتصادية والاجتماعية "، مرجع سابق ، صص ١٤٠ - ١٤١ .

(٢) هل يخرج النظام التعليمي الجديد التنتين الأصفر من خلف سور العظیم ؟ مجلة المعرفة ، العدد ١٤٦ ، إبريل ، ٢٠٠٩ م .

لقد ازداد عدد الطلاب الأفارقة المبعوثين إلى الصين بسرعة في السنوات الخمس الأخيرة ، بنسبة حوالى ٢٠ ٪ سنوياً، فهناك سؤال يطرح نفسه لماذا اختار هؤلاء الطلاب الصين ؟

أولاً: الاستقرار السياسى والاجتماعى في الصين ، والتنمية الاقتصادية المستدامة السريعة ، وارتفعت قوة الصين الشاملة بحجم كبير ، وظلت مكانتها الدولية ترتفع بلا انقطاع ، وعلاقاتها مع أفريقيا تتطور على نحو مستقر .
ثانياً: واصلت جودة التعليم الجامعى ارتفاعها في الصين، وحظيت باعتراف دولى واسع ، وابتداء من عام ٢٠٠٢ م ، حققت أعمال الاعتراف المتبادل بالمؤهلات الدراسية والدرجات الأكاديمية بين الصين والدول الأخرى تقدماً اختراقياً. ووقعت الصين مع ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وغيرها من ٣٢ بلداً ومنطقة اتفاقية حول الاعتراف المتبادل بالمؤهلات الدراسية والدرجات الأكاديمية .

ثالثاً : ازدادت أعداد وأنواع المنح الدراسية الصينية وفي منتدى التعاون الصينى العربى الذى أقيم عام ٢٠٠٦ م أعلن الرئيس الصينى هو جين تاو أنه قبل عام ٢٠٠٩ م ، سيزداد عدد الطلاب الأفارقة في الصين الحاصلين على منح دراسية صينية من ٢٠٠٠ طالب سنوياً حالياً إلى ٤٠٠٠ طالب سنوياً . وفي نفس الوقت وفرت بكين وشنغهاى وتشونغتشينغ منحا دراسية حكومية محلية على التوالي ، وأنشأت مختلف الجامعات ذات العلاقة منحا دراسية جامعية ، بل خصصت بعض المؤسسات منحا دراسية للطلاب المبعوثين إلى الصين .
رابعاً : الصين ذات تاريخ عريق وثقافة باهرة ومفعمة بحيوية حديثة، ولها جاذبية قوية^(١).

التعليم الإسلامى في الصين:

بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية سنة ١٩٤٩ م أخذت الحكومة الشعبية في تنفيذ سياسة حرية العقيدة الدينية^(٢).

فهناك ٥٦ قومية في الصين، وأن الأغلبية العظمى من الشعب الصينى من قومية " الهان " ، والتي تمثل ٩٢ ٪ من السكان، وأن هناك ٥٤ قومية من الأقليات من بينهم المسلمون، وأن الدولة تحترم حرية المعتقدات الدينية للأقليات، وأنه يوجد

(1) http://www.salekon.com/vb/show_thread.php?t=1370-11/2/2009 .

(٢) محمود يوسف ولى هواين : المساجد في الصين ، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين ١٩٨٩ م ، ص ١٣٨ .

حاليًا في الصين حوالى ٢٠ مليونًا يؤمنون بالإسلام، وحوالى ٣٠ ألف مسجد، و٤٠ ألف إمام وخطيب، وأن منطقة سينكيانج فيها ٢٠ ألف مسجد، و٢٩ ألف خطيب، و٨٠ جمعية دينية إسلامية، و توجد في عموم الصين ٤٣٠ جمعية إسلامية محلية تحت إشراف الجمعية الأم " الجمعية الإسلامية " ، التى أنشئت سنة ١٩٥٣، وهى جمعية مستقلة ليست حكومية، وأن عدد الحجاج قبل سياسة الانفتاح كان يتراوح سنويًا بين ١٠ و ٢٠ فردًا فقط، ولكن بعد الإصلاح والانفتاح أصبح العدد بالآلاف^(١).

ومما يود الإشارة إليه أنه بجانب التعليم الصينى يوجد هناك نظام تعليمى خاص بمسلمى الصين منذ القرن السادس عشر أطلق عليه(التعليم المسجدى). وهو نوع من أنواع التربية الدينية على شكل كتاب ، ظهر في تاريخ الإسلام الصينى، وقد سمى بهذا الاسم لأنه يمارس في حرم المساجد، حيث كان الإمام يقبل عدة تلاميذ ، ويعلمهم الكتب الإسلامية المختلفة والفرائض الدينية ، ويعد منهم ذوى المؤهلات الدينية لسد حاجة المسلمين في حياتهم الاجتماعية والدينية^(٢).

وقد سُميت المدارس المسجدية بهذا الاسم لوقوعها في المسجد وتختلف أحجامها، ومستويات التعليم باختلاف أحجام المساجد التى تتيحها ، وأوضاعها الاقتصادية ، وكفاءات المعلمين فيها ، فالمساجد الغنية عادة ما كان يتوفر لها أئمة معلمون ذو فضل وعلم ، يتولون التدريس في مدارسها ، مما يجذب عدد كبير من طلاب العلم إليها ولذلك فإن المدارس التابعة لهذه المساجد كبيرة الحجم على وجه العموم . أما المدارس التابعة للمساجد المتوسطة الحجم ،أو الصغيرة فقد كانت متواضعة^(٣).

جهاز التعليم المسجدى :

وقد كان جهاز التعليم المسجدى يتكون من :

١- المعلمون :

وقد جرت العادة على تسميتهم (أئمة معلمون) . وكانوا من علماء الإسلام المتقدمين من خارج المناطق التى تقع فيها المدارس ، وكان من واجبات الأئمة

(١) رجب البنا : رحلة إلى الصين ، دار المعارف ، القاهرة ، ٢٠٠٢ م ، ص ١٩٧ .
(١) شيو يوان : المسلمون الصينيون "أسئلة وأجوبة" ، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين ، ط ١٩٩١ م ، ص ١٧٨ .
(٢) على عبد الحليم محمود: المسجد وأثره في المجتمع الإسلامى، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٧٤ م ، ص ١٧٨ .

المعلمين ما يلي :

أن يتولوا التدريس لإعداد ورثة قضية الإسلام .

أن يؤموا المصلين .

أن يشرفوا على شتى أنواع الشعائر الدينية .

أن يعملوا على نشر المعارف الدينية الإسلامية وسط المسلمين .

وكان تولى وظيفة الأئمة المعلمين يرسوا على الذين يحصلون على دبلومات

رسمية – أي الذين تخرجوا وأنعم عليهم بجبب خضراء باعتبارها أزياء شرف

لهم – ومنحوا رايات حريرية باعتبارها دبلومات لهم ، وعليها كتابات تشير إلى

موجز سير من يستحقونها ، وكفاءتهم في علوم الدين ، وتعبّر عن أمل المسلمين

فيهم .

٢- طلاب المدارس المسجدية :

يسمى طلاب المدارس المسجدية (الخلفاء) أو (الملات) . ومن المفروض

عليهم أن يدرسوا علوم الدين المتنوعة لكي يتقبلوها جميعاً . وتفتح المدارس

المسجدية أبوابها للذين تترادهم الرغبة في دراسة علوم الدين ، وليس لها مدة

دراسية محددة ، ولا نظام امتحاني ، ويتولى أئمة المساجد التعليم فيها . وتنقسم

على وجه التقريب إلى ثلاث مراحل : ابتدائية ، ومتوسطة ، وعليا^(١) .

مراحل التعليم المسجدي ومواده الدراسية^(٢) :

المرحلة الابتدائية : يقتصر التعليم فيها على المدارس القرآنية المتعلقة بالمساجد

، ويدرس فيها الطالب مبادئ اللغة العربية والقرآن الكريم .

المرحلة المتوسطة : يدرس الطالب فيها مبادئ النحو ، والبلاغة وبعض

العلوم الدينية من الحديث والتفسير ، ومنهج هذه المرحلة في حاجة إلى تعديل .

المرحلة العليا : وفيها يدرس الطالب علوم الفقه، والتفسير، والتوحيد، وبعض

العلوم الأخرى ، ومدة هذه المرحلة طويلة وهدفها تخريج دعاة ومدرسين.

الحاجة ماسة للكتاب الإسلامي وإعادة النظر في المناهج وإصلاحها، وتشكلت

لجنة سعودية في سنة ١٤٠٩ هـ، ومهمتها مساعدة المسلمين في الصين مادياً

وعلمياً ودراسة متطلباتهم التعليمية والثقافية

(١) أسامة عبد السلام محمد : الأثر الحضاري للإسلام في الحياة الاجتماعية والدينية في الصين في عهد أسرتي: يوان (١٢٧٧ - ١٣٦٨ م) ومينغ (١٣٦٨ - ١٦٤٤ م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٥ م ، ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

(2) <http://www.muslim.net/vb/showthread.php?t=310265>

مواقيت الدراسة :

ليست للمدارس المسجدية مواقف تعليمية محددة ، بيد أن المعلمين يبدءون إلقاء الدروس على الطلاب عادة بعد وقت وجيز من صلاة الفجر ، ويلقونها عليهم مرة أخرى بعد صلاة الظهر ، وعلى الطلاب أن يستردوا ما فهموه من الدروس على أسمع المعلمين بعد صلاة العصر . ويسمى ذلك (ترديد الدروس) ويمكن للطلاب أن يستذكروا الدروس ، وأن يطالعوا الكتب الأخرى خارج أوقات الدروس .

وكان التعليم في هذه المدارس يجرى بصورة عشوائية ، وكانت محتويات التعليم تتوقف على اختصاصات المعلمين . لذلك فإن نتائج الطلاب الدراسية وسرعة استيعابهم تتوقف على مدى اجتهادهم^(١) .

وإلى جانب هذه المدارس المسجدية بنظامها التعليمي يوجد كذلك عشرة معاهد إسلامية وهي^(٢) :

المعهد الإسلامي الصيني : تأسس في بكين عام ١٩٥٥م وهو مدرسة إسلامية عالية، مدة الدراسة فيه أربع سنوات، ومهمته إعداد الأئمة والدعاة، وتم إغلاقه خلال فترة الثورة الثقافية (١٩٦٦-١٩٧٦ م) ثم أعيد فتحه رسمياً في نوفمبر ١٩٨٢م ، وذلك بقرار من المؤتمر الإسلامي الرابع للمسلمين في الصين المنعقد عام ١٩٨٠م ، وتدرس فيه الكتب الإسلامية والتاريخ الإسلامي واللغة العربية .

المعهد الإسلامي في سنيانغ : تأسس في مارس عام ١٩٨٣م .

المعهد الإسلامي في تشنغتشو : تأسس في نوفمبر عام ١٩٨٥م .

المعهد الإسلامي في بكين : أقامته الجمعية الإسلامية ببكين في إبريل عام ١٩٨٦م .

المعهد الإسلامي بمنطقة سينكيانج الويفورية ذات الحكم الذاتي : تأسس منذ عام ١٩٨٣م ، وافتتح عام ١٩٨٧م ، ومدة الدراسة به خمس سنوات .

المعهد الإسلامي في لانتشو : تأسس في ديسمبر عام ١٩٨٤م ، ومدة الدراسة فيه خمس سنوات .

المعهد الإسلامي في تشينغهاي : تأسس في إبريل عام ١٩٨٧م ، ومدة الدراسة فيه خمس سنوات .

المعهد الإسلامي في كونمينغ : تأسس رسمياً في نوفمبر عام ١٩٨٧م .

(١) إبراهيم فنج جين يوان: الإسلام في الصين، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، ط١ ، ١٩٩١م، ص٢٣٣
(٢) صلاح يوسف موسى : الفكر الاجتماعي عند ماو تسي تونج وأثره في تحديث المجتمع الصيني ، مرجع سابق ، ص١٧١ - ١٧٢ .

المعهد الإسلامي في جينان : تأسس عام ١٩٨٩ م .
المعهد الإسلامي بمنطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوى : تأسس هذا المعهد عام ١٩٨٩ م .

أساليب التقويم في نظام التعليم بالصين :

إن أساليب التقويم والاختبار في نظام التعليم الصينى تتنوع حسب المرحلة التعليمية ومقررات كل صف دراسى ، بحيث يتم الاختبار في نهاية الفصول والسنة الدراسية والتخريج في مرحلة التعليم المكانى هو اختبار المستوى المقبول للطالب، بحيث يجب أن يكون شاملاً ومن خلال اختبار الفروع الدراسية والأنشطة والمعرفة المتعلقة والقدرات التى تدعم نمو وارتقاء الطالب في الكفاءة الشاملة واختصاصاته^(١) .

ويلاحظ هنا أن :

فروع الاختبار في نهاية المرحلة الابتدائية هي (اللغة الصينية والرياضيات) ويتم فحص الطالب في بعض القدرات في الفكر والأخلاق ومعايير الرياضة. يتم بعضها اجتياز الطالب للمرحلة ويسمح له بالتخرج، بعد امتحان يتم وضعه أسئلته من قبل المدارس تحت إرشاد دوائر التربية والتعليم .

امتحان التخرج للمرحلة الإعدادية يتم تحديده فروعاً بشكل موحد وطنياً في إطار الفروع الثقافية لسنة التخرج ، ويجب ضبط عدد فروع الامتحان بصرامة. يسمح للطالب بالتخرج إذا اجتاز الامتحانات التى تحدد صلاحيتها مجالس التربية والتعليم التابعة للمقاطعات والمناطق .

من المناسب أن يقام الاختبار مرة كل فصل دراسى وتتم الفحوص بشكل رئيسى في خلال الفصل، يتعين على سلطة التربية والتعليم أن تسيطر على الامتحان الموحد بصرامة غير امتحان التخرج .

يمكن إجراء الامتحانات والفحوص خطياً بطريقة الكتاب المفتوح أو غير ذلك من إجراءات شفوية وتطبيقية، ويتخذ تقدير النتائج نظام مؤوى أو نظام المستويات.

يتم وضع أسئلة الامتحانات وفقاً لمنهج التربية والتعليم وتجسيدا للأهداف التعليمية ومتطلبات التعليم. بحيث يتم إنشاء نظام فحص أسئلة متوازن^(٢)

(١) شبل بدران، فاروق البوهى : التربية المقارنة ، مطبعة الجمهورية ، الإسكندرية ، ١٩٩٩م، ص ٣٣٨ .

(٢) شبل بدران، فاروق البوهى ، مرجع سابق ، نفس الصفحة .

إعداد المعلم:

احتل المثقفون مكانًا بارزًا في الفلسفة الصينية الكونفوشيوسية، فقد دعا كونفوشيوس الناس للدراسة والتعليم والتفكير بلا سأم أو ملل. ومن ثم كان المعلم في التقاليد الصينية مكانًا خاصًا فهو لا ينتمي لرعايا الإمبراطور بل أنه مساو له ولذلك كان المدرسون هم الطبقة الوحيدة التي سمح لها بأن تقف وجهًا لوجه أمام الإمبراطور عند تلقى أمرًا. وذلك بخلاف أفراد الشعب الآخرين بما فيهم الأمراء والنبلاء والوزراء والعظماء الذين كانوا عليهم أن يديروا أوجههم جهة الشمال في حضرة الإمبراطور احترامًا وتقديرًا لذاته. وهذا التقليد الذي كان متبعًا مع طائفة المدرسين يدل على مدى إمعان أباطرة الصين القديمة في احترام المدرس وإجلاله^(١).

ولا شك في أن تعاليم كونفوشيوس قد تركت أثرها الكبير في نفوس الشعب الصيني من حيث إجلاله للعلماء والمفكرين وتوقيرهم واتخاذهم أبطالًا مفضلين بما لا نجد له مثيلًا في أي مجتمع آخر^(٢).

ومن أجل رفع مكانة المعلم السياسية والاجتماعية، وتحقيق الاحترام المتكامل لمهنة التعليم وإبراز دورها الرائد في المجتمع، وخلق المناخ الاجتماعي الملائم لاحترام المعلمين وتقييم المعرفة واحترام العلم، يقوم الشعب الصيني بالاحتفال بيوم المعلم وإقامة عدة حفلات لتكريم المعلمين والاستماع إلى آرائهم، وتقديم الأعمال الجليلة والآراء العملية التي من شأنها أن تحسن من أوضاعهم وتطور مدارسهم وتحل مشاكلهم على صعيد العمل والحياة^(٣).

ويحدد "قانون المعلمين لجمهورية الصين الشعبية" الذي صدر عام ١٩٩٤م حقوق ومصالح وواجبات المدرسين ومكانتهم القانونية والمعاملة لهم ونظام إدارتهم بصورة منتظمة.

وفي عام ١٩٩٨ م بدأ تنفيذ " خطة نهر اليانغتسي لمكافأة العلماء " الهادفة إلى اختيار الشبان البارزين الذين لا تتجاوز أعمارهم ٤٥ عامًا وذوى القدرة العلمية العالية والقدرة الكبيرة على مواصلة رفع المستوى والقدرة على قيادة فروعهم العلمية للحاق بالمستوى العالمي أو تجاوزه أو المحافظة عليه في المجالات الأمامية لهذه الفروع وتعيينهم كأساتذة .

(١) حسن سغفان : كونفوشيوس - النبي الصيني ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٢-١٠٣ .
(٢) صلاح بسيوني رسلان : كونفوشيوس رائد الفكر الإنساني ، مرجع سابق ، ص ٩١ .
(٣) فرغلي جاد أحمد : نظام التعليم في الصين: التجربة والدروس المستفادة ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ .

وفي عام ١٩٩٩ م بدأت وزارة التربية والتعليم تطبيق "خطة البستانى للقرن الحادى والعشرين" ورصدت الدولة الأموال الخاصة لها، لاختيار مجموعة من المدرسين الشبان الممتازين في المدارس الابتدائية والمتوسطة ومساعدتهم في البحوث حول التدريس والتجربة في الإصلاح التعليمى ورفع مستواهم في البحوث حول التدريس والتجربة في الإصلاح التعليمى ورفع مستواهم واشتراكهم في التبادل الدولى ونشر مؤلفاتهم^(١).

ونظرًا لأهمية وجود كادر مؤهل كافٍ من المعلمين، لذلك يعتبر التطوير والتحسين في برنامج إعداد المعلمين عاملاً أساسياً لرفع مستواهم العلمى والمهنى والثقافى، وتحقيق التوسع في التعليم لأن نجاح التعليم يعتمد أولاً على إعداد المعلم القادر على تنفيذ خطته، فلا قيام لعملية التعليم إلا بوجود المعلم الذى تتجسد فيه الخبرة المطلوب توصيلها إلى التلميذ، كما تتجسد فيه مجموعة القيم أو أنماط السلوك أو أساليب التفكير والعمل المطلوب أن يكتسبها التلميذ، لذلك لا سبيل لرفع كفاية العملية التعليمية أو تحسين نوعيتها إلا بتحسين مستوى المعلم، ورفع كفاءته والعناية بطريقة إعداده^(٢).

مؤسسات الإعداد:

١ - مدارس النورمال للصغار:

وتقبل الطلاب من خريجى المدارس المتوسطة الدنيا (الإعدادية)، ومدة الدراسة بها تتراوح ما بين ثلاث إلى أربع سنوات، وتقوم بإعداد معلمى رياض الأطفال.

٢ - مدارس النورمال الثانوية :

وتقبل الطلاب من خريجى المدارس المتوسطة الدنيا (الإعدادية)، ومدة الدراسة تتراوح ما بين ثلاث إلى أربع سنوات، وتقوم بإعداد معلمى المدارس الابتدائية. وعادة ما تكون مدارس النورمال ملحقاً بها مدارس ابتدائية تجريبية، وكذلك مدارس رياض الأطفال لتدريب الطلاب- المعلمين على التدريس في مجال التربية العملية^(٣).

ويعد المعلمون للمرحلة الثانوية بعد تخرجهم لا ينتظر أن يقوموا بالتعليم فقط بل يقومون أيضاً بالأبحاث العلمية ، وجميع الطلاب الذين يعدون للتدريس يحصلون

(١) سو شياو هوان : التعليم الصينى " الإصلاح والابتكار والتجديد " ، مرجع سابق ، ص ١١١ .
(٢) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية "دراسة في النموذج الصينى" ، مرجع سابق ، ص ١١٩ - ١٢٠ .

(٣) عبد الغنى عبود وآخرون : التربية المقارنة " منهج وتطبيقه " مرجع سابق ، ص ٣٦٢ - ٣٦٣ .

على إعانات من الدولة ويخصص لكل معلم عمل خاص يتفق مع قدراته ومع احتياجات المدارس في المنطقة وعندما ينقل مدرس من مدرسة إلى أخرى على نفس المستوى ، أو مستوى آخر يحتاج إلى موافقة هيئة عليا تابعة لمكتب التعليم وخصوصاً في الأقاليم ^(١) .

مناهج الدراسة :

وتنقسم مناهج إعداد المعلمين في جمهورية الصين الشعبية إلى ما يلي ^(٢) :
المواد الأكاديمية: وتشمل اللغة والأدب الصيني ، والرياضيات ، والطبيعة ، والكيمياء ، والأحياء ، وعلم التشريح البشري ، وعلى وظائف الأعضاء ، والتاريخ ، والجغرافيا ، والتربية الموسيقية ، والتربية الفنية . ويتخصص الطلاب الذين هم في مستوى الكلية في عدد أقل من المواد المترابطة وتوفي معظم الكليات مناهج في اللغات الصينية والأجنبية ، التاريخ ، الجغرافيا ، الرياضيات ، الطبيعة والكيمياء وعلم الأحياء .

المنهج التعليمي: وهو الذى يدرس في مدارس تدريب المعلمين على مجازرات خاصة في التربية ، علم النفس ، وطرق تدريس اللغة والأدب الصيني والحساب وغيرها من المواد والتربية العملية التى توفر التدريب العملى للطلاب- المعلمين على التدريس في المدارس الابتدائية والمتوسطة .
التدريب الأخلاقى-السياسى: وهى موضوعات نظرية تهدف إلى تشكيل شخصية المعلمين واكتسابهم معلومات عامة عن السياسة .

معايير جديدة في برامج إعداد المعلمين في الصين وتدريبهم أثناء الخدمة ^(٣) :

- ١- إرسال بعض العاملين في الدوائر الحكومية إلى الأقاليم لتدريب معلمى المدارس المتوسطة والابتدائية تطوعاً قبل أن يبدأ العام الدراسى الجديد للمدارس ، وقد كان ٩٥% من بين أعضاء هذه المجموعة من حملة الشهادات الجامعية .
- ٢- تحديد فصول دراسية تدريبية في الكليات والجامعات لتدريب معلمى المدارس الابتدائية المتوسطة الذين يلتحقون بهذه البرامج المعدة في الكليات والجامعات التى لم تخصص سابقاً لتدريس هذا النوع من البرامج .

(١) - De Feng Li; op.cit. p. 180 .

(٢) فرغلى جاد أحمد: نظام التعليم في الصين: التجربة والدروس المستفادة، مرجع سابق، ص ص ١٣٥-١٣٦ .

(٣) نبيل سعد خليل: التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصينى "، مرجع سابق ، ص ص ١٢١ - ١٢٢ .

٣- قررت اللجنة الوطنية للتربية في ١٠/١ / ١٩٨٦ م البث المباشر من الأعمار الصناعية في المواد التدريبية عبر البرامج التليفزيونية التعليمية للاستفادة من الأعمار الصناعية وفتح قناة تليفزيونية لبث البرامج التدريبية للمعلمين .
أهداف إعداد وتدريب المعلمين ^(١) :

استنادًا إلى القرارات الصادرة عن مؤتمر العمل الخاص بمعلم المدارس المتوسطة والابتدائية الذي عقدته اللجنة الوطنية في عام ١٩٨٥م فإن المتطلبات المطروحة والمتعلقة بتطوير التدريب وتهيئة كادر مؤهل من المعلمين للمدارس المتوسطة والابتدائية خلال ١٥ سنة متتالية تتفق مع متطلبات المبادئ الاشتراكية في جعل التعليم قادرًا على تلبية متطلبات التحديث ورغبة الشعب في ذلك التطور الحاصل في العالم مستقبلاً مع مراعاة العمل والتخصص والمستوى وقد تم تحديد الهدف العام وتحرير العمل على تنفيذه من خلال مراحل.

المرحلة الأولى: لمدة ٥-٧ سنوات ويتم فيها إعادة وتدريب وتنظيم وتثبيت هيئات التدريس الحالية وذلك لرفع كفاءاتهم في العمل كما تشمل هذه المرحلة العمل على إضافة معلمين جدد تهيئهم لتدريس المواد التي تقتصر إلى مزيد من المعلمين.

المرحلة الثانية: لمدة ٥-٧ سنوات يتم فيها إعادة ترتيب واستكمال احتياجات التعليم والتأكيد من وجود عدد كاف من المدرسين الاختصاصيين بالإضافة إلى إعدادهم في الجوانب الثقافية الوطنية وتأهيلهم لتولى مستوياتهم في مجال التربية والتعليم.

المرحلة الثالثة: تتمثل هذه المرحلة في إعداد كفاءات فاعلة جديدة من المعلمين يشكلون بما يتميزون به من قدرات العمود الفقري الذي تركز عليه عملية التعليم في القرن القادم وخاصة بعد أن تتأكد من أهمية التعليم الإلزامي وتتم عملية تطبيقه في جميع أنحاء البلاد .

وحاول النظام التعليمي في الصين إيجاد المزيد من التدعيم لعملية تدريب المعلمين باستخدامه لبعض السبل منها ^(٢):

(1) <http://site.iugaza.edu.ps/fajez/files/2010/02/3.doc> .

(٢) مجلة العلوم التربوية ، من الخبرات العالمية في التربية ، برنامج إصلاح وتطوير التعليم في الصين ، المجلد الثاني ، العددان الثاني ، الثالث ، يونيو ، ١٩٩٦م ، ص ٥٩ - ٨١ .

تشجيع خريجي المدارس الثانوية المتميز على الالتحاق بمعاهد المعلمين .
العمل بنظام الخدمة العامة للخريجين لضمان قيامهم بمهمتهم التعليمية .
تحمل مؤسسات التعليم الجامعي مسئولية إعداد معلمى المدارس الفنية والثانوية .
وضع وتنفيذ خطط تنمية المواهب والقدرات التعليمية لدى المعلمين .
إصلاح نظام المرتبات في الأجهزة التعليمية ورفع مرتبات المعلمين خاصة .
وضع قاعدة إدارية قوية لرفع مستوى وكفاءة المعلمين واتباع أفضل السبل في عمليات الاختيار والتدريب والترقية .

تقديم خدمات اجتماعية عالية المستوى خاصة ما يتعلق بالإسكان والمعاش والتأمينات الاجتماعية للمعلمين وصندوق الرفاهية للعاملين .

الوضع الاجتماعى والاقتصادى للمعلم :

كرمت الصين المعلم واحترمته فقد سجلت الكتب القديمة الكثير من قيم التعليم وصفات المعلم المثالى التى كانت كترنيمات يرددها التلاميذ على مدى أكثر من ألف عام ولخص sanzifing في كتابه لتعليم القراءة عام ١٩٦٠م القول بأن أهم شىء في التربية هى العلاقة الوثيقة بين المدرس والطالب وإذا لم يكن المعلمون حازمين في أداء واجبهم فهم كسالى.

وقد حاولت وزارة التربية والتعليم عام ١٩٥٦ م زيادة مرتبات المعلمين العاملين في المرحلة الابتدائية بنسبة ٣٢.٨% مع حد أدنى يبلغ عشرين في الشهر مع ذلك فقد استمر في المدرسة العليا لتدريب المعلمين أو ما يعادلها لا يتقاضون ما بين ٢٠-٢٦ شهراً بينما الحاصلون على سنتين من مدرسة التدريب المعلمين الأوائل أو مدارس عليا رفيعة ما بين ٢٤ شهراً حتى ٣١ شهراً. وخريجو كليات المعلمين لمدة سنتين يتقاضون ٣٤ شهراً الى ٤٤ شهراً أما خريجو المعلمين لمدة ٤ سنوات فيتقاضون ما بين ٤٠ شهراً إلى ٥٢ شهراً^(١).

وبعد إصلاح راتب المدرسين عام ١٩٨٥ م ، وإلى جانب تحديد رواتب المدرسين وفقاً لأعمالهم أنشئت على التوالى المكافأة لمدة الخدمة في التعليم والمكافأة للمعلم المسئول والمكافأة للمدرس على الدرجة الخاصة ، ثم حدد " قانون المعلمين لجمهورية الصين الشعبية " الذى صدر عام ١٩٩٤ م نظاماً جديداً لزيادة الراتب مع الترقية يشمل الترقية في فترة محددة والزيادة المناسبة

(١) فرغلى جاد أحمد : نظام التعليم في الصين: التجربة والدروس المستفادة ، مرجع سابق ، ص ص ١٣١-١٣٢.

الإجمالى مبلغ المعونات ، وحدد أن معدل راتب المدرسين يعادل معدل راتب الموظفين الحكوميين، بل يرتفع تدريجياً وفقاً لمعايير معينة^(١).

الإدارة التعليمية في الصين :

تعتبر الإدارة مسئولة عن إنجاز أهداف المجتمع ، لكونها قادرة دوماً على عمل التغيير إلى الأفضل ، ولكونها أحد عناصر العمل اللازمة لتحقيق التنمية والتطوير والتجديد والإصلاح . بل إن الإدارة هي السبيل الأمثل لبناء التقدم وقهر التخلف ، على اعتبار أن جوهر الفرق بين التقدم والتخلف يكمن في الهوة الإدارية . فالتقدم ينطوى على بلوغ المجتمع مرحلة عالية من الكفاءة الإدارية تؤهله لتحقيق أهدافه وزيادة معدلات الإنتاج ، الأمر الذى يؤدي إلى الزيادة المطردة في حركة التقدم . أما التخلف فينطوى على قصور النمط الإدارى المتبع في الوصول إلى المعدلات التنموية المرجوة لتحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته^(٢).

يمكن تقسيم الإدارة التعليمية في جمهورية الصين الشعبية إلى ثلاثة مستويات، وذلك على النحو التالى:

أولاً : إدارة التعليم على المستوى القومى :

تتعدد الجهات والهيئات المسؤولة عن إدارة التعليم في الصين على هذا المستوى ولكن يمكن إجمالها بشئ من الإيجاز في النقاط التالية :

رئيس الجمهورية :

يتم انتخاب رئيس جمهورية الصين الشعبية بواسطة البرلمان أو المؤتمر الوطنى الشعبى للصين ، وهو منصب دقيق للغاية فنظرياً رئيس الجمهورية على قمة الدولة ولكن فعلياً هو مجرد رمز . وتتوقف درجة امتلاكه للسلطة على منزلته ومكانته في الحزب الشيوعى الصينى ، وحالياً يشغل منصب رئيس جمهورية الصين منصب الأمين العام لمراكز الحزب الشيوعى الصينى في وقت متزامن ، وبذلك يصبح منصب رئيس الجمهورية أكثر أهمية .

وقد شهدت الصين تقلصاً في دور رئيس الجمهورية في صنع السياسة التعليمية بعد تطبيق سياسة الانفتاح عام ١٩٧٩ م إذ كان يقوم بوضع السياسة التعليمية

(١) سو شياو هوان : التعليم الصينى " الإصلاح والابتكار والتجديد " ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .
(٢) شاكر محمد فتحى أحمد : إدارة المنظمات التعليمية " رؤية معاصرة للأصول العامة " ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٦ م ، ص ١٥ .

وخطه التعليم وتحديد السلم التعليمي في كل مرحلة . إلى أن تم التحول من المركزية الشديدة إلى اللامركزية فأصبح يتم إشراك جميع المسؤولين من خلال عقد المؤتمر القومي الشعبي كل خمس سنوات ^(١) .

ووفقاً لدستور جمهورية الصين الشعبية فإن رئيس الجمهورية يصدر العديد من القوانين ، بناء على قرارات المجلس الوطني لنواب الشعب وقرارات لجنته الدائمة، يمارس إصدار القوانين في شتى مجالات الحياة، ومنها القوانين التعليمية وتعيين وعزل رئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضاء مجلس الدولة والوزراء ومنح أوسمة الدولة والألقاب الفخرية وإصدار أوامر العفو الخاص وإعلان الأحكام العرفية وإعلان حالة الحرب وإصدار أوامر التعبئة العامة، وإرسال الممثلين المفوضين لدى الدول الأجنبية واستدعائهم والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الهامة المعقودة مع الدول الأجنبية وإلغائها واستقبال الممثلين الدبلوماسيين الأجانب نيابة عن جمهورية الصين الشعبية. ويتم انتخاب رئيس الجمهورية ونائبيه من قبل المجلس الوطني لنواب الشعب ومدة ولايته خمس سنوات ^(٢) . ورؤساء الدولة الأسبقون هم "ماوتسى تونغ" ، " دنج شياو بنج" ، "جيانج زيمين" ، والرئيس الحالي هو جين تاو "ونائبه" تسنغ تشينغ لينغ " .

الحزب الشيوعي :

الحزب الشيوعي الصيني هو أقوى مؤسسة وعندما تأسس في عام ١٩٢١م كان يضم ٥٧ عضواً ، وفي مؤتمره الوطني الثامن في عام ١٩٥٦ م كان يضم حوالي ١١ مليون عضواً ، وفي عام ١٩٦٢ م كان يضم ١٨ مليون عضواً ، والشيوعيون هم الأكثر نفوذاً في جميع مستويات المجتمع ، والآخذين بزمam المبادرة في صنع القرار ، وهم الأكثر نشاطاً في تنظيم الحملات للتحقق من تنفيذ القرارات ، ويرجع الفضل إلى الحزب الشيوعي في تحويل الصين من بلد زراعي متخلف إلى بلد صناعي اشتراكي ^(٣) .

(١) منار محمد إسماعيل : صنع السياسة التعليمية " دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين " ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ .

(٢) عنتر محمد أحمد : إدارة التعليم في كل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وإمكانية الاستفادة منها في مصر ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٣) هيلدا هوخام ، ترجمة أشرف محمد كيلاني : المشروع القومي للترجمة " تاريخ الصين " منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين " ، العدد ٤٧٧ ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٢ م ، ص ٣٧٧ .

يبلغ عدد أعضاء الحزب الشيوعي في عام ٢٠٠٧ م ، ٦٦ مليوناً وهو ما يجعله أكبر حزب سياسي في العالم . ولا يزال الحزب في السلطة بفضل تنظيمه الصارم وقسوته. ويشرف الحزب ويؤثر على كثير من مظاهر حياة الشعب الصيني - على ما يدرس في المدرسة وما يعرض على شاشات التليفزيون، وظائفهم وسكناتهم، بل حتى عدد الأطفال المسموح لهم بإنجابهم - وهو مجموعة من النخبة تضم في معظمها مسؤولين حكوميين، وضباطاً في الجيش وعمالاً نموذجيين. ومن ثم، فالحزب لا يمثل الصين ككل .

ويعتقد الحزب مبدأ " الديمقراطية المركزية " ، التي تجعل كل عضو فرعاً في تنظيم الحزب. وللحزب هيكل هرمي قاعدته ملايين من تنظيمات الحزب المحلية في أرجاء البلاد ويرتفع حتى يصل إلى أعلى أجهزة صنع القرار في بكين. ومن الناحية النظرية، فإن قمة الهرم هي مؤتمر المجلس الوطني، الذي ينعقد مرة كل خمسة أعوام ويشارك فيه أكثر من ألف عضو من منظمات الحزب في أنحاء البلاد، والوظيفة الرئيسية للمؤتمر هي " انتخاب " اللجنة المركزية التي تضم ٢٠٠ عضو كاملي العضوية و ١٥٠ عضواً بديلاً أو أقل مرتبة، الوظيفة الرئيسية للجنة المركزية هي انتخاب مكتب سياسي جديد وانتخاب لجنته الدائمة الأقل حجماً ، حيث تكمن سلطات اتخاذ القرار الحقيقية في مختلف مجالات الحياة ومنها التعليم^(١).

وتتم إدارة التعليم في الصين وفق ما يحدده الحزب الشيوعي الصيني في إطار مبادئ المركزية الديمقراطية ، ويتم انتخاب جميع أعضاء اللجان الحزبية بطريقة سرية من بين القوائم التي تحددها اللجان العليا في الحزب^(٢). يلعب الحزب الشيوعي دوراً رئيسياً في تطوير سياسة الدولة . التي لها بناؤها الخاص المحلي والأقليمي ، كما أن المؤتمر القومي للحزب الشيوعي مع لجنته المركزية يضع اللمسات الأولى للسياسات القومية ، إلى جانب وضع أعضاء الحزب في كل مكان القيادة بالنسبة لعضوية اللجان المختلفة^(٣).

(١) عنتر محمد أحمد : إدارة التعليم في كل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر ، مرجع سابق ، ص ٨ .

(٢) منار محمد إسماعيل : صنع السياسة التعليمية " دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين " ، مرجع سابق ، ص ٢١٥ .

(٣) فرغلي جاد أحمد : نظام التعليم في الصين: التجربة والدروس المستفادة ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

ويتكون التركيب الهيكلي للحزب الشيوعي الصيني من عدة أجزاء هي ^(١) :

- المؤتمر القومي للحزب الشيوعي الصيني أو كما يسمى البرلمان الوطني للحزب .

- اللجنة المركزية .
- المكتب السياسي أو لجنة السياسات .
- أمانة الحزب (سكرتارية الحزب) .
- اللجنة المركزية لشئون التفتيش .
- لجنة الشؤون العسكرية .
- اللجنة الاستشارية المركزية .

مجلس الدولة:

يُعد مجلس الدولة حكومة شعبية مركزية لجمهورية الصين الشعبية، فهو الجهاز التنفيذي للهيئة العليا لسلطة الدولة. وهو أيضاً الهيئة العليا لإدارة الدولة وهو مسئول أمام المجلس الوطني لنواب الشعب ويقدم له تقارير أعماله. وفي الفترة ما بين الدورتين للمجلس الوطني لنواب الشعب يقوم بإبلاغ تقارير أعماله للجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب.

ويتكون مجلس الدولة من رئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضاء المجلس والوزراء ورؤساء اللجان ورئيس مصلحة الدولة لتدقيق الحسابات والسكرتير العام. ومدة خدمة رئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضاء مجلس الدولة خمس سنوات ولا تتجاوز فترتين متواصلتين. ويكون رئيس مجلس الدولة مسئولاً عن عمل المجلس وإدارته ويساعده في ذلك نوابه وأعضاء مجلس الدولة. والدورة الدائمة لمجلس الدولة تتكون من رئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضاء المجلس والسكرتير العام وتقوم بوضع القرارات الهامة ومنها القرارات التعليمية وإعطاء التوجيهات في إطار وظائفه وصلاحياته. ومكانة أعضاء مجلس الدولة مساوية لمكانة نواب رئيس مجلس الدولة. ويتبع لمجلس الدولة ديوان المجلس و٢٩ وزارة ولجنة ومصلحة الدولة لتدقيق الحسابات وهيئات عاملة أخرى وهيئات خاضعة له مباشرة ^(٢) .

(١) منار محمد إسماعيل : صنع السياسة التعليمية " دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين "، مرجع سابق ، ص ٢١٦ - ٢١٧

(٢) عنتر محمد أحمد : إدارة التعليم في كل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وإمكانية الاستفادة منها في مصر، مرجع سابق ، ص ٨ .

وتقوم الإدارات التعليمية التابعة لمجلس الدولة بتنفيذ نظام التعليم الابتدائي والثانوي ومضمونه، ومناهج التعليم الإلزامي، وتقوم بفحص ومراجعة الكتب الدراسية في ضوء حاجات عملية التحديث الاشتراكي، وبصياغة لوائح تنفيذية تفصيلية طبقاً للقانون المعمول به، ويتم ذلك بموافقة مجلس الدولة. ومن الأمثلة الواقعية على ذلك أن أصدر مجلس الدولة في الصين عام ١٩٩١ م قرار التطوير الفعال للتعليم الفني، وكان من أهم ثمار هذا القرار أن تضاعف عدد المدارس الفنية الصناعية عام ١٩٩٧ م عما كان موجوداً عام ١٩٨٠ م وفي عام ٢٠٠١ م كان هناك ١٤٨٥٤ مدرسة ثانوية مهنية بلغ عدد المسجلين بها ٣٣٣١١٠٠ طالباً ويشترك مجلس الدولة في الصين في عملية صنع السياسة التعليمية أى أنه يقوم بدور تشريعي من خلال نشر وصياغة التشريعات واللوائح المتعلقة بتعليم الفئات الخاصة وإدارة رياض الأطفال وبمؤهلات المعلمين وبتطوير التعليم الفني والمهني. وتشترك اللجان الدائمة للمؤتمرات التعليمية بالمقاطعات والمناطق ذات الحكم الذاتي بصياغة لوائح خاصة للتنفيذ طبقاً للقانون وتعتبر لجنة التعليم والتابعة لمجلس الدولة مسؤولة عن رسم وتشكيل وصياغة القوانين والسياسات والتشريعات والتخطيط^(١).

المكتب السياسى :

و تنتخب اللجنة المركزية للحزب الشيوعى أعضاء المكتب السياسى البالغ عددهم ٢٤، لكن السلطة الحقيقية تكمن في لجنته الدائمة المكونة من تسعة أعضاء، والتي تعمل كمجلس وزراء مصغر وتضم أقوى زعماء البلاد نفوذاً. لذا فان كل قرار مهم يؤثر على شعب الصين، البالغ تعدادده ١.٣ مليار نسمة، يناقشه ويقره أولاً مجموعة من الرجال الذين يجلسون في المكتب السياسى للحزب الشيوعى الصينى، الذى يجمع بين كل السلطات في الصين^(٢). والمكتب السياسى هو قلب أو مركز السلطة في الحزب الشيوعى، وهو أعلى جهاز في قيادة الحزب، وينعقد لمدة أسبوع، ويضم من ١٠ - ٢٠ عضواً،

(١) منار محمد إسماعيل : صنع السياسة التعليمية " دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين "، مرجع سابق، ص ٢٢٢ - ٢٢٣

(٢) عنتر محمد أحمد : إدارة التعليم في كل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر، مرجع سابق، ص ٨.

ويختص فعلياً بصنع القرارات الهامة الخاصة بالحزب والدولة ، وينعقد لمدة أسبوع كامل ، ويتكون المكتب السياسى من قيادات الحزب ممن تتوافر لديهم الخبرة الكافية ، والمكانة الاجتماعية ، ويشغلون المواقع الرئيسية في الحزب أو الحكومة أو الجيش ، ويتم انتخابهم كأعضاء دائمين للمكتب السياسى^(١) . تأسيس اللجنة الوطنية للتربية :

اقترح الرئيس الصينى " شاو شيانغ " عام ١٩٨٥ م أثناء انعقاد المؤتمر الشعبى الوطنى ، قيام اللجنة الوطنية للتربية لتحل محل وزارة التربية وتتولى مهام التعليم في جميع أنحاء البلاد ، وقد تم ذلك بعد أن حصل هذا الاقتراح على موافقة المؤتمر الشعبى الصينى السادس في جلسته الحادية عشرة ، وحلت بذلك اللجنة الوطنية المركزية للتربية لتحل محل وزارة التربية ، وهذه اللجنة مسئولة في الوقت الحاضر مسئولية مباشرة عن رسم الإستراتيجيات والسياسات والتخطيط لتطوير قضية التعليم والتربية والتنظيم والتنسيق لتحسين وتطوير وتوحيد النظم الإدارية ، والقيام بالإصلاحات المطلوبة في النظام التعليمى^(٢) .

المجلس الوطنى لنواب الشعب :

يُعد البرلمان الصينى، المجلس الوطنى لنواب الشعب، بموجب الدستور الذى صدر عام ١٩٨٢ م ، أقوى جهاز في الدولة ، وفي الحقيقة ، فإنه يزيد عن كونه أداة للتصديق على قرارات الحزب ، والمجلس مكون من قرابة ثلاثة آلاف عضو ينتخبون من قبل الأقاليم ومناطق الحكم الذاتى والبلديات والقوات المسلحة ، ومدة العضو داخل هذا المجلس خمسة أعوام ، ويصدق المجلس على القرارات التى تنظم العملية التعليمية في الصين ، وينعقد المجلس بكامل هيئته في جلسة سنوية واحدة^(٣) .

وزارة التربية والتعليم :

تأسست وزارة التربية والتعليم عام ١٩٤٩ م . وتركزت مهام هذه الوزارة الرئيسية في إعادة تصميم مؤسسات التعليم العالى تبعاً للنموذج السوفيتى ، ومحو الأمية في الريف ، وتشجيع العلماء الصينيين في الخارج على العودة للصين لإعادة التعمير ، وتشكل وزارة التعليم جزءاً من السلطة التنفيذية ، وهى

(١) منار محمد إسماعيل : صنع السياسة التعليمية " دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين " ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٢) فرغلى جاد أحمد : نظام التعليم في الصين: التجربة والدروس المستفادة ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

(٣) <http://www.china.org.cn/arabic/79033.htm>

أعلى نظام إدارى في الولاية أو الدولة ، وتقوم بإدارة المهام التعليمية في الدولة طبقاً لقانون ١٠٨ والذى ينص على أنه إذا كانت الحكومة المركزية تمثل القوة التشريعية والإدارية ، فإنها تقوم بإرسال مندوبين عنها إلى حكومات المديريات والأقاليم ، وإذا كانت المديريات تمثل قوة تشريعية وإدارية طبقاً للقانون ١٠٩ فإنها تقوم بإرسال مندوبين عنها إلى الولايات أو المقاطعات ، وهكذا يتم التفويض بالتدريج حتى المستويات الأدنى ، وفي حالة حدوث أى خلاف يحسم الأمر بواسطة السلطة المركزية وهي وزارة التربية والتعليم . وعلى مستوى المحافظات يوجد ستة أقسام مختلفة تؤدي وظائفها^(١) .

أما بالنسبة لمستوى المقاطعات والمحليات، فإن المكتب التعليمى على مستوى البلديات يقدم خدمات بنفس التصور السابق على مستوى المحافظة ، وتتم عملية صنع واتخاذ القرارات وفق عمليات منتظمة محددة ، وفي ضوء معايير وإجراءات معروفة ، ويوجد تقسيم غير رسمى للمستويات بين المستوى النظرى والعملى ، ويشترك أفراد الحزب المرتبطين بالإدارات التعليمية المختلفة في صنع السياسة والإشراف على تنفيذها^(٢) .

وتنقسم وزارة التعليم وظيفياً إلى تسع إدارات تحت إشراف وزير التعليم مباشرة، وهي :

(١) إدارة العلاقات الخارجية :

والتي تهتم بأعمال التعاون مع المنظمات الثقافية والدولية ، وتبادل الأساتذة والطلاب واختيار المبعوثين ، وتبادل الإعلام بين الصين والبلاد الأخرى .

(٢) إدارة المتابعة والتخطيط :

وهي المسؤولة عن التخطيط طويل المدى، وعلى اتصال وثيق باللجان التخطيطية، حيث تهتم بوضع الخطط التعليمية وتقييم المستويات التعليمية سواء على المستوى المركزى أو الإقليمى ، وتقوم بتشجيع الشباب في الأقاليم المجاورة للالتحاق بالمدارس، وتشرف على المناطق التربوية والتعليمية ، وتسمى هذه الإدارة أحياناً بإدارة التعليم المجاورة .

(٣) إدارة التعليم العالى :

وهي مسؤولة بالدرجة الأولى عن التعليم الجامعى، وهي تشرف على المعاهد

(2) منار محمد إسماعيل : صنع السياسة التعليمية " دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين "، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

(١) منار محمد إسماعيل ، مرجع سابق ، نفس الصفحة .

المختلفة التابعة للتعليم العالي مثل معهد التعليم الفني ، ومنظمة الإرشاد الأكاديمي، كما هي المسؤولة عن الإشراف والتوجيه والقيادة لكل مجريات الأمور بالجامعات بدءًا بالمفاهيم وتطوير الكتب الجامعية، واختيار هيئات التدريس .

(٤) إدارة التعليم الابتدائي والثانوي :

وهي تشرف على كل ما يخص التعليم الابتدائي والثانوي على المستوى المركزي والمحلي ، كما تقوم أيضًا بالإشراف على التعليم الثانوي الحرفي (المهني)، إلى جانب قيامها بأعمال التشييد والتغيير في المدارس المحلية ، وهي مسؤولة عن إعداد الكتب ، ومراجعة المناهج والخطط الدراسية وتقييم العاملين في هاتين المرحلتين .

(٥) إدارة الدراسات التخصصية والفنية للمدارس الثانوية :

وهي المسؤولة عن كل ما يتعلق بالجوانب الفنية في المدارس الثانوية التخصصية .

(٦) إدارة العمال والفلاحين :

وهي المسؤولة عن تطوير برامج تعليم الكبار وتنظيم مدارس وقت الفراغ والإشراف عليها.

(٧) إدارة الاتصال بين وزارة التعليم والوزارات الأخرى :

وهي تعمل كمؤسسة تعاونية للاتصال بين وزارة التعليم والوزارات الأخرى، خاصة المسؤولة عن المؤسسات التعليمية المقامة في إطارها، وذلك بهدف التعرف على الاحتياجات والمطالب الخاصة بهذه الوزارات .

(٨) إدارة التربية الاجتماعية :

وهي تهتم بشئون التربية المنزلية ، والتربية الخاصة (التلاميذ المعاقين عقليًا وجسميًا) إلى جانب إشرافها على الثقافة العامة والهوايات والمكتبات ، وحفظ الآثار والتراث ، وذلك من خلال إنشاء المجموعات الثقافية (الموسيقى ، المسرح ، السينما والإذاعة) وغير ذلك من الأساليب الفنية .

(٩) إدارة الشؤون العامة :

وتقوم بإنجاز وتوزيع وحفظ المستندات والمطبوعات الخاصة ، إلى جانب المشاركة في الصحافة العامة ، كما تقوم بالإشراف على التمويل وتوزيعه على الأنواع المختلفة من التعليم^(١).

(١) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية "دراسة في النموذج الصيني"، مرجع سابق ، ص ص ١٤٦ - ١٤٨ .

ثانيًا : إدارة التعليم على المستوى الإقليمي :

وفقًا للدستور الصيني يقوم التقسيم الإداري الحالي في الصين على أساس نظام ثلاثة مستويات وهي: مقاطعات (تشمل مناطق ذاتية الحكم وبلديات خاضعة للإدارة المركزية مباشرة وهي أيضًا بلديات مركزية) ومحافظة (تشمل محافظات ذاتية الحكم ومدن) وبلديات .

وتتدفق السلطة والقرارات من المستوى الأعلى إلى المستوى المتوسط من المقاطعات والمدن، وأخيرًا إلى المستوى المحلي من المناطق. وفي كل مستوى، تقف هياكل الحزب والدولة جنبًا إلى جنب، ودائمًا ما يكون ممثل الحزب هو الأقوى ، ومن ثم ، فإن أمين عام الحزب في الإقليم له الأولوية على حاكم الإقليم. ولكل مستوى مجلسه الشعبي المحلي الذي ينتخب حكومته المحلية الخاصة لفترة تتراوح ما بين ثلاث أو خمس سنوات. وتمنح هذه الحكومات المحلية حرية محدودة لتعديل التشريعات المحلية بما يتماشى مع ظروف كل منها.

وبالتالي تقع إدارة التعليم في هذا المستوى على مسؤولية الإدارات التعليمية بالأقاليم والتي يرأسها محافظ الإقليم بالإضافة إلى الأمين العام للحزب الشيوعي الموجود في كل مستوى من المستويات الإدارية المختلفة ويكاد يكون نفس التقسيم الوظيفي في لوزارة التعليم موجود بالإدارات التعليمية بالمحافظات وبالأقاليم^(١) .

أى أن الإدارة التعليمية فيه خاضعة لسيطرة حكم أو سلطة حكومات المحافظات الخاصة بالإدارة التعليمية، وتكون تحت توجيه وإشراف الوزارة، وتوجد في كل إدارة تعليمية على مستوى المحافظة ست إدارات فرعية تؤدي وظائفها المشابهة للإدارات العليا على المستوى المركزى وذلك على النحو التالى^(٢) :

(١) إدارة التعليم العالي :

وهى المسؤولة عن إدارة كل معاهد ومؤسسات التعليم العالي في المحافظة، إلى جانب الإشراف وتوجيه المناهج وامتحانات القبول، وكذلك توفير قادة التخطيط والتنفيذ .

(١) غنتر محمد أحمد : إدارة التعليم في كل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر ، مرجع سابق ، ص ٩ .

(٢) عبد الغنى عبود وآخرون : التربية المقارنة منهج وتطبيقه ، مرجع سابق ، ص ٣٦٧ .

- (٢) إدارة التعليم الابتدائي والثانوي:
وهي مسئولة عن تكامل الأنشطة التعليمية والمناهج الإضافية وتنظيماتها وخاصة منظمات الشباب الشيوعي، ومنظمة الحرس الأحمر، ومنظمات صغار الجنود الأحمر، ضمن النظام المدرسي ببرامجه التعليمية الرسمية .
- (٣) إدارة العمال والفلاحين:
وهي تركز على فصول محو الأمية الأساسية، ومقررات المستويات المتوسطة في مجال الزراعة وتقنياتها .
- (٤) إدارة المناهج :
فهي تهتم بعقد اللقاءات المستمرة مع المعلمين في مختلف التخصصات لمناقشة المستوى العلمي والأهداف، قبل رفع التقارير بها إلى المستوى المركزي في العاصمة بكين .
- (٥) إدارة شئون الأفراد:
وهي مسئولة عن عملية اختيار الأفراد وإعدادهم للمدارس، ومسئولة عن قبول الطلاب .
- (٦) إدارة التمويل والميزانية :
وهي المسئولة عن عملية إعداد الميزانية وتوزيعها على المدارس والمؤسسات التعليمية المختلفة .
- وفي الواقع العملي فإن هذه الإدارات المختلفة على مستوى المحافظة لها تأثير قليل على التغيير، ما عدا دورها في تنفيذ السياسات الموضوعة والمقررة من جانب المستوى الأعلى (الإدارة المركزية) .
- ثالثاً : إدارة التعليم على المستوى المحلي :
- تُعد البلديات هي الوحدات الإدارية القاعدية في البلاد، ويحق للدولة أن تقيم مناطق إدارية خاصة عند الضرورة ، وقد تقوم الحكومة ببعض التعديلات أو التغييرات لحدود المناطق الذاتية الحكم عندما تكون هناك حاجة لرفع مستوى العمل الإداري أو لأغراض التنمية الاقتصادية، وقد تقوم الحكومة أيضاً بمثل هذه التعديلات أو التغييرات الحدودية من أجل تعزيز وحدة المجموعات القومية المختلفة^(١) .

(١) عنتر محمد أحمد : إدارة التعليم في كل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وإمكانية الاستفادة منها في مصر ، مرجع سابق ، ص ٩ .

وتوجد مكاتب وأقسام للتعليم على مستوى المحليات، وتخضع لسلطة المحافظة وحكومات المجالس البلدية الخاصة التي تقوم بإدارة المهام التعليمية الخاصة بالولايات أو المقاطعات ، والمجالس البلدية ، وهذه الإدارات والأقسام تكون أيضاً خاضعة لإشراف وتوجيه الإدارات التعليمية المركزية^(١).

والأقسام التعليمية على مستوى المحليات تقدم خدماتها بنفس التصور السابق للإدارات التعليمية على مستوى المحافظة، ولكن بدرجة أقل أو أصغر، ما عدا الإدارات المحلية الواقعة في نطاق العاصمة " بكين " و " شنغهاي " و " تيانجن " ، حيث إنها على اتصال مباشر بوزارة التعليم، أما بقية الإدارات المحلية فتتصل بإدارات التعليم بالمحافظات، كما أن اللجان التعليمية في هذا المستوى مسئولة إدارياً عن التعليم الابتدائي والثانوي، كما يوجد هناك إدارة تعليمية مزودة بالمختصين لمسؤوليات محددة بهم، وهذه الإدارات المحلية تنتخب من بينها فرداً لإدارة المدارس الابتدائية المحلية^(٢).

وخلال عام ١٩٨٣ م، تم إدخال التعديلات على النظام الإداري في التعليم العام في الريف . أخذت اللجنة المركزية للتعليم قراراً بشأن إصلاح التعليم يتم بموجبه إعطاء السلطات المحلية صلاحية إدارة التعليم الابتدائي في البلاد ، وأن تكون هذه السلطات مهياً لاتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع المبادئ المطلوبة في مجال التعليم، كما تقوم بتنفيذ السياسات الموضوعية والنظم والخطط التفصيلية في الوقت الذي تقوم فيه المركزية في وضع الإستراتيجيات والخطط العامة للتعليم الابتدائي . وبموجب هذا القرار تقع على السلطات المحلية مسؤولية إدارة المدارس المحلية وتوفير مستلزمات العمل فيها ، كما تقع عليها مسؤولية توفير كل الطاقات والإمكانات لإدارة شؤون التعليم^(٣).

تمويل التعليم:

يعرف التمويل بأنه تكوين رأس مال لتنفيذ عمل معين ، لتحقيق نتيجة مرغوباً فيها قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو قد تكون جامعة لهذه الأغراض^(٤).

(١) فرغلي جاد أحمد : نظام التعليم في الصين : التجربة والدروس المستفادة ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ .

(٢) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ١٥٠ .

(٣) شبل بدران : التربية المقارنة " دراسات في نظم التعليم " ، مرجع سابق ، ص ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٤) عبد الله عبد الدايم : الإنفاق والتمويل في خطط التنمية بالبلاد العربية ، صحيفة التخطيط التربوي في البلاد العربية ، السنة السادسة ، العدد ٥ ، بيروت ، ١٩٧٩ م ، ص ١٥ .

وتمويل التعليم هو الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال ، والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة ، بما يساعد على تحقيق أهداف هذه الأنشطة ، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المنظومة^(١).

ليس من الممكن مقارنة تمويل التعليم في الصين عن مثيله في كافة دول العالم سواء من الناحية الكمية أو الكيفية نظراً لطبيعة إعداد السكان في الصين واختلاف البيئات وتنوعها وبالتالي اختلاف طبيعة احتياجات كل مرحلة تعليمية وبيئية ومقاطعة ، بحيث تتفاوت مستويات التمويل حسب ما سبق ، ومن ثم يتطلب الأمر إعداد وتجهيز الاعتمادات التمويلية اللازمة لتلبية احتياجات التعليم على كافة جوانبه .

جوانب تمويل التعليم :

أولاً: الاعتمادات الخاصة بمراتب العاملين في كل جوانب العملية التعليمية بداية من وزير التعليم وحتى الإداريين والعمال الخدميين .

ثانياً : الاعتمادات الخاصة بتمويل المدارس وتجهيزها من الناحية التقنية والرياضية والثقافية والتوسع في ذلك خاصة في المناطق الريفية .

ثالثاً : الاعتمادات المالية المطلوبة لتطوير التعليم وتلبية الاحتياجات العامة المساعدة في عملية التعليم كالتدريب والمنح والبعثات التعليمية .

رابعاً : الاعتمادات المالية اللازمة لمواجهة الأزمات التعليمية والكوارث التي قد تحدث بسبب عوامل طبيعية كالفيضانات أو عوامل إنسانية كأخطاء الأفراد^(٢) .

النفقات السنوية على التعليم :

منذ عام ١٩٧٩ م يتم تمويل نفقات التعليم عن طريق المقاطعات ، بحيث ينفق على الخدمات والمجالات المتنوعة كالثقافة والصحة والتربية حوالى ٨ - ١٠ % من معدل الدخل القومى ، بينما لا يزيد ما يخصص للتعليم عن ٥ % من سنة الدخل القومى^(٣) .

(١) أحمد عثمان حميد : أساسيات التمويل الإدارى واتخاذ قرارات الاستثمار ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٣ م ، ص ٢٧ .

(٢) شبل بدران : التربية المقارنة "دراسات في نظم التعليم" ، مرجع سابق ، ص ٢٧٠ .

(٣) شبل بدران ، مرجع سابق ، ص ٢٧١ .

وقد زادت نسبة الإنفاق على التعليم حتى وصلت إلى ١٥ % من الإنفاق العام منذ عام ١٩٨٢ م حتى عام ١٩٨٥ م ، وتشمل هذه النفقات المبالغ المرصودة من قبل الحكومة المركزية والسلطات المحلية ، ولا تشمل تلك المبالغ الاستثمارات في المباني الأساسية للتعليم ولا الهيئات من المؤسسات والمشروعات والتعاونيات الريفية الاقتصادية والمؤسسات الأخرى والأفراد والدخل من برامج دراسة العمل^(١) .

إن عملية جمع الميزانيات الإضافية لتدعيم التعليم، معيار مهم تبنته الحكومة الصينية في المرحلة الحالية ، وذلك لرفع معنويات مختلف قطاعات المجتمع ودفعهم للمساهمة في تطوير التعليم ودعمه وتعزيزه . ونجد أن كل مقاطعة أو سلطة في الولاية تتبنى عملاً عاماً موسعاً لبيان الاحتياجات الفعلية لميزانية التعليم ، وتوضيح الأوضاع الاقتصادية والإمكانيات المتاحة وعرض الحقائق كاملة في أساليب التمويل وتوزيعها ونسب الالتزام الفعلي لكل مرحلة ومن ثم يبذل الجهد لجمع الأموال اللازمة لذلك لتتفق بالكامل على مصالح النظام التعليمي في الإقليم أو الولاية نفسها ، ومن خلال لجنة الموازنة العامة للإقليم أو الولاية توضح خطة الموازنة المخصصة للتعليم وما ينفق وما يتبقى كمدرخ للنهوض بالتعليم .

وهناك مناطق أخرى تعتمد على تمويل التعليم وتطوير التعليم من خلال فرض ضرائب تصل إلى ١% على البضائع المنتجة ، وتخصص كلها للتعليم تحت إشراف لجان إدارية إقليمية موحدة .

ويمكن الإشارة هنا إلى أن ما يجمع عن طريق الهيئات أو الضرائب أو الجمعيات الأهلية لصالح التعليم لا يخصص أى جزء منه لرواتب المعلمين أو حوافزهم ، بل يخصص كل ما يجمع للإنفاق على المدارس الابتدائية والمتوسطة^(٢) .

ومن أشهر التبرعات الاجتماعية "مشروع الأمل" و "خطة براعم الربيع" وفي نهاية أكتوبر ١٩٨٩ م أعلن الصندوق الصينى للشباب في بكين تنفيذ "مشروع الأمل" بهدف حشد القوى الاجتماعية لمساعدة التعليم وضمان حق التعليم للأطفال الذين لا يستطيعون دخول المدارس في المناطق الفقيرة وفي نهاية ١٩٩٩ م تسلم "مشروع الأمل" أكثر من ١.٨ مليار يوان من داخل

(١) شبل بدران ، فاروق البوهي : التربية المقارنة ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .
(٢) شبل بدران : التربية المقارنة "دراسات في نظم التعليم" ، مرجع سابق ، ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

الصين وخارجها ، فساهم في إقامة ٧٨١٢ مدرسة ابتدائية لمشروع الأمل ، وساعد نحو ٢.٣ مليون تلميذ ليعودوا إلى مدارسهم من جديد .

وفي عام ١٩٨٩م بدأت "خطة براعم الربيع" بدعوة من اتحاد النساء لعموم الصين وتولى التنفيذ الصندوق الصيني للأطفال، فأقيم صندوق خاص لالتحاق الفتيات بالمدارس ، لتنفيذ التعليم الإلزامي الابتدائي مجاناً للإناث في المناطق الفقيرة ، ومساعدة الفتيات الفقيرات في العودة إلى مدارسهن من جديد إلى نهاية عام ٢٠٠٠م حصلت خطة "براعم الربيع" على أكثر من ٣٠٠ مليون يوان ، وأقامت فصول براعم الربيع للتلميذات في ٢٩ مقاطعة ومنطقة ذاتية الحكم ومدينة تديرها الحكومة المركزية ، وساعدت ١.٠٥ مليون تلميذة فقيرة ^(١) .

وقد عززت الحكومة الصينية خلال السنوات الأخيرة تمويلها للتعليم، إذ شكلت نفقات التعليم في المالية ٢.٨٢% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٥ م، بزيادة ٠.٠٣ نقطة مئوية عن عام ٢٠٠٤ م ، هذا وقد بلغت نفقات التعليم في الصين ٨٤١.٨٨٤ مليار يوان (١٠٧,٥٢ مليار دولار أمريكي تقريباً) في عام ٢٠٠٥ م، بزيادة ١٦.٢٤% عن عام ٢٠٠٤م، ومنها ٥١٦.١٠٨ مليار يوان (٦٥.٩١ مليار دولار أمريكي تقريباً) لنفقات التعليم في المالية المركزية بزيادة ١٥.٥٧%، إلى جانب ذلك، بلغ إجمالي الاستثمارات التي خصصتها الميزانية المركزية والميزانيات المحلية ٤٦٦.٥٦٩ مليار يوان (٥٩.٥٩ مليار دولار أمريكي تقريباً) في عام ٢٠٠٥ م، بزيادة ١٥.٨٤% عن عام ٢٠٠٤ م، ومنها ٣٤.٩٨٥ مليار يوان (٤,٤٧ مليار دولار أمريكي تقريباً) لنفقات التعليم من المالية المركزية، بزيادة ١٦.٨٣%، وذلك أعلى من معدل الزيادة للإيرادات الدائمة للمالية المركزية .

وقد أظهرت دراسة أجرتها مصلحة الدولة للإحصاء أن نمو النفقات التعليمية أسرع من نمو سائر النفقات الاستهلاكية الحالية في المدن الصينية، فقد بلغ معدل حوالى ٢٠٪ سنوياً. وتماشياً مع التطور السريع لعملية العولمة الاقتصادية في هذا القرن وانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، شهدت الصين تغيراً كبيراً في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يعنى أنه على هيئات التعليم الصينية أن تفكر من جديد في نمط تربية الأبناء وتسرع في تطوير التعليم ^(٢) .

(١) سو شياو هوان: التعليم الصينى "الإصلاح والابتكار والتجديد"، مرجع سابق، ص ١٣٦ - ١٣٧ .

(٢) مجلة المعرفة : مجلة شهرية ، تربوية ، ثقافية ، العدد ١٥٦ ، مارس ، ٢٠٠٨ م ، مرجع سابق .

وبعد أن استعرضنا النظام التعليمي للصين الشعبية، ألا يحق لنا أن نعتبر تجربة الشعب الصيني الموحد ذو ١٣٠٠ مليون والذي يتكون من ٥٦ قومية ، رائدة وتستحق الدراسة والتأمل خصوصاً في مجال التربية والتعليم لغرض الاستفادة منها في تطوير بلداننا التي لازال التعليم فيها يسير كسير السلحفاة بل يتراجع أحياناً ، وتوثيق العلاقات بكافة المجالات مع هذا الشعب الذي يتميز بالجد والإخلاص في العمل والبساطة والتواضع ، فعلى الرغم من التطور الهائل الذي أحدثوه وأصبحوا يعيشون في دولة عظمى ولكنهم يؤكدون عند النقاش معهم "نحن لازلنا دولة نامية " فرحم الله شعوبنا ودولنا التي لازال الكثير منها نائماً ولكن نومهم طويلاً ويختلف عن نوم الصينيين الذي حذر منه نابليون قائلاً: لا تصحوا هذا العملاق من قمقمه ودعوه نائماً ، لأنه لو أفاق هذا التنين أو المارد لانقلب حال العالم .

الفصل الثالث

العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية فى جمهورية الصين الشعبية

تمهيد :

مما لا شك فيه أن قضية التنمية من أهم القضايا في العصر الحالى وخاصة في بلادنا التى تصنف ضمن الدول المتخلفة والمقصود بالتنمية ليست تنمية رؤوس الأموال والإنتاج فقط ولكن الأهم هو تنمية العقول أولاً فهى السبيل الأفضل للتغلب على حالة الضعف والتبعية التى تعيشها بلداننا الإسلامية فالتجربة التى مرت بها البلدان الإسلامية ومحاولات التنمية من الجوانب الاقتصادية فقط لم تصل إلى الهدف المنشود نظراً لإهمالها النواحي الاجتماعية والثقافية فارتفع المستوى الفكرى العام لأبناء الأمة هو معيار لتقدم هذه الأمة العلمى والحضارى وهذا ما يلاحظ في المجتمعات الإنسانية عموماً فالنوعية للقوى البشرية ومدى استجابتها للتقدم فهى التى تحدد درجة التقدم في الأمم^(١).

تعتبر الموارد البشرية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية ، ولقد أصبحت النظرة إلى تلك الموارد في العقود القليلة الماضية أنها استثمار له عائد مرتفع طويل الأجل ، حيث يمتد ذلك العائد خلال الحياة الإنتاجية للفرد . ولقد اعتبرت تلك الموارد وتنميتها من أهم عوامل نجاح أى عملية تنمية اقتصادية ، وكشرط ضرورى لنجاح العوامل الأخرى مثل رأس المال والموارد الطبيعية ، فشرط كفاءة هذه العوامل وجود أو توافر القوى البشرية الملائمة والمناسبة والمؤهلة لاستخدام هذه العوامل بصورة فعّالة.

وتتعدد العوامل المؤثرة في الموارد البشرية ، ويعتبر التعليم من أهم هذه العوامل ، ويؤثر التعليم في تنمية وتطوير الموارد البشرية من خلال رفع كفاءتها وإنتاجيتها . وبذلك يسهم في عملية التنمية بصورة فعّالة ، ولقد اعتمدت العديد من الدول الكبرى في بداية خطواتها للنمو على التعليم وتطويره كركيزة أولى للتنمية الاقتصادية . وقد استطاعت فعلاً بفضل المستوى التعليمى المرتفع لأفراد القوى العاملة تحقيق معدلات تنمية سريعة ومتلاحقة مما أدى بها إلى الدخول في

(١) عدنان بن أحمد الورثان : التربية والتنمية بالمملكة العربية السعودية ، بحث منشور ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود ، ١٤٢٥ - ١٤٢٦ هـ ، ص ٢ .

مصاف الدول الكبرى التى اتخذت من التعليم ركيزة أساسية لتحقيق تنميتها الاقتصادية^(١).

ماهية التنمية والمبادئ التى تقوم عليها :

ماهية التنمية: التنمية تعنى "التغيير" فالتنمية فى جوهرها عملية تغيير تشمل الإنسان والمجتمع والدولة على المستوى الرأسى ، كما تشمل كافة نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعمرانية والأخلاقية...الخ على المستوى الأفقى.

وتختلف أهداف هذا التغيير باختلاف مقاصده "فهل التغيير بهدف التحديث أو التعريب أو المركسة أو الأسلمة وغيرها من المفاهيم التى جوهرها التفعيل ، أى إحداث الفعل من الخارج لا حدوثه من الداخل ، بمعنى فرض وصايا على الواقع الاجتماعى لإعادة تشكيله من خلال عمليات متواصلة من الهدم والبناء للوصول إلى الصورة التى يهدف إليها من بيده الأمر"^(٢).

فلفظ التنمية من النمو ، بمعنى "زاد وكثر" ، يقال : نما الزرع ، ونما الولد ، ونما المال " - وبمعنى "كبر" و"ازداد" أيضاً^(٣) فالنماء يعنى أن الشيء يزداد حالاً بعد حال من نفسه لا بالإضافة إليه ، فالنبات ينمو ويزيد ، ولا يقال لمن أصاب ميراثاً ، أو أعطى عطية أنه قد نما ماله ، وإنما يقال نما ماله إذا زاد فى نفسه، والنماء فى الماشية حقيقة لأنها تزيد بتوالدها قليلاً قليلاً^(٤).

أما تعريف التنمية فهو من أهم المشكلات التى واجهت العلماء المهتمين بهذا الشأن فقد تعددت التعريفات لهذا الاصطلاح داخل المجتمعات لاختلاف الاستخدامات. لذلك ظهرت تعريفات عديدة، لغوية، اجتماعية، سياسية...إلخ- بهذا المفهوم أدت لصعوبة تحديد المعنى الاصطلاحى له .

" فالتنمية قبل كل شئ أسلوب عملى يقاوم ويبعد السلبية. ويمنع استخدام أساليب العنف والهدم، ويوجه الطاقة البشرية إلى تحقيق أهداف المجتمعات النامية تحقيقاً يحيل آثار السلبية إلى قوة إيجابية متعاونة. وطاقات مادية ومعنوية متكافئة

(١) إسراء عبد الباسط أحمد : سيكولوجية التعلم والتخطيط التعليمى والعائد الاقتصادى ، دار نهضة الشرق للطبع والنشر والتوزيع ، يناير ٢٠٠١ م ، ص ٢٤.

(٢) عبد الله زين الباز شادى : الدور الحضارى للمؤسسات التعليمية فى النهضة الماليزية فى الربع الأخير من القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص ١١.

(١) عبد الغنى عبود : التربية ومشكلات المجتمع ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٢ ، ١٩٩٢ م ، ص ١١٥.

(٢) عبد الله زين الباز شادى : الدور الحضارى للمؤسسات التعليمية فى النهضة الماليزية فى الربع الأخير من القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص ١٢.

تهدف تحقيق تقدم المجتمع نحو آماله الكبرى ومن هذا المنطلق أن التنمية ترتبط بهدف أصيل هو اكتشاف الموارد المادية والبشرية وتوجيهها لتصبح عوناً على تحقيق الرخاء والتقدم للمجتمع والمواطنين جميعاً لذلك فالتنمية الشاملة إذا هي عملية اجتماعية واقتصادية تستهدف رفع مستوى معيشة شعب لكى يصل إلى مستوى معيشة شعوب البلاد المتقدمة حضارياً وليمكن أن يكون هناك تنمية شاملة ما لم تتضمن الجانبين الاجتماعى والاقتصادى معاً في وقت واحد بطريقة متوازنة لكى تحقق بكليهما الثمرات المنشودة^(١).

وتعرف التنمية ، بأنها مجموعة من الطرق والوسائل التى تستخدم بقصد توحيد جهود الأفراد مع السلطات من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية .

وتعرف أيضاً بأنها عملية تستهدف إيجاد ظروف التقدم الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع كله بمشاركة النشطة عن طريق أفراد وجماعاته وهيئاته، مع الاعتماد إلى أقصى درجة على مبادرة هؤلاء الأفراد والجماعات والهيئات^(٢) .

كما تعرف أيضاً بأنها عملية تغير تتجه نحو التقدم عن طريق سياسات موضوعة محلياً هدفها إعادة توجيه القوى الموجودة بالفعل في المجتمع ودفعها نحو مجالات جديدة بمعنى صبغ التغيير الاجتماعى صبغة تتفق وظروف كل مجتمع من المجتمعات وهكذا يتبين أن الاهتمام بالتنمية هو اهتمام بالتغيير الاجتماعى وبالتحضر وهذا ما يميز الاهتمام الحديث بالتنمية^(٣).

هذا ويعتبر التعريف الذى يكاد يقبله معظم المشتغلين الآن بالتنمية والتخطيط هو التعريف الذى قدمته هيئة الأمم المتحدة والذى ينص على أن المقصود بالتنمية هو " العملية التى يمكن بها توحيد الجهود لكل من المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية، لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن " ويتضمن هذا التعريف عدة مبادئ هامة يمكن أن نعتبرها بمثابة الأركان الأساسية لعملية التنمية^(٤).

(١) إيكه هولتكرانس، قاموس مصطلحات الإثنولوجية والفولكلور، ترجمة محمد الجوهري، حسن الشامى، الطبعة الأولى، دار المعارف بمصر، ١٩٧٢م، ص ٢١٨ - ٢١٩.

(٢) محمد صبرى الحوت ، محمد أحمد عبد الدايم : التربية والتنمية في العالم الثالث في سياق النظام الدولى الجديد ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، " المجلد العاشر ، الجزء ٧٧ ، ١٩٩٥ م ، ص ٤٣ .

(٣) صلاح العبد : علم الاجتماع التطبيقي وتنمية المجتمع العربى، مؤسسة دار التعاون، ١٩٧٢م ص ٤ - ٥.

(٤) (Kadt, Emanueid & Williams, Gavin, Sociology and Development, London, EC4.,1974, p.p. 1-2.

وأهم المبادئ والخصائص التي تقوم عليها التنمية هي :

أن التنمية عملية شاملة لجميع جوانب الحياة .

أن التنمية عملية داخلية ذاتية.

أن هناك العديد من المقومات للتنمية مثل الموارد الطبيعية والبشرية ورأس المال.

أن التنمية عملية تغيير شاملة ومستمرة .

أن التنمية عملية تتطلب أن يشترك فيها كل من المواطن والدولة .

أن التنمية تهدف إلى القضاء على التخلف والتبعية وتؤكد الاعتماد على الذات .

أن التنمية تهدف إلى توفير حياة كريمة لكل أفراد الشعب .

أن التنمية ليست طريق واحد محدد وإنما يتعدد وتتعدد طرقها بتنوع الإمكانيات الكامنة .

أن التنمية وعى ثقافى واجتماعى بالدرجة الأولى وإحساس ومواطنة ومشاركة في تنمية المجتمع بالدرجة الثانية .

أن التنمية ليست قضية علم فحسب، لكنها قضية علم وخيار أيديولوجى أو عقائدى، وقيمتى وأخلاقي، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال البعد التربوى^(١) .

العلاقة بين التعليم والتنمية :

ومما لا شك فيه أن العلاقة بين التعليم والتنمية علاقة كبيرة جدًا فهي تعود إلى قناعة الكثير من الاقتصاديين في هذا العالم المعاصر بأن قضية التعليم أصبحت حتمية تفرضها التنمية فالتعليم هو الركيزة الأساسية في البناء الحضارى للأمم فكلما ارتفع المستوى الفكرى العام لأبناء الأمة ازدادت درجة حضارتهم وتقدمهم العلمى أى أنه كلما كان النظام التعليمى أكثر كفاءة كلما ارتفعت درجة التقدم الحضارى فرغم وجود الكثير من الأسباب لحدوث التنمية مثل البيئة والاقتصاد والصحة وغيرها إلا أن التعليم هو الأهم حيث أنه الأقدر على إعداد القوى البشرية التى تستطيع الاستجابة للتنمية وهكذا فإننا نجد أن خير دليل على ارتباط التعليم بالتنمية هو ما تشهده بعض الدول المتقدمة التى استطاعت عن طريق اتخاذها التعليم أداة لإحداث التنمية مثل اليابان وألمانيا اللتان خرجتا من الحرب العالمية الثانية بهزيمة قاسية ولكنها استطاعت وعن طريق التعليم الوصول إلى أعلى درجات التقدم الاقتصادى والتكنولوجى^(٢) .

(١) عدنان بن أحمد الورثان : التربية والتنمية بالملكة العربية السعودية ، مرجع سابق ، ص ٤ .

(٢) عدنان بن أحمد الورثان ، مرجع سابق ، ص ٢ .

وتمثل نهاية الحرب العالمية الثانية نقطة البدء في الدراسة العلمية للعلاقة بين التعليم والاقتصاد ، وخاصة في فترة الستينيات ، التي ظهرت فيها نظرية رأس المال البشري على يد عالم الاقتصاد التربوي تيودور شولتز في مطلع الستينيات (١٩٦١م)، وكذلك الدراسات التي أجراها دينسون وغيرهم من علماء الاقتصاد التربوي ، فقد أحدث ظهور هذه الآراء والنظريات ثورة في مجال علم الاقتصاد التربوي ، كما أدت هذه الآراء إلى زيادة الاهتمام بالتعليم كأساس في تحسين الدخل القومي للمجتمع ، وتحسين دخل الفرد " فمنذ أوائل الستينيات تضاعف عدد المسجلين في المدارس في كثير من البلدان غنية كانت أم فقيرة ، وتحسن الجانب التربوي ، والإنتاجية الكامنة للقوى العاملة .

كما تغيرت نظرة الأفراد والمجتمع إلى التعليم من مجرد خدمة إلى اعتباره استثماراً ذا عائد كبير "فقد أصبح مقبولاً لدى أرباب السياسة الاقتصادية ، أن التعليم ليس خدمات اجتماعية مطلوبة ، وإنما هو فوق ذلك كله ، قطاع أساسي من قطاعات التنمية الاقتصادية^(١) .

كما تنوّات المعرفة مكانة اقتصادية كبيرة ، وحلت محل الموارد الطبيعية في قيمتها الاقتصادية " فقد شعرت الحركة العمالية بأن سيطرة رأس المال ليست مبنية على القوة الاقتصادية والعسكرية فقط ، بل أيضاً على احتكار المعرفة اللازمة للتخطيط والتنظيم وإدارة العملية الإنتاجية^(٢) .

والتنمية الشاملة تحتاج إلى العديد من المقومات البشرية وغير البشرية إلا أنه يكاد يجمع المهتمون بقضية التنمية على أن العنصر البشري هو أهم هذه المقومات حيث يعد العنصر البشري العنصر الأساسي والركيزة التي تقوم عليها التنمية في أي بلد ولا سبيل إلى بناء هذا الإنسان إلا عن طريق التربية التي تقوم على تطوير الشخصية الإنسانية وإعادة بنائها كما تعمل التربية على إيجاد أنماط من السلوك تناسب التنظيمات الاجتماعية الناشئة عن الأخذ بالأساليب العلمية والتكنولوجية كما تعيد التربية بناء الآراء والمعتقدات لتواكب التغيرات الاجتماعية الناشئة عن عملية التنمية ومن هنا يتضح أن الإنسان هو أساس التنمية وأدائها وهو أيضاً غايتها وهو في الوقت نفسه محور العملية التربوية^(٣) .

(١) سعيد إسماعيل على : التعليم والخصخصة ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد ١٠٥ ، أكتوبر ١٩٩٦ م ، ص ٥٥ .

(٢) ستيفن كاسل وآخرون : " دور التعليم خلال مرحلة الانتقال " ، ترجمة : محمود أمين العالم ، مجلة مستقبل التربية ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، العدد الرابع ، ١٩٨٢ م ، ص ٤٧ .

(٣) عدنان بن أحمد الورثان : التربية والتنمية بالملكة العربية السعودية ، مرجع سابق ، ص ٥ .

وتجدر الإشارة إلى أن التنمية الحقيقية مؤشر للرقى البشرى أو الحضارى تكمن في مدى نمو الجانب المعرفى والخبراتى للإنسان ، ولذلك فإننا نجد أن كثيراً من المنظمات الدولية حالياً قد اعتمدت أسلوباً حديثاً لقياس نمو الدول ، يبعد عن المقاييس القديمة كالتصنيف السابق لدول العالم إلى دول نامية ودول متطورة ودول صناعية ، أو دول ذات تخطيط مركزى الخ . بل إن أحدث مؤشر للتنمية اعتمدته هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٠ م هو مؤشر التنمية البشرية ، والذي يعتمد بشكل رئيسى على الحالة التعليمية أو المستوى التعليمى للشرائح السكانية بالدول حسب معيار معين ^(١) .

وقد أثرت طبيعة العصر الحالى على العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادى . ذلك أن هناك تغيرات قد حدثت في طبيعة المجتمع " فنحن ننتقل من المجتمع الصناعى إلى المجتمع ما بعد الصناعى ، والذي أطلق عليه بعض المفكرين مجتمع الموجه الثالثة أو المنحنى الثانى.

كما حدثت تغيرات في مقومات الاقتصاد " فبعد أن كانت مقومات الاقتصاد في الثورة الصناعية هي (الأرض ، العمالة ، رأس المال ، الآلات) ، أصبحت في الثورة التكنولوجية الثالثة هي (الفكر ، العلم ، والابتكار) ^(٢) .

وقد نجم عن ذلك أن تأهيل الفرد ، وإعادة تأهيله قد أصبح ضرورة أساسية للفرد والمجتمع على السواء ، مما عمل على زيادة فعالية مؤسسات الإعداد والتأهيل وخاصة النظام التعليمى " فعصر الثورة الصناعية الثالثة ، أصبح عصر الثورة التعليمية ^(٣) .

ولا شك أن الذى زاد من علاقة التعليم بالتنمية وخاصة في منتصف هذا القرن هو الاقتصاد كمحور مهم حيث ظهرت بعض النظريات المهمة مثل نظرية رأس المال البشرى والتي تعتبر بمثابة الإطار النظرى المسئول عن التبنى الكامل للعلاقة الجدلية بين التعليم وسياسات التنمية وهو الإطار الذى أصبح التعليم بمقتضاه الحاسم الأول في النمو الاقتصادى للدول ومع ظهور هذه النظرية زاد الاقتناع بدور القدرة الإنتاجية للموارد البشرية في العملية التنموية واعتبارها رأس مال مستثمرة ولعل الدور الأكبر لانتشار هذه النظرية يعود إلى وكالات

(١) <http://209.85.229.132/search?q=cache:gl=eg> .

(٢) نبيل حسن فتح الله: التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادى في مصر وماليزيا، مرجع سابق ، ص ٣٣
(٣) عبد اللطيف محمد محمود : " التعليم ومستقبل التنمية البشرية في الوطن العربى وتغيرات نهاية القرن " ، مجلة دراسات تربوية واجتماعية ، كلية التربية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، المجلد الأول ، العدد الأول ، يناير ، ١٩٩٥ م ، ص ١٢٠ .

التنمية الدولية مثل البنك الدولي واليونسكو ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وغيرها وهذه النظرية أدت إلى زيادة الإنفاق على التعليم عالمياً وربطت التعليم وبقضية الإنتاج فتضخمت الاستثمارات في قطاع التعليم وأجريت البحوث والدراسات حول إسهام التعليم في النواحي الاقتصادية وغيرها من نواحي التنمية الأخرى^(١).

وعلى الرغم من قدم علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي ، إلى أن معظم الدول النامية لم تظن لذلك مما أدى إلى تشوه ، وخلل في هذه العلاقة تمثل في عدم اتساق النظام التعليمي مع متطلبات النمو الاقتصادي ، وحاجات سوق العمل من القوى البشرية، الأمر الذي أدى إلى وجود فائض من الخريجين في تخصصات ليست مطلوبة في سوق العمل ، وعجز في تخصصات حيوية في سوق العمل ، إلا أن الأمر لم ينطبق على كل الدول النامية . ذلك أن هناك مجموعة من الدول النامية قد أدركت أهمية العنصر البشري في ، إحداث النمو الاقتصادي وتتمثل هذه الدول في دول النمرور الاقتصادية الآسيوية " فالنمرور الآسيوية بنت نجاحها على النظام التعليمي ، وعلى مهارات أبنائها ، وليس على توافر المصادر الطبيعية بها^(٢).

ومن خلال اعتمادها على النظام التعليمي في إعداد وتأهيل القوى البشرية حققت هذه الدول معدلات نمو اقتصادي عالية " فالدول هي (كوريا الجنوبية – تاوان – هونج كونج – سنغافورة – ماليزيا – أندونيسيا – تايلاند) درجت على تحقيق معدلات نمو اقتصادي سنوية في حدود من ٧.٠ % إلى ١٠.٠ % سنوياً " مما جعل هذه الدول بمثابة نموذج للدول النامية التي تعتمد على العنصر البشري المؤهل في إحداث تنمية اقتصادية حقيقية ، ومعدلات نمو اقتصادي عالية " فهذه الدول تعد مثلاً ، ونموذجاً واقعياً على مدى ما يمكن أن يحققه الاهتمام بالإنسان ، والتنمية البشرية عامة من خلال التعليم والتدريب ، وإتاحة الفرصة للعامل البشري للإبداع والمشاركة الواعية في تحقيق رفاهية المجتمع^(٣).

نخلص مما سبق أن العلاقة بين التعليم والتنمية يتوقف على العنصر البشري، وأنه يتوقف على إنتاجية الفرد ، ومستوى الوعي الاقتصادي لدى أفراد المجتمع

(١) عدنان بن أحمد الورثان : التربية والتنمية بالملكة العربية السعودية ، مرجع سابق ، ص ٥ - ٦ .
(٢) سليمان مظهر : النمرور الصغيرة ، جولة في ربوع أندونيسيا ، ماليزيا ، تايلاند ، فيتنام ، الفلبين ، مرجع سابق ، ص ١٦ .
(٣) على السلمي : الإدارة الجديدة في ضوء المتغيرات البيئية والتكنولوجية ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد ٣٥ ، يناير ، ١٩٩١ م ، ص ٣٧ .

، وإن التعليم يلعب دورًا أساسيًا في إكساب الأفراد المعارف والمهارات التي تزيد من إنتاجهم .

دور التعليم في التنمية:

إن التعليم في رأينا لا يقتصر على ما هو فكرى وثقافى فحسب، بل لقد أصبح الميدان المسئول عن كل الميادين الأخرى برمتها، إنه الميدان الذى يسهم مساهمة فعالة في عملية التخطيط لتنمية المجتمعات في حاضرها ومستقبلها، كما يعمل بالبحث والدراسة في كيفية التغلب على المشاكل التى بإمكانها أن تساهم في تخلف مجتمع ما وفى عرقلة مسيرته نحو التقدم والانعتاق من الهيمنة والتبعية الإمبريالية. ومن هنا تظهر العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية والتي بدونها لا يمكن أن يتحقق التطور والتقدم والتحرر^(١) .

إذا كانت التنمية هى الوسيلة والهدف لتحقيق مستقبل أفضل ، فإن التعليم أحد الركائز الأساسية لتحقيق هذه التنمية في ميادينها المختلفة. لذلك فقد أصبح التعليم مقترنًا بالحياة ، بل لعله أحد الشروط الأساسية لهذه الحياة^(٢) .

وقد استطاع الإعلان العالمى حول التعليم للجميع أن يؤكد على أهمية توفير التربية الأساسية للجميع؛ فحدد أهدافه في " تأمين حاجات التعليم الأساسية والتي لا تقتصر على مجرد إتقان المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب وحل المشكلات فحسب ، وإنما تتعداها إلى توفير المضامين الأساسية للتعلم الرامية إلى تنمية كافة قدرات الأفراد ، وتمكينهم من العمل بكرامة والمساهمة مساهمة فعالة في عملية التنمية^(٣) .

فالتعليم بالرغم لما يتعرض له من محاولات للتحريف والتمويه والتشويه بسمعته، أنه الميدان المسئول عن الاهتمام بكل القضايا المتنوعة والمتعددة بصفة عامة، وعن مدى التفاعل بينه وبين إشكالية التنمية، نظرًا لارتباطه بقضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية وأخلاقية.. إلخ إن التعليم لا يقتصر على المدرسة-

(١) شبل بدران: التربية والمجتمع، دار المعرفة، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، ٢٠٠٩ م، ص ص ١٩٢ - ١٩٣

(٢) وفاء أبو المكارم : " التعليم والتنمية والمستقبل " ، مجلة النيل ، العدد ٤٥ ، السنة الحادية عشرة ، قسم البحوث بمركز النيل للإعلام والتعليم والتدريب ، القاهرة ، إبريل ١٩٩١ م ، ص ٥

(٣) الهيئة العليا المشتركة (برنامج الأمم المتحدة للتنمية) اليونسكو ، اليونيسيف ، البنك الدولي : تأمين حاجات التعلم الأساسية ، رؤية للتسعينيات ، المؤتمر العالمى حول التربية للجميع في الفترة من ٥ - ٩ مارس ، ١٩٩٠ م ، جومتين ، تايلاند ، ١٩٩٠ م ، ص ١١ .

التعليم النظامى- بمفهومه الشامل والواسع وبما هو نظرى فقط، وإنما ممارساته وأهدافه ووظائفه تتعدى ما قلناه لتساهم مساهمة فعّالة في الأنشطة العملية ومن هنا تنفى عن التعليم تلك التهمة الخطيرة التى تعزوه إلى ما يسمى بالقطاع غير المنتج في المجتمع^(١) .

يضاف إلى ذلك الدور الهام المفترض أن يلعبه التعليم في إحداث النمو الاقتصادى ، ومن ثم تقليل معدلات الفقر في المجتمعات المختلفة . فالتعليم أو التدريب يزيد إنتاجية الفرد الاقتصادية بما يمكنه من كسب دخل أعلى . ولذا فإن الحكومات وأصحاب العمل يستثمرون في رأس المال البشرى عن طريق تخصيص الوقت والمال للتعليم والتدريب بما يؤدي إلى حدوث تراكم المعرفة والمهارات من منطلق أن السكان المتعلمين بطريقة أفضل يساهمون في إحداث التنمية بطريقة أفضل وأسرع^(٢) .

لقد توصل علماء الاقتصاد إلى أن أهم عامل في تنمية الإنتاج وقوته المحركة، هو العنصر البشرى (القوى العاملة أو الموارد البشرية)، ووجدت نظرية رأس المال البشرى رواجًا كبيرًا في العالم الغربى ، وانتشرت في الدول المتطلعة للنمو ، ومن هنا برزت أهمية التعليم في تنمية قدرات ومهارات العنصر البشرى للنهوض بعمليات التنمية والنمو .

فلقد لعب التعليم دورًا مهمًا في زيادة إنتاجية الأفراد وبخاصة التعليم النظامى وهذا ما أشارت إليه دراسات عديدة فقد أوضحت الدراسات أن "التعليم يزيد من الإنتاجية الطبيعية للفلاحين، ونفس التأثير في زيادة المحاصيل، وجميع منتجات المزارع في كل من كوريا الجنوبية ، وماليزيا ، ونيبال وتايلاند^(٣) .

وقد أوضحت دراسات أخرى أن " حوالى ٧٥ ٪ من الزيادة الإجمالية في الإنتاج الصناعى خلال الخطة السباعية الأخيرة في الاتحاد السوفيتى – السابق – إنما تعود إلى التحسن الظاهر في نوعية التعليم والتأهيل المهنى الذى حصل عليه العمال السوفيت في العقدين الأخيرين^(٤) .

(١) شبل بدران : التربية والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ١٩٣
(١) محمد صبرى الحوت، ناهد عدلى شاذلى "التعليم والتنمية"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧ م ، ص ١١ .

(1) George Psacharopoulos & Mamureen Woodhall : " Education for Development " (Oxford University Press, London, 1984), p . 304 .

(٤) محمد منير مرسى ، عبد الغنى النورى : تخطيط التعليم واقتصادياته ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ م ، ص ص ١٦٨ - ١٦٩ .

وهذا يعنى أن التعليم يساهم في زيادة إنتاجية العامل في قطاع الزراعة ، وقطاع الصناعة على السواء .

وإن نظام التعليم الرسمي منوط بالقيام بدور هام، خاصة في الدول التي تخوض غمار عملية التنمية، فنظام التعليم عامل هام من عوامل نقل تصورات التنمية إلى الأفراد وكذلك ربطها بالأهداف العامة للتنمية، هذا فضلاً عن توجيه الأفراد بالمهارات الفنية، بالإضافة إلى إعداد قادة التحول في مختلف مستويات الوضع الاجتماعي العام بأبعاده السياسية والاقتصادية^(١).

فالإنسان العالم والسياسي والاقتصادي ما كان بإمكانه إحراز تقدم ملموس في كل هذه المجالات وغيرها من غير تعليم ومن هنا يحق لنا القول بربط كل تنمية بكل تقدم وتطور بالتعليم الذي يتخذ منطلقه من الواقع^(٢).

ويرى فيليب هـ. كومبز Philip H. COOMBS أن تنمية الموارد البشرية من خلال النظام التعليمي تعتبر عاملاً رئيسياً بالنسبة للتنمية الاقتصادية، وعنصرًا هاماً من الاستثمار القومي من أجل إعداد القوى البشرية الملائمة لمطالب هذا النمو.

ولا يقتصر تأثير التعليم كعنصر من عناصر التنمية الاقتصادية على دوره في الإعداد للعمل وحده، فإن تأثير التعليم في تكوين الشخصية والإعداد للمواطنة، قد لا يقلان من حيث أهميتهما وفاعليتهما في التنمية الاقتصادية عن الإعداد المباشر لممارسة مهنة، إن كل الوظائف التي يقوم بها التعليم تؤثر في إنتاجية العمل، وبالتالي تؤثر في عملية التنمية، حتى ما لا يبدو منها ذا صلة مباشرة بالإنتاج الاقتصادي، فمستوى تعليم الإنسان، ونظرته للعلم، وإتباعه للأسلوب العلمي في حياته، وآراؤه نحو الأسرة والحياة العائلية... الخ، كل هذا يؤثر في إنتاجية عمله، وبالتالي في عملية الإنتاج الاجتماعي ككل^(٣).

وهناك دراسات كثيرة واهتمامات متنوعة حتى في الدول المسماة بالمتقدمة صناعيًا، تعمل ما لديها على إبراز أهمية التعليم في كل المجالات والنشاطات التي يقوم بها الإنسان، وذلك من خلال الدور الأساسي الذي يقوم به في الحياة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. وبما أننا برزنا موقفنا بالدعوة إلى ربط التعليم بالتنمية، فهذا يرجع بالأساس إلى أن أية تنمية لا يمكنها أن تحقق الأهداف الإيجابية والعامة إلا بالاعتماد على تخطيط علمي دقيق ومقنن. وعملية التخطيط

(١) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ .

(٢) شبل بدران : التربية والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ .

(٣) محمد نبيل نوفل : التعليم والتنمية الاقتصادية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٦ م ، ص ٨٣ .

لا يمكن أن تتم هي الأخرى بدورها إلا بفضل التعليم الهادف إلى حياة أفضل وأكرم بالإنسانية وذلك لأن مشكلة بطالة الخريجين التي تعاني منها بلدان وطننا العربى غنية وفقيرة، لن تجد حلها الصحيح إلا في إطار تنمية مستقلة تتم على مستوى الوطن العربى ككل وذلك لأن بطالة الخريجين التي تجاوزت الملايين الستة، ليست ناتجة عن فائض في التعليم والتكوين بل هذه راجعة أساساً إلى نقص وضمور على مستوى النمو الاقتصادى والتنمية في كليهما^(١). ويتضح مما سبق أن للتعليم دوراً في عملية التنمية الشاملة بالنظر إلى الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشرى كعنصر من عناصر الإنتاج بل أكثر هذه العناصر أهمية في الوقت الراهن والعائد من التعليم على الفرد ومساهمة التربية في تحقيق أهداف التنمية الشاملة وكذلك من الأدوار التي تطالب بها التربية دراسة أسباب القصور في تحقيق أهداف التنمية الشاملة وإعادة تقييم النظم التعليمية لتحسين نوعية التعليم وكفاءته لمسايرة متطلبات العصر ومواجهة متطلبات التنمية، ودراسة الإهدار التربوى باعتبار أن التربية عملية استثمار في رأس المال البشرى ينتج عنها عائد على الفرد والمجتمع كأى مشروع استثمارى^(٢).

الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتعليم :

أصبح من المعروف الآن لدى الاقتصاديين أن للتعليم آثاراً هامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتشير الدراسات الحديثة التي تناولت التعليم إلى تلك الأهمية ، وفيما يلى نذكر بإيجاز أهمية التعليم الاقتصادية والاجتماعية .
الأهمية الاقتصادية للتعليم :

ويمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية للتعليم فيما يلى :

يزيد التعليم من إنتاجية العمال ، وذلك من خلال إكساب القوى العاملة المهارات والمعارف ونقل المواهب الموروثة مما يزيد من قدرة الأفراد على استيعاب التكنولوجيا الحديثة .

يساعد التعليم على تراكم رأس المال ، فهو مكمل لرأس المال المادى الطبيعى ، لأن رأس المال المادى لا بد له من توافر العقلية البشرية التي تديره بكفاءة . يساعد التعليم على زيادة الفاعلية الإدارية، من خلال توفير المعلومات الدقيقة . يساعد التعليم على زيادة دخول الأفراد والمجتمعات .

(١) شبل بدران : التربية والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ .
(٢) عدنان بن أحمد الورثان : التربية والتنمية بالملكة العربية السعودية ، مرجع سابق ، ص ٧ .

يساعد التعليم على تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل من خلال توفير تخصصات نادرة.

يساعد التعليم الفرد على حسن اختيار عمله ويزيد من استقراره وتكيفه الوظيفي^(١).

يساعد التعليم على حسن اختيار الاستخدام الكفء للمدخلات الجديدة ، فالبرهان يوضح أن التعليم يعد حافزاً للتغيير السلوكي الذي يساعد على النمو الاقتصادي ، فالأفراد المتعلمون أكثر ميلاً للاستخدام الكفء لجميع عناصر الإنتاج وتطويرها المستمر حتى تكون دائماً ذات كفاءة عالية وتحقق إنتاجية قصوى .

يساعد التعليم في صقل القدرات الإبداعية للإنسان وزيادة معارفه مما يؤدي إلى تحسين عملية الإنتاج وتمكينه من استخدام المعلومات والمهارات وتطويرها لمواجهة الظروف المتغيرة في المستقبل .

يساعد التعليم على التقدم الفني، وذلك من خلال البحث العلمي وتطوير المناهج والمقررات التي تدرس ، وتطوير التعليم وتطوير أنظمته باستمرار يؤدي إلى زيادة مقدرة الأفراد على القيام بالبحوث العلمية والفنية وبذلك تزيد قيمة رأس المال البشري والتي تقوم بدورها بالاختراعات الفنية والابتكارات .

يساعد التعليم على كبر أحجام المشروعات وذلك عن طريق مساهمته في زيادة التقدم الفني وزيادة رأس المال المادي وكذلك توفير الموارد البشرية التي تعمل على تطبيق ذلك التقدم ، أدى في النهاية إلى استفادة المشروعات من وفورات الحجم .

يساعد التعليم على إمداد متخذي القرارات الفنية والاقتصادية بالمعلومات ونظرة أكثر شمولاً بحيث يستطيعون تجنب وقوع أخطاء كبيرة في المستقبل^(٢).

وقد أوضحت الدراسات أن إنتاجية العامل تتوقف على عدد السنوات التي يقضيها الفرد بالتعليم . فقد أوضحت الدراسات أن طول فترة التعليم تؤدي إلى ارتفاع إنتاجية العامل وارتفاع مهاراته^(٣) .

وقد أوضحت أيضاً دراسة لوكهيد Lock head عام ١٩٨٠ م أن كل أربع سنوات تعليمية يمر بها الفرد تزيد من قدر إنتاجيته في أداء عمله بمعدل ١٠% سنوياً^(١) .

(٢) محمد نصر مهنا : العلاقة بين تخطيط التعليم وتخطيط القوى العاملة في مصر ، رؤية مستقبلية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، العدد السابع ، السنة الخامسة ، أسبوط ، ١٩٨٢ م ، ص ١ .

(١) إسراء عبد الباسط أحمد: سيكولوجية التعلم والتخطيط التعليمي والعائد الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

(٣) يسرية شعير: اقتصاديات التعليم، ومحاولة قياس العائد الاقتصادي من التعليم الجامعي في مصر ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ م ، ص ١٠١ .

يؤكد مارشال على أهمية التعليم في التقدم الاقتصادي لأي مجتمع من خلال العمل على اكتشاف المواهب وتنميتها داخل مؤسسات التعليم حيث يرى أنه قد حصل على عائد كبير من إعطاء أفراد الشعب فرصاً أكثر لاكتشاف مواهبهم وقدراتهم من خلال التعليم^(٢).

إن التعليم يساعد على استمرارية الفرد في عمله ونموه المهني " فالكفاءات التي تم تدريبها من قبل التربية في أحسن صورها ، مازالت تنمو وتتقدم في أهميتها ، أما التخصصات اليدوية الفنية، والتي يمكن نقلها من حرفة إلى أخرى فقد انقرضت وتضاءلت أهميتها^(٣).

الأهمية الاجتماعية للتعليم :

ويمكن تلخيص الأهمية الاجتماعية للتعليم في النقاط التالية :

يساعد التعليم في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال مساعدته الإنسانية للطبقات المحرومة والفقيرة ، فعندما تعمل الدولة على توفير نفقات التعليم وتوفيرها لفرص التعليم بصورة مجانية أو بتكاليف منخفضة ، يعني ذلك أن تقوم الدولة بتحويل جزء من أموال الطبقات الغنية في المجتمع متمثلة فيما تأخذه منهم عن طريق الضرائب وتحويله إلى الطبقات الفقيرة متمثلة في نفقات التعليم المدعومة .

يؤدي التعليم إلى رفع مستوى المتعلمين المادي المستقبلي مما يساعد على تقليل الفجوة بين طبقات المجتمع .

ينتج التعليم ويطور وينمي العناصر القيادية اللازمة لقيادة المجتمعات الإنسانية عبر مراحل التطور المختلفة .

يعمل التعليم على تطور الأفراد وجعلهم قادرين على استيعاب الحديث من الأساليب المعيشية وترك القديم والبالى منها .

(١) إبراهيم السيد العويلى : " سياسة التعليم والتحليل الاقتصادي لسوق العمل (دراسة تطبيقية) " ، مجلة كلية التربية بدمياط ، جامعة المنصورة ، العدد السادس عشر ، الجزء الثانى ، يناير ، ١٩٩٢ م ، ص ٤٠ .

(٢) محمد متولى غنيمه : " التطبيع الاجتماعى وعلاقته بسياسة التخطيط الاقتصادى والاجتماعى " ، مجلة كلية التربية بطنطا ، العدد الثانى ، د . ت ، ص ٣١ .

(٣) محمد متولى غنيمه ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

يسهم التعليم بشكل فعال في تسهيل عملية الاتصال والتفاعل بين مختلف الطبقات والأفراد والمساهمة في خلق وتطوير المجتمعات من خلال توحيد لغة التفاهم بين الأفراد المتخلفين من خلال المادة التعليمية التي يتلقونها من خلال تعليمهم^(١)

يساعد التعليم في تعليم مهارات التفكير ؛ إذ عليها أن تسهم بكل ما تستطيع في تخريج عقول مفكرة ناضجة مبدعة ، وتحقيق حياة كريمة تقوم على أساس تنمية التفكير السليم والتنوير والتبصر باعتبار أن التفكير فريضة إسلامية ، لأن العقل الذي يخاطبه الإسلام هو العقل الذي يدرك الحقائق ويميز الأمور ، ويوازن بين الأضداد ، ويتبصر ، ويحسن الأذكار والروية^(٢) .

أن التعليم يساهم في تحقيق المساواة الاجتماعية، حيث يستطيع المنحدرون من وسط اجتماعي متواضع أن يرتفعوا بمكانتهم الاجتماعية عبر صقل مواهبهم وإنماء معارفهم.

فالتفاضل الاجتماعي يمكن تجاوزه من خلال التعليم الذي يُمثل التكافؤ الاجتماعي أحد أدواره.

وتؤدي المَلَكات المعرفية والمهارات العلمية التي يُنميها المسار التعليمي دورًا آخر مهمًا وهو التحسين في الإنتاج المعرفي واليدوي للفرد، فيرفع من الكفاءة المهنية التي من وظيفتها أن ترفع بدورها من جودة الإنتاج ومن حجمه أيضًا^(٣)

العلاقة بين التعليم والتنمية في جمهورية الصين الشعبية :

لم يكن للتعليم علاقة بالنشاط الاقتصادي "فقد كان أهم ما يتعلمه الأطفال، في مدارس القرى كتابات كونفوشيوس ، وشعر تانج . وكانت الصين تأمل أن يتمكن أبنائها ، ومنهم الزراع أنفسهم بهذه الطريقة القاسية الخالية من اللذة أن يصبحوا فلاسفة وسادة مهذبين ، وكان الصبي يخرج من المدرسة ذا علم قليل وإدراك كبير ، جاهلاً بالحقائق ، ناضج العقل

(١) إسرائ عبد الياسط أحمد : سيكولوجية التعلم والتخطيط التعليمي والعائد الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٣١ - ٣٢

(٢) حسن شحاتة : آفاق تربوية متجددة نحو تطوير التعليم في الوطن العربي بين الواقع والمستقبل ، الدار المصرية اللبنانية ، ط ١ ، ٢٠٠٣ م ، ص ٥٧

(٣) شبل بدران وحسن البيلالوى : علم اجتماع التربية المعاصر ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٧ م ، ص ٢٠

فلم يكن للعلوم نصيب كبير في إعداد الأفراد للنشاط الاقتصادي حيث نجد أن الأساس الذي أقامت عليه الصين في عهد أسرة "هان" على سبيل التجربة وفي عهد أسرة "تانج" بصفة نهائية . نظام تولى المناصب العامة هو الامتحان ولم يكن في أى امتحان من هذه الامتحانات كلمة واحدة عن العلوم أو الأعمال التجارية أو الصناعية ، لأنها لم تكن تهدف إلى كشف علم الرجل . بل كانت ترمى إلى معرفة ما لديه من حكم صادقة ، وخلق قويم ^(١) .

وهذا لا يعنى عدم وجود علوم ومخترعات في المجتمع الصينى القديم . بل يعنى أن الصينيين القدماء لم يهتموا بالنفع من العلوم والمخترعات التى وضعوها " فلقد كان الصينيون أقدر على الاختراع منهم على الانتفاع بما يخترعون ، فقد اخترعوا البارود في أيام أسرة " تانج " ولكنهم قصرُوا استعماله وقتئذ على الألعاب النارية ، ولم يستخدموه في صنع القنابل اليدوية ، وفى الحروب إلا في عهد أسرة " سونج " (١١٦١ م) . ولذلك تأخر النشاط الصناعى في الصين رغم كثرة الاختراعات " فالصينيون لا يتصفون بأنهم من الأمم النشيطة في ميدان الاختراعات الصناعية رغم اختراعهم البوصلة والبارود ، والطباعة ، والخزف ، ... ولذلك فقد ظلوا حتى عام ١٩١٢ م قانعين بالجرى على طرقهم الاقتصادية القديمة، يحتقرون الأساليب والحيل التى تغنى عن العمل الشاق ، وتضاعف ثمار الجهود البشرية ^(٢) .

ومنذ عام ١٩٤٩م مارست جمهورية الصين الشعبية تخطيط القوى البشرية بمعناها الدقيق، وكانت التنمية الوطنية هى الهدف الوحيد للتعليم، وقد عملت القطاعات الاقتصادية بنظام الخطط الخمسية، ونقلت الخطط إلى وحدات العمل مثل المصانع والمناجم وكانت القوى البشرية عنصراً أساسياً في هذه الخطط، كما كانت هناك خطط تفصيلية لكل قطاع ولكل وحدة، بالتالى تم تخطيط التعليم طبقاً لذلك كخطط للقوى البشرية.

مما لا شك فيه أن الصين قد حققت منذ سنة ١٩٤٩م وحتى الآن ما يشبه المعجزة الاقتصادية أو هى المعجزة نفسها. فبالرغم من أن كل من ألمانيا الغربية واليابان خرجت من الحرب العالمية الثانية محطمة اقتصادياً وسياسياً إلا أن هاتين الدولتين استطاعتا في غضون سنوات قليلة أن تحققا ما اصطُح على تسميته بالمعجزة الاقتصادية، تلك المعجزة التى ساعدتهما على الوصول إلى

(١) نبيل حسن فتح الله: التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي في مصر وماليزيا، مرجع سابق، ص ٢٩ .

(٢) نبيل حسن فتح الله ، مرجع سابق ، نفس الصفحة .

المركز القياى فى الاقتصاد العالمى؁ واليوم تظهر فى الأفق معجزة اقتصادية ثالثة فى جمهورية الصين الشعبية وإن كان أسلوب تحققها يختلف عن أسلوب تحقق المعجزتين الأوليين إلا أنها تتشابه معهما من حيث التوقيت والإصرار^(١). والواقع أن جمهورية الصين الشعبية فى تقدمها الاقتصادى المعاصر وفى تنظيمها التخطيطى الدقيق لاقتصادها القومى قد حققت أكثر ما حققته كل من اليابان وألمانيا الغربية. فمعدل نمو الناتج القومى الصينى يتراوح بين ١٠% - ١١% فى السنة وهذا المعدل- وإن كان يماثل المعدل الذى تحققه اليابان حالياً - إلا أن نقطة الانطلاق التى بدأت منها الصين فى بداية الثورة كانت منخفضة جداً؁ إذا ما قورنت بتلك التى بدأت منها اليابان بعد الحرب العالمية الثانية^(٢). وقد أقر الزعيم " ماوتسى تونج" خطط التنمية الاقتصادية الصينية وعمل على تحقيق أهدافها فى شتى المجالات ومختلف القطاعات؁ حيث النمو المتوازن بين قطاع الصناعة سواء الخفيفة أو الثقيلة؁ والزراعة؁ والعمل على تنمية الاقتصاد القومى واستقلاله حيث المواجهة مع الاقتصاديات الأجنبية وخطط التنمية يمكن عرضها على النحو التالى^(٣):

- **الخطة الخمسية الأولى (١٩٥٣-١٩٥٧م)** التى اهتمت بالزراعة والتحول الاشتراكى للصناعات الخاصة والمشروعات التجارية.
- **الخطة الخمسية الثانية (١٩٥٨-١٩٦٢م)** حيث تحقق خلالها طفرة هائلة فى الإنتاج تبعثها أزمة اقتصادية ضاعف من أثرها الخلاف الصينى السوفيتى.
- **مرحلة الإصلاح (١٩٦٣-١٩٦٥م)** حيث حدث انهيار وأزمات اقتصادية مصحوبة بمجاعة أودت بحياة ١٥ مليوناً؁ مما ترتب عليه تجاهل الخطة الخمسية. واتجه الاقتصاد الصينى إلى الإصلاح والتركيز على المشروعات الصناعية كزيادة الإنتاج.
- **الخطة الخمسية الثالثة (١٩٦٦-١٩٧٠م)** فقد أسفر تحرير السياسات الاقتصادية خلال حقبة الإصلاح عن إنعاش الإنتاج فى الريف؁ وذلك بالرغم من ظهور تفاوت فى التوزيع الاجتماعى بين الفلاحين وانقسامهم إلى أغنياء وفقراء.

(١) صلاح الدين نامق : والنظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها " دراسة مقارنة "؁ القاهرة؁ دار المعارف؁ ١٩٨٢م؁ ص ٢٤٩.

(٢) صلاح الدين نامق؁ مرجع سابق؁ ص ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٣) صلاح يوسف موسى : الفكر الاجتماعى عند ماو تسى تونج وأثره فى تحديث المجتمع الصينى؁ مرجع سابق؁ ص ص ١٤٧ - ١٤٨.

الخطبة الخمسية الرابعة (١٩٧١-١٩٧٥ م) في أوائل السبعينيات بدأت الثورة الثقافية وقد ساعد استقرار العلاقات مع الولايات المتحدة واليابان على ظهور مؤشرات .

الخطبة الخمسية الخامسة (١٩٧٦-١٩٨٠ م) التي وضعت في أواخر سنوات الثورة الثقافية ، ومثلت مرحلة انتقال من حقبة ماوتسى تونج إلى دينج شياو بينج .

التنمية الاقتصادية في الصين يمكن حصرها فيما يلي : **الزراعة :**

في الواقع أن الصين دولة زراعية بالدرجة الأولى وبقيت كذلك حتى بعد نجاح ثورة ١٩٤٩م حيث أعطت الزراعة أهمية بالغة، وقد أطلقت القيادة الصينية شعاراً "اعتبار الزراعة كأساس والصناعة كعامل قيادي" لتعطي الطريق الصيني المعتمد على الزراعة بعداً إيديولوجياً ، كما أعطت الأولوية في إقامة المصانع إلى تلك التي تهتم بإنتاج المسائل الزراعية وقد حصل القطاع الزراعي في الصين على رعاية جميع المسؤولين الصينيين وعلى رأسهم ماو نفسه الذي أدرك مشاكل مجتمعه الفعلية فأعطى أولوية لتطوير الريف في سبيل توفير الغذاء لهذا العدد الهائل من البشر^(١)، حيث أنه كان في ظل حكم الإقطاع، ولاسيما في ظل الاضطهاد والاستغلال للذين باشرت الإمبريالية والإقطاعية الرأسمالية خلال القرن الأخير، لم تتطور الزراعة ولم تتقدم قبل تأسيس الجمهورية إلا قليلاً ، ويكاد التقدم في الزراعة لا يذكر وبالتالي استمر الإنتاج منخفضاً^(٢).

وعندما انفصل الشيوعيون عن الكومنتانج في عام ١٩٢٧م، شن الزعيم ماو حرباً شعواء على كبار الملاك وأثرياء الفلاحين مطالباً إياهم بالتنازل عن ملكياتهم لصالح جماهير الفلاحين، كما دعا إلى تحرير الفلاحين من غوائل الإقطاعية والاستغلال وتغيير أنفسهم في ظل قيادة الحزب الشيوعي وفي إطار المؤتمرات الشعبية للفلاحين، وكان ذلك إيذاناً ببدء برنامج الإصلاح الزراعي في مرحلته المبكرة الذي تمحور على إنشاء الإصلاح الزراعي وتجريد الإقطاعيين من أراضيهم، وكان نتيجة ذلك أن تمكن ما يقرب من مائة مليون من الفلاحين أن يحصلوا على أراضي زراعية في المناطق المحررة تحت قيادة الحزب.

(١) صلاح يوسف موسى ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .
(٢) تشي ون : موجز أحوال الصين ، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين ، ١٩٨٢ م ، ص ١٧١ .

ولم يتهاون "ماو تسي تونج" في اتخاذ الإجراءات الصارمة التي تكفل الاستيلاء على الأراضي وتوزيعها على الفلاحين منعًا لظهور الزراعة الرأسمالية من جديد، خاصة وأن كبار الملاك وأثرياء الفلاحين يملكون القدرة على تحقيق تراكم الثروة بسهولة وبسرعة إذا ما تركت الأراضي موزعة بين ملكيات خاصة صغيرة، وكان "ماو" يهدف من الاستيلاء على الأراضي الزراعية إلى تجميع هذه الأراضي فيما بعد في شكل تعاونيات كبيرة حتى يمكن تحديث النشاط الزراعي عن طريق إدخال الميكنة المتقدمة التي تدر إنتاجًا زراعيًا كبيرًا واستغلال مساحة ممكنة من الأراضي الزراعية^(١).

وبعد قيام الثورة الصينية واهتمام ماو بتطوير الزراعة، جرت حركة إصلاح واسعة في المجال الزراعي كان على أثرها أن حصل الفلاحون الزائد عددهم عن ٣٠٠ مليون نسمة، والذين لم يملكوا شيئًا من الأراضي، أو لم يملكوا سوى القليل منها، على نحو ٧٠٠ مليون فدان من الأراضي وعدد كبير من وسائل الإنتاج الزراعية، وهذا ما أدى إلى تطور إنتاج الغلات الزراعية بصورة ملحوظة^(٢).

وانطلقت الإصلاحات في الصين كما انطلقت الثورة الشيوعية من الأرياف والقرى الصينية، وقام الفلاحون والزارعون بدور رئيسي في تحقيق نجاح الإصلاح، خصوصًا في مرحلته الأولى، كما تحملوا من قبل العبء الأكبر من مسئولية نجاح الثورة الشيوعية والإطاحة بالإقطاعية في البلاد عام ١٩٤٩م. وقد نجحت قيادة الحزب في تأسيس قاعدة ثورية وإصلاحية ضخمة داخل الريف الصيني، وأن جذب الأعداد الهائلة من قاطني الأرياف إلى جانبها تمثل سندًا قوميًا لتنفيذ سياستها وإستراتيجيتها ويكفل وجودها الشرعي أيضًا، ولذلك ركزت جهودها في بداية المسيرة الإصلاحية على إحداث التغيرات الجذرية في الأرياف من خلال رفع مستوى المعيشة، وإدخال الأساليب الحديثة والميكنة الزراعية، وتطوير السياسة الزراعية بهدف توفير الحبوب الغذائية اللازمة لإطعام الشعب^(٣).

(١) صلاح يوسف موسى : الفكر الاجتماعي عند ماو تسي تونج وأثره في تحديث المجتمع الصيني ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ - ١٢٤.

(٢) جوزيف نيدهام : موجز تاريخ العلم والحضارة في الصين ، ترجمة : محمد غريب جودة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٥ م ، ص ٣٠٦.

(٣) أريك وولف : الحروب الفلاحية في القرن العشرين ، ترجمة أكرم الرفاعي ، بيروت ، دار الحقيقة للطباعة ، ١٩٩٧ م ، ص ١٥٢.

لذلك كان البرنامج المشترك الذى أقره المؤتمر الاستشارى السياسى للشعب الصينى سنة ١٩٤٩م ، يقضى بصفة خاصة بأن تقوم جمهورية الصين الشعبية بطريقة منهجية بتحويل النظام الإقطاعى، أو شبه الإقطاعى لملكية الأراضى الزراعية، إلى نظام ملكية الفلاحين وأن الإصلاح الزراعى هو الشرط الذى لا غنى عنه لتنمية القوى الإنتاجية وتصنيع البلاد^(١).

واتخذت قيادة الحزب خطوات حثيثة لتنفيذ أولى خطوات البرنامج الزراعى، فصدر في ١٤ من يونيو عام ١٩٥٠م قانون الإصلاح الزراعى، الذى أحدث تغييراً جوهرياً في الأوضاع الاجتماعية في الريف ، إذ ألغيت الملكية الإقطاعية وشبه الإقطاعية ، وحل محلها نظام الملكية الصغيرة^(٢).

وقد وضع قانون الإصلاح الزراعى عدة سياسات منها مصادرة الأراضى وحيوانات الحرث والأدوات الزراعية والحبوب الفائضة للملاك ومساكنهم الزائدة في الريف، مع وجوب حماية الأراضى التى يمتلكها الفلاحون الأثرياء، والتي يزرعونها بأنفسهم أو عن طريق استخدام الأجراء الزراعيين. ويجوز الاستيلاء على الأراضى التى يؤجرها الفلاحون الأثرياء تحت ظروف خاصة فقط، مع وجوب حماية أراضى وممتلكات الفلاحين المتوسطين من أية اعتداءات. وتوزيع الأراضى المصادرة أو المستولى عليها بطريقة موحدة بحسب عدد السكان، وعلى أساس مبدأ " إعطاء الأراضى لمن يفلحها"^(٣).

ولقد اتخذت الحكومة الصينية الإجراءات الصارمة التى تكفل الاستيلاء على الأراضى وتوزيعها على الفلاحين منعاً لظهور الزراعة الرأسمالية من جديد، وكانت السياسة العامة للإصلاح الزراعى تكمن في الاعتماد على فقراء الفلاحين، وعمال الزراعة إلى جانب توحيدهم مع الفلاحين المتوسطين وذلك بهدف تنمية الإنتاج الزراعى^(٤).

(٢) محي الدين فوزى وإبراهيم عارف كيرة : شواين لاي وقفزة الصين للأمم ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، (ب - ت) ص ٨١.

(٣) تشى ون : موجز أحوال الصين ، مرجع سابق ، ص ١٧٢.

(١) محي الدين فوزى وإبراهيم عارف كيرة: شواين لاي وقفزة الصين للأمم، مرجع سابق، ص ٨١-٨٢.

(٢) محمود المعمورى : ربح الشرق ، الشركة القومية للنشر والتوزيع ، تونس ، ١٩٦٢م ، ص ٩١.

وقد حقق قانون الإصلاح الزراعي الحلم للفلاح الصيني و المساواة بين عامة الشعب إلى حد كبير. واستطاع العبور بالفلاح الصيني من مرحلة السخرة إلى مرحلة الملكية. وكان له تأثير واضح على زيادة الإنتاج الزراعي في البلاد^(١). ولقد كان هدف الإصلاح الزراعي كما أوضحه "ماو تسي تونج" هو تحويل الأراضي من أيدي المستغلين الإقطاعيين إلى ملكية خاصة للفلاحين، حتى يمكن بهذه الطريقة ضمان تحرير الفلاحين من علاقات الأراضي الإقطاعية وتوفير الظروف المناسبة لتحويل الصين من بلد زراعي إلى بلد صناعي^(٢). وكانت هذه المرحلة بداية لتنفيذ سياسة الوثبة الكبرى التي قامت على أساس فكرة الكوميونات^(٣) في عام ١٩٥٨م، وكان الغرض من هذه الكوميونات بناء وحدات اقتصادية متكاملة ذات سلطة سياسية تجمع الزراعة مع الصناعة والتجارة، وتندمج فيها الأجهزة التنفيذية وتشمل سلطتها الإنتاج والتعليم والمالية والأمن والقضاء، وترجع فكرة إنشاء الكوميونات عندما أعلنت الحكومة الصينية تنفيذ خطة زراعية أدت إلى إصلاح خمسة عشر مليون هكتار من الأراضي الزراعية في فترة وجيزة ووجدت التنظيمات التعاونية نفسها أمام طفرة مفاجئة من الأرض لم تكن إمكانياتها المحددة مستعدة لمواجهتها أو استغلال خدمتها. وأدى ذلك إلى عملية دمج تلك التنظيمات بغية توفير المزيد من الإمكانيات كالقوة العاملة والخبرة ورأس المال لمواجهة الوضع الجديد على المساحة الزراعية.

وسرعان ما حظيت التنظيمات بتأييد الرئيس (ماو تسي تونج) نفسه ومؤازرته وتشجيعه وقد مدها بالقروض المالية وأطلق عليه اسم " الكوميونات " وبدأت

(٣) محمد غريب محمد : " التغيرات الحضارية التي طرأت على المجتمع الصيني وآثارها في الفترة من (١٩١١ - ١٩٧٩ م) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية ، ٢٠٠١/٢٠٠٢ م ، ص ١٨٠ .

(٤) محي الدين فوزي وإبراهيم عارف كيرة : شواين لاي وقفزة الصين للأمام ، مرجع سابق ، ص ٨١ .
(١) نظام الكوميونات : هو نظام اجتماعي واقتصادي فرض على المواطنين المعيشة الجماعية في معسكرات وتخضع فيه حياة الأفراد إلى التنظيم الجماعي في مجال الزراعة والصناعة والخدمات العامة كالعليم والصحة والثقافة والرياضة والشئون الاجتماعية الخ ويتم تنظيم الناس في جماعات صغيرة تماثل تقريباً الوحدات العسكرية وتخضع لسيطرة الحزب الشيوعي انظر د / ميلاد أ. المقرحي ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

أنظار العالم تتجه نحو الصين لمعرفة ماهية "الكوميون الصينى" في خريف ١٩٥٨م، حيث أن فكرة الكوميون واحدة، والهدف منه واحد، ولكن تختلف تكويناته و هيكله وأشكاله وظروف تطبيقه من منطقة إلى أخرى، وقد بلغ عدد الكوميونات الشعبية في الصين أكثر من ثلاثين ألف كوميون يقطنها ٩٨% من سكان الريف^(١).

لقد قضى الكوميون على وجود البطالة في الريف الصينى عندما رفع عدد أيام العمل عند الفلاح من ١٥٠ يومًا في العام إلى ٣٠٠ يوم في العام. فمن خلال الصناعات التى قامت في الكوميون الصينى من خلال المعنى التعاونى في العمل الزراعى ، ومن خلال الانهماك في تلبية مطالب الفلاحين بالنسبة للملابس والمساكن والحاجات اليومية وغيرها ، لم يعد الفلاح الصينى عاطلاً .

وانحصرت حياة الشعب وعمله في الكوميونات الشعبية ذات النطاق الواسع جدًا والملكية العامة وأصبحت تضم تلك الكوميونات العمال والفلاحين والتجار والطلاب والجنود، وشملت الزراعة والغابات والرعى والأعمال الثانوية والثروة السمكية، واندمجت التنظيمات السياسية والأدبية في وحدة واحدة ، واندفع الناس يخوضون غمار "القفزة الكبرى إلى الأمام" ويشتركون فيها ويقومون بحمايتها ودفعها إلى الأمام في حماسة منقطعة النظير وإيمان في غاية الإخلاص وأصدرت السلطات المركزية آنذاك نداء " التفوق على انجلترا في خمسة عشر عامًا ثم اعتقدت فيما بعد أنه يمكن تحقيق ذلك في غضون عامين أو ثلاثة أعوام ، وقامت بتعزيز وزيادة أهداف الإنتاج الزراعى والصناعى مرة بعد مرة وتصدر صحيفة "الشعب اليومية" العنوان البارز التالى " الإنتاج ذو المردود العالى يتوقف على شجاعة الأفراد " حيث قامت بالدعاية للثقة المطلقة في القدرة الذاتية للإنسان الصينى^(٢).

مما لاشك فيه أن الزعيم "ماو تسى تونج" قد أعطى الأولوية للتنمية الزراعية باعتبارها العمود الفقرى لتنمية الاقتصاد الصينى، في الوقت الذى نفذت الحكومة سلسلة من السياسات الهادفة لتعبئة وحشد همم الفلاحين، مثل إلغاء

(٢) ممدوح رضا : مشاهدات ومناقشات في الصين ، الجزء الأول ، دار التعاون للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٦م ، ص ٩٠.

(١) محمد محمود إبراهيم : " الثورة الثقافية الصينية وأثرها في مسيرة التحديث " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٧م ، ص ٧٩ .

الضرائب الزراعية وتخفيض حصص مشتريات الدولة من الحبوب في بعض المقاطعات، وهذا ما أدى إلى توافر مناخ جيد لنمو الاقتصاد الزراعى والريفى في الصين .

ولقد قام الزعيم "ماو تسى تونج" بتغير المفاهيم الأيدلوجية في القرى وأدركت الأسر الريفية أنها تعمل من أجل نفسها وليست باعتبارها جزءاً من المجموعة الاشتراكية، وشجعت قيادة الحزب الاتجاه الجديد للعمل الزراعى في الأرياف . الأمر الذى يتضح من خلاله أن الزراعة لعبت دوراً جوهرياً في بناء التقدم الاقتصادى لأنها الأساس الأول لهيكل الاقتصاد الصينى من خلال مضاعفة الإنتاج الزراعى والذى لعب دوراً هاماً في تحقيق معدل مناسب من النمو لفت أنظار العالم نحو هذا العملاق، ومن ثم فقد تغير هيكل الاقتصاد الزراعى بصورة كبيرة^(١).

ولقد بدأ الإصلاح الفعلى والانفتاح في الصين في عام ١٩٧٩م، وتركزت هذه المرحلة على الإصلاح في الريف الصينى وتنمية الاقتصاد الزراعى باعتباره العمود الفقرى لهيكل الاقتصاد الصينى، وإنشاء المناطق الاقتصادية في الساحل الجنوبى للصين .

ولقد كان هدف الإصلاحيين الجدد العمل على رفع مستوى المعيشة للشعب الصينى وبعث الحياة في الاقتصاد الصينى الراكد في ظل عدم وجود إستراتيجية واضحة وبصورة جلية منذ البداية، ولذا كان من الصعب على قيادة الإصلاح التنبؤ بنجاح الإصلاح في ظل اقتصاد مركزى موجه .

ولذا بدأ الإصلاح في المناطق السهلة والأمنة نسبياً في ظل التدرج الحذر خوفاً من الفشل، وسرعان ما أن ينتقل الإصلاح إلى المناطق الأكثر صعوبة من قطاع لآخر، وقد تم قصر الإصلاح على البعد الجغرافى ، أى التركيز على أقاليم بعينها وفى حالة ثبات نجاحها يمكن تعميمها على أماكن أخرى، بالإضافة إلى التركيز على اختيار قطاع رائد يمكن من خلاله الانتقال بالإصلاح لقطاعات راکدة .

(١) صلاح يوسف موسى : الفكر الاجتماعى عند ماو تسى تونج وأثره في تحديث المجتمع الصينى ، مرجع سابق ، ص١٣٧.

ولقد أدركت القيادة الصينية بعد رحيل "ماو" أن الأفكار القائمة على الإيديولوجية كأداة فعّالة لتصنيف أصدقائها وخصومها أصبحت أدوات ومعايير غير واقعية. ومن ثم أيقنت الصين أنها لم تكن سوى الخسارة من جراء تمسكها وتصلبها العقائدي، ولذلك أقامت الصين علاقات مع كافة الدول بهدف تحقيق الاستفادة الاقتصادية^(١).

وانطلق الإصلاح في الريف والقرى الصينية، وقام الفلاحون والزراع بدور رئيسي في نجاح الإصلاح في هذه المرحلة، وهذا ما أدى إلى جذب أعداد كثيرة من قاطنى الأرياف إلى صفوف الفلاحين، مما كانت بمثابة سند قوى لتنفيذ هذه السياسة الإصلاحية، وهذا ما كفل وجوداً شرعياً ویداً مطلقة في إحداث التغيرات الجذرية في الأرياف لرفع مستوى المعيشة^(٢).

وطبق نظام المقولة القائم بربط المكافأة بالمحصول الإنتاجي وظهور نظام الإدارة المزدوج الذى يجمع بين التوحيد والتنوع في الوقت الذى ألغى بالتدريج نظام توحيد شراء المنتجات الزراعية، في الوقت الذى لم تعد فيه الحكومة تتدخل في تحديد أسعار معظم المنتجات الزراعية، وأقدمت الحكومة على تعديل هيكل الصناعة الريفية وتطوير المؤسسات الريفية، الأمر الذى أثار حمية وحماس الفلاحين في الإنتاج إلى حد بعيد^(٣).

وبعد أن كان الكوميون في الماضى يمثل الريف الصينى، حيث كان يقطنه الغالبية العظمى من سكان الريف الصينى، وهذا ما أدى الى إلغاء القرية وحل الكوميون الواسع الكبير الذى حمس الحكومة لإقامة المدارس والمستشفيات^(٤). وأقدمت الصين على إلغاء الكوميونات، ويعد هذا جزءاً من عملية الإصلاح الريفى، وبموجب هذا الإلغاء أصبح الفلاح الصينى يمتلك الأراضى التى يزرعها وبات يسيطر على وسائل الإنتاج الرئيسية بصورة شرعية . ولجأت الدولة إلى رفع أسعار شراء المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى تطبيق

(١) عبد العزيز حمدى عبد العزيز : التجربة الصينية ، مرجع سابق، ص ص ١٠٠ - ١٠١ .
(٢) وى وى زانج : الإصلاحات الاقتصادية في الصين ودلالاتها السياسية ، مركز الأبحاث للبحوث ، أبو ظبى ، ١٩٩٩ م ، ص ١٣ .
(٣) سلسلة كتاب الصين بين يديك : بكين تتقدم نحو القرن الواحد والعشرين ، دار النجم الجديد ، بكين ، ١٩٩٥ م ، ص ١١٠ .
(٤) حنان ماهر : تجربة الصين بعد ماو : السياسة الدولية ، عدد ٨٩ ، يوليو ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٧ م ، ص ١٠٨ .

نظام مسئولية الإنتاج مما أدى إلى تحقيق الحصاد الوفير وظهور نظام العقود لتعديل أسعار شراء وبيع الحبوب، في حين التزمت الحكومة بتموين أهل المدن بالحبوب الأساسية والزيوت من خلال حصص محدودة دون تغيير في أسعار البيع من أجل ضمان مصلحة كافة المستهلكين^(١).

وبقيت الأراضي الزراعية ملكية عامة على الرغم من حصول كل أسرة على قطعة أرض أو أكثر بالإضافة إلى أدوات الفلاحة من خلال عقود أبرمتها الدولة مع الفلاحين، وقامت بتمديد أجل تلك العقود، وأصبحت بالإمكان توارثها وتناقلها^(٢).

ونتيجة لحل الكوميونات تمخض إيجابيات وسلبات من وراء هذا الإلغاء حيث أنه أدى إلى تشجيع الفلاحين على التخصص في كافة مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي الريفي بالإضافة لظهور المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وفي الجانب المقابل كانت سلبياته هجرة العمالة من الريف إلى المدينة والمناطق الحضرية، مما زادت من نسبة البطالة في الحضر، مما اتخذت الحكومة قيودًا على الهجرة لتلافي احتمال حدوث المزيد من البطالة في المدن على نطاق واسع^(٣).

وقد ظهرت ملايين المشروعات التي أسهمت بما يقرب من نصف الإنتاج الصناعي الصيني، ومن ثم زاد الإنتاج الريفي بمختلف أنواعه، وهذا ما أدى إلى تحسين مستوى المعيشة الخاص بالفلاحين في نهاية عام ١٩٨٣م. وأصدرت الوثيقة الأولى للجنة المركزية للحزب الشيوعي عام ١٩٨٤م، والتي حددت بصورة جلية الهدف من عملية خصخصة العملية الزراعية في الريف الصيني حتى يصبح الفلاح الصيني ثريًا وهذا من شأنه إثراء بعض الأشخاص لكي يستطيعوا قيادة بقية الشعب إلى الثراء.

وفي أعقاب إصدار الوثيقة الأولى رفعت الحكومة شعار "المساندة يجب أن تكون للفلاح الثري"، لأنه يتمتع بالخبرة العريضة في الإنتاج والتسويق للمحاصيل وهو بمثابة قدوة لفقراء الفلاحين لنقل تجربته، ولذلك شهدت عملية

(٣) مجلة بناء الصين، عدد يوليو، ١٩٨٥ م، ص ٥.

(٤) وي وي زانج : الإصلاحات الاقتصادية في الصين ودلالاتها السياسية، مرجع سابق، ص ١١.
(١) أحمد الجميلي : دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٨ م، ص ٢٨٢.

خصخصة الأراضي الزراعية تطوراً مهماً للغاية في زيادة معدل النمو الاقتصادي في نهاية المرحلة الأولى^(١).

ومنذ بداية الإصلاح والحكومة الصينية تهتم بالأعمال الصحية للوقاية من الأمراض في الريف، وأولت الحكومة بتوفير الإمكانات العلاجية الأولية للفلاحين، واعتبرت تحقيق ذلك أحد أهداف الصين في بناء الريف الجديد^(٢). ولعب نظام العلاج الطبي دوراً إيجابياً في ضمان صحة الفلاحين والعمال والموظفين، وذلك لرفع التنمية الشاملة لقضية الصحة في الريف والتي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بقضية الإنتاج والتطوير الاقتصادي، وانتشرت إلى حد ما شبكة العلاج للوقاية من الأمراض في المناطق الريفية، مع الأخذ في الاعتبار أن تتكون هذه الشبكة من ثلاث مستويات، وهي القرية أولاً ثم المقاطعات ثم المحافظة.

ولقد أجمع معظم الخبراء من الاقتصاديين على أن هذا النجاح يرجع إلى تطور الاقتصاد الريفي خلال هذه المرحلة والقائم على الإنتاج الزراعي، حيث أنه هو المحرك الأول للإصلاح الاقتصادي وهذا يرجع إلى وجود عدد من السياسات الدافعة في هذا المجال.

وشجعت الحكومة الصينية الأسر الريفية المتخصصة على شراء عربات النقل والشاحنات المملوكة للدولة بهدف تعميق سياسة ملكية وسائل الإنتاج لدى الفلاحين للعمل على اتساع نطاق القطاع الريفي الخاص وإزالة القيود أمام الإصلاح الريفي من أجل تنمية وتطويره.

ولقد بلغت أعداد الأسر الريفية التي تنتمي للقطاع الخاص أكثر من أربعة ملايين أسرة، وهكذا تعايشت الملكية الخاصة جنباً إلى جنب الملكية الجماعية في القرى الصينية كوسيلة لحفز النمو في الإنتاج الريفي.

وظهرت مزرعة المصنع حيث تتحول المنتجات الزراعية لتصبح ملكية لصناع الغذاء الذين يتكاملون رأسياً حول سلسلة الغذاء للسيطرة على إنتاجه^(٣).

وفي دراسة عن التصنيع في الريف الصيني نشرت عام ١٩٨٥م، جاء فيها أن

(٢) مجلة بناء الصين، عدد يناير، ١٩٨٥م، ص ١٦.
(١) سلسلة كتاب الصين بين يديك: بكين تتقدم نحو القرن الواحد والعشرين، مرجع سابق، ص ص ٢٤٩، ٢٥٠.

(٢) فؤاد مرسى: الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠م، ص ٣٧٣.

المؤسسات الريفية قامت بتوظيف ٧٠ مليون شخص بالإضافة إلى إنتاج ما يعادل ١٩% من مجمل الإنتاج الصناعي في الصين^(١).

ففي عام ١٩٩٢م وصل إجمالي قيمة إنتاج المؤسسات الريفية في الصين إلى ١٦٥٠ مليار يوان، وبلغت قيمة صادراتها ١١٠ مليارات يوان. أما عدد المشتغلين في هذه المؤسسات الريفية فقد تجاوز ١٠٠ مليون فرد ، وهذا العدد يفوق عدد العمال والموظفين الذين يشتغلون في المؤسسات والمصانع الحكومية^(٢).

وفي نفس العام وقعت مقاطعة فوجيان اتفاقيات لمشروعات تنمية زراعية بما يزيد عن مليار دولار أمريكي خلال معرض "سلة الخضروات" الذي جذب آلاف الزوار وكان هدفه جذب الاهتمام إلى المحاصيل الزراعية الوافرة بهذه المقاطعة في شرق الصين ولفت الانتباه إلى المنتجات الخاصة والممتازة ، وقد أبدى الأجانب اهتمامًا كبيرًا بمشروعات التنمية الزراعية هناك، فوُقتت تسع ولايات ٣٣٥ اتفاقية بهذا الشأن مع مستثمرين أجانب، وتجاوزت قيمة هذه الاتفاقيات ١.٥ مليار دولار أمريكي^(٣).

منذ أن تبنت الصين سياسة الإصلاح والانفتاح، وبخاصة في تسعينيات القرن العشرين، تطورت الزراعة في فوجيان واقتصادها الريفي بصورة ملحوظة وحقت نتائج بارزة ، حيث بلغ إجمالي إنتاج الزراعة والتشجير وتربية المواشي والمشاريع السمكية بالمقاطعة ١٤.٤٩ مليار يوان في عام ٢٠٠٣ م ، منها قيمة الإنتاج الزراعي ٤٦.٢٩ مليار يوان ، وقيمة إنتاج تربية المواشي والدواجن ٢٣.٩٢ مليار يوان^(٤).

وتجدر الإشارة إلى أن المناطق الريفية ساهمت في أواخر التسعينيات من القرن العشرين بما يزيد عن ٢٨% من الإنتاج القومي الإجمالي في الصين في الوقت الذي أنتجت المؤسسات الريفية ٩٥% من صناعة الخزف ، و ٩٥% من إنتاج الأجهزة الزراعية الصغيرة، ٨٠% من صناعة الملابس، ٤٠% من صناعة المواد الغذائية والمشروبات، و ٢٥% من إنتاج الآلات، ١٧% من الصناعات الإلكترونية والاتصالات وأسهمت ب ٣٤% من الصادرات الصينية عام ٢٠٠٦ م^(٥).

(١) عبد العزيز حمدي عبد العزيز : التجربة الصينية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥.

(٢) مجلة الصين اليوم ، العدد الثاني ، فبراير ، ١٩٩٤م ، ص ٤٦.

(٣) مجلة الصين اليوم ، العدد الخامس ، مايو ، ١٩٩٢م ، ص ٦١.

(٤) مجلة الصين اليوم ، عدد يونيو ، ٢٠٠٤م.

(٥) إبراهيم الأخرس: أسرار تقدم الصين "دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨.

وتعتبر الزراعة الآن العمود الفقري للاقتصاد الصيني ؛ إذ يعمل ٦٠% من العمال الصينيين في الزراعة ، وتنتج الصين الأرز والبطاطا والشاي في المنطقة الجنوبية . والقمح هو المحصول الأساسي في منطقة الشمال. ويأتي محصول الذرة في الدرجة الثانية بعد القمح ، كما تنتج الصين كميات تفوق بمعدلها إنتاج أى دولة أخرى من القطن والبطاطس والكمثرى والأرز والتبغ . وعلى سبيل المثال، يبلغ إنتاجها من البطاطا الحلوة ٨٥% من الإنتاج العالمي ، بالإضافة للمحاصيل السابقة، تعتبر الصين رائدة في إنتاج التفاح والكرنب والجزر والذرة الشامية والبطيخ والمطاط وبنجر السكر وقصب السكر والشاي والطماطم وفول الصويا ، ومنتجات أخرى عديدة^(١).

ويتضح مما سبق أن الزراعة تعد الحرفة الرئيسية التي يمارسها سكان الصين، ويعد الإنتاج الزراعى من أهم دعائم الدخل لسكان الصين الشعبية ، ورغم ما يميز الزراعة في الصين من كثافة شديدة في مساحات الأراضى المنزرعة، إلا أن الزراعة في الصين تستخدم لسد احتياجات السكان ، وفى أغلب الأحوال لا تقوم الدولة بتصدير سوى القليل من المحاصيل ، والسبب الرئيسى في ذلك التعداد السكانى الهائل الذى تتمتع به الصين^(٢).

وباختصار فقد شهد القطاع الريفى تحولاً جذرياً لم يسبق له مثيل وأحرزت الصين العديد من النجاحات في القطاع الزراعى، وذلك بفضل سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجى.

الصناعة:

تُعد الصناعة أحد محاور الاقتصاد الصينى، الذى ساهم في تحديث المجتمع، حيث أثبت العديد من الحقائق أن الصناعة وسيلة مهمة تجعل الدول المختلفة تتغير وتصبح دولاً متقدمة، كما أنها مفتاح التقدم تجاه التنمية والتطور. والصناعة الصينية بدأت متأخرة نسبياً عند مقارنتها بالصناعات العالمية وبالرغم من ظهور المؤسسات الصناعية الصينية في النصف الأول من القرن العشرين إلا

(١) <http://www.marefa.org/index.php> .

(٢) محمد غريب محمد : " التغيرات الحضارية التى طرأت على المجتمع الصينى وأثارها في الفترة من (١٩١١ - ١٩٧٩ م) ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

أنها لم تشهد تطوراً يذكر في هذه الفترة ، حيث كانت القاعدة الصناعية في الصين خلال النصف الأول من القرن العشرين ضعيفة جداً. وتقنياتها في غاية التخلف. ولم تكن قيمة الإنتاج الإجمالية للصناعة تشكل سوى ١٠% من القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي والصناعي^(١).

ولقد كان التطور الصناعي متأخراً جداً في الصين بسبب احتقار المجتمع الكونفوشي للتجارة ، وبسبب العلاقات التي تطورت مع القوى الأجنبية أثناء السنوات التي تبعت حرب الأفيون، ومعظم الاستثمارات حدثت في السكك الحديدية والمناجم، وأعمال النسيج^(٢).

فقد عمل غزو الدول الاستعمارية للصين على تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع الصيني، فعن طريق المعاهدات الغير متكافئة التي وقعتها الصين مع الدول الاستعمارية، ومع توغل الرأسمالية أدى ذلك لنمو اقتصادي صناعي في بعض المدن والقرى، ومن ناحية موضوعية فقد توافرت الشروط الضرورية لتطوير الصناعة الرأسمالية الصينية^(٣).

وقبل عام ١٩٤٩ م كانت الصناعة الحديثة تشكل نسبة قليلة من اقتصاد الصين القومي وكانت هذه الصناعة تقوم على طبقة المزارعين وأصحاب الحرف من الصناع ، وكان رأس المال الأجنبي يملك العناصر الهامة في الصناعة ، وكانت الصين تعتمد على البضائع من الدول الخارجية ، لذلك كان هناك عجز دائم في الميزان التجاري ، وكان هناك اتفاقيات اقتصادية وتجارية بين الصين وروسيا ، وقد لاحظ الصينيون أن هناك استغلالاً روسياً لهم فلا تقدم روسيا أى مساعدة دون مقابل ، مما دعى الحكومة الصينية إلى منع استيراد المنتجات الصناعية السوفيتية ، وعملت الصين بكافة الطرق على بناء صناعاتها على أكتاف أبنائها لكي تصبح دولة متقدمة تسير ركب التنمية^(٤).

وعلى الرغم من تطور بعض الصناعات الحديثة خلال النصف الأول من القرن العشرين مثل صناعة استخراج المعادن والحديد والصلب إلا أن هيكل المجتمع الصيني شبه المستعمر جعل التطور الصناعي يحمل في طياته صفات التبعية،

(٢) صلاح يوسف موسى : الفكر الاجتماعي عند ماو تسي تونج وأثره في تحديث المجتمع الصيني ، مرجع سابق ، ص ١٣٨

(٣) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ٣٥.
(١) ووين : الصينيون المعاصرون : ترجمة عبد العزيز حمدي ، ج ١ ، عدد ٢١٠ ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٢ م ، ص ١٧٥.

(٢) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ٣٥.

وتعرض التصنيع في الصين لسيطرة القوى الرأسمالية الإمبريالية، وسيطر الاستعماريون على الأعمال المصرفية والمواصلات والاتصالات والمناجم وغيرها من الموارد، كما قاموا بإنشاء البنوك في الصين، وأعاقوا تطوير القوى الإنتاجية الصينية بصورة مباشرة وأطاحت بالرأسمالية الوطنية الصينية، ولذا فقد عجزت الصين أن تأسس نظامًا مستقلًا وقويًا للصناعة الوطنية قبل عام ١٩٤٩م^(١).

وبعد تأسيس الجمهورية عام ١٩٤٩م أمتت الصين كافة المؤسسات الرأسمالية البيروقراطية وحولتها إلى مؤسسات مملوكة للدولة وبدأت في تحويل الصناعة الرأسمالية بالتدريج إلى الاتجاه الاشتراكي عن طريق الملكية المشتركة بين الدولة والأفراد، كما أتمت تحويل الحرف اليدوية الفردية إلى الملكية الجماعية^(٢).

وفي إطار هذه التغيرات السياسية اتخذ الزعيم ماو مواكبة الإصلاحات الداخلية والانفتاح لاتجاه النظام الاقتصادي، فسعى ماو إلى مزيد من الاستقرار ووضع الأسس لنظام أكثر أهمية، لأن الإصلاح الصناعي لم يكن كاسحًا مثلما حدث في المجال الزراعي، ولأن المصانع مازالت تابعة للسلطة المركزية، ولا تتمتع بحرية كافية تجعلها تستجيب لمؤشرات السوق، ورأى أن هناك أسباب كثيرة لتعثر الإصلاح في المجال الصناعي من أهمها مقاومة البيروقراطية للجهود التي تبذل من أجل ربط الأجر بكفاءة العمل^(٣).

ومن ثم فإن الصين لم تؤسس قبل عام ١٩٤٩م نظامًا صناعيًا، برغم وجود بعض المؤسسات الصناعية الأجنبية المقامة بهدف الاستغلال الاقتصادي حيث كان مجملها صناعات تحويلية تستهلك المواد الخام الصينية واليد العاملة المتدنية الأجر، بالإضافة إلى افتقار هذه الصناعات إلى الآلات الحديثة ورغبة الرأسمالية الأجنبية في جعل الصين سوقًا لإنتاجها القومي مما أظهر ضعف الصناعة الصينية في ذلك الوقت^(٤).

(١) نبيل سعد خليل، مرجع سابق، ص ٢٠٣-٢٠٤.

(٢) ممدوح رضا: مشاهدات ومناقشات في الصين، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٣) سوسن حسين: رؤى غربية للقارة الآسيوية، سلسلة بحوث مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ديسمبر، ١٩٩٦م، ص ٢٥.

(٤) صلاح يوسف موسى: الفكر الاجتماعي عند ماو تسي تونج وأثره في تحديث المجتمع الصيني، مرجع سابق، ص ١٤٠.

ومن المشكلات التي كانت تواجه الصين آنذاك أيضًا أنها لا يوجد بها طبقة من الصناع كما يوجد في الاتحاد السوفيتي، بحيث يمكن أن تكون قاعدة تعتمد عليها الحركة الشيوعية^(١).

ومنذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في أكتوبر ١٩٤٩م بدأت مرحلة انتقالية في تاريخ المجتمع الصيني تحت الرعاية السوفيتية وعقدت الصين مع الاتحاد السوفيتي في فبراير ١٩٥٠م معاهدة للصدقة والدفاع المتبادل، وتم بموجبها حصول الصين على قرض يبلغ ٣٠٠ مليون دولار لشراء معدات الصناعية والسكك الحديدية.

وقد اهتم الزعيم "ماو" أن تسير النهضة الصناعية بجانب النهضة الزراعية وتحدث قائلًا "ليكن معلومًا أنه بدون تصنيع لن نضمن دفاعًا وطنيًا قويًا، ولا ارتفاعًا في مستوى الناس، ولن نحقق للشعب السعادة والقوة. إن الأمة التي تعتمد على الزراعة وحدها لا يمكن أن تصبح في هذا العصر أمة غنية قوية الجانب". وليس من ثمة شك أن الصين كانت تمتلك كل المقومات التي تؤهلها لإحراز قفزات هائلة في النمو الصناعي من موقع متميز وكثرة السكان وتنوع هائل في مواردها الطبيعية، ولذا فإن القيادة الشيوعية كانت تهدف إلى رفع مستوى المعيشة للسكان وإعلاء شأن الصين لتصبح دولة متميزة.

ومن منطلق اهتمام الحكومة بإحداث نهضة صناعية في البلاد قامت بوضع خطط التنمية للنهوض بالإنتاج الصناعي والتغلب على المشاكل التي تعوق النهضة الصناعية، وذلك من مبدأ إيمان الصين بأن التصنيع هو أسرع السبل نحو التنمية الاقتصادية^(٢).

وتمكنت الصين خلال الفترة الانتقالية من وضع البنية الأساسية للمشروعات الصناعية الكبرى، وتقدمت في شتى ميادين الصناعة. وخلال هذه الفترة تم بناء مجموعة من الصناعات الأساسية التي يحتاج إليها التحديث الصناعي احتياجًا شديدًا، ولم تكن موجودة من قبل، ومنها صناعة الطائرات والسيارات والصناعات الكيماوية والألياف الصناعية ومعدات توليد الكهرباء ومعدات التعدين وسبائك الفولاذ^(٣).

(٢) محمد متولى ومحمود أبو العلا : الجغرافيا السياسية ، الأنجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٨٣م ، ص ٣٥٧ .
(١) محمد غريب محمد : " التغيرات الحضارية التي طرأت على المجتمع الصيني وأثارها في الفترة من ١٩١١ - ١٩٧٩ م) ، مرجع سابق ، ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٢) تشينغ شى : لمحة عن اقتصاد الصين ، دار النشر للغات الأجنبية ، بكين ، ١٩٧٥م ، ص ٣٧ .

وقد أشرفت الخبرة السوفيتية على الخطة الخمسية الأولى في الصين (١٩٥٣ - ١٩٥٧ م) ، وأكدت على ضرورة تطوير القدرة والإنتاج في الصناعات الثقيلة مثل صناعة الحديد والصلب، والفحم، والطاقة الكهربائية، والبتترول، والأسمنت . ورأت القيادة السياسية في الصين أن سياسة إعطاء أولوية لتطوير الصناعة الثقيلة هي السياسة الصحيحة التي تخلق السعادة للشعب الصيني^(١). ولذلك تم إنشاء عدد من المصانع الضخمة المتكاملة، وتم توسيع وتحسين المصانع الموجودة^(٢).

وتأكيدًا لهذا التعاون الاقتصادي أصدر مجلس الدولة الصيني في ٣١ من يناير ١٩٩٥م قرارًا بأن الشعب الصيني وحكومة جمهورية الصين الشعبية يرحبان بالاقتراح المقدم من مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي بتاريخ ١٧ من يناير سنة ١٩٥٥م عن مساعدة الاتحاد العلمية والفنية والصناعية لجمهورية الصين الشعبية في تنمية الأبحاث الخاصة للطاقة الذرية، وأنها واثقون أن العلماء والمهندسين والعمال في الصين التي تحررت، وبالمساعدة المخلصة من جانب الاتحاد السوفيتي، يستطيعون بكل تأكيد أن يتمكنوا سريعًا من تكتيك استخدام الطاقة الذرية^(٣).

ومنذ عام ١٩٥٨م تخلت الصين عن النمط السوفيتي في التنمية الاقتصادية إلى حد بعيد، وبدأت في الاعتماد على طرق مستمدة من الواقع المحلي، والأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمع الصيني دون تغلب قطاع على آخر. وتمثلت تلك السياسة في شعار "النمى على قدمين" ويعنى ذلك واحدة في الصناعة والأخرى في الزراعة ، وهذا الشعار كان مفتاحًا لشعار القفزة الكبرى للأمام . ومن أجل تحقيق معدلات إنتاجية تفوق الدول الغربية كان يتطلب ذلك العديد من المشاريع الصناعية الضخمة ، ودعم تشجيع الحزب الشيوعي، وقد قامت الصين بعمل حملة دعائية ضخمة للقفزة الكبرى، ويرى البعض أن ماو تسي تونج قد قام بالقفزة الكبرى بدوافع قومية هدفها تحقيق قفزة كبرى انطلاقًا من إيمانه بقدرة الصينيين على تجاوز قواعد الإنتاج الصناعي في الدول الغربية^(٤).

(٣) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني "، مرجع سابق ، ص ٣٥.

(٤) جودة حسنين جودة: جغرافيا آسيا الإقليمية ، ط ٥ ، منشأة المعارف، الإسكندرية ، ١٩٩٨م ، ص ١٤٦ .
(١) راشد البراوى : الصراع الكبير بين الاتحاد السوفيتي والصين، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٤م ، ص ٤٥.

(٢) محمد غريب محمد : " التغيرات الحضارية التي طرأت على المجتمع الصيني وآثارها في الفترة من (١٩١١ - ١٩٧٩ م) ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ .

وأثبتت الحقائق أن القفزة الكبرى كانت قفزة اسمية إلى حد كبير، وذلك لأن حقائق النمو الاقتصادي كانت أبعد ما تكون عن التقارير الرسمية، فقد وجد أن سوق السلع أصبح في حالة فوضى كبيرة نتيجة النقص في السلع الاستهلاكية، وبالتالي بدأت ثقة الشعب تنزعزع في تصريحات الحكومة، وأدرك الشعب أن القفزة الكبرى للأمام لم تكن سوى قفزة كبرى للخلف، حيث كانت معدلات الإنتاج غير واقعية، والإنتاج يتصف بالرداءة وأصيب الإنتاج الصناعي بكساد ملحوظ، ومن ثم فقد كان عرضة للنقد على مستوى كبير. وكشف ذلك عن حدوث مشاكل في التصنيع، وتضرر الإنتاج الصناعي في عام ١٩٦١م بنسبة تصل إلى ٤٣%، ووصفت السنوات من ١٩٥٩م إلى ١٩٦١م بأنها السنوات الثلاث الرديئة^(١).

وتمكن الصين في عام ١٩٦٦م بتطوير إنتاج الصناعات الزراعية مثل صناعة السمادات الصناعية والمواتير الكهربائية الصغيرة، والمضخات، والجرارات اليدوية مع الأخذ في الاعتبار عدم التخلي عن الفلاحين في زراعة الأراضي وخلق مشكلات البطالة الزائدة وقد كان الموقف في عام ١٩٦٦م في بداية الخطة الخمسية الثالثة (١٩٦٦ - ١٩٧٠م) في منتصف الثورة الثقافية البروليتارية العظمى، هو أن الإنتاج الصناعي كان حوالى ٥٠% زيادة عما كان في عام ١٩٥٧م، وكان التطوير في مجالات صناعة البترول والكيماويات والأسلحة الذرية سابقاً للمجالات الأخرى^(٢).

وبعد انتهاء فترة الثورة الثقافية حدثت تغيرات عميقة في الاقتصاد الصينى وحدثت إصلاحات عديدة بدأت في عام ١٩٧٧م ، وذلك بإعادة إصلاح النظام الإدارى للدولة، وتم إعطاء المنشآت الصناعية صلاحيات واسعة على نطاق اتخاذ القرارات أو العمل الإنتاجى لسد احتياجات السوق، وتم تشجيع الإنتاج عن طريق الحوافز، وتم رفع بعض الأجور في القطاع الصناعى^(٣). ولقد قامت الصين بوضع البرامج والمشروعات الضخمة التى تهدف من خلالها للعمل على النهوض بالصناعة في البلاد، وقد طرأت تغيرات عديدة على الصناعة، ومنذ عام ١٩٧٨م، تطورت صناعة المعلومات والإلكترونيات

(١) محمد غريب محمد، مرجع سابق، ص ٢١٩.
(٢) نبيل سعد خليل: التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصينى"، مرجع سابق، ص ١٧٦.
(٣) عبد الوهاب الكيالى وآخرون: موسوعة السياسة، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٣م، مرجع سابق، ص ٧٠١.

والصناعات الدقيقة والصناعات الخاصة بأجهزة الكمبيوتر والحاسبات بأنواعها والسوفيت وير والاتصالات، ودخلت الصين إلى طليعة دول العالم في مجال صناعة التلفزيون والاستريو والهواتف حتى بلغت مجمل مبيعاتها في هذا المجال ٣١٠ مليار يوان ووصلت قيمة الصادرات للخارج ٢٧ مليار دولار أمريكي.

وأصبحت صناعة الاتصالات ذات قدرة إنتاجية مرتفعة ودخلت منتجاتها الأسواق العالمية واحتفظت هذه الصناعة بمعدل نمو سنوى ٣٠% وأقدمت الحكومة على زيادة مساهمتها التدريجية في هذا المجال، وذلك لرفع القدرة التنافسية^(١).

وأقدمت الحكومة الصينية على إنتاج الأقمار الصناعية والصواريخ بأنواعها وإطلاق الأقمار الصناعية والصواريخ واستعادتها والتحكم فيها بالفضاء وأصبحت الصين من بين الدول المصدرة لهذه الصناعة ونجحت الصين في إطلاق ٥١ قمرًا صناعيًا بواسطة صواريخ محلية في الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩٨ م^(٢).

وتصدر الصين أنواعًا عديدة من المنتجات الصناعية إلى مختلف أنحاء العالم وظلت تحتل المركز الأول في العالم منذ عام ١٩٩٦ م في إنتاج الحديد والصلب والفحم والأسمدة وأجهزة التلفزيون ، وفي عام ٢٠٠٣ م بلغ مجمل القيمة المضافة للصناعة ٥٣٦١.١ مليار يوان بزيادة ١٢.٦ % عن عام ٢٠٠٢ م ، وازداد مجمل القيمة المضافة للمؤسسات الصناعية الكبيرة ١٧% عن عام ٢٠٠٢ م ، وبلغت نسبة تسويق المنتجات الصناعية ٩٨.١ % بارتفاع ٠.١ نقطة مئوية عن عام ٢٠٠٢ م .

كما ازدادت القيمة المضافة للصناعات ذات التكنولوجيا العالية ٢٠.٦ % عن عام ٢٠٠٢ م ، ونتيجة للنمو المتواصل للقطاع الصناعى الصينى فإنها تحتاج إلى المواد الخام بكثافة مما يؤدي إلى الاعتماد على الاستيراد ، وبصفة خاصة البترول ، والمواد المعدنية حيث يبلغ استهلاك الطاقة في الصين ثلث الاستهلاك العالمى للفرد ، كما أن الطلب الصينى على الطاقة والمواد الخام يؤثر على

(١) محمود عبد الفضل : العرب والتجربة الآسيوية" الدروس المستفادة" ، مركز الدراسات العربية ، بيروت، ٢٠٠٠م، ص ١٥٠.

(2) Qin Shi: China, op.cit. P. 132.

الأسعار العالمية وتخطيط الصين لتخفيض استخدام الطاقة بمعدل ٢٠ % عام ٢٠١٠ م ، وذلك بتحسين التكنولوجيا وبصفة خاصة لحماية البيئة^(١). وتطورت الصناعة التقنية في الصين لاسيما في الدوائر الإلكترونية وأجهزة الكمبيوتر والسوفت وير والصناعات الرئيسية والأساسية الست وهي : السيارات – الصلب – الإلكترونيات – أجهزة الاتصالات – معدات الكهرباء – الأجهزة المنزلية .

وبدخول الصين منظمة التجارة العالمية في نهاية عام ٢٠٠١ م أعطت الصين الأولوية للصناعات الآتية: الطاقة والبنية التحتية – النقل والاتصالات – الخدمات والمصارف – الصناعات الرئيسية الست – الزراعة . وفى غضون ذلك تغير هيكل القطاعات في الصين حيث حظيت الزراعة بنسبة ١٧.٧ % الصناعة ب ٤٩.٣ % والخدمات ٣٣ % ومن المتوقع أن يحصل قطاع الخدمات عام ٢٠١٠ م بنسبة ٧٢ %^(٢) .

التجارة:

لقد اتجه ماو بعد التغيرات الأساسية والتي بنى عليها البناء الاقتصادى وهى الزراعة والصناعة إلى التجارة، وذلك ليعالج الكثير من أمورها والسيطرة على نظام التجارة الداخلية والخارجية ووضع شروط تجارية جديدة . فقد تأثرت التجارة قبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية بالركود الحادث في الزراعة والصناعة ، وقامت الدولة الإمبريالية بممارسة الضغط الاقتصادى في الصناعة الصينية، وأعاقت تطوير القوى الإنتاجية الصينية بصورة مباشرة، وأطاحت بالرأسمالية الوطنية الصينية في مجال المنافسة التجارية، حيث كانت التجارة قبل ١٩٤٩ م عرضة للاستلاب والنهب التجارى من قبل دول أوروبا الاستعمارية وروسيا واليابان، وكانت الحكومات الصينية تخضع للشروط التجارية التى ترسم حدودها الدول الاستعمارية وتفرضها عن طريق القوة ، وعلى أثر ذلك أصبحت سوقًا واسعًا لتصريف المنتجات الصناعية، وتوريد المواد الخام الأولية لتسيير آلة الاستعمار الصناعية، حيث أصبحت المنتجات

(١) حسن إبراهيم سعد : السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة ، مرجع سابق ، صص ٦٦ - ٦٧

(٢) إبراهيم الأخرس : أسرار تقدم الصين " دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود ، مرجع سابق ، صص ٢٣٢ - ٢٣٣

الزراعية والمواد الأولية تشكل الأساس الذى يغرى التجار المحليين والأجانب على حد سواء^(١).

ولكن بعد نجاح ثورة ١٩٤٩م وضعت القيادة الصينية ضوابط جديدة لسياسة الدولة التجارية في المجالين الداخلى والخارجى حيث وضعت القيادة الصينية ضوابط لضمان استقرار السوق الداخلى عبر عملية المساهمة التى تقوم بها الدولة لدعم السلع الضرورية لحاجة المواطنين وخصوصاً السلع الغذائية ، وحتى لا يكون هذا الاستقرار على حساب الفلاحين، انتهجت القيادة الصينية سياسة التبادل بين المنتجات الزراعية والصناعية كما منحت السلطات المركزية حرية أوسع للسلطات المحلية في التعامل التجارى سواء داخل المحافظة أو بين المحافظات، وذلك لإيمان السلطات المركزية بأن الزراعة والتجارة في أشد الحاجة إلى الاعتماد على السلطات المحلية بدلاً من السلطة المركزية^(٢).

وعموماً فقد كانت التجارة الصينية قبل تأسيس الجمهورية الشعبية تمر بمشاكل عديدة، والواضح أنها لم تكن أفضل حالاً من الزراعة والصناعة من حيث التدهور، وعلى الرغم من أن بعض التجار قد تمكنوا من جنى الأرباح، إلا أن ذلك كان على حساب أقوات الشعب الصينى، ولذا وجب على الشيوعيين بعد وصولهم للسلطة القيام بجهود ضخمة من أجل ازدهار التجارة الداخلية والخارجية .

وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩م اتخذت الحكومة عدة قرارات تقضى بالحد من الامتيازات وفوائد أصحاب رءوس الأموال، وعملت على تحويل الصناعة والتجارة بالتدريج إلى صناعة وتجارة اشتراكييتين، وقامت بالاستيلاء على الجانب الهام من الصناعة الرأسمالية، وبالتالي عملت على تحرير الشعب من قيود الاستغلال الرأسمالى وأى نوع من أنواع الاستغلال، وحولت الدولة الملكية الرأسمالية إلى وسيلة من وسائل الإنتاج الاشتراكي^(٣).

ويرى البعض أن هذا التحول السريع في الاشتراكية يرجع إلى تأثير "ماو تسي تونج" نفسه، فقد ألقى خطاباً في عام ١٩٥٥م طلب فيه ضرورة تحويل نصف الريف الصينى إلى تعاونيات اشتراكية قبل سنة ١٩٥٨م، واستجابت الحكومة

(١) ويل ديورانت : قصة الحضارة : ترجمة ذكى نجيب محمود ، بيروت ، دار الجيل للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٨م ، ص ٣٠٦.

(٢) صلاح هادى علوان : نظرة إلى مركزى الاستقطاب العربى ، الصينى ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨١م ، ص ٤٣.

(٣) محى الدين فوزى وإبراهيم كبيرة : شواين لاي وقفزة الصين للأمم ، مرجع سابق ، ص ٩٧.

والشعب وبدأ التحول السريع نحو الإزالة التدريجية للمشروعات الفردية في جميع القطاعات، وشهد عام ١٩٥٨م التحول الكامل تقريباً للمؤسسات الصناعية والتجارية من الملكية الخاصة لمملكية الدولة، أو للملكية التعاونية المشتركة في كافة المجالات^(١).

وعلى ذلك فقد أحدث الاتجاه نحو إزالة المشروعات الفردية نجاحاً سريعاً، وما لبث أن تم القضاء نهائياً على المشروعات الفردية، وأصبحت الرقابة والإشراف تحت سيطرة الدولة، إضافة إلى ذلك أتاحت القيادة الصينية فرصة السيطرة التامة على التجارة الداخلية وهذا أدى إلى استقرار الاقتصاد الصيني واستمرار تطوره في السنوات اللاحقة للثورة^(٢).

التجارة الخارجية :

لقد كانت الركيزة الأساسية التي قامت عليها إصلاحات "دنج شياو بينج" هي الانفتاح على العالم الخارجى بعد أن كان "ماو تسي تونج" قد راهن على مبدأ الاعتماد على النفس، والتنمية بالاعتماد على القدرات الذاتية، وكان هدف تقويع الصين على نفسها وعدم الانفتاح على أسواق العالم حماية الصين الاشتراكية من الرأسمالية غير أن سياسة ماو هذه كانت مفروضة عليه من الخارج نتيجة المقاطعة المفروضة على الصين من الغرب وقد عمل دنج على تغيير هذه السياسة حيث اتخذ "دينج شياو بينج" من دمج الصين في الاقتصاد العالمى أحد الأهداف الجديدة التى أراد تحقيقها بعد أن أدرك تماماً أن الصين لا تستطيع تحديث نفسها بنفسها دون الاستعانة بالتقنيات الخارجية وبرأس المال الأجنبى^(٣). وقامت الحكومة الصينية الجديدة بوضع يدها تماماً على التجارة الخارجية ثم بدأت عملية الاحتكار وذلك عن طريق قيامها باستيراد وتصدير المواد الأولية اللازمة للصناعة ثم انتقل هذا الاحتكار إلى جميع أنواع البضائع^(٤). وأنشأت الحكومة وزارة للتجارة الخارجية واحتوت هذه الوزارة على خمس عشرة إدارة تتولى كل واحدة منها الإشراف على نوع معين من الإنتاج الزراعى أو الصناعى واعتمدت الصين إلى حد بعيد في تجارتها الخارجية على روسيا

(١) صلاح الدين نامق : النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها : دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٧-٢٥٨.

(٢) صلاح هادى علوان : نظرة إلى مركزى الاستقطاب العربى- الصينى ، مرجع سابق ، ص ٤٤.

(٣) تشينغ شى: لمحة عن اقتصاد الصين ، مرجع سابق ، ص ٢٣.
(٤) أحمد جامع وصفوت عبد السلام : دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ م ، ص ٩٩.

فقد استوردت الصين منها الآلات والجرارات التي لا تنتجها أو التي لا يكفي إنتاجها للاستهلاك الداخلي كما استوردت بعض منتجات الصلب والمعادن النادرة والأدوات الكهربائية وأجهزة الاتصالات ومواد البترول والمواد البتروكيمياوية وتمت اتفاقية بين البلدين تقضى بأن البضائع المتبادلة بينهما تبقى أسعارها ثابتة لا تتغير بأسعار الأسواق العالمية^(١).

ولم تقتصر الصين على المعونة الروسية فقط بل اتجهت إلى الدول الشيوعية في شرق أوروبا فاستوردت من بولندا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية والمجر عدد من الأدوات اللازمة لبناء محطات القوى الكهربائية والصناعات الكيماوية والتعدين وصناعة السكر والنسيج ووقعت الصين عدة اتفاقيات مع هذه الدول للمعونة الفنية والاقتصادية وإيفاد خبراء للإشراف على هذه الصناعات^(٢).

وعلى أثر تطور الإنتاج وتزايد حصة الشعب الصيني نشطت حركة التبادلات التجارية بين الصين وبين دول العالم المختلفة، ونظرًا لتوسع خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية داخليًا وخارجيًا فقد ساهم ذلك في الانتعاش التجاري، وفي نفس الوقت ساعد الصين على تصريف منتجاتها في الخارج وحدث تغير كبير في الصادرات والواردات الصينية^(٣).

ومع التقارب الصيني الياباني الأمريكي في أواخر السبعينيات وتوقيع معاهدة سلام بين الصين واليابان عام ١٩٨٥م زاد حجم التجارة الخارجية في الصين، كما اتجهت الصين نحو تنشيط الاستثمار الأجنبي مع الاحتفاظ بالنهج الاشتراكي، وأعلنت عن قيام مشاريع استثمارية مشتركة صينية أجنبية وجرى فتح المناطق الاقتصادية الخاصة^(٤).

وساهمت الصين في التجارة العالمية بنسبة ٢.٩% بما يعادل ٢٨٠ مليار دولار في عام ١٩٩٥ م، مما جعلها تحتل المرتبة العاشرة بين أهم القوى التجارية العالمية^(٥).

(٢) علي حمدي الجمال : العملاق الأصفر ، العالمية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٦م ، ص ص ١١٥ - ١١٧.

(٣) المرجع السابق ، ص ١١٨.

(١) محمد غريب محمد : " التغيرات الحضارية التي طرأت على المجتمع الصيني وآثارها في الفترة من ١٩١١ - ١٩٧٩ م) ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦.

(٢) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ١٧٦.

(٣) عبد العزيز حمدي عبد العزيز : التجربة الصينية ، مرجع سابق ، ص ٣٦٤.

وقد حققت الصين أرقامًا قياسية في مجال التجارة الخارجية فأصبحت رابع دولة على مستوى العالم في التجارة الخارجية ونمت الصادرات والواردات بمعدل ١٥ % منذ عام ١٩٧٩ م بالمقارنة بالمستوى العالمى الذى بلغ ٧ % وزادت مساهمة الصادرات الصينية في الصادرات العالمية من ١.٢ % عام ١٩٧٩ م إلى ٩.٣ % عام ٢٠٠٤ م. وبعد مرور ثلاث سنوات من انضمام الصين لمنظمة التجارة الخارجية وبلغ حجم تجارتها الخارجية عام ٢٠٠٤ م حوالى ١.١ تريليون دولار متفوقة على اليابان ، وتشكل التجارة الخارجية حوالى ٧٠ % من الناتج المحلى الإجمالى للصين ، وتشكل الصادرات الصينية حوالى ١٠ % من الصادرات العالمية ، وتتوقع منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أن تصبح الصين القائد على مستوى العالم في التصدير في عام ٢٠١٠ م، وأن تتجاوز الولايات المتحدة وألمانيا لتصبح أكبر مصدر على مستوى العالم بنهاية هذا العقد وترتبط الصين بعلاقات اقتصادية وتجارية مع معظم دول العالم ، ولعبت التجارة الخارجية دورًا مهمًا في تنمية وتطوير اقتصاد الصين^(١).

وبحلول عام ٢٠٠٥ م وصل حجم التجارة الصينية إلى ٥٠٠ مليار دولار أمريكى في حين بلغ حجم الصادرات إلى ٢٧٥ مليار دولار وأصبح فائض الميزان التجارى الصينى ٤٥ مليار دولار . وازدادت أعداد الدول والمناطق التى لها علاقات تجارية مع الصين من ١٨٠ دولة إلى ٢٢٨ دولة ومنطقة في الوقت الذى أصبحت اليابان الشريك الأكبر تجاريًا مع الصين، واتسعت الروابط الاقتصادية بين الصين والدول المجاورة وعلى رأسها كوريا الجنوبية والشمالية وتايلاند وسنغافورة ، وهذا ما أدى إلى ميل الميزان التجارى بين الصين ودول العالم لصالح الصين . وأصبحت الصين دولة تجارية من الدرجة الأولى^(٢).

التنمية الاجتماعية في المجتمع الصينى:

ويمكن تعريف التنمية الاجتماعية بأنها مفهوم معنوى يعبر عن عملية ديناميكية تنتج من التداخل الإرادى للمجتمع في توجيه التفاعل بين الطاقة التنموية للمجتمع والنسق الاجتماعى والاقتصادى له، وهدف التنمية الاجتماعية إتاحة السلع والخدمات التى يؤدى الانتفاع بها إلى إحداث سلسلة تراكمية من التغييرات

(١) حسن إبراهيم سعد : السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة ، مرجع سابق ، ص ٦٧ - ٦٨

(٢) إبراهيم الأخرس : الصين " الخلفية الأيديولوجية والنقطة البراجماتية " ، دار الأحمدي للنشر ، ط ١ ، القاهرة ، ٢٠٠٦ م ، ص ١٣٥ - ١٣٦ .

الوظيفية في الموارد البشرية للمجتمع تزيد من قدرتها على الإسهام في بقاء المجتمع ونموه بأحداث التغييرات الهيكلية اللازمة لذلك ، وتظهر التنمية الاجتماعية في الخدمات التي تقدم للأفراد في المجالات الترفيهية ومجالات التعليم ورعاية الشباب والرعاية الاجتماعية والصحية والعمل^(١).

وقد تعرض المجتمع الصيني للعزلة في فترات طويلة من تاريخه، ومع بداية القرن العشرين كان المجتمع متقبلاً للقيام بثورة اجتماعية تفصل بين القديم والحديث وتقضى على الأفكار التقليدية والتي كانت سبباً في تخلف المجتمع الصيني، ومن ثم إحداث تغييرات اجتماعية للنهوض بالمجتمع^(٢).

ويود الإشارة إلى أنه بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية قامت الحكومة بمجهودات عديدة من أجل إحداث تغيير اجتماعي هائل في البلاد ومنها :

المساواة بين جميع القوميات :

فقد اتبعت الحكومة الصينية سياسة المساواة بين جميع القوميات على أساس المساواة والعدل والبعد عن التمييز والاضطهاد ، وأعلنت الحكومة أن كل جماعة عرقية من مكونات السكان صغيرة أو كبيرة هي جزء من الأسرة الكبيرة التي تكون تاريخ وثقافة الصين. وانطلاقاً من مبدأ المساواة فقد قامت الحكومة بوضع سلسلة من السياسات والقوانين التي تكفل المساواة بين القوميات المختلفة^(٣).

فيلاحظ أن المادة الرابعة من دستور جمهورية الصين الشعبية تنص على الآتي: "جميع القوميات بجمهورية الصين الشعبية متساوية وتحظى الدولة والحقوق والمصالح المشروعة للقوميات الأقلية ، وتضمن علاقة المساواة والوحدة والعون المتبادل بين مختلف القوميات وتطورها ، وحظر التعصب ضد أية قومية أو اضطهادها وتحظر كل محاولة لتصديق وحدة القوميات أو خلق الانشقاق بينها " ^(٤).

(١) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني "، مرجع سابق ، ص ١٧٩ .
(٢) مصطفى الخشاب : دراسة المجتمع ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧ م ، ص ٢٠١ .
(٣) محمد غريب محمد : " التغييرات الحضارية التي طرأت على المجتمع الصيني وآثارها في الفترة من (١٩١١ - ١٩٧٩ م) ، مرجع سابق ، ص ٢٨٨ .
(٤) صلاح يوسف موسى : الفكر الاجتماعي عند ماو تسي تونغ وأثره في تحديث المجتمع الصيني ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ .

احترام العادات والتقاليد :

حاولت الحكومة الصينية إتباع سياسة احترام العادات والتقاليد بين شتى القوميات الصينية ، وأشار الدستور في العديد من مواده إلى احترام العادات والتقاليد للقوميات الصينية سواء كانت كبيرة أو صغيرة .

ونصت المادة الثالثة من الدستور على أن الجمهورية الصينية الشعبية دولة متعددة القوميات موحدة ، وجميع القوميات متساوية ، والتميز والاضطهاد ضد أية قومية ممنوعان وكذلك الأعمال الرامية إلى تمزيق القوميات ، ولجميع القوميات حرية ... وحرية إبقاء أو إصلاح عاداتها وتقاليدها ^(١) .

والدليل على احترام الحكومة الصينية لعادات وتقاليد القوميات المختلفة أجازت الأعياد المختلفة للقوميات ، وكذلك منع تربية الخنازير في الأقاليم التي تحرم أكل لحومها وإقامة المطاعم الإسلامية في المدن التي يستوطن فيها المسلمون مع تجهيز الأطعمة الإسلامية الخاصة في وحدات العمل التي يشتغل بها المسلمون فضلاً عن إنتاج وتمويل اللوازم الخاصة بالقوميات الأقلية في تقاليدها القومية ^(٢) .

محاربة البطالة :

ولقد واجهت الصين ضغوطاً كبيرة في التشغيل بسبب الزيادة المطردة في عدد السكان، ومن أجل تخفيف هذه الضغوط بدأت الحكومة في ممارسة سوق الأيدي العاملة باعتبارها وسيلة أساسية لتوزيع موارد الأيدي العاملة. وبالطبع فإن الحل الأمثل لهذه المشكلة يكمن في تطوير الإنتاج، وفي هذا السياق أسست منظمات اقتصادية جماعية في المدن ووسعت مجالات العمل في الأرياف إلى جانب الزراعة مما يعرف في الاقتصاد الصيني باسم " الأعمال الجانبية " .

وتفاقمت بطالة الشباب بعد عام ١٩٧٦م بسبب ذيول الثورة الثقافية حيث تعرض الاقتصاد الوطني لكوابح عديدة، فطوال سنوات الثورة العشر، أرسل خمسة عشر مليوناً من الشباب المثقفين في المدن إلى المناطق الجبلية والأرياف، وفي نفس الوقت دخل المدن ثلاثة عشر مليوناً من الفلاحين للعمل فيها. وبعد عام ١٩٧٦م عاد معظم الشباب المثقفين، وأخذوا يبحثون عن الوظائف، علاوة على

(٢) محمد غريب محمد : " التغيرات الحضارية التي طرأت على المجتمع الصيني وآثارها في الفترة من (١٩١١ - ١٩٧٩ م) ، مرجع سابق ، ص ٢٩١ - ٢٩٢

(٣) تشونغ تشينغ : كل شيء عن الصين ، ج ٢ ، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين ، ١٩٨٨ م ، ص ١٦ .

الفلاحين الذين جاءوا من الريف واستوطنوا المدن مما أدى إلى زيادة صعوبة تشغيل الأيدي العاملة في المدن والبلدان^(١).

وبعد انتهاء أحداث الثورة الثقافية في ١٩٧٦ م سارعت أرياف الصين في الانتقال إلى الأعمال غير الزراعية بهدف خلق فرص عمل جديدة ، ومنذ عام ١٩٧٩ م بدأت الحكومة الصينية ممارسة سياسة تجمع بين طريق الحصول على العمل بتزكية دوائر العمل المعنية وطريق البحث عنه بالنفس ، موسعة بذلك مجالات التشغيل أمام ١٨ مليون من الشباب المثقفين الذين ذهبوا إلى المناطق الجبلية والريفية في فترة الثورة الثقافية ، وحلت مشكلة عملهم بعد عودتهم إلى المدن حلاً أساسياً .

وقد واجهت الصين ضغوطاً كبيرة في التشغيل بسبب كثرة سكانها ، ومن أجل تخفيف هذه الضغوط بدأت الحكومة في ممارسة سياسة سوق الأيدي العاملة باعتبارها وسيلة لتوزيع موارد الأيدي العاملة ، كما أخذت في إصلاح هيكل التشغيل وتوسيع مجال الحصول على العمل وتحسين نظام الضمان الاجتماعي ونظام التأمين ضد البطالة^(٢).

الرعاية الصحية :

فقد اهتمت الحكومة الصينية بإنشاء المؤسسات الطبية في المناطق التي تفتقد إلى الأطباء والأدوية وتنتشر فيها الأمراض ويموت السكان بأعداد كبيرة . مع تطور الخدمات الطبية تمت السيطرة على الأمراض المستوطنة والأمراض الشائعة^(٣).

وقامت الحكومة بمجهودات كبيرة تمثلت في خلق خدمات صحية ريفية في كل موقع، وتحقيق التحام كبير بين طبيب المدينة وطبيب الريف ليعلمه ويدربه على أعمال الطب الحديثة بجانب معلوماته عن الطب الصيني . وكان من نتيجة هذه المجهودات :

انخفاض معدل الوفيات إلى حد كبير .
استخدام وخز الإبر في أغلب حالات التخدير ، ويقوم بالعمل عمال طبيون غير أطباء .

(١) تشونغ تشينغ : كل شيء عن الصين ، ج ٣ ، دار النشر الجديد ، بكين ، ١٩٨٩ م ، ص ٨٢ .
(١) محمد غريب محمد : " التغيرات الحضارية التي طرأت على المجتمع الصيني وأثارها في الفترة من (١٩١١ - ١٩٧٩ م) ، مرجع سابق ، ص ٣١٤ .

(٢) تشونغ تشينغ شى ، كل شيء عن الصين ، ج ٢ ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

إقامة معسكرات صحية دورية في كل فترة يقتضيها العمل ، ويسهم فيها جميع العاملين في كل القطاعات .

البحث المستمر ولو بأقل الأجهزة والمهمات لجعل احتياجات البلاد الطبية من إنتاج الصناعة الصينية .

قيام مشروع تنظيم الأسرة وإسناد رئاسته وتنفيذه إلى الجهاز الصحى وتوجيهه إلى الجهاز السياسى ، وبذلك عم المشروع جميع أنحاء الصين .

وفى نهاية عام ٢٠٠٣ م بلغ عدد الهيئات الصحية في الصين ٣٠٥ آلاف منها ٦٤ ألفاً من المستشفيات والمستوصفات ، وبلغ عدد المؤسسات الصحية الخاصة بالأُمومة والطفولة ٣٠٥٨ مؤسسة و ١٨١١ من المستشفيات للوقاية وعلاج الأمراض ، وبلغ عدد الأسرة في المستشفيات ٢.٩ مليون سرير ، ووصل عدد عاملى الصحة إلى ٤.٢٤ مليون منهم ١.٨٣ مليون طبيب ، ومساعد طبيب ، ١.٢٤ مليون من الممرضات المسجلات ، وفى الصين ٣٦٠٠ مركز للوقاية من الأوبئة وعلاجها ، كما تم تقوية أعمال وقاية وعلاج الإيدز ومواجهة وباء السارس ، كما تهتم الصين بتحسين نوعية البيئة ، وتقليل نسبة التلوث والاهتمام بالرعاية الصحية لما لها من تأثيرات مختلفة على النمو الاقتصادى^(١) .

وعلى أية حال فقد اهتمت القيادة الصينية اهتماماً بالغاً بالرعاية الصحية في البلاد ، وأنشأت شبكة للخدمات الطبية في المدن والأرياف ، فشيدت في جميع المحافظات مستشفيات عامة وعيادات ومراكز صحية ، واهتمت الصين بتطوير الطب الغربى المعاصر ، وعملت بنشاط على تنمية الطب الصينى التقليدى^(٢) .

أوضاع المرأة الصينية :

عاشت المرأة الصينية قبل نهضة البلاد حياة كلها شقاء وذل فقد كانت قوانين الصين القديمة تهدف إلى التفرقة الاجتماعية بين الرجال والنساء في كون الرجال وحدهم هم الموقرين المحترمين . وكان أصحاب هذه التشريعات يبررون ذلك زاعمين أن الرجل لزام عليه دائماً أن يظهر أنه ذو طبيعة صلبة ، في حين أن المرأة لزام عليها أن تظهر أنها ذات طبيعة طيبة. وأن الرجل يجب عليه أن يكون نزاعاً إلى التملك ، والمرأة تجنح إلى الخضوع .

(١) حسن إبراهيم سعد : السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

(٢) محمد غريب محمد : " التغيرات الحضارية التى طرأت على المجتمع الصينى وآثارها في الفترة من (١٩١١ - ١٩٧٩ م) ، مرجع سابق ، ص ٣٠٦ - ٣١٠ .

وكانت المرأة مكلفة بثلاث طاعات هي طاعة أبيها في فترة ما قبل زواجها ، وطاعة زوجها بعد زواجها ، وطاعة ولدها بعد وفاة زوجها . ومفتاح هذه الطاعات الثلاث كان هو طاعة زوجها . كان يحق للزوج أن يتزوج من أخرى بعد وفاة زوجته ولكن كان هذا غير مسموح للمرأة . وكان لزاماً على المرأة أن تعامل زوجها بالاحترام كما لو كانت تعامل أبيها ، وأن تكون مطيعة له كما لو كانت إحدى رعايا السلطان ، وإذا ما نزل بها ظلم من قبل زوجها ، فلا يحق لها أن تتحداه في ذلك ، وإذا ما كانت هي على حق في حين أنه هو الخاطئ ، فلا يمكن أن تتناول عليه ، إن الطاعات الثلاث بأغلالها قد هبطت بالنساء إلى درك من الخضوع والعبودية أبد الدهر ، وجردتهن من الاستقلال بإرادتهن^(١) .

ويود الإشارة إلى أنه كان من الأمور المسلم بها عند الزواج عدم السماح بالاقتران بين الطبقات المختلفة وذات الفروق الاجتماعية المتباينة ، لذا يجب أن يكون الزوجان متكافئين طبقياً أى من طبقة واحدة .

ومن العادات السيئة التي كانت منتشرة تشوية أقدام البنات ، حيث كانت أقدامهن في سن معينة توضع في قوالب من الحديد ، وبالتالي تكبرن على مشية متمائلة^(٢) .

وبعد إعلان جمهورية الصين الشعبية اهتمت الدولة اهتماماً بالغاً بمكانة المرأة ووضعها الاجتماعي ، ويعد قانون الزواج الذي صدر في عام ١٩٥٠ م بمثابة القانون الرئيسي الذي ضمن المساواة بين الرجل والمرأة ، فبموجب هذا القانون حصلت المرأة على حقها في مشاركة الرجل في بناء المجتمع ، وحصول المرأة على العمل في المجتمع قد أكسبها سيادة اقتصادية وخلصها من التبعية ، الأمر الذي تحققت معه مساواة حقيقية بين الزوج والزوجة وبين الرجل والمرأة ، وتمتع المرأة بحق التعليم قد أخرجها من عصر الظلام التي كانت تعيش فيه ، ومن ثم فقد شاركت الرجل في جميع مجالات الحياة^(٣) .

(١) أسامة عبد السلام محمد : " الأثر الحضاري للإسلام في الحياة الاجتماعية والدينية في الصين في عهد أسرتي : يوان (١٢٧٧ - ١٣٦٨ م) ومينغ (١٣٦٨ - ١٦٤٤ م) " ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

(٢) محمد غريب محمد : " التغيرات الحضارية التي طرأت على المجتمع الصيني وأثارها في الفترة من (١٩١١ - ١٩٧٩ م) ، مرجع سابق ، ص ٣٠١ .

(٣) محمد غريب محمد ، مرجع سابق ، ص ٣٠٤ .

ومع انتهاج الصينيين للإصلاح والانفتاح الخارجى تغير مستوى الهيكل الاجتماعى إلى حد كبير، حيث أدى تطور هيكل الفئات الاجتماعية وزيادة الحراك الاجتماعى^(١) إلى ظهور العديد من المراكز الاجتماعية الجديدة وتباعده الفوارق البارزة بين أفراد المجتمع، واستجابت معظم الفئات لإعادة التشكيل من جديد، وتغيرت أحوال الصينيين المعيشية تغيراً ملحوظاً، وشهدت طريقة حياة الناس وأسلوب أنشطتهم الإصلاح الذى لم يسبق له مثيل في التاريخ الصينى . وفى تحول تحديث المجتمع الصينى، تعد مدينة الريف جانباً مهماً في التغيرات الاجتماعية الكبرى، حيث تعكس مدينه الريف العملية الإنتاجية التى تحمل في طياتها القوة الإنتاجية المتطورة وأشكال علاقة الإنتاج، وتتصف بتجميع دلالات التقدم التاريخى من أجل دفع التقدم الاجتماعى التاريخى. فقد حطم الصينيون أسلوب الحياة المتخلف المنغلق في الأرياف التقليدية، وجعلوا الثقافة المادية في القرى أكثر تحديثاً، وعملوا على تعزيز المستوى التعليمى العام. وفى الوقت نفسه، عملوا أيضاً على زيادة التفاهم مع العالم الخارجى بصورة أكثر اتساعاً. ولذا ساهموا في تفكيك أوصال هيكل المجتمع التقليدى، ودفعوا بقوة الإصلاح الاجتماعى والتجديد الثقافى في الأرياف، ولذلك طوروا من مسيرة تحديث المجتمع^(٢).

وقد طرأت تغيرات عديدة على الناحية الثقافية في شتى أشكالها ، وتجلت ذلك بوضوح في المجهودات التى قامت بها الدولة في تبسيط اللغة واستخدام لغة رسمية موحدة مع السماح باستخدام اللهجات المحلية للقوميات الأقلية المتعددة ، وتعرضت الديانات لتغير واضح برز ذلك في تطبيق حرية الاعتقاد الدينى بين كافة القوميات ، وشهد التعليم سلسلة من التغيرات في أنظمته ومناهجه وشمله التطوير المستمر ، كما شهدت الفنون سلسلة من التغيرات بهدف العمل على ازدهارها ، وأيضاً شهدت حركة الصحافة والنشر تطوراً ملحوظاً^(٣) . وفى ظل التغير الاجتماعى حصل إصلاح نظام العلوم والتكنولوجيا في عهد " دينج شياو بنج" وسياسته الطموحة للحاق بالركب العلمى المتقدم على درجة

(٣) الحراك الاجتماعى : هو انتقال أفراد المجتمع أو المجموعات الاجتماعية من طبقة أو فئة اجتماعية إلى طبقة أو فئة أخرى، وانتقالهم من وظيفة إلى وظيفة أخرى . لمزيد من التفاصيل انظر: ووبن :الصينيون المعاصرون ، ج ١، مرجع سابق ، ص ٢١٩.

(١) ووبن : الصينيون المعاصرون ، ج ١، مرجع سابق ، ص ٢١٦.
(٢) محمد غريب محمد عبد الرحمن : " التغيرات الحضارية التى طرأت على المجتمع الصينى وآثارها في الفترة من (١٩١١ - ١٩٧٩ م) ، مرجع سابق ، ص ٣٦٠.

عالية من اهتمامات الحزب الشيوعي. ومن أجل تعميم الوعي التكنولوجي انتشرت التقنيات على نطاق واسع في الصين وأسست جيلاً من المثقفين الذين يستخدمون التكنولوجيا والمعارف الحديثة، ولذا أصبحت التكنولوجيا مقياس ومعيّار التقييم الذي يحظى بالقبول العام^(١).

ولقد استطاعت التجربة الصينية أن تقدم للعالم الثالث نموذجاً فريداً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، يقوم على أساس الاشتراكية والاعتماد على النفس ونجحت في أن تجعل من بلد زراعي متخلف فقير جاهل قوة دولية عظمى ، وقام الزعيم الصيني "ماو تسي تونج" بدور بالغ الأهمية في تحقيق هذا كله^(٢).
التعليم ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية الصين الشعبية:

يُعد التعليم من أهم السياسات القومية الكبرى في حياة الشعوب المتقدمة والنامية، إذ برزت أهميته الحيوية بالنسبة لأمن الشعوب وازدهارها واستقرارها. ويتوقف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى حد كبير على مدى ما وصل إليه التعليم في المجتمع، ويمكن توضيح العلاقة بين التعليم والتنمية من عدة نواح :

فالتنمية لا يمكن أن تتم في أية دولة ما لم تكون طبقة من الشباب تعي معنى التنمية وأهميتها ، وهذه الطبقة من الشباب تنتج من وجود نوع من التعليم يخلق الجو الصالح لفهم طبيعة المجتمع .

ومن ناحية أخرى فإن عملية التنمية في حد ذاتها تحتاج إلى قوى عاملة مدربة على أسس علمية ، تتيح لها القدرة على استغلال الخامات المحلية ، وتشغيل كافة قطاعات الإنتاج .

التعليم ودوره في التنمية الاقتصادية:

مما لا شك فيه أن حسن استغلال الموارد الطبيعية المتاحة ، وترشيد استثمار رؤوس الأموال بما يؤدي إلى نمو المجتمع ، يتطلب وجود فئة من القوى العاملة ذات مهارات خاصة ، ولديها القدرة على الإلمام بالعلوم الحديثة والتطورات التكنولوجية والاستعداد لتحمل أعباء المخاطرة ، وقبول المجازفة عن طريق

(١) وليد سليم عبد الحى : المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٠م ، ص ٧٥-٧٦.

(٢) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ .

الأخذ بالأساليب المتقدمة في الإنتاج والاستثمار معاً، هذا بالإضافة إلى تميزها بالاستعداد للنمو والتطور الذاتي بالتدريب على الأساليب الحديثة للإنتاج ومتابعة تطورها ، والسعى الدائم لمعرفة كل شئ عنها .

فهذه الفئة أصبحت بتعليمها تحتل مرتبة تفوق في الأهمية مرتبة الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال التي تُعتبر عوامل حاسمة في التنمية الاقتصادية ، وذلك لأن مزيداً من التعليم سيؤدي إلى زيادة الدخل القومي ، وارتفاع متوسط دخل الفرد وتقارب دخل الأفراد وتحسين الإنتاج ، والحد من الاستهلاك وتنمية عادة الادخار وزيادة الاستثمار^(١).

ولقد ركزت توصيات مؤتمر وزراء التعليم الذي عقد في لاجوس سنة ١٩٧٦ م على ضرورة تكامل المدرسة مع الحياة وذلك بإدخال عنصر العمل المنتج في تعليم الأطفال . ويتحدد مفهوم التعليم من أجل العمل المنتج في كل نشاط تعليمي يؤدي إلى اكتساب مهارات إنتاجية من خلال عمل إنتاجي فعلي ، وهو عملية ذهنية يقترن عادة بنشاط يدوي . من هنا جاءت تطبيقات هذا الاتجاه من خلال مشاريع وبرامج تركز على الأنشطة التعليمية ، التي ترمي إلى تكامل الحياة المدرسية مع حياة المجتمع المحلي ، أو على أقل تقدير مع الحياة في البيئة المحيطة ، وتكون مثل هذه البرامج في أغلب الأحوال متعددة الأبعاد ، على أمل أن المتعلقين بالتعليم سوف يتطورون بالنسبة للمهارات اليدوية والأكاديمية ، ومن ثم يجب أن تتاح الفرصة لهؤلاء الطلاب لاكتساب مهارات بعينها تحتاج إليها سوق العمل ، ومن البلاد التي طبقت هذا الاتجاه الصين وبنين ، وبوروندي وكينيا ، وسيراليون ... وغيره^(٢).

تُعد الزراعة أهم موارد الثروة في جمهورية الصين الشعبية ، ولا يزال أكثر من ٧٠% من الصينيين يشتغلون بالزراعة وهذه النسبة تمثل أكثر من ١٠٠ مليون أسرة فالصين من أغنى دول العالم الزراعية وإنتاجها الزراعي عظيم وغلاتها عديدة ومتنوعة ، فالفلاح الصيني يتميز بالجد والكفاح وهو مغرم بأرضه ويرى العمل في الزراعة أشرف مهنة في الحياة^(٣).

(١) نبيل سعد خليل ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٤ - ١٨٥ .
(١) سعاد بسيوني عبد النبي وآخرون : " التربية المقارنة : منطلقات فكرية ودراسات تطبيقية " ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ .

(٢) حسن محمد جوهر ، عبد الحميد بيومي : الصين من مجموعة شعوب العالم ، القاهرة ، دار المعارف المصرية ، ١٩٨١ م ، ص ٥١ .

وحيث أن أغلبية السكان يعيشون في الريف ، من ثم كان للتعليم الريفي الأهمية الأولى ، حيث أخذت الصين في تطبيق نوعين من المدارس ، نوع تديره الحكومة ، والآخر تنظمه الوحدات الجماعية الزراعية (الكوميونات) و الفرق الإنتاج تنشئ وتدير العديد من المدارس ^(١).

وفي كل المدارس الزراعية الريفية بجانب ممارسة الإنتاج في مزارعها الخاصة يمكنها أن توقع تعاقدات مع التعاونيات الزراعية المحلية للمشاركة في الإنتاج والعمل ، ويمكن للمعلمين أن يقيموا في هذه التعاونيات ليتم التنسيق والربط بين النظرية والتطبيق ، كما تقوم التعاونيات بإرسال بعض الأفراد المؤهلين ليدرسوا في المدارس الزراعية ^(٢).

وفي بعض المدارس الإلزامية الريفية (الابتدائية والمتوسطة) يقوم التلاميذ بالعمل جنباً إلى جنب مع الفلاحين لمدة شهر ، كما تنظم هذه المدارس عمل التلاميذ ليقدموا يد المساعدة في الحصاد ضمن سبع فرق إنتاجية مجاورة ^(٣).

وتسير النهضة الصناعية اليوم في الصين جنباً إلى جنب مع النهضة الزراعية تطبيقاً لمقولة الزعيم الصيني "ماو تسي تونج" ليكن معلوماً أنه بدون تصنيع الصين لن نضمن دفاعاً وطنياً قوياً وارتفاعاً في مستوى حياة الناس ، ولن نحقق للشعب السعادة والقوة ، والأمة التي تعتمد على الزراعة وحدها لا يمكن أن تصبح في هذا العصر أمة غنية قوية عزيزة الجانب ، وقد خطت الصناعة الحديثة في الصين اليوم خطوات واسعة وذلك بفضل الربط بين التعليم ومجالات الحياة والتفاعل مع البيئة المحلية والمدارس القائمة بها ^(٤).

وقد ارتبطت الصناعة و التقدم بالناحية التعليمية في الصين ، فعاصمة الصين بكين فيها أكثر من ثلاثمائة مدرسة متوسطة ، ومعظمها لديها مصانع صغيرة تديرها وبعض منها تدير مدارس فرعية في المناطق الريفية ، وكل مدرسة لها اتصال بعدة مصانع وبعض المجموعات المنتجة في الأرياف، ويوضع الدخل من هذا الإنتاج تحت تصرف كل مدرسة لتوسع رقعة عملها ^(٥).

(٣) هسينوين "التعليم الابتدائي والثانوي في الصين" ترجمة : محمد بسيوني الخطيب : مستقبل التربية: تحقيق خاص عن سمات التعليم في الصين ، العدد الرابع ، اليونسكو : مركز مطبوعات اليونسكو ، ١٩٧٥ م ، ص ٥٩.

(١) فرغلي جاد أحمد : نظام التعليم في الصين: التجربة والدروس المستفادة ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

(٢) فرغلي جاد أحمد ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

(٣) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ .

(٤) محمد أبو حسنية مرسى محمد : " دراسة مقارنة لنظام التعليم الإلزامي في الصين في جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة أسيوط ، ١٩٩٥ م ، ص ٧ .

وقد نمت المصانع التي تديرها المدارس في بكين نموًا سريعًا ، والأغلبية العظمى من الثلاثمائة مدرسة متوسطة في بكين نفسها ، ويتراوح إنتاجها بين لعب للأطفال وأدوات معدنية وآلات ميكانيكية . ويمكن أن تنقسم المصانع التي تديرها المدارس إلى فئتين : فئة يكون الإنتاج فيها بحسب ما تمليه خطة الدولة ، وفي هذه الحالة تقوم الدولة بإمدادها بالمواد الخام كما تقوم بتصريف المنتجات . أما الفئة الأخرى فتمدها المصانع الكبرى بالمواد الخام فتحولها هذه إلى قطع غيار ، أو أنها تمد المدارس بقطع فتجمعها وتصنع منها الآلات لحساب هذه المصانع ، وتتبع المصانع التي تديرها المدارس مبدأ الاعتماد على النفس والانتفاع بما هو متاح . وقد هيا الانتشار الكبير للصناعة فرصاً كثيرة للعمل والوظائف للعمال المهرة ونصف المهرة ، وانعكس ذلك على اهتمام الصين بالتوسع في التعليم الفني والتعليم من أجل العمل المنتج^(١) .

وباشتراك الطلاب في الإنتاج الصناعي يتمكنون من الجمع بين النظرية والتطبيق ، ويزداد مضمون العمل في الحجرة الدراسية ثراء ، وتحسن مستويات التدريس ، كما يطلب مدرسو اللغة الصينية من الطلاب كتابة تقارير عن موضوعات مثل تنمية العمل بالمصنع أو حياة العامل الذي يعهد إليه بتدريب الطالب أو ما يفعله العامل المتقدم .

ونظرًا لأن مؤسسات التعليم العالي الصينية فيها عديد من التخصصات فقد اختلفت اختلافًا كبيرًا في وسائل ربطها للتعليم بالعمل المنتج ، فبعضها يرسل الطلبة للدراسة في المصنع أو القرى ، وجامعات أخرى ترسل طلابها لإجراء مشروعات بحث في الوحدات التي يتبعونها ويعمل الطلاب مع العمال والفنيين والفلاحين لحل المشاكل النظرية والتقنية يجرون مسوحًا اجتماعية عن الصراع الطبقي في المصانع أو القرى ، كما يتولى طلبة بعض الجامعات تخطيط الأعمال لوحدات معينة للإنتاج^(٢) .

فقد شهد التعليم العالي في الصين عدة إصلاحات في السنوات الأخيرة فتزايد عدد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي حتى وصل عام ٢٠٠١ م إلى ٢.٥ مليون طالب أي بزيادة تقدر بحوالى ١٤% عن العام السابق . هذا يعكس

(١) فانج هسوه : "مصنع تديره مدرسة في بكين" ترجمة : أحمد فاكي ، مستقبل التربية تحقيق خاص عن سمات التعليم في الصين ، ترجمة : أحمد خالي ، العدد الرابع ، اليونسكو ، دار مطبوعات اليونسكو ، ١٩٧٥ م ، ص ٧٧-٧٨ .

(٢) فرغلي جاد أحمد : نظام التعليم في الصين: التجربة والدروس المستفادة ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ - ١٨٩ .

اتجاه الحكومة الصينية في توسيع فرص الالتحاق بالتعليم العالي ، حيث تهدف إلى حصول أكثر من ٢٠% من السكان على التعليم العالي بحلول عام ٢٠١٥ م ، ويرجع ذلك إلى أن التحديث الاقتصادي بالصين يتطلب عمالة على درجة عالية من الجودة ، الأمر الذي دفع الحكومة لتوسيع تسجيل الطلاب في مؤسسات التعليم العالي الحكومي، بالإضافة إلى تشجيع مؤسسات التعليم العالي الخاص. ويرجع ذلك لما تشهده الصين من تطور اقتصادى سريع يهدف إلى: مواكبة تطور اقتصاد السوق الاشتراكية وتغيير الأفكار القديمة ورفع مستوى وضع السياسات والإدارة .

رفع روح المنافسة بين المؤسسات المختلفة .
تحقيق الارتباط الوثيق بالتحديث (إحراز التقدم في الصناعة ، والزراعة، والعلوم ، والتكنولوجيا ، والدفاع) استجابة للمعطيات الجديدة في السوق الاشتراكي .

أصبحت الجامعات الآن أكثر اهتمامًا بالخريج القابل للتعيين والذي يناسب احتياجات أصحاب العمل .

أصبحت أهم السمات التي تميز التعليم الجامعي في الصين هي : مرونة المناهج والبرامج الدراسية واتسامها بالتنوع لتلائم احتياجات السوق .

أصبحت الأولوية للتوسع في قبول أعداد كبيرة من الطلاب في الجامعات الصينية في كليات العلوم الاقتصادية ، القانون ، إدارة الأعمال ، دراسات الحاسب الآلى ، اللغات الأجنبية ، العلوم التطبيقية وتكنولوجيا المعلومات^(١) .

التعليم ودوره في التنمية الاجتماعية :

والحديث عن التنمية الاجتماعية ودور التعليم تجاهها حديث متعدد الجوانب ، فالمدرسة ذاتها مؤسسة اجتماعية والتربية هي عملية تنشئة اجتماعية ، وإذا نظرنا إلى مراحل التعليم في جمهورية الصين الشعبية على أساس أنها المؤسسات التعليمية الاجتماعية التي تعلم وتربى وتمد التلاميذ بالخبرات التعليمية حيث تقدم للتلاميذ الأساسيات التعليمية والاجتماعية بهدف تنمية جميع جوانب التلميذ : الجسمية والعقلية والأخلاقية ، وشعار رواد الشباب "خمسـة

(١) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية "دراسة في النموذج الصينى"، مرجع سابق ، ص ص ١٩٠ - ١٩٢ .

أشياء حسنة" وهى: حسن في دراسته، حسن في عمله ، حسن في جسمه، حسن في تفكيره ، حسن في مجهوده . بالإضافة إلى محاولة التلميذ لإتقان هذه المهارات حتى يثبت أنه أكثر فعالية وعلى درجة كبيرة من الوعى الاجتماعى الاشتراكى والثقافى^(١) .

وخلال فترة إعادة التنظيم بين عام ١٩٤٩ - ١٩٥٢ م ، كان التغيير والتجديد متمسكاً بالشمولية في محاولة للتغلب على الاختلافات الثلاث الرئيسية في المجتمع الصينى ، وهى الاختلاف بين المدينة والريف ، وبين العمال والفلاحين ، ثم بين العمل العقلى والعمل اليدوى . هذه الأفكار والقيم أسهمت في تقديم توضيح وإدراك ما يدور في المجتمع ككل وركزت على التغييرات الكمية ، وإقامة عدد كبير من المدارس الإلزامية إلى جانب مدارس العمال والفلاحين مساهمة وتدعيماً للنظام التعليمى الرسمى . وكنتيجة منطقية لذلك فإن الفرص التعليمية المتاحة زادت داخل الهرم التعليمى وبهذه الطريقة تم التقليل من فرص عدم المساواة التى كانت قائمة في الخدمات التعليمية للأفراد في الحضر والريف^(٢) .

ولقد حدد ماوتسى تونج في العامين ١٩٥٧ - ١٩٥٨ م ، الأهداف التى يجب السعى لتحقيقها بواسطة الثورة التعليمية ، حيث أكد على أن التعليم يجب أن يكون لخدمة السياسات البرولتارية ، وأن يكون مقترناً بالعمل الإنتاجى ، وفى قدرة كل فرد أن ينمو أخلاقياً وعقلياً وجسمياً ، وأن يصبح عاملاً ماهراً وعلى وعى بثقافة مجتمعه ، ولذا كانت أولويات التطور التعليمى من أجل :

- ١- المساواة أو تكافؤ الفرص التعليمية .
- ٢- مد الخدمة التعليمية لجميع العاملين في الدولة وفى مختلف مجالات العمل وضمهم للمدارس بمستوياتها المختلفة .
- ٣- تقديم تعليم فنى ومهنى من خلال تقديم السياسات التعليمية الثورية للأذكفاء والناخبين^(٣) .

فقد أصبح تعليم الشعب هو القضية الأساسية التى تؤدى إلى تطوير الديمقراطية الاشتراكية ، كما أصبح التعليم والعلم والتقانة عناصر أساسية في خلق الثقافة

(٢) نبيل سعد خليل ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ .

(١) عبد الغنى عبود وآخرون ، التربية المقارنة " منهج وتطبيقه " ، مرجع سابق ، ص ٣٥٢ .

(٢) عبد الغنى عبود وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٣٥١ .

المادية ورفع الوعي الإيديولوجي والأخلاقي ، كما أصبح العلم مؤشراً لمستوى ثقافة الشعب . وارتبطت عصرنة الصين بإحراز تقدم في مجالات العلم والتعليم والأدب والفن والموسيقا والاهتمام بالمتاحف وحماية الآثار وتشجيع السينما والتلفاز مع الأخذ بخصائص المجتمع الصيني .

كما ارتبط به أيضاً الاهتمام الخاص بالتعليم ووضع الخطط العلمية لتطوير الثقافة وتحقيق أهدافها بالعمل الدؤوب المتواصل بنفس الجهد الذي تسعى الصين من خلاله إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية ويكون ذلك برعاية المثقفين وتوفير الحياة الكريمة لهم وتشجيع المبدعين بالحوافز المادية والمعنوية لأن ذلك يعتبر هو الضمان الوحيد لنجاح برامج العصرنة^(١) .

وقد استجابت الصين لمتغير الزيادة السكانية من خلال بناء نظام التعليم عن بعد في الصين ليشمل الدولة ككل من خلال تكامل برامج التعليم عن بعد المعتمدة على الأقمار الصناعية ، وحالياً يوجد ٢٠ مؤسسة تعليمية عليا تعرض برامج الدبلومات والمؤهلات الخاصة بها ، وفي عام ١٩٧٩ م افتتحت جامعة الإذاعة والتلفزيون المركزية بالصين .

وفي عام ١٩٨٦ م انطلقت القناة التعليمية التلفزيونية الصينية لنقل برامجها عبر الأقمار الصناعية ، ويتم تدريب المعلمين أثناء الخدمة عن طريق القناة التلفزيونية على كافة المستويات .

وبحلول منتصف التسعينيات أصبح نظام التعليم عن بعد في الصين المعتمد على الإذاعة والتلفزيون أكبر مؤسسة تعليمية تقدم تعليم وتدريب مستمر مرتبط بالوظائف لأكثر من ٢ مليون معلم ومدير وموظف ، وقد حصل ٢.٣١ مليون معلم على دبلومات خلال الفترة من ٢ إلى ٣ سنوات من هذه الجامعة كما قدمت تدريباً عملياً لمليون مزارع ، وتطوير شبكة التعليم عن بعد لتطوير التعليم في المناطق شديدة الفقر^(٢) .

فقد احتل التعليم مكانة خاصة في الثقافة والمجتمع الصيني مما ساعد على محو الأمية بين الأهالي والجنود فهناك مدارس خاصة للفلاحين والعمال وهذه المدارس جميعها تعطى دراسات قصيرة المدى لبضعة أشهر ، فهناك المدارس

(١) عبد الرحيم أحمد حسين : الثورة الثقافية في تاريخ الصين ، عالم الفكر ، الكويت ، يونيو ، ١٩٨٨ م ، ص ١٤٩ .

(٢) منار محمد إسماعيل : صنع السياسة التعليمية " دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين " ، مرجع سابق ، ص ٢٠٤-٢٠٥ .

الشتوية المقامة في ركود الموسم الزراعي والمدارس المقامة في خارج وقت العمل، وفرق التدريس المخصصة للنساء المرتبطات بالشئون المنزلية ، والمدارس التي تديرها المصانع في أوقات الفراغ وغيرها^(١). وقد انخفضت معدل الأمية من ٨٠% عام ١٩٤٩ م إلى ١٥.٨ % عام ١٩٩٠ م ، واتبعت الصين أسلوب " السير على كلتا القدمين " والمقصود به إنشاء نظام للتعليم غير النظامي وهو نظام مرن ومفتوح إلى جانب التعليم النظامي وهو حكومي مجاني اختياري^(٢).

وقد تركزت حملات محو الأمية في الصين في المناطق الريفية. وكانت مشكلة محو الأمية في المناطق الريفية تقع ضمن إطار الإصلاح العام في الصين. فقد انخفضت نسبة الأمية بصورة كبيرة ولكن لا يزال هناك ٢٣٠ مليون أمي من بينهم ٧٢ مليون أمي تتراوح أعمارهم بين ١٥-٤٠ عامًا . ومن العوامل السلبية التي تعوق محو الأمية في الصين أن الغالبية العظمى من الأميين من المحرومين، الذين يحتاجون إلى التعليم ويعيشون في مناطق نائية ، وانخفاض الروح المعنوية للمربين القائمين بعملية التعليم، وعدم وجود مصادر كافية. لذا قامت الحكومة الصينية بوضع نظام متسلسل لتعليم الكبار.

ومن العوامل التي ساعدت في عملية محو الأمية في الصين: إدراك الفلاحين حقيقة أن الإنتاج يعتمد على العلم والتكنولوجيا، وأن التعليم يحسن ظروف المعيشة في الريف، وتعميم التعليم الابتدائي، ووجود نظام متكامل للتعليم في الريف. وفي عام ٢٠٠٠م ، أعلنت الصين جهودها في تعميم تسع سنوات من التعليم الإلزامي ومحو أمية الكبار^(٣). وبحلول عام ٢٠٠١م انخفض معدل الأمية في الصين إلى أقل من ٦.٧٢ % كما انخفضت نسبة الأمية بين الشريحة العمرية ١٥ - ٥٠ عامًا إلى أقل من ٤.٨ %^(٤).

وقد اهتمت الصين بضمان حقوق المرأة والفتاة في التعليم ، ففي الصين القديمة كان ٩٠ % من النساء غير متعلّقات، وفي عام ١٩٤٩م بلغ معدل التسجيل بالمدارس الابتدائية ما يقرب من ١٥ % من الفتيات . وبحلول عام ٢٠٠٠م بلغ

(١) فرغلي جاد أحمد : نظام التعليم في الصين: التجربة والدروس المستفادة ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

(٢) سعاد بسيوني عبد النبي : بحوث ودراسات في نظم التعليم ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

(1) [http : \ \ knoll . google . com](http://knoll.google.com)

(4) Ministry of Education : Education in China ' Peoples Republic of China , 2002,

, p . 10 .

معدل تسجيل الفتيات في المدارس الابتدائية ٩٩ % كما انخفض الفارق في التسجيل بين الجنسين إلى ٠.٠٧ . وبحلول عام ٢٠٠١ م وصلت نسبة الفتيات المسجلات في المدارس الابتدائية إلى ٤٧.٦٤ % . وفي عام ١٩٩٩ م بلغ عدد الإناث بالمدارس الثانوية ما يزيد على ٥٠ % ، وبمؤسسات التعليم العالي التقليدية ٤٢.٠٤ % من إجمالي المسجلين لعام ٢٠٠٠ م^(١) .

كما قامت الدولة بإنشاء المتاحف والمكتبات والمراكز الاجتماعية والإذاعة والتلفزيون والأشرطة السينمائية والرحلات والمسرحيات وغير ذلك من وسائل المعرفة بين أفراد الشعب، ورفع مستواهم الإنساني، وسلوكهم الاجتماعي ومساعدتهم على حل مشكلاتهم المختلفة^(٢) .

والجدير بالذكر أن الصين دولة متعددة الجنسيات تشمل ٥٦ جنسية أغليبيتهم من الهان حوالي ٩٢ % ومعظم الأعراق الأخرى لها لغتها الخاصة ، ولم يكن للغة شكل مكتوب حتى عام ١٩٤٩ م وللشعب الهاني لغته الخاصة به وهي الصينية وهي اللغة الرسمية للبلاد . وقد نصت المادة الثالثة من الدستور على أن "الجمهورية الشعبية الصينية دولة متعددة القوميات موحدة ، وأن جميع القوميات متساوية ، ولجميع القوميات حرية استخدام لغاتها المنطوقة والمكتوبة وتطويرها وحرية إبقاء عاداتها وتقاليدها ، أو إصلاحها وأن يطبق الاستقلال الذاتي للمنطقة في الأقاليم التي تتكثف فيها أقليات قومية ، على أن يكون كل إقليم من أقاليم الاستقلال الذاتي جزءاً لا يتجزأ من الجمهورية الشعبية الصينية" . وتتعدد إنجازات التعليم بالنسبة للأقليات ففي عام ٢٠٠٠ م كان هناك ١٢ جامعة بلغ عدد المسجلين بها أكثر من ٥ مليون طالب ، منهم ٣١٧٣٠٠ مسجلاً من الأقليات ، بنسبة ٥.٧١ % من إجمالي عدد المسجلين . وفي الوقت الحاضر تمتلك الأقليات ٥٥ جامعة خاصة بها ، ولقد قامت الدولة باتخاذ خطوات لمساعدة مناطق الأقليات لتطوير التعليم ثنائي اللغة ولعمل كتب دراسية بلغة الأقليات ، ومن بين ٥٥ أقلية بالبلاد يوجد ٥٣ أقلية لها لغاتها المكتوبة^(٣) .

وفي ضوء ما سبق يتضح لنا أن للتعليم في الصين أهميته ودوره في تقرير مصير المجتمع والشخص معاً، كما أن التعليم لا يعتبر فقط نوعاً من الخدمات

(٣) منار محمد إسماعيل : صنع السياسة التعليمية " دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين " ، مرجع سابق ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٤) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ .

(١) منار محمد إسماعيل : صنع السياسة التعليمية " دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين " ، مرجع سابق ، ص ٢٠٤ .

التي تقدمها الدولة لأبنائها ، بل صورة من صور الاستثمار البشرى الذى بدونه لا تحقق أهداف التنمية والعلاقة بين التعليم والتنمية يجب أن تكون علاقة موجبة قوية ، علاقة تأثير وتأثر يودى التوافق بينهما إلى التنمية الشاملة ، فقد ربطت الصين بين التعليم والعمل المنتج لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الفصل الرابع

توظيف التعليم في خدمة النهضة الصينية

تمهيد :

مما لا شك فيه أن الموارد البشرية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية ، ولقد أصبحت النظرة إلى تلك الموارد في العقود القليلة الماضية أنها استثمار له عائد مرتفع طويل الأجل ، حيث يمتد ذلك العائد خلال الحياة الإنتاجية للفرد . ولقد اعتبرت تلك الموارد وتنميتها من أهم عوامل نجاح أى عملية تنمية اقتصادية ، كشرط ضرورى لنجاح العوامل الأخرى مثل رأس المال والموارد الطبيعية ، فشرط كفاءة هذه العوامل بصورة فعالة ^(١) .

وتجدر الإشارة أن التجارب المختلفة للدول أجمعت على أن تقدم الأمم وتحقيق طفرات اقتصادية بها أمر مرهون بجودة العنصر البشرى فيها . وقد عرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائى في بداية عقد التسعينيات معالجة تنموية أوسع وأشمل للعنصر البشرى ، ليس فقط باعتباره أداة من أدوات التنمية فحسب ، بل كهدف نهائى لتلك التنمية . فأصدر البرنامج أول تقرير دولى عن التنمية البشرية عام ١٩٩٠ م . وتقدم تلك التقارير تعريفاً شاملاً لمفهوم التنمية البشرية على أنها " عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الناس وتحسين أحوال معيشتهم " ^(٢) . يُعد الاستثمار في رأس المال البشرى في مقدمة القضايا التى تعنى بها المجتمعات على اختلاف أنظمتها ومستويات نموها حيث ثبت أن العنصر البشرى ليس فقط هو أحد عناصر الإنتاج ومحددات الإنتاجية بل هو المؤثر الرئيسى في جميع مكونات التنمية بحيث أصبح في مقدمة المقاييس الرئيسية لثروة الأمم ، ومن ثم أخذت قضية العناية بتنمية الموارد البشرية بأفضل السبل وأكثرها جدوى مكانتها على اعتبار أن الإنفاق على هذه التنمية يعد من أهم وأعلى درجات الاستثمار ، وما زالت هذه الأهمية في تزايد مستمر وتأخذ

(١) إسراء عبد الباسط أحمد : سيكولوجية التعلم والتخطيط التعليمى والعائد الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

(٢) مروى محمود عمر : الاستثمار في التعليم وأثره على النمو الاقتصادى " دراسة تطبيقية مقارنة مع إشارة خاصة لمصر " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٧ .

مجراها في الدراسات والفعاليات التي تنظم وبشكل متواصل على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية ، خصوصاً وأن العالم يشهد يوماً بعد يوم تغيرات متلاحقة نتيجة للتطورات التقنية التي تحدث بفعل الإنسان وتنعكس عليه في ذات الوقت^(١).

ويؤكد ذلك حامد عمار في دراسته "اقتصاديات التعليم" حيث يقول "فتنمية رأس المال البشرى من خلال التعليم أصبحت جزءاً لا يتجزأ ودعامة رئيسية من دعائم التنمية الشاملة وخاصة مع التحول في مفهوم التنمية^(٢).

ولقد اعتمدت العديد من الدول الكبرى في بداية خطواتها للنمو على التعليم وتطويره كركيزة أولى للتنمية الاقتصادية . وقد استطاعت فعلاً بفضل المستوى التعليمي المرتفع لأفراد القوى العاملة تحقيق معدلات تنمية سريعة ومتلاحقة مما حدى بها إلى الدخول في مصاف الدول الكبرى^(٣).

يُعد الاهتمام بالتعليم من القضايا الاجتماعية الهامة ذات المحدد لكفاءة رأس المال البشرى في الدولة ومن ثمَّ تؤثر في التقدم الذي تحرزه المجتمعات ، لذا فقد أصبحت عملية تطوير التعليم أحد أهم محاور اهتمام الحكومة الصينية في الفترة الأخيرة .

وفي هذا الإطار تم الرجوع إلى مجموعة من التجارب الدولية في مجال دعم وتطوير عملية التعليم بهدف التوصل إلى نقاط القوة والنجاح في تلك البرامج والتي يمكن تطبيقها على الحالة الصينية لتطوير العملية التعليمية في الصين .

وإن الدرس الذي يجب أن نتعلمه من الدراسات الحالية وسياسة التعليم في الولايات المتحدة وأوروبا وبعض الدول الأخرى حول العالم هو قيمة وفائدة المنافسة بين المدارس والجوائز التشجيعية والمحاضرات التي تؤدي إلى تحسين أداء المؤسسات التعليمية.

فلو أن الصين قد شجعت بمزيد من المؤسسات (المنظمات) الخاصة مثل المدارس الاستثمارية الخاصة والمعاهد التكنولوجية وعلى أن تُدار بطريقة جيدة ويتم تفعيلها، فمن الممكن خلق بنية أساسية (بنية تحتية) ذات كفاءة عالية مما يؤدي إلى تحسين وزيادة رأس المال البشرى^(٤).

(١) www.riyadhchamber.com/doc/Asthtmar.doc1 .

(٢) حامد عمار: في اقتصاديات التعليم، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس اللبان، ١٩٦٤م، ص ١٨.

(٣) أسراء عبد الباسط أحمد : سيكولوجية التعلم والتخطيط التعليمي والعائد الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٢٤.

(٤) James J. Heckman: op.cit.45

التعليم واستثمار رأس المال البشرى :

يرتبط مفهوم الاستثمار بمفهوم التنمية الشاملة. فالتنمية الشاملة عملية ثقافية ، تهدف إلى تحسين نوعية الحياة الإنسانية ، وذلك من خلال تحسين قدرة الإنسان في التعامل مع العلم ، والمعرفة ، وتقنيات العصر. والتنمية بهذا المفهوم تتوقف على التعليم الجيد للإنسان. فالتعليم هو المحور الأساسى للتنمية والنهوض الحضارى . وهو القاطرة التى تقود الحياة الإنسانية بقوة واقتدار .

والاستثمار هو عملية إمداد وتزويد مؤسسات التنمية بالعقائد والأفكار والأموال والطاقات والإمكانات اللازمة عند الحاجة ، وحسن إدارة كل هذه الموارد ، من أجل ترقية القدرات البشرية لتحقيق أنسب استغلال للثروات والإمكانات المتاحة وتحسين نوعية الحياة الإنسانية^(١) .

فقد كان مفهوم رأس المال في البداية مقصوراً على الآلات والمعدات والأدوات التى صنعها الإنسان لمساعدته في الإنتاج . وكان هذا المفهوم يستبعد حتى الأرض والمناجم والمياه والموارد الطبيعية. لكن هذا المفهوم تطور فيما بعد ليشمل الموارد في عملية الإنتاج.

ومع الوقت تطور المفهوم، وأصبح رأس المال يشمل الجهد الإنسانى والوقت الإنسانى، والفكر الإنسانى، بل والموهبة الإنسانية ؛ إذا بدونها لا يمكن الاستفادة على نحو فعال من رأس المال المادى في الإنتاج. وفى هذا يقول مارشال - وهو أحد كبار الاقتصاديين - إن الآلات والمعدات والثروات المادية عموماً إذا نقصت أو دمرت أمكن تعويضها ، أما إذا اندثرت الأفكار والمواهب التى كانت سبباً في بناء الثروات المادية ، فسوف يتوقف التقدم الاجتماعى ، وتنهار التنمية الشاملة^(٢) .

ويُعتبر التعليم وتحسين مستواه وحسن استثماره من القضايا الهامة في عالمنا المعاصر ، والتى تشغل بال الكثيرين من التربويين والاقتصاديين على حد سواء إذ لم يعد ينظر إلى العملية التعليمية على أنها مجرد خدمة ، بل أصبحت استثماراً يستهدف تحسين مستوى حياة الأفراد ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .

(١) على أحمد مدكور : الشجرة التعليمية : رؤية متكاملة للمنظومة التربوية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ٢٠٠٠م ، ص ١١ .

(٢) راشد البروانى: الموسوعة الاقتصادية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧١م، ص ص ٢٦٢ - ٢٦٣ .

وإذا كان الاقتصاد هو شريان الحياة للمجتمعات الإنسانية المعاصرة فإن التعليم هو مادة هذا الشريان ، وذلك لضمان استمرار الازدهار الاقتصادي . ولما كان التعليم يعمل على تنمية القوى البشرية بتزويدها بالمهارات والمعارف اللازمة للقيام بعملها المنتج، "صارت العملية التعليمية عملية اقتصادية لها تكلفتها ومعدلاتها ولها مدخلاتها ومخرجاتها ، وبالتالي تؤثر في رسم السياسة التعليمية^(١) .

ولقد تطور الفكر الاقتصادي في تحليل التعليم كاستثمار في رأس المال البشرى تطوراً كبيراً في الوقت الحاضر ، ولقد اعتبر الاقتصاديون أن المهارات البشرية هي إحدى عوامل الإنتاج ، ولذلك يجب أن يهدف التعليم إلى زيادة المهارات البشرية بغرض زيادة إنتاجية عنصر العمل ، وبالتالي الحفاظ على الثروة البشرية والطبيعية ، وذلك عن طريق تشجيع إنتاج السلع التي تحتوى على قدر كبير من العنصر البشرى ، وقد طالبوا بوجوب وضع سياسة محددة للتعليم تربطه بمتطلبات الاقتصاد القومى في مختلف التخصصات ، كما ترتبط بسياسة محددة للعمالة بما يكفل تحقيق التوظيف الكامل لهذه المهارات والتخصصات^(٢) .

ويعتبر مارشال " A. Marshall " أول من ذكر أن الإنفاق على التعليم نوعاً من الاستثمار القومى، وأكد على ضرورة اهتمام الاقتصاديين بدور التعليم في التنمية الاقتصادية، وضرورة مساهمة الدولة في نفقات التعليم، وذلك بقوله " أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية عائداً هو ما يستثمر في البشر^(٣) . ويعتبر شولتز " T.W.Schultz " أول من اعتبر الإنفاق التعليمى استثماراً وليس استهلاكاً وذلك لأنه يعمل على زيادة القدرة الإنتاجية لعنصر العمل ، وأن الآثار الناجمة عن تطور رأس المال البشرى والذي يتم من خلال التعليم والتدريب تعتبر أكثر من الآثار التي يحدثها رأس المال المادى في المجالات

(١) عبد الله زين الباز شادى : الدور الحضارى للمؤسسات التعليمية في النهضة الماليزية في الربع الأخير من القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص ٦١ .
(٢) سامية مصطفى كامل : التعليم واستثمار رأس المال البشرى: تحليل الجدوى الاقتصادية للتعليم العالى بالكويت ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .
(٣) عبد الله محمد السنوى : دراسة في الإنفاق الحكومى على التعليم في مصر وأثره على هيكل العمالة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٠ ، ص ٣٦ .

الاقتصادية^(١). بل وذهب إلى أبعد من ذلك بمناداته بتشجيع الاستثمار في التعليم عن طريق تقديم قروض للطلاب^(٢).

وبمرور الوقت ، لاحظ العديد من المتخصصين فروقاً جوهرية بين المتعلم والامى لاسيما بين العامل المتعلم، ونظيره الامى لصالح المتعلم، وذلك في العديد من المجالات، مثل: القدرة الإنتاجية ، وسرعة مواكبة التطورات أو التحسينات في أساليب الإنتاج ، وحسن التعامل مع الزملاء ، والعلمية والموضوعية في التعامل مع الإشاعات ، وغير ذلك من الأمور الإيجابية . ومن هنا بدأت النظرة إلى الإنفاق على التعليم تتغير تدريجياً . وبدأ مفهوم رأس المال البشرى في الشيوع بين علماء الاقتصاد المهتمين بالتربية ، حيث زاد الاعتقاد بأن تعليم الإنسان يصقل مهاراته وقدراته ، ويكسبه العديد من الصفات ومنابع القوة البشرية ، بما يفيد في حاضره ومستقبله ، بشكل يفوق – إلى حد بعيد – ما أنفق عليه من وقت وجهد ومال . ويسمى مخزون أو مستودع القوة الذى سوف يُنتج الفوائد المستقبلية رأس المال . إلا أنه في حالة الإنسان يسمى الإنسان يسمى رأس المال البشرى^(٣).

ويعنى ذلك أنه ينظر إلى التعليم على أنه مشروع إنتاجى ، وبالتالي يكون السؤال : عن مقدار الدخل الصافى من هذا النشاط الذى ينفق عليه أموال في المباني وأجور المدرسين والكتب والتفتيش والامتحانات والأجهزة الإدارية وإلى غير ذلك من نفقات التعليم المختلفة .

وهناك دراسات متعددة لدراسة الجدوى الاقتصادية من التعليم سواء العائد المباشر أو الغير مباشر والتي منها :

دراسات تعتمد على أساس دخل الفرد .

دراسة العائد من الناحية الإنتاجية .

دراسة الارتباط بين التعليم والنمو الاقتصادى .

(١) راسل . ج دافيز : تخطيط تنمية الموارد البشرية ، ترجمة : سمير لويس سعد ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٠ ، ص ٥٤ .

(2) International Development Research Center and the Canadian . International Development Agency , Financing Education Development , Ottawa , 1982 , P40.

(٣) محمود عباس عابدين : علم اقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط٢ ، ٢٠٠٤ م ، ص ٤٥ .

وقد أثبتت هذه الدراسات والطرق زيادة العائد الاقتصادي بزيادة الإنفاق على التعليم ، وطول مدة الدراسة ، وعدد المراحل التعليمية ، مع الإشارة إلى هذه النتائج والدراسات تمت في ضوء التشغيل الكامل لخريجي العملية التعليمية. وهو ما لم تصل إليه الدول النامية حتى الآن^(١).

مشكلات التعليم :

عدم وجود سياسة تعليمية عامة واضحة المعالم والأهداف مما يؤدي إلى تخطيط الآراء والسياسات المتبعة وتدهور مخرجات العملية التعليمية ككل ، وخاصة بعد أحداث الثورة الثقافية حيث تعرض التعليم في الصين للتخريب فلم تقبل الجامعات والمعاهد العليا الطلبة خلال سنوات عديدة ، كما ألغى نظام القبول فيها. أما المدارس المتوسطة فالغى منها معظم المدارس المهنية الفنية الثانوية، وقيل أن الهدف في ذلك هو إتاحة فرص الدراسة المتساوية لجميع التلاميذ^(٢).

وتعتبر الثورة الثقافية مسؤولة إلى حد كبير عن المشكلات التي يواجهها التعليم العالي في الصين اليوم. فلقد ناصبت التعليم الجامعي العداء الشديد الذي نظرت إليه بأنه يتعارض مع مبادئ "ماو" التي كانت تسعى إلى مزج الدراسة بالعمل البدني ، وبناء عليه كان الطلاب مجبرين على قضاء مدة سنتين يمارسون فيها العمل البدني قبل الالتحاق بالجامعة ، وقد أدى ذلك إلى أن برامج الدراسة بالجامعات أصبحت عرضة للضغوط السياسية ، وقد تم استبدال العديد من المحاضرين الذين اقتضى الأمر إعادة تعليمهم أو بالأحرى تربيتهم سياسيًا ، بعض الجامعات لم تقبل الطلبة خلال سنوات عديدة ، كما ألغى نظام القبول فيها ، وأغلقت بعض الجامعات نهائيًا، وظلت نسبة قيد طلاب الجامعات على ما هي عليه تقريبًا خلال عشر سنوات، وبلغت النسبة من ١٤% إلى ١٦% في الفئات العمرية في عمر التعليم الجامعي ، وهي نفس النسبة التي كانت عليها قبل عشرين سنة مضت^(٣).

(١) عبد الله زين الباز شادي : الدور الحضاري للمؤسسات التعليمية في النهضة الماليزية في الربع الأخير من القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص ٦٣ - ٦٤

(٢) فرغلي جاد أحمد : نظام التعليم في الصين : التجربة والدروس المستفادة ، مرجع سابق ، ص ٢٣٣ .

(٣) دنغ يوهونغ : التعليم في المرحلتين الإعدادية والثانوية .. إلى أين يتجه ، مجلة بناء الصين ، العدد ٨ ، بكين ، ١٩٨٧ م ، ص ٢٥ .

تعتبر الحكومة الصينية عملية تطوير التربية والتعليم من الأولويات والسياسات الإستراتيجية الثابتة طويلة الأمد. وقد قضت الدولة سنوات عديدة في إعادة تعديل وإصلاح وتقويم النظام التربوي من أجل بناء الحضارة المادية والروحية للشعب الصينى، لكن الطريق لم يكن ميسورًا فقد واجهت عملية تحديث وتطوير التعليم العديد من المشكلات التى يمكن توضيح بعضها فيما يلى^(١) :
مشكلة جودة التعليم :

لعل من أهم المشكلات التى يواجهها قطاع التعليم في الصين هى انخفاض جودة مخرجات العملية التعليمية خاصة في ظل تدهور البنية التحتية لقطاع التعليم والاهتمام بزيادة معدلات القيد في مراحل التعليم المختلفة ، حيث تؤدى زيادة كثافة الفصول إلى انخفاض الاهتمام بالإبداع والابتكار وذلك في ظل عدم الاهتمام بتقديم خدمات تدريبية للمعلمين كى يتمكنوا من مقابلة تحديات تحسين صورة خريجي العملية التعليمية في ظل تزايد أعداد المقيدين بالمرحل التعليمية المختلفة فإن ذلك يؤدى بدوره إلى انخفاض كفاءة الطلاب التعليمية^(٢) .
تضاؤل نسبة الملحقين بالكليات العملية إلى النظرية :
تضاؤل نسبة الملحقين بالكليات العملية في مقابل الملحقين بالكليات النظرية مما يؤدى إلى محدودية أنشطة البحث والتطوير .

* عدم ربط مؤسسات البحث العلمى بالقطاع الإنتاجى :
عدم ربط مؤسسات البحث العلمى والتطوير بالقطاعات الإنتاجية والخدمية مما يؤدى إلى تدنى دور القطاع الخاص في تمويل البحث والتطوير وانخفاض مستويات الإنتاجية مقارنة بمستويات الإنتاجية في الدول المتقدمة .
* تدنى الاهتمام بالتعليم الفنى :

تدنى الاهتمام بالتعليم الفنى وانخفاض مكانته بالنسبة لأفراد المجتمع ، واعتبار الطلاب الملحقين بهذا النوع من التعليم على أنهم مجموعة من الطلاب المخفقين الذين لم يستطيعوا الحصول على مجموع كبير من الدرجات في مرحلة التعليم الأساسى ليتمكنهم من الالتحاق بالتعليم الثانوى على الرغم من الأهمية الكبيرة التى يحتلها هذا النوع من أنواع التعليم في الدول المتقدمة فذلك لقدرته على تخريج العمالة المدربة الماهرة التى يحتاجها أى اقتصاد لتحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية لرأس المال البشرى .

(٢) فرغلى جاد أحمد : نظام التعليم في الصين: التجربة والدروس المستفادة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .
(١) أحمد سيد مصطفى: إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، مجلة النيل، العدد ٩٦، عام ١٩٩٧، ص ٥٩

* تدهور المناهج الدراسية :

تدهور المناهج الدراسية وعدم وجود آلية لتطويرها ، كما لا يتم توظيف تكنولوجيا.

المعلومات الحديثة للارتقاء بالتعليم وإعادة بناء المحتوى التعليمي للمناهج بوسائل تكنولوجيا المعلومات وتطوير الإدارة المدرسية والجامعية باستخدام التكنولوجيا وعدم اعتبار القدرة على استخدام الحاسب الآلي وفقاً للمعايير العالمية شرطاً للتعيين والترقى في مؤسسات التعليم^(١)
* مشكلات التعليم الابتدائي^(٢):

- ١- النقص الكمي والكيفي في إعداد المعلمين .
- ٢- ازدياد نسبة التسرب حيث يعاني في الصين من قصور في كيفية التعليم ونوعيته .
- ٣- ارتداد التلاميذ إلى الأمية .
- ٤- عدم تحقيق نسبة استيعاب كاملة حيث لا يزيد عدد المقيد عن نصف عدد الملزمين .
- ٥- رغم ما بُذل من جهود في مناهج التعليم الابتدائي وطرق التدريس إلا أنها لازالت تقتصر إلى الجودة حول هذه الموضوعات .
- ٦- اختلاف دخول المعلمين وانخفاض هذا الدخل بصفة عامة بالقياس للمهن الأخرى .
- ٧- الانفجار السكاني الهائل بالإضافة إلى صعوبة المواصلات والإقامة في الريف للمعلمين مما يزيد من مشكلة توفير التعليم في تلك المناطق .
- ٨ - حاجة التعليم إلى عناية كبيرة بالمناهج والنشاط والكتب وإعداد المعلم .

* مشكلة تعليم المرأة في الصين :

مع بداية الثورة الصينية في عام ١٩٤٩ م كانت نسبة الفتيات اللاتي التحقن بالتعليم لا تزيد على ٢٠% من إجمالي الفتيات اللاتي في سن التعليم ، ومنذ ذلك الحين أصبح محور أمية المرأة الصينية هدفاً يسعى الجميع إلى الوصول إليه ،

(١) كه بان : العلوم والتكنولوجيا في الصين : الإصلاح والتطوير : ترجمة : فريدة وانغ فو ، دار النشر الصينية عبر القارات ، فبراير ٢٠٠٥م ، ص ٥٥ .

(2) <http://site.iugaza.edu.ps/fajez/files/2010/02/3.doc> .

هذا بالإضافة إلى العمل على زيادة نسبة التحاق الفتيات بالتعليم والاستمرار في التعليم لأطول فترة ممكنة ، وتكاثفت جهود الإدارات التعليمية والحكومة ومنظمات المرأة لتحقيق كل هذه الأهداف^(١) .

* مشكلة ربط التعليم بسوق العمل :

عدم استجابة منظومة التعليم لمتطلبات سوق العمل ، حيث نجد أن هناك عدد كبير من الخريجين المتعطلين الذين لا يستطيعون الحصول على وظائف تلأئم دراساتهم وذلك ناتج عن اختلاف طبيعة الدراسة التي تلقاها هؤلاء الطلاب عن تلك التي تلأئم متطلبات سوق العمل ، حيث نجد أن معظم المناهج تركز على النواحي النظرية فقط ولا تهتم بالجوانب العملية. ومن ثم لا يتمتع خريجى المنظومة التعليمية بالمهارات اللازمة للانخراط في سوق العمل وتحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية التي تمكن الدولة من تحقيق التنافسية على المستوى الدولى.

وفى الحديث عن التعليم التكنولوجى بفرعية : التعليم الصناعى الثانوى ، والتعليم الهندسى العالى تشير إلى أن المشكلة الرئيسية للتعليم الصناعى المتوسط وفوق المتوسط هى عدم ملاءمة خريجى هذا التعليم من حيث الكيف لاحتياجات سوق العمل الحرفى والصناعى وينعكس هذا فى ظاهرة "فائض الخريجين"^(٢) .

ونجد أن مشكلة البطالة بين خريجى التعليم المتوسط وفوق المتوسط والعالى بما فيه التعليم الصناعى والتعليم الهندسى الجامعى تعود فى جانب منها إلى انخفاض المستوى النوعى للخريجين وعدم ملائمة هيكل تخصصاتهم لاحتياجات سوق العمل، ويمكن التعبير عن ذلك بأن مخرجات النظام التعليمى لا توافق تمامًا متطلبات الجهات المستخدمة حاليًا أو الفاعلين الرئيسيين فى السوق^(٣) .

ويشكل الاختلال بين التطلعات المهنية التي يولدها النظام التعليمى لدى خريجيه ، وفرص العمالة المتاحة بسوق العمل ، أحد الأسباب الرئيسية لظاهرة بطالة المتعلمين، وفى واقع الأمر يبحث خريجو التعليم ، عامة وخريجو التعليم الثانوى والعالى، خاصة، على أنواع معينة من العمل ، تدر حدًا أدنى من الدخل.

(1) [http:// saveegyptfront.org/readers-articler/7035.html](http://saveegyptfront.org/readers-articler/7035.html) 8/7/2010 .

(٢) عبد السميع مصطفى : جودة التعليم الهندسى من منظور عالمى ، فى المؤتمر الدولى الثالث للتعليم الهندسى والتدريب ، الجزء الأول ، القاهرة ١٤ - ١٨ نوفمبر ١٩٩٤م ، ص ٨٧ .

(1) Tadro , P , : Economic Development in the third world , Longman , 1981 , P 336 .

وبناء على ذلك وعلى سيادة ظاهرة تصعيد المؤهلات التعليمية بسوق العمل، في جانب الطلب منه ، يكون من الضروري على الخريجين - في جانب العرض من سوق العمل أن يخفضوا من تطلعاتهم المهنية ويقبلوا أعمالاً كانت تشغل من قبل ممن هم أقل تعليمًا ، ولما كان من غير الممكن على جميع الخريجين أن يخفضوا من تطلعاتهم فوراً وبلا حدود ، فهم يظلون عاطلين لفترة ما بحثاً عن الأعمال التي تتلاءم مع تطلعاتهم ⁽¹⁾ .

انخفاض مشاركة القطاع الخاص في العملية التعليمية :

ومن المشكلات التي يواجهها التعليم في الصين هي انخفاض مشاركة القطاع الخاص في العملية التعليمية ، مما يقلل من فرص التمويل المتاحة لتمويل تطوير العملية التعليمية وتمويل عمليات تدريب الطلاب بما يتفق مع احتياجات السوق وهذا مما يؤدي بدوره إلى تحمل ميزانية الحكومة لضغوط كبيرة في ظل تزايد أعداد الملتحقين بالعملية التعليمية ، حيث تأثرت ميزانية التعليم في الصين بالظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها خلال الفترات المختلفة من تاريخها ، ولكن القول أنه ما دامت الدولة هي التي تشرف على التعليم ، فإن عليها أيضاً تمويله ولكن هناك بعض الاختلافات في تلك القاعدة حيث تساهم بعض الهيئات والمؤسسات في التمويل بدرجات كبيرة متفاوتة للنهوض بمستوى التعليم ⁽²⁾ .

مشكلات نظام التقييم :

لقد أدى ضعف وانخفاض كفاءة نظم تقييم العملية التعليمية سواء للمدرسين أو الإدارات التعليمية أو البرامج أو المشاريع التعليمية إلى تدهور العملية التعليمية ككل وإهدار الموارد . كذلك ضعف نظم التقويم التربوي في التعليم قبل الجامعي لعدم وضع أسس تقويم للطلاب بطريقة تراكمية تمتد إلى أكثر من فصل دراسي بل وأكثر من عام دراسي مما يتطلب نظام صادق للتقويم من خلال التحقق الفعلي من مستويات الطلاب وعدم الاعتماد على تقويم الفرصة الواحدة الذي

(1) Blaug , M , : Education & the Employment problem in Developing countries , ILO , Geneva , 1976 , P , 80 .

(2) Baizha Chen , Yi Feng : Determination , of economic growth in china : Private enterprise , education , and openness . School of Politics and Economics , China Economic Review 11 (2000) P.5 .

يحرم الكثيرين من الاستمرار في التعليم ، كما نجد أن نظم التقويم تعتمد بالأساس على الامتحانات فقط والتي تعتمد على قياس درجة الطالب فقط وليس قياس مدى استيعابه حيث لا تهتم بالأنشطة الفنية والرياضية والتكنولوجية أو بالأبحاث التي يقدمها الطالب ^(١) .

* عدم المساواة في توزيع التعليم :

ونجد أيضاً عدم المساواة في توزيع التعليم سواء بين الفئات مرتفعة الدخل وفئات محدودي الدخل، أو على مستوى المناطق الحضرية والمناطق الريفية الفقيرة ، حيث لا تهتم كثير من الحكومات بوضع أنظمة للمنع الدراسية التي تتيح لمحدودي الدخل الحصول على مستوى معين من التعليم ، كما يلاحظ انخفاض مستوى التعليم في المناطق الريفية الفقيرة ، وذلك لتدنى البنية التحتية للتعليم بهذه المناطق وانخفاض عدد المدارس وانخفاض الكفاءة التربوية للمعلمين في هذه المناطق .

كما يلاحظ أيضاً انخفاض نسبة الملتحقين من الإناث في التعليم بمراحله المختلفة عن نسبة الذكور في المناطق الريفية الفقيرة ^(٢) .

* المركزية في إدارة العملية التعليمية :

ونجد أيضاً مركزية التعليم ما قبل الجامعي من حيث الإدارة ووضع المناهج وتطويرها ، حيث تنسم إدارة قطاع التعليم في الكثير من دول العالم بالهيمنة التامة للحكومة على إدارة العملية التعليمية ، كما نجد أن هناك مركزية تامة وهيمنة من قبل الحكومة في عملية وضع المناهج التعليمية مما يؤدي إلى أن يكون هناك منهج واحد فقط يتم تدريسه لكل طلاب المرحلة التعليمية ، مع عدم الأخذ في الاعتبار اتفاق المناهج الدراسية مع طبيعة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية للمناطق المختلفة داخل الدولة ^(٣) .

* مشكلة اللغة الصينية :

ارتبط إصلاح التعليم بإصلاح اللغة الصينية ، فقد كانت الكتابة الصينية عبارة عن رموز تمثل أفكاراً وليس أصواتاً ، ولم يكن هناك حروفاً أبجدية ، وهناك كلمات تتكون من شرطتين فقط أو شرطة واحدة بينما توجد كلمات قد يصل

(٢) عبد الرحيم أحمد حسين : الثورة الثقافية في تاريخ الصين ، مرجع سابق ، ص ١٤٨ .
(١) ثناء يوسف العاصي : التاريخ التربوي في العصور الحديثة ، مرجع سابق ، ص ٣٠٤ .
(٢) نبيل سعد خليل : إدارة التعليم في جمهورية الصين الشعبية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ .

تركيب كل منها إلى أكثر من ٣٧ شرطة ، ونتيجة لذلك ظهر للبعض أن عملية تعليم القراءة والكتابة عملية ميئوس منها ، بل وصل ذلك إلى الحد الذي طالب فيه أحد الكتاب العظام إلى إلغاء الكتابة الصينية (إذا لم تلغ الكتابة أشكال الكتابة الصينية سيؤدي ذلك إلى فناء الصين ..)^(١)

وقد ارتفعت الأصوات أكثر من مرة مطالبة بإصلاح اللغة الصينية كوسيلة من وسائل النهوض بالتعليم حيث كانت لغة الكلام تخالف الكتابة إلى حد يجعلها لغتين مختلفتين ، ويجعل فرضاً على القارئ أن يتعلم عقب كل كلمة مكتوبة ما يرادفها من لغة الحديث ، وأدت هذه الصعوبة الكبيرة إلى ارتفاع نسبة الأمية بين الشعب الصيني ارتفاعاً بلغ حسب تعداد ١٩٥١ م ثمانين في المائة من عدد السكان^(٢) .

السياسات والآليات المتبعة لمواجهة مشكلات التعليم :
نظراً للأهمية القصوى التي يحتلها قطاع التعليم في قيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن ذلك يتطلب التعرف على الكيفية التي واجهت بها الصين العديد من المشكلات والتحديات التربوية والأسلوب الذي انتهجته في التصدي لها ومعالجتها، وتم ترجمة هذا الاهتمام من خلال القرار الذي اتخذته الحكومة الصينية في شهر مايو ١٩٨٥م بالموافقة على إجراء إصلاح تربوي شامل في الصين من أجل الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة في مجال التطور الاجتماعي والاقتصادي^(٣) .

وتتمثل أهم هذه السياسات والآليات وفقاً للمشكلات التي تم ذكرها سابقاً فيما يلي :-

تحسين جودة التعليم عن طريق المزيد من الإصلاح :
التوسع في أبحاث تطوير التعليم .
تحسين الطاقات المؤسسية المؤدية إلى زيادة جودة وكفاءة خريجي التعليم .
تشجيع المدارس لتكون أكثر إيجابية في تطوير جودة التعليم من خلال تنشيط البرامج الأكاديمية لتحقيق مقاييس أعلى لجودة العملية التعليمية .

(١) فرغلي جاد أحمد : نظام التعليم في الصين: التجربة والدروس المستفادة ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .

(٢) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

(٣) فرغلي جاد أحمد : نظام التعليم في الصين: التجربة والدروس المستفادة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .

تحسين وجهة نظر أصحاب العمل من جودة وكفاءة الخريجين .
تحسين مراقبة الجودة .

تحسين جودة وكفاءة التعليم الأساسي خاصة البنية الأساسية ويشمل تدريب المدرسين والمفتشين ، وتوفير الكتب والأدوات المدرسية ، إدخال الحاسب الآلي في المدارس وزيادة معدلات القيد في المدارس .

دعم صانع القرار لتحسين جودة التعليم بناء على بيانات دقيقة .
تكوين لجنة للتأكيد على الجودة تكون مسئولة عن تطوير السياسات الخاصة بقياس جودة وكفاءة خريجي التعليم العالي .

دعم نظام قومي للتأكيد على جودة مخرجات التعليم العالي .
- تصميم حملات لتوضح جودة مخرجات التعليم العالي من خلال عمل المجالات الدورية والتقارير والحملات الإعلامية ^(١) .

زيادة نسبة الملحقين بالكلية العملية إلى النظرية:

تشجيع الطلبة على الالتحاق بالكلية العملية بزيادة سعتها الاستيعابية .
تطوير مناهج الرياضة والعلوم في مراحل التعليم قبل الجامعي وتشجيع الطلبة على دراستها.

تحفيز الجامعات والجهات الخاصة على تطوير المناهج العملية في الكليات ومراحل التعليم ما قبل الجامعي .

تشجيع الجامعات الخاصة على إنشاء الكليات العملية وربطها لمتطلبات السوق ^(٢) .

ربط مؤسسات البحث العلمي بالقطاع الإنتاجي :

دراسة احتياجات القطاع الإنتاجي من المهارات التدريبية المختلفة وانعكاسها على خطة التعليم .

تمويل القطاعات الإنتاجية للأبحاث العلمية في مجالاتهم من خلال مراكز البحث العلمي والجامعات .

تنظيم ورش عمل تضم القطاعات الإنتاجية وجهات البحث العلمي لمناقشة احتياجات واهتمامات كل منهم ^(٣) .

(١) Pricef R. F : op.cit. P 221 .

(٢) يانج تشان : التعليم والعمل المنتج في الصين : ترجمة ، دية علي الكرار ، مستقبل التربية ، العدد الثالث ، اليونسكو ، مركز مطبوعات اليونسكو ، ١٩٧٧ م ، ص ٣٢ .

(٣) يونج هونج : الثورة التعليمية : ترجمة : محمد عبد العزيز جاد الله ، مستقبل التربية : تحقيق خاص عن سمات التعليم في الصين ، العدد الرابع ، اليونسكو ، مركز مطبوعات اليونسكو ، ١٩٧٥ م ، ص ٥٥ .

تطوير التعليم الفني :

صياغة برامج تدريب حرفة للاستجابة لاحتياجات المتدربين وسوق العمل .
تحسين كفاءة إدارة المؤسسات التدريبية .
تقوية الربط بين البرامج التدريبية والصناعة .
تحديث ورش العمل .
تنمية مهارات مدرسي التعليم الفني .
توفير التمويل الكافي لزيادة البرامج التدريبية من خلال زيادة دور القطاع الخاص .
تنظيم برامج تدريبية لتأهيل مدرسين للتعليم الفني من خريجي التعليم الفني لزيادة أعداد المدرسين الأكفاء .
استمرار اللامركزية في إدارة المدارس للسلطات المحلية وتشجيع مشاركة الشركات في تشغيل المدارس بهدف زيادة مساهمتها في التمويل والتدريب .
تقوية الروابط بين أصحاب العمل والمدارس خاصة مع مدارس التعليم الفني ومدارس العمالة الماهرة^(١) .
تطوير المناهج الدراسية :
تحسين المناهج الدراسية وتطوير الكتب الدراسية في مراحل التعليم والمراجع المستخدمة في مؤسسات تدريب المدرسين .
إعادة تأهيل المدارس وتزويدها بالمعدات بما يتوافق مع تعديل المناهج الدراسية .
تعديل المناهج الدراسية في المدارس لتتضمن مواد تأهيلية للعمل .
وضع نظام لتطوير المناهج الدراسية في بعض المدارس منهم بعض المدارس في الريف .
تحفيز القطاع الخاص على المشاركة في تطوير المناهج بعمل مسابقات للمشاركة في التطوير .
تعميق التعليم والمناهج الدراسية من خلال تحويل الجامعات إلى مراكز للإبداع والابتكار ، ومساعدة المدارس على تطوير ملامحها التعليمية^(٢) .

(١) جمهورية الصين الشعبية : اللجنة الوطنية للتربية ، تطور التربية في الصين (١٩٨٤ - ١٩٨٦ م) ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

(2) Pricéf R. F :op.cit. P . 134 .

* تطور التعليم الابتدائي في الصين:

هناك تقدم في مجال تعميم التعليم الابتدائي فبلغت نسبة التسجيل والقبول للطلاب في سن المدرسة عام ١٩٨٥ حوالى ٥٩.٩% بزيادة قدرها ١.٩ عن عام ١٩٨٣م واستمرت بالزيادة إلى أن وصلت ٩٥% عام ١٩٩٠ م . قامت وزارة التربية بإصدار بيان بعنوان (وجهات نظر في ترتيب وتنظيم الفصول الدراسية في المدارس الابتدائية) نظام الست سنوات . حيث كان هذا البيان بمثابة وثيقة مرجعية للأقاليم والمقاطعات الإدارية في وضع تشريعات وبرامج تربوية لمدة ست سنوات وبالذوام الكامل ، وقد وجه

هذا البيان الإشعار إلى حركة التطور تلك من خلال :

- ١- تعزيز وتطوير وتحسين أساليب تعلم المعلومات وطرق التدريب واكتساب المهارات من أجل الاهتمام بقدرات الطلاب واستعدادهم .
- ٢- تطبيق وتنفيذ سياسة تطوير التعليم الوطنى خلقياً وفكرياً وجسمياً للأطفال .
- ٣- مراعاة مبدأ مرونة المناهج الدراسية والتقليل من الأعباء على كل من الطالب والمعلم وذلك عن طريق التقليل من الواجبات المنزلية من جهة وتعدد البرامج الدراسية من جهة أخرى .
- ٤- الاهتمام بتنظيم برامج رياضية مدنية و أنشطة صيفية لطلاب هذه المرحلة .
- ٥- ضرورة الاهتمام بمستوى الامتحانات لقياس قدرات واستعدادات الطلاب وأن تكون موحدة على مستوى الإدارة المحلية ولا يعتد بها كمعيار وحين القبول في المدارس الثانوية أو الفنية (١) .

* الجهود المبذولة لتعليم المرأة في الصين :

ومنذ الخمسينيات القرن العشرين تم إنشاء مدارس خاصة لمحو أمية النساء وهي تنقسم إلى نوعين :

الأولى : مدارس الشتاء وهي تعمل خلال فترة الشتاء فقط .

الثانية : مدارس القرية .

وخلال عشرة أعوام تم محو أمية ١٦ مليون امرأة ، وبذلك يكون أول جيل من النساء العاملات اللاتي تم محو أميتهن .

(1) <http://site.iugaza.edu.ps/fajez/files/2010/02/3.doc> .

وفى عام ١٩٨٩ م قامت منظمة كل نساء الصين بإشراك الريفيات في أنشطة " تعلم ونافس" التى يتعلمن من خلال القراءة والكتابة وبعض المهارات الزراعية ثم يتنافس البعض بمنتجاتهن التى طبقن عليها ما تعلمته من تكنولوجيا الزراعة . وفى عام ١٩٩٤ م بلغ عدد اللاتى تم محو أميتهن ١١٠ ملايين امرأة وفى عام ١٩٩٣ م بلغت نسبة التحاق الفتيات بالتعليم ٩٧.٧% وفى التعليم العالى ٣٤.٥% ، وبلغ فى عام ١٩٩٣ م عدد الفتيات اللاتى حصلت على درجة الدكتوراه ١١٤٩ فائة ممثلات بذلك نسبة ٩.٤% من إجمالى الحاصلين على درجة الدكتوراه .

وفى الوقت الحالى بلغ عدد الطالبات بالجامعات الصينية ٩٦٤ ألف طالبة يدرس فى ١٠٦٥ جامعة ويشكلن بذلك نسبة ٣٤.٥% من إجمالى عدد الطلاب الجامعيين ، وفى كلية الهندسة تمثل الطالبات نسبة ٢٧% من إجمالى عدد الطلاب .

وجعلت ٦٦٠٠ طالبة دراسات عليا على درجة الماجستير أى حوالى ٢٦% من طلبة الماجستير بينما حصلت ٣٠٠ سيدة على درجة الدكتوراه وهو ما يوازى ١١% من عدد الحاصلين على الدكتوراه .

كما يوجد برنامج دراسات المرأة وهو برنامج تدريبي الهدف منه تدريب الكوادر النسائية، وأهم هذه المراكز التى تتولى هذه المهنة كلية الإدارة للمرأة الصينية ووظيفتها تدريب المرأة التى تعمل بالفعل والمرأة التى تم تسريحها من العمل ، وتحولت بعد ذلك هذه المراكز التدريبية إلى التعليم النظامى .

وبالإضافة إلى التركيز على تدريب المرأة وتزويدها بالمهارات الأخرى يتم تعريفها بحقوقها فى العمل والمنزل .

ويشمل تعليم الكبار بالنسبة للمرأة مدارس العلوم المحلية التى يتعلمن فيها مهارات ديكور المنازل وتصفيف الشعر وغير ذلك من الفنون الجميلة^(١) .

تحقيق استجابة التعليم لمتطلبات السوق :

لقد أقرت الصين بضرورة تحقيق التكامل والتنسيق بين التعليم وسوق العمل شرط أن يكون التقدم فى المجال الأول حافزاً لتطوير المجال الثانى لمواجهة ومواكبة طموحات التنمية ومتغيرات وتطورات العصر^(٢) .

(1) [http:// saveegyptfront.org/readers-articles/7035.html](http://saveegyptfront.org/readers-articles/7035.html) 8/7/2010 .

(٢) إبراهيم الأخرس : الصين " الخلفية الأيديولوجية والنقطة البراجماتية " ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .

وقد قامت الصين بإعادة تشكيل التعليم ليكون أكثر استجابة للمجالات المؤثرة في اقتصاديات السوق ومتطلباته عن طريق :

تغيير مجالات التعليم بما يتوافق مع متطلبات السوق .
تعديل حجم الاستثمار والتمويل في المجالات التعليمية بحيث يتم التوسع في المجالات المطلوبة في السوق .
تقديم منح لتطوير البرامج والابتكارات الجديدة في المجالات الجديدة ومحو
المجالات ذات التخصص الزائد .

السماح بحرية أكبر في اختيار مواد الدراسة ، والسماح بوجود تخصص رئيسي في مجالين .
تقوية الروابط بين أصحاب العمل والمدارس خاصة مع مدارس التعليم الفني والمدارس التي تخرج العمالة الماهرة .

زيادة مشاركة القطاع الخاص في التعليم :

تشجيع الاستثمار في تمويل عمليات التوسع وتطوير جودة التعليم العالي
تشجيع مبادرات القطاع الخاص من أفراد ومؤسسات للمشاركة في تصميم
برامج التدريب المختلفة .

تعديل الأطر القانونية لتشمل توسيع دور القطاع الخاص في التعليم ، بالإضافة
إلى تقديم بعض الإعفاءات الضريبية لمؤسسات التعليم التابعة للقطاع الخاص .
زيادة دور المؤسسات الخاصة بتقييم برامج سوق العمل ووضع وتطبيق
السياسات المختلفة .

تطوير نظم تقييم العملية التعليمية :

- تقديم مفهوم التقييم على أساس النتائج التعليمية .
تطوير أنظمة التقييم على مستوى الدولة ومستوى الإدارة المحلية من خلال
وضع معايير مختلفة للتقييم بشكل دوري .

تأسيس نظام لتقييم كل من الطلاب والمعلمين والمؤسسات التعليمية .
تدريب المعلمين وبعض من الإداريين على طرق التقييم .
وضع الميكانيكية اللازمة لرقابة وتقييم البرامج التعليمية على المدى المتوسط
والطويل .

المساواة في الحصول على التعليم :

تحقيق المساواة في الالتحاق بين ذوى الدخل المرتفعة ومحدودى الدخل بعمل

منح لمحدودى الدخل تعينهم على استكمال تعليمهم .
نشر التعليم وزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم في المناطق الريفية والفقيرة .
تحفيز الأسر الفقيرة والريفية على تعليم أطفالهم بالإضافة إلى الدعم الكامل
لتعليم أطفالهم.

دعم طلاب الدراسات العليا للموهوبين من محدودى الدخل وصرف منح دورية
لتشجيعهم ومعاونتهم على التفرغ للدراسة ^(١).

اللامركزية في إدارة العملية التعليمية :

ولقد قامت الحكومة الصينية بوضع المعايير والسياسات لتطوير التربية في
الصين حيث تحاول الأجهزة المعنية تطبيق مبدأ اللامركزية في صناعة القرار
على المستوى الإدارى ، ووضع نظام إدارى جديد تكون فيه مؤسسات التعليم
العالى تابعة للمدن أو الإدارات المدنية ، ويجرى العمل كذلك لتطبيق نظام
التقويم والإشراف التربوى ، وتحسين مدارس المعلمين ، ويترتب على هذا
زيادة الدعم الحكومى لقطاع التربية ، وتكرس السياسة التربوية أجل اهتمامها
في إعداد طلبة متدربين ، متطورين فكرياً واجتماعياً وخلقياً ، ويحبون النظام
ويساهمون في عملية البناء الاجتماعى في الدولة ^(٢) . وتم تطبيق مبدأ
اللامركزية من خلال ^(٣) :

اتباع نظم إدارة لا مركزية في إدارة المدارس عن طريق تعويض سلطات
للحكومة المحلية وتشجيع مشاركة الشركات في تشغيل المدارس بهدف زيادة
مساهمتها في التمويل والتدريب .

تعزيز مشاركة المدرسة والمجتمع في عملية صنع القرار الخاصة بشئون
المدرسة .

إعادة تعريف وصياغة دور الحكومة في العملية التعليمية .

اختيار بعض المدارس الثانوية لى ينطبق عليها برنامج للإدارة اللامركزية
التامة .

(1) Pricef R. F :op.cit. P . 134 .

(٢) فرغلي جاد أحمد : نظام التعليم في الصين: التجربة والدروس المستفادة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .

(3) UNESCO : World survey of Education (v) : Education policy legislation ,
Paris :UNESCO , 1971 , P . 56 .

منح مكاتب التعليم بالإدارة المحلية الاستقلال الكافي عند تخطيط وتنفيذ أنشطة البرامج مع تحديد المدارس والمجتمعات المشاركة ، والأنشطة المقترحة ، والمعايير التي يجب أن تستوفى في المشروع .
تضع مكاتب التعليم بالإدارة المحلية خطط سنوية للبرامج المنفذة بما في ذلك المتابعة .

- أهمية الفصل الواضح بين النواحي الإدارية والأكاديمية والمالية في مؤسسات التعليم من خلال تأسيس مجموعة من الجهات المختصة وهي مجلس الإقرار ومجلس التمويل ومجلس البحث الأكاديمي لضمان استقلال تلك المؤسسات .
* الجهود المبذولة لحل مشكلة اللغة :

وقد بذلت جهود كبيرة لتحسين حروف الهجاء الصوتية بدأت بالعلماء الإيطاليين (جوزتي ، وماتوريس) واستخدام الأخير الحروف الهجائية اللاتينية لكتابة اللغة الصينية في عام ١٦٠٥ م ، وقد اخترعت حروف الهجاء بصورة متطورة عام ١٩١٢ م (حركة الهجاء الصوتية) ، وفي عام ١٩١٨ م (حروف الهجاء اللفظية) ، وطبق هذا بصورة رسمية في عام ١٩٢٠ م ، واستخدم في المدارس لتعليم الشخصيات وللمساعدة في قياس النطق باللغة ، وفي عام ١٩٢٨ م اختير نظام رسمي ارتكز على حروف الهجاء اللاتينية .

وفي عام ١٩٥٢ م أنشأت الحكومة الصينية الجديدة لجنة البحث لتقويم كتابة اللغة الصينية ، وفي عام ١٩٥٦ م أعلنت اللجنة نتيجة عملها ، ونشرت حروف الهجاء ووافق عليها مجلس الدولة ومؤتمر الشعوب القومية ، وفي فبراير ١٩٥٨ م أدخلوه للمدارس في الحال واستخدمت عدة قواميس لتوضيح النطق ، ولذلك أصدرت الحكومة الصينية قراراً بشأن تبسيط الحروف الصينية ، وبرنامج الحروف الأبجدية الصوتية للغة الصينية الكتابية ، الأمر الذي أدى إلى تمكن العمال والفلاحين من التثقيف بثقافة تامة ، واستجابت الحكومة الوطنية إلى نداء المصلحين ، فوحدت لغة الحديث باستعمال لغة قومية واحدة في جميع مدارس الجمهورية وجعلتها لغة التعليم والإذاعة ، لما تنطوى عليه من سهولة التفاهم وتأكيد الوحدة الوطنية ^(١) .

دور الجامعات ومعاهد البحث العامة في التنمية الاقتصادية في الصين :
تُعد الجامعة معقل الفكر الإنساني في أرفع صوره ومستوياته ، وبيت الخبرة في شتى صنوف الآداب والعلوم والفنون ، ومصدر الإلهام لتطبيق النظريات العلمية

(١) نبيل سعد خليل : التعليم والتنمية " دراسة في النموذج الصيني " ، مرجع سابق ص ١٥ - ١٨ .

وصولاً إلى أرقى صور التكنولوجيا ، والركن الركين للحفاظ على القيم الإنسانية وتنميتها ، وهى رائدة التطور والإبداع والتنمية ، وصاحبة المسؤولية فى تنمية أهم ثروة يمتلكها مجتمع وهى الثروة البشرية^(١).

ومن ثم فإن إثراء دور الجامعات ومؤسسات التعليم العالى وحسن استثماره، كمّاً وكيفاً ، وتوظيف هذه العائدات يعد من المعايير التى يستند إليها فى تقدير التمايز الحضارى بين المجتمعات، فالتقدم العلمى والتكنولوجى نتاجها، والخبراء والفنيون هم صناعاتها . وبذلك تعتبر مؤسسات التعليم العالى هى المصنع الذى يمد المجتمع بالقوة البشرية المحركة لكل مقدراته ، حيث أن المتخرجين منها يعدون بحق الركيزة الأساسية ضمن مدخلات التنمية الشاملة فى المجتمع^(٢).

يحتل البحث العلمى مكانة متميزة بالجامعات بما يتوافر لديها من موارد فكرية وبشرية قادرة على القيام بالأنشطة البحثية المرتبطة بتنمية المجتمع وتقديم الخدمات الاستشارية للقطاعات المختلفة فى المجتمع . وتشير الدلائل إلى وضع الجامعات أولويات للبحث العلمى والقضايا التى تسهم فى تشكيل المستقبل ، وإدخال التكنولوجيا الجديدة التى تسهم فى دفع حركة البحث العلمى للوصول إلى حلول للمشكلات الصناعية والهندسية وتقديم الاستشارات فى الخدمات التجارية والفنية وغيرها . وتهتم الجامعات بالبحوث التطبيقية وبالبحوث الأساسية أيضاً

ويرى المهتمون بالتعليم الجامعى أهمية استخدام مدخل تداخل التخصصات فى البحث العلمى مما يسهم فى التفاعل بين العلوم الطبيعية والاجتماعية ، وتوفير المصادر البشرية المدربة فى نظم المعلومات ، وزيادة التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية وغيرها بالمجتمع ، ووضع السياسات والإستراتيجيات التى تسهم فى تنشيط البحث العلمى^(٣).

(٢) عبد الفتاح جلال : " تحديد العملية التعليمية فى جامعة المستقبل " ، مجلة العلوم التربوية ، المجلد الأول ، العدد ١ ، يونيو ، القاهرة ١٩٩٣ م ، ص ٢٣ .
(١) السيد حسن حسنين : " الجامعات المصرية بين الواقع والمستقبل " ، مجلة العلوم التربوية ، المجلد الأول ، العدد ١ ، القاهرة ، ١٩٩٣ م ، ص ١٠١ - ١٠٦ .
(٢) سعاد بسيونى عبد النبى وآخرون : التربية المقارنة " منطلقات فكرية ودراسات تطبيقية " ، مرجع سابق ، ص ٣٢٠ .

فهناك أربعة عوامل تبدو ضرورية في تفعيل نظام وطني للابتكار وهي:-

أولاً : رأس المال الاجتماعي والبشري : يرتبط مفهوم رأس المال الاجتماعي والبشري ارتباطاً وثيقاً بمقياس مستويات التعليم في الدولة والحفاظ على تلك المستويات تقييم رأس المال البشري المستخدم فيما بعد بني على متوسط المؤشرات الثلاثة .. مؤشر استثمار رأس المال البشري الذي يعكس نفقات التعليم في الدولة (نسبة المنفق على التعليم من إجمالي الناتج الوطني) ، ومؤشر الأداء المبنى على مخرجات التعليم (نسبة السكان العاملين الحاملين لدرجات المستوى الثالث من التعليم) ، ومؤشر التدريب غير الرسمي (توقع التعليم المستمر مدى الحياة) .

ثانياً : الطاقة البحثية :

قوة نظام البحث بعيد المدى في دولة ما يحسب هنا بطاقة هذه الدولة وقدرتها على إنتاج باحثين ذوي كفاءة عالية (نسبة العلماء والمهندسين المتخرجين إلى عدد السكان العاملين)، كمية المصادر العامة (الحكومة) المرصودة للاستثمار في البحث والتطوير كنسبة إجمالي الناتج الوطني وكذلك أداء نظام البحث الوطني (عدد المطبوعات لكل مليون نسمة) .

ثالثاً : الأداء التكنولوجي والابتكاري : ينعكس الأداء التكنولوجي في مؤشرات تطور البحث التقليدي والتكنولوجي مثل حجم التطوير الذي تم أدائه لقطاع الأعمال ، وعدد براءات الاختراع التي تم الحصول عليها ، وتقدم مؤشر الابتكار .

رابعاً : الطاقة الاستيعابية :

ينعكس مفهوم الطاقة الاستيعابية في التوزيع الناجح للتكنولوجيات الجديدة على جوانب الاقتصاد المختلفة يقاس ذلك عن طريق :

قدرة الشركات على تجديد مدى إنتاجها ومواكبة التحول التكنولوجي المبنى على معدلات مبيعات المنتجات الجديدة في السوق .

إنتاجية العاملين في ظل التحسينات التكنولوجية .

الأداء التجاري النسبي في سلع التكنولوجيا المتقدمة من حيث هو مؤشر تنافسي^(١)

(١) شعبان عبد العزيز خليفة : اتجاهات في التنمية " دور الجامعات في التنمية الاقتصادية " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٧ م ، ص ٧٦ - ٧٧ .

ومنذ مطلع الثمانينيات احتلت إستراتيجيات دعم قدرات البحث والابتكار مكاناً مركزياً محورياً في سياسة تنمية الصين في تحركها نحو اللحاق بدول الغرب . وقد حدث تطور مهم تمثل في هذا الصدد في تطوير دور الجامعات في البحث العلمي وتسويق ذلك البحث وخاصة جامعات الصفوة التى تقدم لها الحكومة المركزية الدعم الأكبر^(١) .

وقد بدأت الجامعات إقامة الصناعات في بداية ثمانينيات القرن العشرين ، ونهضت مجموعة من الشركات ودخلت سوق الرأسمال ، وتحولت مجموعة من شركات العلوم والتكنولوجيا إلى مصادر للصناعات الجديدة ونقاط للنمو الاقتصادى ومصادر للتأثير ، مثل شركة فايندر لجامعة بكين وشركة تونغفانغ وشركة تسيقوانغ لجامعة تشينغها وشركة كايوان لجامعة المواصلات بشيان وشركة أنغلى لجامعة المواصلات بشانغهاى وشركة تياننتساي لجامعة تيانجين وشركة آرباى لجامعة شمال الشرق ، كلها من شركات العلوم والتكنولوجيا العالية الحديثة التى توظف تكنولوجيا الكمبيوتر والأحياء . وأقامت بعض الجامعات مع الشركات مراكز لاستغلال ودفع القوة الإنتاجية ومختبرات مشتركة ومراكز تعاونية نموذجية للجمع بين الشركة والجامعة ، مما يقدم المتخصصين الأكفاء لتطوير التخصصات المهنية والشركات والدعم التكنولوجى لها ، فهى قاعدة هامة للاستثمار التكنولوجى للشركات^(٢) .

وفى الوقت الحاضر ، قامت كل الكليات والجامعات الصينية باتخاذ خطوات جادة لتحقيق التعاون المشترك والمربح مع المؤسسات الإنتاجية والتنظيمات الاجتماعية المختلفة ، وعملت الجامعات الصينية على تحقيق الامتيازات المختلفة من خلال زيادة جودة التدريس والتعاون والدمج فيما بينها، وقد أتاح هذا الاتجاه من إصلاح التعليم العالى التغلب على نقص التمويل وزيادة فعالية البحوث العلمية والاتصال بالمجتمع والمشاركة والتعاون مع المؤسسات الإنتاجية ونجاح تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فقد اندمجت جامعة جيانجسى مع جامعة جيانجسى المتعددة التقنية لتصبح جامعة سيشوان الموحدة ، كما بدأت ست جامعات في شرق ضواحي إقليم جوانج زهو العمل على أساس قواعد مشتركة وسياسة علمية موحدة ، وذلك بتوحيد أعضاء هيئة التدريس والمكتبات والمعامل والمجالات العلمية ، كما تعاونت في التغلب على المشكلات

(٢) شعبان عبد العزيز خليفة ، مرجع سابق ، ص ٢٨١
(٢) سو شياو هوان : التعليم الصينى " الإصلاح والابتكار والتجديد " ، مرجع سابق ، ص ٦٥ - ٦٦ .

العلمية وتدريب طلاب الدراسات العليا والمعلمين ، كما قامت خمس جامعات أخرى بإقامة علاقات تعاون بينها ، وتشمل التجارة الخارجية ، والصناعات الكيماوية ، والطب ، وتصنيع الملابس والتمويل في شمال ضواحي إقليم بيجنج ، وتشير الإحصاءات إلى أن أكثر من ٢٠٠ جامعة وكلية ، وقد تم دمجها وذلك لتحقيق أهداف مشتركة بينها من أجل التغلب على المشكلات التي تواجهها وتقلل من كفاءتها وفعاليتها^(١).

وفي السنوات الأخيرة قامت الجامعات الصينية بالتبادل في البحوث العلمية مع الجامعات الأجنبية وأجهزة البحوث العلمية الأجنبية والعلماء المشاهير خارج البلاد وتقيم علاقات تعاون طويلة الأجل ، وحقق ذلك نتائج ملحوظة من خلال دعوة الخبراء من خارج البلاد ليشتركوا في إنشاء الفروع العلمية الهامة والفروع العلمية الحديثة والمختبرات الرئيسية والمختبرات الجديدة؛ وتعاون الخبراء الصينيين والأجانب في إنجاز مشروعات البحوث العلمية وفي استخدام التكنولوجيا الجديدة والمنتجات الحديثة ؛ مشاركة الخبراء الأجانب في إعداد طلاب الدكتوراه والماجستير والجامعيين النظاميين والأساتذة الجامعيين . وتعاونت الجامعات مع الشركات (المجموعات) الكبيرة الأجنبية مما يمكن الجامعات الصينية من الحصول على آخر تطورات العلوم والتكنولوجيا وكذلك الدعم المالى القوي للبحوث العلمية^(٢).

ويوجد في الصين الآن بكل جامعتها وكتلياتها نحو ٣٤٠٠ معهد بحثي من السلطات المختصة ، كما يوجد بها نحو ٥٠٠ برنامج أساسى منها ما أنشئ بالفعل ومنها ما هو تحت الإنشاء ، منها ١٥٠ برنامج ومشروع تابع للدولة ومنها ما هو خاص ، كما يوجد مراكز خاصة بالبحوث الهندسية تحت الإنشاء ، ولقد حققت هذه المراكز البحثية بالجامعات والكتليات نتائج مهمة في مجال البحث الأساسى والتطبيقى وفي مجال البحوث والتنمية^(٣).

(1) The people's Republic of China , China's Higher Education for The Next Century (China, Beijing : New Star press, 1995 . p . 4).

(٢) سو شياو هوان: التعليم الصينى "الإصلاح والابتكار والتجديد " ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

(3) China Education and Research Network The Administrative System of Degree and Graduate Education in China (China Education and research Network Webmaster@ed.cn, China : CERNET, 2000 . P . 3)

لقد أقرت إستراتيجية التعليم في الصين عام ١٩٩٥ م ، والتي أوصت بأن التعليم لا بد أن ينظر إليه باعتباره إستراتيجية قومية لا تقل أهمية عن الأمن القومى والدفاع شرط تنمية الولاء والانتماء ، وربط نظم التعليم بالمجتمع ، ووضع البرامج وفقاً لنظام المحاكاة والتجربة مع التوافق مع القيم الخاصة بالدولة والاهتمام بالبحوث والباحثين . وأصبحت قضية العلم تلقى الاهتمام لأنه من خلاله يمكن وضع النواة الأولى للأساس التكنولوجى ، وعملت الصين على تنشيط قاعدة البحث العلمى والعمل على جذب العلماء من الخارج للاستفادة من إنجازاتهم العلمية^(١).

الاهتمام بالتعليم التكنولوجى وربطه بالبحث العلمى :

إن القرن الحادى والعشرين يُوصف بأنه قرن التقدم العلمى والتكنولوجى المذهل فى كافة المجالات ، كالصناعات المتفوقة ، والإنتاج المتميز . كما أنه سيكون قرناً مليئاً بالمتغيرات التى تحتاج إلى مواطنين مهرة قادرين على مواجهة هذا التقدم وتلك المتغيرات ، مواطنين يمتلكون قدرات عقلية عليا ، مكتسبين لمهارات تكنولوجية متقدمة ، وممثلين بوجدانيات إيجابية وانتماية لوطنهم وقوميتهم وإنسانيتهم وقيمها الرفيعة^(٢).

وترتكز عملية التنمية الاقتصادية على عدد من المحاور الأساسية والتى من أبرزها التقدم الفنى والتكنولوجى ، حيث تؤكد تجارب التنمية فى العالم أن نجاحها مرتبط بدرجة كبيرة بالاستحواذ على التكنولوجيا الملائمة التى تتوافق مع جوهر عملية التنمية . وأن قدرة التكنولوجيا على الارتقاء بالحياة البشرية ، تتوقف بشكل حاسم على حدوث تقدم مواز فى أخلاق البشر ، لأنه بدون التقدم فى المجال الأخلاقى تتحول التكنولوجيا إلى قوة شريرة ، وهذا من شأنه تدهور أحوال المجتمعات الإنسانية^(٣).

فتاريخ الصين فى العلوم والتكنولوجيا عريق ، وقدمت إسهاماً عظيماً لتطوير البشرية ، حيث كان الصينيون القدماء بارعين للغاية فى العلوم والتكنولوجيا وكانت إنجازاتهم فى مجالات الفلك والرياضيات والطب قد بلغت أعلى

(١) عبد العزيز حمدى : التجربة الصينية ، مرجع سابق ، ص ٣٤٠ - ٣٥٢ .
(٢) محمد صبرى الحوت ، ناهد عدلى شاذلى : " التعليم والتنمية " ، مرجع سابق ، ص ٢٣٧ .
(٣) إبراهيم الأخرس : الصين " الخلفية الأيديولوجية والنفعية البراجماتية " ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

مستوى في العالم "والمخترعات الأربعة الكبيرة " للصين على وجه الخصوص ، الورق ، البارود ، البوصلة ، حروف الطباعة المتحركة ، قدمت مساهمة عظيمة لتطور الحضارة الإنسانية^(١) .

وقبل أواسط القرن السادس عشر كانت الصين مركز العالم العلمى والتكنولوجى ، ففى تلك الفترة كان تطور العلوم والتكنولوجيا الصينية بلغ الذروة ، واعتلت الاختراعات الصينية الأربعة الكبرى مسرح التاريخ ، وحققت الصين مستوى علمياً ومعرفياً لا يمكن للغرب أن يلحقوا به فى الفترة الممتدة من القرن الثالث إلى القرن الثالث عشر ، ومنذ فترة أسرة مينغ فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، طبقت الصين سياسة " إغلاق المنافذ الجمركية وإقفال البلاد" مدة طويلة الأمر الذى أثر فى انتشار وتطور العلوم والتكنولوجيا فى الصين ، فكانت فى وضع ركود إلى حد كبير . وفى نفس الوقت، تحولت أوروبا إلى مصدر للعلوم الحديثة ، وتقدمت قوة الإنتاج فيها تقدماً كبيراً ، وحققت العلوم والتكنولوجيا تطوراً سريعاً ، مما زاد الفجوة بين الصين وبين الدول المتقدمة . ومنذ حرب الأفيون تحولت الصين إلى بلد شبه مستعمر وشبه إقطاعى ، وانسحبت الدولة ذات الحضارة العريقة الباهرة من مسرح العلوم والتكنولوجيا العالمى وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، دعا مجموعة من الرواد فى الصين إلى إنقاذ البلاد بالعلوم والتعليم وتعلم العلوم ، والتكنولوجيا الغربية المتقدمة^(٢) .

ولقد شهدت الصين حركات تحديث مثل تلك التى قام بها لى هونج شانج (١٨٢٣ - ١٩٠١م) قائد مجموعة (الفرنجة) التى كانت تضم عدداً من البيروقراطيين الإقطاعيين فى بلاط أسرة المانشو الحاكمة الذين تمسكوا بالاستبدادية الإقطاعية وأيدوا التعاون مع الدول الرأسمالية وتقليدها وتطوير صناعة الأسلحة والذخيرة بهدف تحقيق ما أطلقوا عليه " القوة الذاتية للصين" ولذا ركز هونج وأتراكه جهودهم على الاستيراد العشوائى للأسلحة المصنوعة فى الخارج ، ولمعدات السكك الحديدية ، والآلات الصناعية ، بينما أهملوا فى نفس الوقت إدخال وتعلم التكنولوجيا والمهارات اللازمة للتدريب على الإنتاج . ولكن لم تكتسب هذه الحركة الطابع القومى وباءت بالفشل الذريع .

(٣) يوى دونغ لين شياء لينغ : الثقافة الصينية، دار النشر باللغات الأجنبية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص ٨٣

(١) كه يان : العلوم والتكنولوجيا فى الصين : الإصلاح والتطوير ، مرجع سابق ، ص ٧ .

وتطورت حركة الإصلاح التي عرفتها الصين في حقبتى السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر والتي كانت تهدف إلى تغيير الأوضاع المتردية التي تعيشها البلاد وقتئذ ، وسرعان ما أصبحت هذه الحركة حركة سياسية شعبية عارمة بعد الحرب الصينية - اليابانية وكان على رأس هذه الحركة كانج يووى ، يان فو ، تان سيتونج الذين أيدوا الإصلاح الدستورى والتحديث في الصين ، ولذا أطلق عليهم مجموعة التحديث التي تركت أثراً كبيراً على المجتمع الصينى ^(١) .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، ومن أجل معارضة المعاهد المتكافئة التي فرضتها الدول الإمبريالية على الصين في " مؤتمر الصلح بباريس " اندلعت حركة الرابع من مايو العظيمة لإنقاذ الصين ، الحركة التي دعت إلى الديمقراطية والعلوم ، مهدت الطريق لولادة العلوم الصينية الحديثة ، وأظهر الصينيون وضعا جديداً لقبول العلوم والتكنولوجيا الحديثة واستيرادها . وتعد " العلوم والديموقراطية " رايتين لحركة " ٤ مايو " الثقافية الجديدة عام ١٩١٩م وانتشرت في أرجاء الصين العلوم والتكنولوجيا الحديثة على نطاق واسع ، وأسست الصين جيلاً من المثقفين الذين يستخدمون أجهزة معارف العلوم الحديثة ، ويدفعون تطوير العلوم والتكنولوجيا الحديثة في الصين بصورة كبيرة ، وأصبحت العلوم مقياس القيم الذي يحظى بالقبول العام ^(٢) .

ولم تعد أوساط العلوم والتكنولوجيا الصينية منعزلة عن العالم في تلك الفترة ، فازدادت التبادلات العلمية والتكنولوجية ، وأصبح مجموعة من العلماء الصينيين العائدين من البلدان الأخرى طليعة التنمية العلمية والتكنولوجية الصينية ^(٣) . ومنذ إنشاء الصين عام ١٩٤٩م على يد ماوتسى تونج ، قامت الصين بوضع سياسة علمية من أجل بناء المجتمع الصينى من خلال الجمع بين النظرية والتطبيق في مختلف أنواع العلوم ، ولذلك تبنت الصين في إطار سياستها العلمية مبادئ أساسية تتعلق : حب الوطن - حب المواطنين - حب العمل - حل العلم - حب الممتلكات العامة ^(٤) .

(١) عبد العزيز حمدى : التجربة الصينية ، مرجع سابق ، ص ٣٣٥ - ٣٣٦ .
(٢) ووبن : الصينيون المعاصرون ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .
(٣) كه يان : العلوم والتكنولوجيا في الصين : الإصلاح والتطوير ، مرجع سابق ، ص ١٠ .
(٤) نبيل سعد خليل : " التعليم الإلزامى ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية الصين الشعبية : دراسة حالة " - تجارب معاصرة في التربية والتنمية - المؤتمر السنوى السادس - الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية - دار الفكر العربى ومكتبة النهضة المصرية - ٢٥ - ٢٧ يناير ، ١٩٩٨م ، ص ١٤٧ - ١٤٨ .

وعندما تأسست جمهورية الصين الشعبية كان يوجد بها ٤٠٠ ألف من العلماء والفنيين ، ومع ذلك تفهقرت الصين خلف الدول المتقدمة ، وانبهر الشيوعيون بالتقدم العلمى والتكنولوجى وأسرتهم فكرة التقدم التكنولوجى وسعوا للحصول على المساعدة السوفيتية في هذا الخصوص^(١).

وأحرزت الصين تقدماً سريعاً في نظامها العلمى والتكنولوجى لأكثر من ثلاثين عاماً وأسست نظاماً جديداً للعلم والتكنولوجيا يتألف من :

(١) أكاديمية العلوم الصينية : تأسست في عام ١٩٤٩ ، وكانت تضم ٢١ معهداً بحثياً وحوالى ٢٠٠ من الباحثين وتعد هذه الأكاديمية مركزاً شاملاً متخصص في العلوم الطبيعية ولها أقسام تدرس فيها الرياضيات والكيمياء وعلوم الأرض والبيولوجيا والتكنولوجيا والبحث الزراعى ، وتنتشر فروع الأكاديمية في كافة أنحاء الصين، كما تضم إسهامات في مجالات تخصصهم كما تأسست الأكاديمية الصينية للهندسة في يونيو ١٩٩٤م التى تعتبر أعلى مؤسسة أكاديمية استشارية هندسية بالصين .

(٢) منظمات البحث العلمى والتخطيط : تعمل تحت إشراف الإدارات المختلفة في مجلس الصينى ، أو تحت إشراف الإدارات المحلية مثل أكاديمية العلوم الزراعية وأكاديمية العلوم الجيولوجية وغيرهما . وتضطلع هذه المنظمات بمهمة أساسية من تطبيق نتائج البحث تطبيقاً جيداً بما يتواءم مع احتياجات الإدارات والمناطق التى تنتمى إليها .

(٣) منظمات الأبحاث التى تعمل تحت إشراف مؤسسات التعليم العالى : ويوجد بها العديد من المؤسسات التعليمية التى يعمل بها العديد من العلماء والمهندسين المتخصصين في المجال العلمى والتكنولوجى .

(٤) منظمات الأبحاث التى تديرها المصانع والمناجم : وتقوم بمهمة البحث العلمى في مجال الإنتاج وتطويره والبناء ، وأسست العديد من المصانع الكبرى والمناجم ومؤسسات الأبحاث الخاصة بها .

(٥) الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية : تعتبر هذه الأكاديمية مركزاً قومياً للبحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية منذ تأسيس الصين الشعبية .

(٦) منظمات الأبحاث الخاصة بالدفاع الوطنى :

(٣) عبد العزيز حمدي : التجربة الصينية ، مرجع سابق ، ص ٣٣٨ .

تهتم بالتطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا الدفاع الوطنى (١). ولقد عززت حكومة الصين إعداد المتخصصين في العلوم ، والتكنولوجيا وإقامة أجهزة البحث العلمى ، وكان عام ١٩٥٦م معلماً هاماً في تاريخ تطور العلوم والتكنولوجيا الصينية الحديثة ففى يناير ١٩٥٦م ، رفعت الصين شعار الانطلاق إلى العلوم ، بذلك دخلت الأعمال العلمية والتكنولوجية مرحلة التطور الكبير ، ففى تلك السنة أقامت الصين لجنة الدولة لتخطيط العلوم ، وكلفت أكثر من ٦٠٠ خبير في العلوم والتكنولوجيا بوضع أول خطة طويلة المدى لتطوير العلوم والتكنولوجيا لسد الحاجة الناجمة عن تطور الاقتصاد : البرنامج الاثنا عشر لتطوير العلوم والتكنولوجيا ، وتضمن هذا البرنامج مجالات أساسية للتطوير ومنها الطاقة النووية وعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا المواصلات والإلكترونيات والتحكم الآلى وغير ذلك من تكنولوجيا متقدمة (٢).

وفى عام ١٩٥٨ م قامت حكومة الصين بتعديل وضم أجهزة إدارة العلوم والتكنولوجيا ، وأنشأت لجنة الدولة للعلوم والتكنولوجيا ولجنة العلوم والتكنولوجيا للدفاع الوطنى ، وأنشأت كل مقاطعة ومنطقة ذاتية الحكم ومدينة خاضعة للإدارة المركزية ومدينة ومحافظة لجنة للعلوم والتكنولوجيا على مختلف المستويات لتشكيل منظومة صينية لإدارة العلوم والتكنولوجيا . بذلك دخلت أعمال العلوم والتكنولوجيا الصينية فترة التطور الحديث فى ظل خطة الدولة (٣).

وهناك جامعتان معروفتان للعلم والتكنولوجيا أسستا أيضاً عام ١٩٥٨ م على غرار بعض هذه الجامعات فى الولايات المتحدة مثل جامعة بيكنج للعلم والتكنولوجيا وهى تحت رئاسة كوموجو (٤).

ولقد كانت الثورة الثقافية التى استمرت عشر سنوات حدثاً مؤسفاً في تاريخ الصين حيث أنكرت الثورة الثقافية الدور المهم لتطور العلوم والتكنولوجيا في بناء التحديث الصينى، حيث كان فكر الثورة الثقافية الأساسى هو إنكار كل العلوم .

(١) عبد العزيز حمدى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤٠ - ٣٤١ .
(٢) تشين ون : الصين فى عهدها الجديد ، ترجمة : محمد أبو جراد ، دار النشر ، ١٩٨٦ م ، ص ٨٤ .
(٣) كه يان : العلوم والتكنولوجيا فى الصين : الإصلاح والتطوير ، مرجع سابق ، ص ص ١٢ - ١٣ .
(٤) فرغلي جاد أحمد : نظام التعليم فى الصين: التجربة والدروس المستفادة ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

وكان المثقفون أكثر الذين تعرضوا للهجوم في أثناء الثورة الثقافية التي أثارت البلبلة في صفوف العلماء والباحثين ودمرتهم بصورة لم يسبق لها مثيل في التاريخ . وقامت الثورة الثقافية بتحطيم الأساس التعليمي الحديث في الصين تحطيمًا كاملاً ، وأحدثت الوضع الفوضوي الذي استمر عشر سنوات وتسبب في تأخير الصين جيلاً كاملاً^(١) .

فقد وصفت العلم بأنه نشاط يقتصر على الصفوة وأغلقت المدارس والجامعات والمعامل التجريبية ، وأرسلت الباحثين والعلماء للعمل في المزارع الجماعية (الكوميونات) والمصانع . كما تعرض العلماء والمثقفون للتعذيب البدني والإهانة والخط من قدرهم ومكانتهم ، فتوقفت الأعمال العلمية والتكنولوجية^(٢) .

وفى أعقاب انتهاء الثورة الثقافية بدأت الصين تدخل مرحلة جديدة للتنمية وهي مرحلة الإصلاح والانفتاح وكرست الصين جهودها ورصدت الأموال لتنشيط البحث العلمي وجذب العلماء والاستفادة من الأبحاث العلمية في الغرب ، والاهتمام بالمهارات العلمية بعيداً عن الأيديولوجيات العقيمة ، وشجعت الانفتاح على العالم الغربي ، وساحت لأكثر من ٢٠٠ ألف طالب صيني للدراسة في الخارج . والآن تلعب العلوم والتكنولوجيا الدور الأساسي والمهيمن في حركة التحديث الصيني ويرتبط المفهوم الأساسي لاستراتيجية التنمية ارتباطاً وثيقاً بإحراز التقدم في الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والمجتمع . وأصدر الحزب الشيوعي الصيني سلسلة من برامج التحديث تهدف إلى تحقيق التكافؤ مع العلم الغربي والتكنولوجيا المتقدمة^(٣) .

ولكن في أواخر السبعينيات وعندما تولى دينج زياوبنج السلطة ، أعلن أن العلوم والتكنولوجيا تعد واحدة من أربع مستجدات للصين ، ولذا بدأت الحكومة في إرساء سياسة علمية تبعا لاستراتيجيات جديدة ، وفى الأونة الأخيرة فإن نظام العلوم والتكنولوجيا اشتمل على خليط من عدة أنظمة غريبة مع الاحتفاظ ببعض الذاتية والكينونة الصينية ، وعلى المستوى السياسى في إدارة العلوم والتكنولوجيا ، توجد وزارة التعليم MOE التى تدير وتمول كل الجامعات في الصين ، توجد وزارة العلوم والتكنولوجيا MOST التى تضع السياسات لتقوية البحث العلمى الأساسى والتطبيقى ، كما تقدم التمويل لبرامج العلوم والتكنولوجيا

(١) ووين : الصينيون المعاصرون ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ٢٨٠ .

(٢) عبد العزيز حمدي : التجربة الصينية ، مرجع سابق ، ص ٣٣٨ .

(٣) عبد العزيز حمدي ، مرجع سابق ، ص ٣٥٢ - ٣٥٣ .

في البحث الأساسي والتطبيقي ، وتوجد أيضاً أكاديمية العلوم الصينية CAS التي تقدم النصح والإرشاد لمؤسسات العلوم والتكنولوجيا ، كما توجد المؤسسة القومية للعلوم الطبيعية NSFC التي تقدم تمويلاً للبحث العلمي الأساسي والتطبيقي في العلوم الطبيعية بعد مراجعة تلك الأبحاث ^(١).

وفي بداية عام ١٩٨٥ م ، بدأ تنفيذ إصلاح النظام العلمي والتكنولوجي بصورة منظمة وشاملة ، وخلال هذه المسيرة أدخلت الحكومة الصينية تعديلات هامة على أهداف تطوير العلوم والتكنولوجيا ، ووضعت الصين العديد من الخطط العلمية والتكنولوجية مما هيا الوضع العام للأعمال العلمية والتكنولوجية في الفترة الجديدة وأخذ نظام التخطيط المركزي ، الذي تلعب الحكومة الدور الرئيسي فيه يتغير ، ويتشكل نظام علمي وتكنولوجي جديد يعتمد فيه البناء الاقتصادي على العلوم والتكنولوجيا ، وتوجيه الأعمال العلمية والتكنولوجية لخدمة البناء الاقتصادي ، والتوزيع الواضح للأعمال بين الأجهزة العلمية والتكنولوجية الحكومية ووحدات البحوث لمختلف الصناعات والمعاهد ، والحركة المتبادلة الإيجابية وتشهد مؤسسات العلوم والتكنولوجيا غير الحكومية تطوراً سريعاً ^(٢).

ترفع الصين شعار البحث عن التقدم العلمي والتكنولوجي في كل نشاط ، والتركيز على البحوث التي تؤدي إلى زيادة القدرة على الابتكار وتطوير التعليم والتكامل بين التعليم وتطوير التكنولوجيا والاقتصاد في الجامعات ويتم ذلك كله في جو من الحماس والإخلاص . وفي مارس ١٩٨٦ م وافقت الحكومة الصينية على برنامج التكنولوجيا المتقدم أو التكنولوجيا الرفيعة بعد فترة إعداد دقيقة ومراجعة شاملة للأوضاع العلمية والتكنولوجيا في الصين شارك فيها خيرة العلماء الصينيين .

وقامت لجنة الدولة للعلوم والتكنولوجيا بقيادة هذا العمل الكبير وسمى برنامج (٨٣٦) أي مارس ١٩٨٦ م . ويهدف البرنامج إلى التطورات العالمية في التكنولوجيا الرفيعة بالاعتماد على الموارد المالية والمادية للصين. **وحدد**

(1) U.S Embassy Beijing, Executive Summary An Evaluation of China's Science & Technology System and Its Impact on The Research Community (China : Environment, Science & Technology Section, October, 2002. PP . 1 - 2

(١) كه يان : العلوم والتكنولوجيا في الصين : الإصلاح والتطوير ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

البرنامج الأولويات السبع التالية :

- (١) التكنولوجيا الحيوية .
- (٢) تكنولوجيا الفضاء .
- (٣) تكنولوجيا المعلومات .
- (٤) تكنولوجيا الليزر .
- (٥) تكنولوجيا التحكم الآلى .
- (٦) تكنولوجيا الطاقة . (ومنها الطاقة النووية).
- (٧) المواد المتقدمة ^(١).

وتوضح التقارير والمؤتمرات والزيارات أن برنامج ٨٦٣ يسير بمعدل يفوق بكثير الجداول الزمنية الموضوعة ويحقق نتائج كبيرة . فمثلاً حققت الصين صادرات من منتجات التكنولوجيا الرفيعة بلغت ١٦ مليون دولار في عام ١٩٩٤ م أى بواقع ١.٣% من إجمالي الصادرات في فترة وجيزة . كما ساهم البرنامج في اختيار وزيادة العلماء الموهوبين وتكوين فرق الخبراء البحثية في مواضيع متعددة وتطوير قدرة العلماء على إدارة المشاريع البحثية وتسويق العلم والتكنولوجيا وتحديد مجالات النمو التكنولوجي ^(٢).

ومنذ سنة ١٩٧٩ م دخل نظام الابتكار الوطنى الصينى مرحلة قوية من الإصلاح مما أدى إلى ظهور برامج وطنية في العلم والتكنولوجيا في منتصف ثمانينيات القرن العشرين تركت بصماتها واضحة ومهمة على الجامعات ومعظم تلك البرامج تدار من خلال وزارة العلم والتكنولوجيا ، وعلى الرغم من أن الجامعات الصينية لم تعد بعد المحركات الأساسية للبحث والتنمية الوطنية ، إلا أنها اللاعب الرئيسى في برنامجين مهمين في البحث الأساسى وهما برنامج "٩٧٣" ،

" ٨٦٣ "

ولدفع البحث الجامعى قدماً إلى الأمام ذلك البحث الذى تم تجاهله بصورة خطيرة في فترة ما قبل الإصلاح ، قامت الحكومة المركزية بتقديم دعم مالى أوفر لجامعات الصفوة . وكانت هناك مبادرة مهمة هى "مشروع ٢١١" الذى بمقتضاه تم تقديم دعم مالى مهم جداً لبناء مبان جديدة للجامعات وتطوير برامج أكاديمية جديدة في جميع أنحاء الصين وقد استهدفت هذا البرنامج الذى اشتركت فيه لجنة الدولة للتخطيط ووزارة المالية ووزارة التعليم والحكومات الإقليمية تطوير ١٠٠ مؤسسة تعليمية في الخطة الخمسية التاسعة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠ م) ، وقد تلقت جامعتا فودان ، وجامعة شنغهاى جياو تونج الدعم الناتج عن مشروع "٢١١" . وفى أعقاب المشروع ٢١١ قامت وزارة التعليم بطرح

(٢) عبد العزيز حمدي : التجربة الصينية ، مرجع سابق ، ص ٣٥٣ .

(١) عبد العزيز حمدي ، مرجع سابق ، ص ٣٥٤ .

مشروع وطنى آخر هو " ٩٨٥ " الذى استهدف تحويل جامعات القمة في الصين إلي جامعات بحث عالمية ، وكانت المنافسة منافسة شرسة ، لأن عددًا قليلًا مختارًا من المؤسسات التعليمية هى التى تلقت دعمًا ضخمًا لتوسيع طاقاتها البحثية والمجالات التى تعمل فيها ، إلى جانب الدعم المالى الذى تقدمه الحكومات الإقليمية في المقابل ^(١) .

وقد أعلن مجلس الدولة الصينى عن عزم الحكومة زيادة مساهمتها تدريجيًا لتطوير العلوم والتقانة من خلال مجموعة من الإجراءات المهمة أبرزها :
توسع الشركات العامة والخاصة والمشاركة في استخدام الوسائل التقنية الحديثة

زيادة نسبة القروض الممنوحة لغرض إجراء الأبحاث العلمية والتقانية فضلًا عن تقديم البنوك لقروض خاصة لتطبيق نتائج الأبحاث التقنية
تتمتع كل المعاهد العلمية التى تحولت إلى شركات أبحاث بالمعاملة التفضيلية نفسها التى تمنحها الحكومة للشركات من حيث المزايا المالية والإعفاءات الضريبية .

مراعاة حقوق الملكية الفكرية الصينية في حالة شراء الوحدات للمنتجات عالية التقنية من جانب الحكومة ومؤسساتها .

تقوم الإدارات الحكومية المعنية بالعلوم والتقانة بتوفير الدعم المالى لمعاهد الأبحاث والجامعات التى تنفذ برامج إصلاحات هيكلية في مجال البحوث العلمية ، وذلك لكى تتمكن من تحقيق تقدم قياسى بالمستوى العالمى ^(٢) .

ومما لاشك فيه أن الصين لن تلتحق بالقوى الكبرى إلا بتطوير التكنولوجيا ، والذى يستلزم وجود هياكل قاعدية كافية للبحث ، وقد تمكنت الصين من تحقيق ذلك التطور في بعض المجالات : كغزو الفضاء ، المجال النووى .

فقد قامت لجنة الدولة للعلوم والتقنيات (CSST) بتحديد هدفها المتمثل في تنسيق العمل مع الإنتاج بتشجيع تطبيقاته وتحسين المؤسسات بأهمية البحث، ولقد تجلّى ذلك في كثرة المنتجات الصينية البسيطة التى غزت الأسواق العالمية، ولذلك قامت هذه اللجنة بوضع سلسلة من التسهيلات في الإطار الوطنى وحتى على مستوى البلديات .

(١) شعبان عبد العزيز خليفة : اتجاهات في التنمية " دور الجامعات في التنمية الاقتصادية " ، مرجع سابق ، ص ٢٨٣ - ٢٨٥ .

(١) أكاديمية العلوم الصينية : العلوم والتكنولوجيا في الصين ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ .

تدير اللجنة الدولية للتربية ٣٦ جامعة للدولة ، وتراقب حوالى ٣٠٠ جامعة موضوعة تحت سلطة وزارات أخرى ، ولتسهيل التبادلات مع الخارج قامت CEST بإنشاء هيئة العلوم الطبيعية في الصين ، التى تقود برامج البحث والتطوير ، والتعاون بين الصناعات ، والأكاديميات ، والجامعات على النموذج الأمريكى ،

National Science NSF Foundation ، كما وضعت برنامجين :

البرنامج الأول: يطلق عليه اسم الشعاع: الذى حصل على تأييد من البنك العالم ويضم ١٨ مليون صناعة صغيرة ومتوسطة ريفية في الصين ، أى يكون التطوير ضرورى لتحديث الزراعة عن طريق امتصاص فائض اليد العاملة .

البرنامج الثانى: يطلق عليه اسم المصباح: ويتمثل في زيادة التعاون الدولى ، فانطلاقاً من ١٩٧٩ م تشجع (Deng Xiaoping) التبادلات وتمثل ذلك في إرسال بعثات من الطلبة إلى الخارج، حيث قدر عددهم ١٠٠٠.٠٠٠ في ١٩٩٠ م ، ثلث إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وثلث إلى أوربا (٤٠٠٠ إلى فرنسا)، لكن ضعف معدل الرجوع الملاحظ من طرف السلطات الصينية جعلها تعيد النظر في ١٩٨٩م حول اتفاقيات التعاون وتخفيض عدد المستفيدين. لذلك شجعت الجامعات ومراكز البحث الصينية خاصة أكاديمية العلوم لاستقبال الأساتذة من الخارج ^(١) .

ولقد تطورت صفوف العلوم والتكنولوجيا في الصين بثبات وحتى أواخر عام ١٩٩٨م، بلغ عدد المتخصصين في المجالات العلمية والتكنولوجية في المؤسسات والدوائر المملوكة للدولة ٢٩.١٨ مليون نسمة . وفى البلاد كلها ١٩٩١٨ هيئة بحوث مستقلة للدولة للعاملين فيها إلى ٢.٨٦ مليون نسمة ، منهم ١.٦٧ مليون من الاختصاصيين والمهندسين. وفى عام ١٩٩٨ م، بلغ نشاطات البحوث العلمية والتكنولوجية في البلاد كلها ١١٧.٧ مليار يوان بزيادة ١٠.٧ في المائة عن العام السابق ، منها بلغت المصروفات المستخدمة في البحوث والتنمية ٥٢.٦ مليار يوان . لقد تعززت أعمال البحوث القاعدية في عام ١٩٩٨ م كله ٣.٧ مليار يوان ^(٢) .

وفى عام ٢٠٠٣ بلغ عدد الطلاب الصينيين الموفدين ١١٧٣٠٠ منهم ٣٠٠٢ على نفقة الدولة و ٥١٤٤ طالباً على نفقة الهيئات التى يعملون فيها و ١٠٩٢٠٠

(1) <http://mckadi.ifrance.com/26.doc> .

(2) <http://kenanaonline.com/users/hasan/posts/54924> .

على نفقتهم الخاصة ، وانخفض عدد الطلاب الموفدين ٦.٣% عن عام ٢٠٠٢م ، وبلغت مصروفات البحوث العلمية والتنمية في عام ٢٠٠٠م حوالي ١.١% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وزادت في عام ٢٠٠٣م إلى ١٥٢.٠١ مليار يوان بزيادة ١٨.١% عن العام السابق ، واحتلت ١.٣% من الناتج المحلي الإجمالي ، وفي عام ٢٠٠٥م وصلت إلى ١.٥% من الناتج المحلي الإجمالي ، علمًا بأن النسبة في الدول المتقدمة من ٢-٣% . وتخطط الصين لتصل بها إلى ٢.٥% في عام ٢٠٢٠م ^(١).

يحتل عدد البحوث التي نشرها الباحثون في الجامعات داخل الصين وخارجها وعدد جوائز الدولة للعلوم الطبيعية التي حصلوا عليها نحو ٦٠% من إجمالي عددهما الوطني ، ويحتل عدد جوائز الدولة للاختراع وجوائز التقدم العلمي والتكنولوجي ثلث ورابع عددهما الوطني كل على حدة. وتحمل الجامعات موضوعات البحوث التي تحتل ١٤% من إجمالي المخصصات المالية للدولة لحل المشاكل العلمية والتكنولوجية المهمة للدولة ^(٢).

ولقد تبلور برنامج التحديث في مجال البحث العلمي في التصور الذي وضعه سوينج جيان والذي يقوم على الآتي ^(٣):

- ١- توجيه البحث العلمي نحو الحاجات الإنتاجية .
 - ربط الأكاديميين والعلماء بالمصانع كما يحدث في الدول الصناعية .
 - تشجيع الباحثين على إبرام العقود مع الهيئات الخاصة .
 - تقديم مكافآت مجزية للباحثين والمبدعين .
 - الاهتمام بنقل موسع للتكنولوجيا .
 - عدم ربط المكافأة على البحوث العلمية بعضوية الحزب الشيوعي .
 - إصلاح الجامعات عن طريق التوظيف للخريجين لتنمية الدوافع .
 - فتح المجال لمزيد من الجامعات الخاصة .
- وقد حققت الصين الكثير من الإنجازات العلمية، ومنحت في عام ٢٠٠٣م حوالي ٣٠٨ آلاف من براءات الاختراع ، كما نجح أول طيران فضاء "برواد" ، وبذلك أصبحت الصين الدولة الثالثة القادرة على إرسال رائد فضاء إلى الفضاء

(١) حسن إبراهيم سعد : السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

(٢) سوشياو هوان : التعليم الصيني " الإصلاح والابتكار والتجديد "، مرجع سابق ، ص ٦٤ .

(٣) إبراهيم الأخرس : أسرار تقدم الصين ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢ .

الأقصى بعد روسيا والولايات المتحدة ، كما تم الاشتراك في أعمال التعاون العلمية والتكنولوجية الدولية ، وتم تصدير أول إنسان آلى لبريطانيا ، وتحتل الصين المركز الثالث العالمى في عدد مواقع التراث العالمى ويبلغ عدد الباحثين في الصين حوالى ٧٤٣ ألفاً ، وتأتى بعد الولايات المتحدة ١.٣ مليون ولكنها تسبق اليابان ٦٤٨ ألفاً^(١) .

وبعد أن طرحت الصين إستراتيجية نهوض البلاد بالعلوم والتكنولوجيا ارتفعت ميزانية البحث العلمى والتكنولوجى إلى أكثر من أربعين مليون دولار أمريكى عام ٢٠٠٦ م أى ما يزيد على واحد فاصل أربعة بالمائة من إجمالى الناتج المحلى . كما أن الصين هى الأولى علمياً من حيث عدد العاملين بقطاع العلوم والتكنولوجيا بحيث يصل عددهم إلى ثلاثة مليون فرداً ، منهم مليون وستة وثلاثين ألف يعملون في بحوث وتطوير العلوم والتكنولوجيا ، والصين تحتل المركز الثانى في العالم في هذا المجال ويبلغ إجمالى عدد طلاب الجامعات حالياً خمسة وعشرون مليوناً ويتخرج في الجامعات الصينية نحو خمسة ملايين من الطلاب سنوياً^(٢) .

كما اهتمت الصين بإرسال أعداد هائلة من الطلاب إلى الدول المتقدمة في كافة المجالات العلمية ؛ في العلوم الطبيعية والبيولوجية والتكنولوجيا الحيوية والعلوم الطبية والهندسة وأبحاث الذرة والفضاء . ومنذ عقود بدأ المبعوثون في العودة معهم رصيد هائل من العلم والخبرة، وفى إطار سياسة واضحة في تشجيع البحث العلمى وتمويل سخرى ورعاية وتوفير الإمكانيات للعلماء ، بدأت الصين إحراز تقدم بل وريادة في تطوير التكنولوجيا والأبحاث الطبية مستغلة التراث الحضارى والطب الشعبى ، جنباً إلى جنب العلم الحديث وأبحاث الخلايا الجذعية والإلكترونيات الدقيقة والبرمجيات . وأصبحت الصين بإمكانات أبنائها دولة نووية متقدمة ، ثم بدأت باقتحام الفضاء وأرسلت سفينتى فضاء أهولتين بالبشر إلى الفضاء ، ويجمع عدد من المراقبين الغربيين على أنه بحلول عام ٢٠٥٠ م سيكون الفضاء محطة صينية^(٣) .

(١) حسن إبراهيم سعد : السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة ، مرجع سابق ، ص ٤٢ - ٤٣ .

(٢) <http://www.indexsignal.com/forum/showthread.php?t=31763> .

(٣) مجلة الصين اليوم ، أكتوبر ٢٠٠٨ م ، ص ١٩ .

ومن الأهمية بمكان فقد باتت التكنولوجيا أشبه بالنور الذى أضاء كافة أرجاء الصين ، لذلك يجمع أغلب الخبراء على أن القرن العشرين يعد بمثابة قرن العلم بالنسبة للصين ، كما أنه قرن الانتقال من الاعتماد المطلق على الفكر الكونفوشى والأيدولوجية الثورية إلى الاعتماد على الانطلاق نحو العلوم والتكنولوجيا . فقد أصبحت قضية التكنولوجيا في الصين تقلق الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التى هددت الصين مراراً وتكراراً باتخاذ عقوبات ضدها ما لم تكف عن سرقة وتقليد البرمجيات الأمريكية ، وهذا ما دفع الصين إلى تحقيق الإغراق التجارى في كافة الدول المتقدمة والنامية ^(١) .

ويجب أن نعلم أن النموذج الصينى بات يحتوى على قدر كبير من القبول والواقعية بعد أن باتت التكنولوجيا الصينية هى الأصلح لنا لأنها ليست شديدة التعقيد ، وأسعارها تعد مناسبة لنا ويمكن التعرف عليها بسهولة ، وينبغى أن نعلم أن المسافة التكنولوجية بيننا نحن العرب والصين ليست شاسعة ، لذا يجب على مصر والعرب الاتجاه نحو الشرق لأن حضارتنا نابعة من مرتكزات شرقية وكان آخرها الحضارة الإسلامية التى أثرت العالم بفيض علومها وبسماتها وقسماتها الإنسانية والأخلاقية ^(٢) .

وفى ضوء ما سبق يتضح لنا أن الهدف الإستراتيجى من تطوير العلوم والتكنولوجيا هو خدمة تنمية الاقتصاد القومى والمجتمع وتحول نتائج الأبحاث العلمية والتكنولوجية إلى قدرة إنتاجية واجتماعية مفيدة ، وأن حكومة الصين طرحت رسمياً إستراتيجية "نهوض البلاد بالعلوم والتعليم" ، ووضعت التعليم على قائمة أولويات التنمية. لقد تأصل في فكر الصينيين مفهوم " دفع التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى بالعلوم والتكنولوجيا والتعليم يعرف كل صينى أن أهم مهمة لهذه الحكومة هى نهوض البلاد بالعلوم والتعليم" .

(٢) إبراهيم الأخرس : الصين " الخلفية الأيدولوجية والنفعية البراجماتية " مرجع سابق ، ص ١٣١ .
(١) إبراهيم الأخرس ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ .

الخاتمة والدروس المستفادة

(التوصيات)

تهدف هذه الدراسة في الأساس إلى الكشف عن الدور الحضارى للمؤسسات التعليمية في النهضة الصينية .

ومن ثم فقد تناولت الدراسة على مقدمة : وتشتمل على- أهمية الدراسة - أهداف الدراسة - منهج الدراسة - تساؤلات الدراسة - حدود الدراسة - أدوات الدراسة - مشكلة الدراسة - مشتملات الدراسة .

كما تناولت الدراسة في فصلها التمهيدي: مصطلحات الدراسة -الدراسات السابقة (الدراسات العربية - الدراسات الأجنبية) .

كما تناولت الدراسة في فصلها الأول : الدور الإيجابي للتعليم في النهضة الحضارية (تجارب دولية) حيث تناول الباحث بعض مكونات النظام التعليمي الياباني والتي تتمثل في : التطور التاريخي للنظام التعليمي - الملامح الأساسية للنظام التعليمي - أهداف التعليم - السلم التعليمي في المدارس - إعداد المعلم - الإدارة التعليمية - تمويل التعليم- الاقتصاد الياباني- دور التعليم في النهضة الحضارية اليابانية .

كما تناول الباحث بعض مكونات النظام التعليمي الكورى والتي تتمثل في: الملامح الأساسية للنظام التعليمي - بنية النظام التعليمي - إعداد المعلم - الإدارة التعليمية - كيفية تمويل المستويات التعليمية - التنمية الاقتصادية - التعليم والنهضة الحضارية الكورية .

وقد خلص الباحث أن التعليم قد لعب دوراً جوهرياً في تحقيق النهضة الاقتصادية في اليابان وكوريا الجنوبية من خلال إعداد القوى البشرية وتأهيلها بما مكنها من التكيف مع المتغيرات والظروف الاقتصادية وجعلها قادرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة .

كما تناولت الدراسة في الفصل الثانى : (نظام التعليم في الصين) حيث يتناول الباحث عرض وتحليل لمكونات النظام التعليمي في الصين وذلك من خلال الحديث عن إطلالة تاريخية عن نظام التعليم - أهداف النظام التعليمي - بنية النظام التعليمي - تعليم الكبار - التعليم الخاص- التعليم عن بعد - تعليم الأجانب في الصين - التعليم الإسلامى في الصين - أساليب التقويم في نظام التعليم بالصين - إعداد المعلم - النظام الإدارى - تمويل التعليم .

ومن خلال ما سبق خلص الباحث أن التعليم في الصين أداة أساسية ومدخل ضرورى لأية تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ، فالتنمية الاقتصادية التى دخلت في طورها الصين تتطلب توافر حد كبير من التعليم والبحث العلمى .
كما تناولت الدراسة في فصلها الثالث: (العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية في جمهورية الصين الشعبية)

حيث تناول الباحث فيه ماهية التنمية والمبادئ التى تقوم عليها - العلاقة بين التعليم والتنمية - دور التعليم في التنمية - الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتعليم - العلاقة بين التعليم والتنمية في الصين - التنمية الاقتصادية في المجتمع الصينى - التنمية الاجتماعية في المجتمع الصينى - التعليم ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين .

وقد خلص الباحث إلى أن هناك علاقة قوية ومتعددة الأبعاد والجوانب بين التعليم والنهضة الحضارية وقد لعبت هذه العلاقة دورًا كبيرًا في صنع التنمية التى اعتبرها الاقتصاديون هدفًا أصيلاً وعملية مستدامة ، تحرص عليها المجتمعات بمستوياتها وأطرافها المختلفة خاصة في سياق التحديات الحضارية المعاصرة ببعديها الداخلى والخارجى .

وتناولت الدراسة في فصلها الرابع : (توظيف التعليم في خدمة النهضة الصينية) حيث تناول الباحث التعليم واستثمار رأس المال البشرى - دراسة لأهم المشكلات المرتبطة بالتعليم بمراحله المختلفة - عرض لأهم السياسات والآليات المتبعة لمواجهة مشكلات التعليم - دور الجامعات ومعاهد البحث العامة في التنمية الاقتصادية - الاهتمام بالتعليم التكنولوجى وربطه بالبحث العلمى .

ومن خلال ما سبق خلص الباحث أن الصين تعمل على تحقيق التكامل والتنسيق بين التعليم وسوق العمل ، ولهذا أقرت الحكومة دفع عملية تحسين التعليم وذلك لتحديث البنية التحتية للموارد البشرية .

وأخيرًا تناولت الدراسة في الخاتمة: النتائج والدروس المستفادة (التوصيات) و سوف يحاول الباحث استخلاص أبرز وأهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة ، ثم يقوم الباحث من خلال تلك النتائج باستخلاص الدروس المستفادة ، والتى يمكن لمصر والدول النامية أن تتبناها للاستفادة منها وذلك في حالة توافر التربة الثقافية الصالحة ، ووجود الإرادة والإدارة اللازمة لتحقيقها .

يستطيع الباحث أن يصيغ نتائجه في ضوء نظريته المتواضعة على النحو التالي :

أولاً : نتائج الدراسة :

وتجدر الإشارة إلى عدد من الحقائق العامة التالية :

إن التعليم يلعب دوراً جوهرياً في إكساب الأفراد متطلبات النمو الاقتصادي ، من حيث زيادة الإنتاجية ورفع مستوى الوعي الاقتصادي . حيث يمثل اكتساب هذه المتطلبات عنصراً رئيسياً من التعليم المدرسي **فنقل المعرفة من خلال التمدرس يفترض عنصرين مهمين هما : التعلم للتعرف ، والتعلم للعمل ...** حيث يتضمن التعلم للعمل نقل مهارات الإنتاج التقني ، ونقل مهارات الإنتاجية الاجتماعية .

إن التنمية هي عملية إدارية تهدف إلى صياغة بناء حضارى متكامل يؤكد فيه المجتمع هويته وإبداعه ، وبالتالي لا تتحقق التنمية لمجرد التقليد والنقل لأنماط وأساليب تستخدمها مجتمعات أخرى تختلف في ظروفها وأوضاعها ومواردها وقيمتها . كما أنها تهدف إلى تحقيق كرامة الإنسان باعتباره الغاية والهدف وتعمل على تحقيق إشباع متزايد لحاجته الروحية والمادية والاجتماعية والثقافية ، وتوفير الطمأنينة له في حاضره ومستقبله . والإنسان - كل إنسان - هو في نفسه صانع هذه التنمية ومحركها ، يتوقف على جهوده وطاقاته ، إنجازها واستمرارها . ويعنى ذلك أن العامل الإنسانى هو أساس كل جهد تنموى .

إن نجاح التجربة الصينية يرجع في جانب منه إلى كيفية الاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية والتوظيف الأمثل للطاقات البشرية . مما يجعلها تجربة ناجحة يحتذى بها .

إن الصين استطاعت إحداث توازن بين الموارد المتاحة لتوفير احتياجات ثلث سكان العالم وإشباع رغباتهم ، ولا يمكن تحقيق ذلك من خلال أحاديث إنشائية مرسلة لا تلامس الواقعية أو تحاكي الموضوعية بل تحققه بما تم إنجازه على أرض الواقع بصورة عملية . وأن ما فعلته الصين في نهاية القرن العشرين يعد بمثابة استيقاظ بعد عقود عديدة من السبات والجمود والانغلاق .

يجب الوقوف طويلاً أمام التجربة التى خاضها الشعب الصينى والتى جذبت أنظار العالم من كل صوب وحذب ، حيث قدمت هذه التجربة العملاقة بريقاً من الأمل لدول العالم الثالث بوصفها نموذج تنمية استطاع أن ينمو باستقلالية وبغير انعزالية ، ولذا تعد هذه التجربة من التراث الذى لا يستهان به .

تعتبر الصين نموذجاً للتنمية توافرت له التربة الجيدة ، والعوامل المساعدة ،

والرغبة في النجاح ، الأمر الذى ساهم في تحقيق هذه النهضة التنموية .
إن نجاح التجربة التنموية الصينية يرجع في جزء كبير منه إلى الجمع بين الأصالة والمعاصرة ، وذلك من خلال رغبة مجتمعية شاملة نحو إحداث التنمية ، يعززها نوع من الحفاظ على التقاليد والقيم الثقافية والسلوكية المتأصلة في تراب هذا المجتمع ، واحترام قيمة العمل ، مع الحفاظ على الجودة والإتقان .
إن تحقيق التنمية في أى مجتمع ليس رهناً بفترة زمنية معينة فحسب ، إنما هو رهن بوجود اتفاق بين أفراد المجتمع والسلطة على بذل الجهد والإخلاص لتحقيق هذه التنمية .

وصل متوسط الدخل السنوى للفرد في الحضر والريف إلى ١٥ ألف يوان ، وأكثر من ٤٧٠٠ يوان على التوالى في عام ٢٠٠٨ م ، أما في عام ١٩٤٩م مع تأسيس الصين الجديدة فقد كان أقل من مائة يوان ، وأقل من ٥٠ يواناً على التوالى . وبعد المراجعة التى قامت بها الحكومة الصينية وأعلنتها في يناير ٢٠٠٩ م ، بلغ إجمالى الناتج المحلى للصين ٣.٥ مليار دولار أمريكى ، وأصبحت ثالث أكبر اقتصاد في العالم .

أصبحت الصين ثالث أكبر دولة في العالم من حيث حجم التجارة الخارجية . وازداد إجمالى قيمة صادرات وواردات الصين من ١.١٣ مليار دولار أمريكى في عام ١٩٥٠م إلى ٢.٥٦١٦ تريليون دولار أمريكى في عام ٢٠٠٨ م . وبلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المستخدمة فعلياً في الصين ٨٥٢.٦ مليار دولار أمريكى منذ تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح ، في حين بلغت الاستثمارات الصينية المباشرة في الخارج ٤٠.٧ مليار دولار أمريكى في العام الفائت .

وقد احتلت الصين المركز الأول بين دول العالم في حجم احتياطي النقد الأجنبى ، وكان حجم احتياطها من النقد الأجنبى ١٣٩ مليون دولار أمريكى في عام ١٩٥٢ م ، وبلغ الرقم ١.٩٤٦ تريليون دولار أمريكى في عام ٢٠٠٨ م .

انخفضت نسبة الأمية في الصين إلى ٦.٦٧ بالمائة ، وكانت الأمية لإجمالى سكان الصين أعلى من ٨٠ بالمائة في المرحلة الأولى من تأسيس الدولة سنة ١٩٤٩م ، وكان قرابة ٢٠ بالمائة من الأطفال في سن الدراسة يدخلون المدرسة ، أما في الوقت الحالى ، فمستوى تعميم التعليم في البلاد يقارب مستوى الدول المتوسطة الدخل ، وفى عام ٢٠٠٨م ، بلغت نسبة الالتحاق بالجامعات والمعاهد ٢٣.٣ بالمائة ، بالمدارس الثانوية ٧٤ بالمائة ، والمدارس الإعدادية ٩٨.٥ بالمائة ، وبالمدارس الابتدائية ٩٩.٥ بالمائة .

يتوقع علماء المستقبليات أن الصين ستكون عام ٢٠٣٠ م أكثر الأمم سكاناً والأول اقتصادياً ، وأنه بحلول النصف الثاني من القرن الحادى والعشرين سوف تصبح الدولة الأولى اقتصادياً على أقصى تقدير ، لأن الصين نهضت من بين أنقاض الثورة الثقافية بإعجاز وأعجوبة لتصبح بعد أعوام قليلة معجزة حقيقية آسيوية بما أصبحت تمتلك من ثروات طبيعية وطاقات بشرية ابتكارية وسوق واسع يقارب القارة الإفريقية . ولهذا قال نابليون عن الصين (لا تصحوا هذا العملاق من قممه ودعوه نائم ، لأنه لو أفاق هذا التنين المارد لانقلب حال العالم) .

وفيما يلي عرض لأهم النتائج التى استخلصها الباحث من دراسته لدور المؤسسات التعليمية في النهضة الصينية :

نتائج تتعلق بالدور الإيجابى للتعليم في النهضة الحضارية : في اليابان وكوريا الجنوبية :

تعتبر درجة التقدم الحضارى نتيجة مباشرة من نتائج العديد من القوى الثقافية ، ويأتى التعليم في مقدمة تلك القوى الثقافية .

استطاعت كل من اليابان وكوريا الجنوبية أن تحدث ربطاً بين مناهج التعليم وكافة المؤسسات والمنظمات المجتمعية وكذا توازناً بين أنواع التعليم ومراحلته المختلفة .

تعتبر اليابان من الدول التى وضعت أقدامها على الطريق الصحيح ، طريق العلم ، مع الاحتفاظ بشخصيتها الأصلية وحضارتها وقيمتها وتراثها ، فتشكل بذلك حضارة ذات طابع خاص ، وإذا بها تدخل حلبة السباق العالمى وتتخطى الدول واحدة بعد الأخرى في كل مناحى الحياة ، حتى لتكاد أن تستقر في المقدمة ، على الرغم من نقص مواردها الطبيعية ، وعدم ثرائها ، ولكنها عوضت كل ذلك بالاستثمار في البشر من بينها ، هذا هو أفضل استثمار للذين يعون الدور الخطير للتربية وظهرت اليابان مع نهاية القرن الماضى عملاقاً يعمل له الجميع ألف حساب .

تبنى اليابان نظم تربوية وتعليمية مدروسة وصارمة من أجل التنمية فمن المعروف أن المدارس في اليابان هى التى قامت بغرس المعرفة التى ساعدت اليابان على التحول من دولة إقطاعية إلى دولة حديثة بعد عصر ميجى ١٨٦٨ - ١٩١٢م ، وكذلك تحول اليابان من دولة منهكة تتلقى المساعدات بعد الحرب العالمية الثانية إلى دولة اقتصادية كبرى تقدم المساعدات لمختلف الدول النامية في العالم .

ويرجع نجاح التجربة الكورية إلى قدرتها على الربط بين التنمية الاقتصادية والتعليمية ، حيث استطاعت كوريا الجنوبية أن تحقق مردودًا اقتصاديًا من استثمارها في مواردها البشرية ، وبالمقارنة مع دول العالم الثالث فإن كوريا الجنوبية تبدو أنها قد حققت تنميتها بكفاءة . فقد استفاد الاقتصاد من وجود قوة عاملة مؤهلة تأهيلاً أعلى ، للارتقاء بالدراسة التكنولوجية ، حيث قدمت إعانات من أجل استرداد التكنولوجيا المتقدمة ، واستطاع العمال الاستجابة بمرونة للتغيير ، واقتحم الكوريون ميادين تكنولوجيا جديدة ، فقد أصبحوا الآن يحتلون مكانة مرموقة في العالم في صناعة السيارات ، وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والفضاء الجوي والطاقة النووية المدنية .

نتائج تتعلق بواقع التعليم في الصين :

نتائج تتعلق بسياسة التعليم وأهدافه :

تقوم المبادئ الأساسية للتعليم في الصين على الارتباط الوثيق بين نظام التعليم والفلسفة الاجتماعية حيث تولى مؤسسات التعليم في الصين عملية التشكيل السياسى وغرس مبادئ الفلسفة الاجتماعية السائدة في نفوس الطلاب، اهتماماً متزايداً فضلاً عن تقديم وجهات النظر السياسية بطرق مقصودة متقنة لا مثيل لها في باقى الدول .

كما تقوم أهداف التعليم الصينى على رقابة الدولة على التعليم باستقراء التشريعات المتعلقة بالتعليم من دساتير وقوانين ولوائح ، يمكن القول أن الحكومة الصينية هى الجهة الوحيدة المسؤولة عن توفير فرص التعليم وإدارته والرقابة عليه في جميع أنحاء البلاد ، وبالرغم من ذلك فإنه يتاح للسلطات التعليمية المحلية أن تلعب دوراً محدوداً في بعض الجوانب التعليمية لم يكن متاحاً لها من قبل .

أما على المستوى الاقتصادى فيتم تحقيق هدفها من خلال تنمية الموارد البشرية التى تعتبر المحرك الأساسى للتنمية ، أما على المستوى السياسى فيتم ذلك من خلال غرس روح المسؤولية لدى الأفراد ، وقبولها كمواطنين ، واحترام الفرد لذاته ولل كبار والسلطات واحترام القانون والالتزام ورفع مستوى الوعى بأهمية العمل اليدوى واحترامه .

كذلك يهدف إلى تدعيم الجانب الإنساني المتمثل في خدمة البشرية كافة. إضافة إلى أنه يسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة في أبعادها المختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

لقد حقق النظام التعليمي الصيني نجاحًا كبيرًا على الصعيد الكمي فإنه في المقابل قد حقق نجاحًا كبيرًا أيضًا على صعيد جودة التعليم وكفاءته من خلال تفوق خريجي المدارس الثانوية في مهاراتهم المعرفية مقارنة بنظرائهم في الدول المتقدمة .

تهتم السياسة التعليمية الصينية بالربط بين التعليم والتنمية والتركيز على خلق قوى بشرية مدربة لمواجهة حاجات النمو الاقتصادي في الصين .

نتائج تتعلق بالتعليم العام :

نظرًا لأن الصين أكبر دول العالم من حيث تعداد السكان فإن النظام التعليمي في الصين الآن يعد من أكبر نظم التعليم حجمًا في العالم وللصين وزارة واحدة يترأسها وزير وستة نواب ومساعدان اثنان إذ تشرف على كافة المؤسسات التعليمية التي تضم حوالى ٢٥٥ مليون طالب . تنقسم مراحل التعليم في الصين إلى رياض الأطفال (ثلاث سنوات) والتعليم الابتدائي (ست سنوات) والإعدادى أو المتوسط (ثلاث سنوات) والثانوى (ثلاث سنوات) والجامعى (من ثلاث إلى خمس سنوات) . تطبق الحكومة نظام التعليم الإلزامى لمدة تسع سنوات في المدارس الابتدائية والمتوسطة إذ يعفى من الرسوم الدراسية في مرحلة التعليم الإلزامى ولا يدفعون سوى مبلغ بسيط من النفقات الدراسية . تهتم الصين بمرحلة ما قبل المدرسة لأنها مرحلة لا تنفصل من البنيان التعليمى الكامل وخطوة بناءة من السلم التعليمى، ويرجع ذلك لثبوت أن ما يقرب من ٧٠ % من النمو العقلى للطفل يحدث خلال هذه المرحلة مما يستلزم العمل على تفجير قدراته ، والعمل على تنميته لأقصى درجة ممكنة . تلاميذ المدرسة الابتدائية في الصين يشتغلون بالأعمال الإنتاجية كجزء من تربيته .

فقد عدلت وزارة التعليم المواد الدراسية للتعليم الإلزامى وألغت المواد القديمة المعقدة وزادت نشاطات الممارسة الاجتماعية ، وألغت نظام المائة درجة في تقييم نتائج الامتحانات ، وفى المدن الكبيرة أصبح من الممكن أن يلتحق الطالب الحاصل على الشهادة بأقرب مدرسة إعدادية إلى بيته بدون امتحان ، وأقيم نظام الفصل بين امتحانات التخرج وامتحانات الالتحاق بالمدارس الأعلى في المدارس الإعدادية .

وقد تم إدخال موضوعات جديدة إلى المناهج من أجل رفع مستوى ونوعية التعليم في المدارس الثانوية وتطوير التعليم العلمى والتقنى ومواجهة الحاجة إلى البناء الاقتصادى والتقدم الاجتماعى في الصين وقد شملت المواد الجديدة (الدراسات السكانية - علم الحاسب الآلى - تشريعات النظم - المحافظة على البيئة) .

يهدف التعليم الثانوى في الصين إلى إعداد الطلاب المؤهلين والأكفاء الذين يستطيعون مواصلة دراستهم في التعليم العالى ، وتدريب قوة احتياطية في عالم العمل مسلحة بالمعلومات الكافية والمهارات الفنية ، ومن ناحية أخرى فإن التعليم الثانوى يلعب دوراً كبيراً في تطوير وتنمية التعليم العالى .
التوسع في التعليم العالى وتطويره لدوره الفعال في التنمية الاقتصادية بتزويد السوق بالموارد البشرية عالية الكفاءة .

نتائج تتعلق بالتعليم الجامعى :

ينقسم التعليم العالى في الصين إلى التعليم الاختصاصى (المهنى) ومدته ثلاث سنوات ، والتعليم النظامى العادى ومدته أربع سنوات ، والدراسات العليا (درجتى الماجستير والدكتوراه) ومدة كل منهما تتراوح ما بين السنتين والثلاث سنوات ، كما توجد عدة أنواع من الجامعات ، منها جامعات عادية وجامعات مهنية على مستوى عال وجامعات الإذاعة والتلفزيون وجامعات الكبار .
قامت الحكومة الصينية بدعم عملية التوسع في التعليم العالى لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية ، فمن الناحية الاقتصادية كان مطلوباً عدد كبير من الطاقات البشرية العلمية والتكنولوجية .

التعليم العالى في الصين اليوم يسمى تعليمًا صناعيًا ويختلف عن التعليم الكلاسيكى والأخلاقى في الصين القديمة التى كانت موطن الفلاسفة .
وقد أكدت السياسة التعليمية في الصين في السنوات الأخيرة على ربط التعليم بالعمل بمشاركة الطلاب في مجالات إنتاجية كجزء من الدراسة، كما أن المؤسسات التعليمية تشجع أحياناً على إقامة المصانع الخاصة بها بتدريب وتشغيل طلابها .

تهتم الصين في الوقت الحالى بالإنفاق على التعليم العالى وأيضاً الاهتمام بالدراسات العليا والبحوث العلمية لما لها من دور في تنمية القدرة على الإبداع والابتكار وملاحقة التطورات العلمية والتكنولوجية .

نتائج تتعلق بإدارة النظام التعليمي :

تنتهج الصين نظام المركزية الشديدة في إدارة نظامها التعليمي، وفي محاولة منها للتخفيف من حدة تلك المركزية بدأت في إعطاء صلاحيات إدارة التعليم الابتدائي والثانوي إلى البلديات . وتمثل وزارة التربية والتعليم السلطة القومية المشرفة على التعليم ، وتكون هذه الوزارة خاضعة للسلطة التنفيذية في البلاد ، وتقوم بالأعمال الإدارية للتعليم ، ويوجد ثلاثة مستويات للإدارة التعليمية (المستوى القومي - المستوى الإقليمي - المستوى المحلي) .

ترتبط المركزية التعليمية في الصين في التحكم في التعليم وتوجيهه صوب المساهمة في إحداث التنمية الشاملة من ناحية ، ولضمان الوحدة السياسية للمجتمع من ناحية أخرى .

نتائج تتعلق بتمويل التعليم :

وقد أظهرت دراسة أجرتها مصلحة الدولة للإحصاء أن نمو النفقات التعليمية أسرع من نمو سائر النفقات الاستهلاكية الحالية في المدن الصينية ، فقد بلغ معدل حوالى ٢٠ ٪ سنوياً .

تشير العديد من مؤشرات الإنفاق على التعليم أن الصين تركز بشكل كبير على الاستثمار في التعليم باعتباره آلية هامة لإحداث التنمية الشاملة في الصين . تتعدد وتتنوع مصادر الإنفاق على التعليم مما ساهم في توفير النهضة التعليمية الصينية فإلى جانب الإنفاق الحكومى على التعليم يوجد المصادر التالية : الضرائب التى تصل إلى ١ ٪ على البضائع المنتجة وتخصص كلها للتعليم تحت إشراف لجان إدارية إقليمية موحدة ، ما يجمع عن طريق الهبات والجمعيات الأهلية والتبرعات الاجتماعية ومن أشهرها "مشروع الأمل" و "خطة براعم الربيع" .

ويمكن الإشارة إلى أن ما يجمع عن طريق الضرائب أو الهبات أو الجمعيات الأهلية أو التبرعات الاجتماعية لا يخصص أى جزء منه لرواتب المعلمين أو حوافزهم ، بل يخصص للإنفاق على المدارس الابتدائية والمتوسطة .

نتائج تتعلق بالعلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية :

إن العلاقة بين التعليم والتنمية علاقة متينة فمن جهة يسهم مستوى التعليم في تحديد مستوى إنتاجية العمل ومن مستوى النمو الاقتصادى ومن جهة أخرى يتحدد مستوى الإنفاق على التعليم ومن ثم مستوى التعليم ذاته ، بمستوى التطور الاقتصادى في البلد المعنى .

ومن الملاحظ أن مستوى التعليم في الدول المتقدمة مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا أعلى من مثيله في الدول النامية والسبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى المخصصات التي توفرها البلدان المتقدمة للإنفاق على التعليم .

يجب التركيز في العملية التربوية على تنمية المواهب والقدرات في مختلف المجالات التي تقتضيها التنمية. لأن التعليم الذي يغفل الجانب التربوي الهادف إلى تقويم الشخصيات وتربية المهارات واكتساب القدرات المختلفة لا يحقق التنمية بمختلف أنواعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

إن البحوث الحديثة تشير إلى أن الاقتصاد العالمي الآخذ بالتوسع يتطلب توافر قوة عمل أكثر مهارة ، وبالتالي فقد أصبح التعليم الابتدائي الجيد وتطوير نظم التعليم الثانوى بما يعزز القدرات على حل المشكلات ومملكة التفكير النقدي أمرين أساسيين لتحقيق التنمية .

إن تحقيق التنمية الشاملة في أى مجتمع من المجتمعات إنما يتوقف على إرادة التنمية بعناصرها الثلاثة :

- الوعى بمشكلة التخلف وأبعادها .

- الوعى بضرورة القضاء على مشكلة التخلف والتخلص منها .

- الوعى بأساليب القضاء على ظاهرة التخلف .

وقد زاد الاهتمام بالعلاقة بين التعليم والتنمية في منتصف القرن العشرين بسبب الاقتصاد كمحور مهم حيث ظهرت بعض النظريات المهمة مثل نظرية رأس المال البشرى والتي تعتبر بمثابة الإطار الذى أصبح التعليم بمقتضاه الحاسم الأول في النمو الاقتصادى للدول ومع ظهور هذه النظرية زاد الاقتناع بدور القدرة الإنتاجية للموارد البشرية في العملية التنموية واعتبارها رأس مال مستثمرة .

إن دور التعليم في تحقيق حاجات ومتطلبات التنمية يأتى في سلم الأولويات في أى خطة تنموية ذات نظرة شمولية عامة الأهداف طويلة المدى يجرى تحقيقها على مراحل وذلك لكى نعمل على تقليص الفجوة بين نوعية الخريجين وبين احتياجات التنمية فلا بد من الاهتمام بنوعية التعليم وبناء الشخصية المتكاملة التى لديها القابلية لمواجهة التغيرات والتكيف مع متطلبات المستقبل ، والاهتمام ببرامج التدريب المصاحبة للتعليم بمستوياته المختلفة والذى يهدف إلى تغذية قطاعات التنمية وما تحتاجه من قدرات ومهارات متطورة.

نتائج تتعلق بدور المؤسسات التعليمية في النهضة الصينية :
اهتمام الاقتصاديين بدور التعليم في التنمية الاقتصادية ، وضرورة مساهمة الدولة في نفقات التعليم للربط بينه وبين متطلبات الاقتصاد القومى في مختلف التخصصات .

لقد أقرت الصين بضرورة تحقيق التكامل والتنسيق بين التعليم وسوق العمل شرط أن يكون التقدم في المجال الأول حافزاً لتطوير المجال الثانى لمواجهة ومواكبة طموحات التنمية ومتغيرات ومتطورات العصر

عملت الصين على تقوية الروابط بين أصحاب العمل والمدارس خاصة مع مدارس التعليم الفنى والمدارس التى تخرج العمالة الماهرة .
تحسين المناهج الدراسية وتطوير الكتب الدراسية في مراحل التعليم والمراجع المستخدمة في مؤسسات تدريب المدرسين وإعادة تأهيل المدارس وتزويدها بالمعدات بما يتوافق مع تعديل المناهج الدراسية .

تطوير التعليم الفنى من خلال تنمية مهارات مدرسى التعليم الفنى وتحديث ورش العمل وتحسين كفاءة إدارة المؤسسات التدريبية وأخيراً توفير التمويل الكافى لزيادة البرامج التدريبية من خلال زيادة دور القطاع الخاص .

لقد رفعت الصين شعار البحث عن التقدم العلمى والتكنولوجى في كل نشاط والتركيز على البحوث التى تؤدى إلى زيادة القدرة على الابتكار وتطوير التعليم والتكامل بين التعليم وتطوير التكنولوجيا والاقتصاد في الجامعات .

الجامعات ومعاهد البحث العام (الحكومية) هما المؤسسات المفتاحية في تشكيل التطور الاقتصادى ، حيث أن الجامعات لعبت دوراً خاصاً في تطوير الصين ، ليس كدوافع للابتكار على نحو ما يراه الغرب عادة وإنما كأدوات في تشكيل رأس المال البشرى وتكوينه ، ومن حيث المهام الفعلية في نقل ودفع التكنولوجيا وتوزيعها على القطاع الخاص كانت من فعل معاهد البحث العامة .

تغير أسلوب التدريس الجامد حيث بدأ الاهتمام بإعداد قدرة الطلاب على الدراسة الذاتية والتفكير بأنفسهم ، وأقيم نظام الدراسات العليا عام ١٩٨١ م ، فأصبحت البحوث الأكاديمية جزءاً من العملية التعليمية ؛ وحققت الجامعات والوحدات الإنتاجية والبحثية العلمية الجمع بين الإنتاج والتعليم والبحاث العلمية ؛ وأقيمت مختبرات رئيسية للبحوث الأساسية .

حقق الباحثون الصينيون في السنوات الأخيرة ثمارًا وافرة في إعادة إقامة النظريات التعليمية من جديد وتطويرها والبحوث حول إستراتيجية تطوير التعليم والتخطيط التعليمي وإصلاح التعليم والتدريس وإصلاح وتطوير التعليم في المناطق المأهولة بأبناء الأقليات القومية ، مما وفر أساسًا نظريًا للإصلاح التعليمي في الصين .

لقد تأصل في فكر الصينيين مفهوم " دفع التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي بالعلوم والتكنولوجيا والتعليم " يعرف كل صيني أن أهم مهمة لهذه الحكومة هي نهوض البلاد بالعلوم والتعليم ، وأن التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية يحثان خطى إصلاح التعليم وتطويره في القرن الجديد وأن الصين ستحقق هدف تعميم التعليم بصورة شاملة في الفترة ما بين ٢٠١٠ و ٢٠٢٠ م .

تحتل نسبة الإنفاق على البحوث والتنمية ١.٥٢ % من إجمالي الناتج الوطني. وقد أنفقت الصين سنة ٢٠٠٨ م في مجال العلوم والتكنولوجيا ٤٥٧ مليار يوان ، أي ١.٥٢ % من إجمالي إنتاجها المحلي ، وبزيادة ٠.٨٧ نقطة مئوية عن عام ١٩٩١ م .

دخلت الصين مرحلة غزارة الإنتاج العلمي والتكنولوجي ، وحاليًا تجاوز عدد مستخدمي الإنترنت في الصين ٣٣٠ مليونًا . وقد تجسدت إنجازات الصين الغزيرة في المجال العلمي والتكنولوجي خلال العقود الستة الماضية .

ثانيًا : الدروس المستفادة (التوصيات) :

يجب ألا نغفل دور التعليم على أنه أحد الضرورات الأساسية للمحافظة على الثقافة ونقلها والمحور الأساسي والرئيسي لكل قوانين التغير الاجتماعي . كما يسهم التعليم في التنمية والتطور الاجتماعي من خلال إكساب الناشئين قدرًا مشتركًا من الثقافة القومية وتزويدهم بالمعلومات والمفاهيم والقيم التي تمكنهم من التعاون في تحقيق حياة منظمة من خلال تفاعلاتهم الشخصية والاجتماعية .

الاهتمام بالتعليم باعتباره من أفضل أدوات تحقيق التماسك القومي والاجتماعي فضلاً عن أثره في تمكين الأفراد من التفكير الخلاق والابتكار الرشيد الذي يطور مجالات الحياة الاجتماعية ونظمها وقيمها، وبذلك يسهم التعليم في تطوير الفكر ونظم الحياة الاقتصادية والأسرية والوعي بالحقوق والواجبات والوعي بالصورة المتجددة لعلاقة الإنسان بالإنسان .

على الدول النامية أن تدرك أهمية التنمية البشرية والاستثمار في رأس المال البشرى ، علمًا أن الثروة البشرية هي العماد الأول لنجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كذلك عليها أن تهتم بالتوزيع العادل للثروة الأمر الذى يحفز على المزيد من العمل والأداء من ناحية ، ويسهم في تخفيف نسب الفقر في المجتمع من ناحية أخرى .

على الدول النامية أن تقضى على ظاهرة انتشار الأمية التى بلغت ٦٨ مليون أمى يمثلون ٤٠% من إجمالى السكان في الوطن العربى وكانت سبباً رئيسياً في انتشار الفقر والمرض بين شعوب بعض هذه البلاد .

تغيير ذهنية المعلمين والطلاب على السواء نحو مفهوم التعليم بأنه تعليم للحياة وليس تعليمًا لامتحانات ، تعليم لاكتساب القدرات والمهارات وليس تعليمًا للحصول على الدرجات والتقديرية وذلك عن طريق النشرات واللقاءات العلمية .

ينبغي أن يعتمد التعليم في مصر على التطبيق والبحث العلمى وطريقة استخراج المعلومة وليس على الحفظ والتلقين .

توفير التعليم للجميع مع الاهتمام بالفئات الفقيرة ، وتطبيق روح العدالة في الفرص التعليمية خاصة بعد انتشار التعليم الخاص الآن ، والدروس الخصوصية التى لا يستطيع دفع ثمنها إلا الأغنياء ، فكأن ما يحدث هو عقاب للفقراء وحرمانهم من التعليم الجيد .

استحداث نظام التدرج الوظيفى للمعلم يربط بين المسار الوظيفى والمسار التدريبي بشكل يساعد على التطوير المستمر للكفايات المعرفية والمهارية للمعلم باعتباره أحد متطلبات الترقى في سلم التدرج الوظيفى لأنه يساعد في خلق جو من التنافس الإيجابى بين المعلمين مما يساعد على ارتفاع مستوى أداء المعلمين أنفسهم وبالتالي ارتفاع مستوى الأداء بشكل عام .

العمل على إيجاد مقرات مناسبة لتدريب المعلمين وتكون مجهزة بأحدث وسائل التقنية والعمل على ربط تلك المقرات ببعضها البعض لتيسير عملية التدريب عن بعد حتى يتم تدريب أكبر قدر من المعلمين والمعلمات بأقل التكاليف .

إحداث برامج تدريبية للمعلمين في الدول المتقدمة بواقع أسبوعين إلى شهر خلال الإجازة الصيفية للاطلاع على النظم التعليمية المتقدمة .

الاهتمام بتقديم بعض البرامج التدريبية الإجبارية لمعلمي المرحلة الابتدائية والتي ينبغي اجتيازها من أجل رفع المستوى التعليمى للمعلم وأثره الإيجابى على الطلاب .

وضع نظام الحوافز المادية لمشاركة المعلم في الأنشطة الإضافية .
إيجاد صياغة مناسبة لمشاركة المعلمين في عمليات التخطيط التعليمي والتربوي
وفي مجال اتخاذ القرار في المدرسة .

زيادة المساندة اللازمة للعملية التعليمية داخل المدرسة بزيادة عدد الموظفين
الإداريين والمشرفين مما يشجع المعلم على التركيز على مهامه الأساسية في
التدريس .

تحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة للمعلمين ، وذلك بإقامة نواد خاصة
بالمعلمين تكون مجهزة بالصالات الرياضية والمطاعم وصالات متعددة
الأغراض ومكتبة مناسبة ومدعومة بخدمة الإنترنت ، وتكون مفتوحة على مدار
العام .

يجب رفع مستوى البحث العلمى لأعضاء هيئة التدريس من خلال عقد الدورات
المتخصصة للمدرسين لصقل المهارات البحثية لديهم مثل دورات التحليل
الإحصائي ، وعقد محاضرات حول واقع البحث ومشكلاته وطموحاته ، وعقد
المؤتمرات الداخلية والمشاركة فيها مع توفير كافة المستلزمات الورقية
والإلكترونية والسكرتارية للبحث العلمى .

إيجاد نظام فعال لتقويم الأداء الوظيفى يكافئ المجهود ويعاقب المقصر ويقلل من
العوامل الشخصية في التقويم .

إن تجربة اليابان في إعداد المعلم ، تجربة يجب الوقوف عندها ومحاولة
الاستفادة منها .

تحسين بيئة التعليم من مرافق وقاعات للدرس وورش تعليمية ، ووسائل تعليمية
بهدف توفير بيئة تعليمية ثرية تساعد على تطوير القدرات والمهارات .

العمل على توفير المعامل المدرسية والاهتمام بها ، حيث أنها تكاد تكون شبه
منعدمة في المدارس العامة في مصر وخاصة في مراحل التعليم ما قبل الجامعة .

ضرورة تطوير المناهج وربطها لكل مرحلة بالمرحلة التالية لها بحيث تكون
امتدادًا لها وبما يكفل زيادة المعرفة .

تحقيق درجة الترابط والتكامل بين المقررات الدراسية التى يتلقاها التلميذ خلال
اليوم الواحد .

ينبغي ضرورة الانتقال بالمناهج الدراسية من حدود الكتاب المدرسي المقرر إلى الآفاق الواسعة لمصادر المعلومات المختلفة وذلك بالتأكد على ضرورة وجود الركن الداعم لهذه الفكرة ألا وهو المكتبة المدرسية .

يجب النظر في مناهج المرحلة الابتدائية الحالية التي تعتمد على الاهتمام بكم المعلومات دون مراعاة الكيف ، لذلك يقتضى الأمر تخفيف تلك المناهج وتجويد أساليب التدريس والاهتمام بغرس القيم والسلوكيات السليمة ومشاركة الأطفال في الأنشطة المختلفة لخدمة البيئة والوطن كنظافة المدرسة والحي ، والمحافظة على الممتلكات والحدائق العامة ، وغرس قيم الانضباط وحب العمل واحترام المعلم واحترام المواعيد ، وغيرها .

ينبغي الاهتمام بدراسة اللغة العربية وعدم إدخال أى لغة أجنبية إلا بعد انتهاء المرحلة الابتدائية مما يزيد من انتماء و حب الطالب للغة .

يجب على الوزارة أن تهتم بتضمين خططها الدراسية للمراحل التعليمية المختلفة – إلى جانب المقررات العلمية والمعرفية – مزيداً من الاهتمام بالتربية الخلقية والسلوكية ، والتي تستند في صياغتها على المعايير الدينية والاجتماعية والثقافية المرغوب فيها من قبل المجتمع والمستقاة في أساسها من ثقافة المجتمع وطابعه القومى .

تضمن الخطة الدراسية ساعات نشاط إضافية تمكن الطالب من بناء شخصيته وتعزز مهاراته الحياتية وتسهم في تنمية المجتمع وتطويره مع تخصيص الأوقات المناسبة في الجدول التعليمى لممارسة تلك الأنشطة .

بناء مقرات للأنشطة الطلابية مكونة من ملاعب رياضية ومسرح وصلالات متعددة الأغراض ومساح ومعسكرات كشفية ، وتجهيزها بأحدث التجهيزات والمستلزمات ، مع تخصيص جانب من الأنشطة ينفذ بمنشآت القطاع الخاص لتعريفهم ببيئة العمل بها .

تخصيص ميزانيات مستقلة لكل مدرسة للصرف منها على الأنشطة الطلابية مع منح المدرسة الزيادة من الصلاحيات والاستقلال في القرارات التربوية التي تساعد على أداء دورها التعليمى .

بناء علاقات ديمقراطية داخل النظم التعليمية بين جميع أطراف العملية التربوية (التلاميذ – المعلمين – الإدارة – أولياء الأمور – القيادات التعليمية) .

التعرف على ميول ورغبات الطلاب والمعلمين وإلحاقهم في الأنشطة التي تتناسب معها .

تخفيض عدد الطلاب في الفصول بما يساوى متوسط عدد الطلاب في الدول المتقدمة صناعياً (٢٢) طالباً في كل فصل .

يجب الاهتمام بنظام الامتحانات لأن نظام الامتحان في مصر يقوم على الحفظ والتذكر والتلقين ولا يشجع على الإبداع الذى هو جوهر وجود الإنسان .

ينبغي أن تكون مسألة الرقابة على الطلبة أثناء الامتحانات من الإجراءات الجوهرية التى يجب أن تؤدى بكل أمانة ومن دون أى تسامح . فالطالب الذى

يغش أو يحاول أن يغش يجب أن يطرد فوراً من قاعة الامتحانات ويحال إلى مجلس تحقيقى توجه إليه العقوبة المناسبة ، وفى حالة التكرار ينبغى فصله من

المدرسة أو الكلية مع مراعاة الفئات العمرية الدنيا من الطلبة (الابتدائية) وذلك باتخاذ إجراءات تأديبية وتربوية مناسبة بشأنهم لأن الرسول المصطفى صلى الله عليه وسلم

يقول "من غشنا فليس منا " وهذه شهادة كريمة تغنى عن أية شهادة أخرى .

بث ثقافة التعلم الذاتى والاعتماد على النفس في طلب المعلومة لدى الطلاب لاستخدام تقنيات التعلم الإلكتروني وثقافة المحافظة على التجهيزات والممتلكات العامة وبخاصة ممتلكات المدرسة .

التركيز على الثقافة، من خلال تنشيط ثقافة الابتكار والإبداع لدى الطلاب بما يسمح بإيجاد حلول جديدة ومبتكرة للمشاكل الحالية ، فضلاً عن استعادة ثقافة

التسامح واحترام الآخرين والانفتاح على الثقافات العالمية .

عدم التميز بين التلاميذ لأى خصائص مثل الذكاء والموهبة، فالتلميذ الضعيف لا يجب فصله عن الأقوياء لأنه قوة جذب له طبقاً لرؤية الفلسفة التعليمية للدول المتقدمة .

طول السنة الدراسية وقصر مدة الإجازة الصيفية، وهذا يساعد التلاميذ على الاحتفاظ بالمعلومات في الحساب والمواد الأخرى ، فلا يقضى المدرسون وقتاً

يذكر في مراجعة أعمال السنة .

بث روح المنافسة بين التلاميذ من ناحية وبين المدارس بعضها وبعض ومن خلال الاختبارات الدورية .

تسرب التلاميذ من التعليم مشكلة كبيرة ، وتعد من أخطر الآفات التى تواجه العملية التعليمية ولذلك يجب تفعيل دور المرشد التربوى في مساعدة الطلبة في

حل مشكلاتهم التربوية وغير التربوية بالتعاون مع الجهاز التعليمى في المدرسة والمجتمع المحلى وعلى الأخص أولياء أمور الطلبة .

يجب ألا نغفل دور مؤسسات التربية غير النظامية كأجهزة الإعلام وفى مقدمتها التلفزيون والإذاعة في توعية أولياء الأمور بالاهتمام بالأطفال حتى سن رياض الأطفال .

فتح فروع للجامعات الدولية في مصر ، وذلك لاستقطاب الطلاب الدارسين من الدول العربية والإفريقية ، حيث يحصل الخريج على نفس الشهادة التى تمنحها الجامعة الأم ، مما يجلب لمصر العملة الصعبة ، إضافة إلى توفير ما كانت تنفقه الدولة على البعثات إلى الخارج من أموال طائلة .

إرسال بعثات علمية إلى الصين بشكل دورى ومستمر ، وذلك لالتماس التقدم والتطور الصينى الحاصل على أرض الواقع ، إضافة إلى دراسة الأسواق الصينية للاستفادة من آلية عملها ، واكتساب الخبرة .

التقريب بين التعليم الثانوى العام والتعليم الثانوى الفنى وذلك من خلال الاهتمام بالمجالات العلمية والفنية في الثانوى العام ، ورفع مستوى المواد الثقافية في التعليم الفنى وبحيث يصبح التعليم العام والفنى مؤهلاً للتعليم العالى وسوق العمل .

ينبغى التوازن بين أنواع التعليم ومراحله فلا يحظى التعليم الأكاديمى (العام) بالاهتمام والرعاية دون التعليم الفنى والمهنى وتأخذ المرحلة الثانوية اهتماماً أكثر من المرحلة الابتدائية. وكذلك التوازن بين التعليم الدينى والتعليم العام والتعليم الخاص (الأجنبى) والتعليم الوطنى (القومى) .

ضرورة تطوير التعليم الفنى والمهنى وتنويعه بحيث يغطى مجالات النشاط الاقتصادى ، ويسهم في تنويع المهارات العلمية والعملية التى يكتسبها الطلاب وتكون لازمة وضرورية لإحداث التنمية من ناحية ، ولمواجهة التغيرات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية من ناحية أخرى، الأمر الذى يسهم في مجموعه في إحداث ربط بين مخرجات هذا النمط من التعليم وحاجات سوق العمل والتنمية الشاملة في المجتمع .

ينبغى على الوزارة أن تنتهج من الأساليب والوسائل ما يساعدها على جذب الطلاب وتحفيزهم للالتحاق بالتعليم المهنى والفنى ، وذلك من خلال توفير العديد من الحوافز والامتيازات لطلاب هذه المدارس .

لامانع من أن تنتقل مسئوليات التعليم الزراعى والصناعى والتجارى لوزارة الزراعة والصناعة والتجارة ، وبذلك تخفف العبء عن كاهل وزارة التعليم وتضمن أن يكون الخريج بالمواصفات الفنية المطلوبة وطبقاً لاحتياجات سوق العمل .

ضرورة التوسع في التعليم العالى والربط بين مخرجاته ومتطلبات التنمية ،
متماشياً مع التوسع في التصنيع ، والتطورات السريعة في العلوم ، والتقنيات ،
والتغيرات الجذرية في المجتمع .

السعى إلى إجراء حصر دقيق للاحتياجات الوظيفية القائمة والمستقبلية في كافة
الأنشطة النوعية لسوق العمل ، ليتم تصميم مناهج التعليم وبرامج التدريب على
ضوئها .

الاهتمام بالدراسات العليا والبحوث لما لها من دور في تنمية القدرة على الإبداع
والابتكار وملاحقة التطورات التكنولوجية .

ضرورة الاهتمام بربط التخطيط التعليمي على المستوى القومى بالتخطيط
الاقتصادى وبحاجات سوق العمل، وإتاحة الفرصة للمدرسة لممارسة الإشراف
على بعض المشروعات المحيطة لإكساب الطلاب مهارات التدريب والممارسة
الجماعية ، إضافة إلى أنها تعد كأحد الموارد الإضافية للمدرسة .

ضرورة الاهتمام بالتدريب لدوره الفعال في إعادة تأهيل الأفراد وفقاً لمتطلبات
سوق العمل، وتشجيع العاملين على الالتحاق بتلك البرامج ، وإرسال الأفراد في
التخصصات غير المتوفرة لدينا لاستكمال تدريبها بالخارج ، مع الأخذ بمبدأ
ربط الرواتب بمعدلات الإنتاج .

العناية بقياس أثر التعليم والتدريب للتعرف على مدى الاستفادة الفعلية من تأهيل
الموارد البشرية، من خلال متابعة الخريجين بعد مباشرتهم الأعمال التى تم
تأهيلهم لممارستها ، والأخذ بالنتائج في تقويم وتطوير مناهج التعليم وبرامج
التدريب .

تكثيف الإعلام عن أهمية التدريب خاصة في المجالات الفنية والمهنية ، وتوليد
الوعى والقناعة لدى الشباب بأهمية وضرورة الالتحاق بهذه النوعيات لجدواها
في توفير فرص العمل .

العمل على إنشاء جهة موحدة تتولى تنسيق التوظيف في القطاع الخاص
للاستفادة من الموارد البشرية التى تم تأهيلها للعمل مع قيامها بالتعرف المستمر
على احتياجات سوق العمل وإخطار جهات التعليم والتدريب بها .

يجب على الدول النامية وبخاصة مصر أن ترصد مزيداً من المخصصات
المالية للإنفاق على التعليم لأن التعليم بمثابة قضية قومية وبالتالي فإن الإنفاق
عليه يجب أن يأتى على رأس قائمة اهتمامات المجتمعات المختلفة .

المراجع

أولاً : المراجع العربية

المصادر والمعاجم :

١- المعجم الوجيز : مجمع اللغة العربية ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٩٥ م .

الكتب العربية :

أحمد إبراهيم أحمد: في التربية المقارنة، دار المطبوعات الجديدة ، الإسكندرية ، مكتبة المعارف الحديثة ، ١٩٩١ م .

أحمد الجميلي: دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، طرابلس ، ليبيا ، ١٩٩٨ م .

إبراهيم الأخرس " أسرار تقدم الصين " دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود ، إيتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٨ م .

إبراهيم الأخرس : الصين الخلفية الأيديولوجية والنفعية البراجماتية ، دار الأحمدي للنشر ، الطبعة الأولى ، يناير ٢٠٠٦ م .

إبراهيم فنگ جين يوان : الإسلام في الصين ، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ م .

أحمد إسماعيل حجي : التربية المقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠ م .

أحمد جامع وصفوت عبد السلام : دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٩٣ م .

أحمد حسن عبيد : النظام التعليمي وبنية السياسة التربوية : دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦ م .

أحمد عبد الفتاح الذكي: التجربة اليابانية في التعليم دروس مستفادة، دار الوفاء، الطبعة الأولى، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ م .

أحمد عثمان حميد ، أساسيات التمويل الإداري واتخاذ قرارات الاستثمار ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٣ م .

أحمد عبد الحافظ : جمهورية الصين ، الأطلس الآسيوى ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ م .

أحمد مصطفى خاطر: طريقة تنظيم المجتمع، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٣م .

إدوارد بوشامب: "التربية في اليابان المعاصرة"، ترجمة/ محمد عبد العليم مرسى ، دار الهداية ، القاهرة ، ١٩٨٦ م .

أريك وولف: الحروب الفلاحية في القرن العشرين، ترجمة أكرم الرافعى، بيروت، دار الحقيقة للطباعة ، ١٩٩٧م .

إسراء عبد الباسط أحمد: سيكولوجية التعلم والتخطيط التعليمى والعائد الاقتصادى ، دار نهضة الشرق للطبع والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، يناير ٢٠٠١ م .

السيد حنفى عوض: علم الإنسان ، مودرن جرافيك سنتر، الإسكندرية ، ١٩٩٩م .

إيكه هولتكرايس، قاموس مصطلحات الإثنولوجية والفولكلور، ترجمة محمد الجوهري، حسن الشامى، الطبعة الأولى ، دار المعارف بمصر، ١٩٧٢م .

تشى ون: موجز أحوال الصين ، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين ، ١٩٨٢م .

تشين ون: الصين في عهدها الجديد ، ترجمة / محمد أبو جراد ، دار النشر ، ١٩٨٦م .

تشين شى : الصين ، دار النجم الجديد ، بكين ، ١٩٩٤ م .

تشينغ شى: لمحة عن اقتصاد الصين ، دار النشر للغات الأجنبية ، بكين، ١٩٧٥م .

تشونغ تشينغ : كل شىء عن الصين ، ج ٢ ، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين ، ١٩٨٨ م .

تشونغ تشينغ : كل شىء عن الصين ، ج ٣ ، دار النشر الجديد، بكين ، ١٩٨٩م .

ثناء يوسف العاصى: التاريخ التربوى في العصور الحديثة. طنطا : مكتبة التقدم، ١٩٨٦م .

ج - سنجلتون: المدرسة اليابانية ، ترجمة / محمد قدرى لطفى وآخرون ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٢ م .

جمهورية الصين الشعبية: اللجنة الوطنية للتربية . تطور التربية في الصين (١٩٨٤-١٩٨٦ م) ترجمة مكتب التربية العربى لدول الخليج ١٩٨٧ م .

جودة حسنين جودة: جغرافيا آسيا الإقليمية، ط٥، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٨ م .

جوزيف نيدهام: موجز تاريخ العلم والحضارة في الصين، ترجمة : محمد غريب جودة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٥ م .

حامد عمار : في اقتصاديات التعليم ، مركز تنمية المجتمع في العالم العربى، سرس اللبان ، ١٩٦٤ م .

حسن سغفان: كونفوشيوس - النبو الصينى- مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٦ م .

حسن شحاتة : آفاق تربوية متجددة نحو تطوير التعليم في الوطن العربى بين الواقع والمستقبل ، الدار المصرية اللبنانية ، ط١ ، ٢٠٠٣ م .

حسن محمد جوهر، عبد الحميد بيومى: الصين من مجموعة شعوب العالم، القاهرة ، دار المعارف المصرية ، ١٩٨١ م .

راسل . ج دافيز : تخطيط تنمية الموارد البشرية، ترجمة : سمير لويس سعد، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٠ م .

راشد البراوى : الصراع الكبير بين الاتحاد السوفيتى والصين، الأنجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٦٤ م .

راشد البروانى: الموسوعة الاقتصادية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧١ م .

رجب البنا: رحلة إلى الصين، دار المعارف ، القاهرة ، ٢٠٠٢ م .

رمزى أحمد عبد الحى: تطور الفكر التربوى عبر التاريخ دراسة في الأصول التاريخية للتربية ، زهراء الشرق ، الطبعة الأولى ، القاهرة ٢٠٠٩ م .

روبرت ليستما وآخرون : التعليم في اليابان ، تقرير مأخوذ من دراسة أمريكية للتعليم في اليابان ، ترجمة حسن الإبراهيم ، الجمعية الوطنية لتقدم الطفولة العربية . الكويت ، مايو ١٩٨٧ م .

سامى خشبة: مصطلحات الفكر الحديث: سلسلة الفكر، الجزء الأول، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٦ م .

سعاد بسيونى عبد النبى : " بحوث ودراسات في نظم التعليم " القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، ٢٠٠١ م .

سعاد بسيونى عبد النبى وآخرون : التربية المقارنة " منطلقات فكرية ودراسات تطبيقية " ، مكتبة زهراء الشرق ، ط ٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٥ م .

سعد الدين إبراهيم وآخرون : مستقبل النظام العالمى وتجارب تطوير التعليم ، منتدى الفكر العربى ، عمان ، ١٩٨٩ م .

سعد عبد الرحمن ، حسين حمدي الطوبجى ، التعليم في اليابان ، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية ، ١٩٨٩ م .

سعيد إسماعيل على : الأصول السياسية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٧ م .

سلسلة كتاب الصين بين يديك : بكين تتقدم نحو القرن الواحد والعشرين ، دار النجم الجديد ، بكين ١٩٩٥ م .

سليمان مظهر : النمر الصغير ، جولة في ربوع أندونيسيا - ماليزيا - تايلاند - فيتنام - الفلبين ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٨ م .

سليمان مظهر : من أدب الرحلات " سياحة في ربوع النمر الآسيوية - هونج كونج - سنغافورة - تايوان - كوريا الجنوبية " ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٧ م .

سو شياو هوان : التعليم الصينى " الإصلاح والابتكار والتجدد " ترجمة فريدة وانغ فو ، القنصلية العامة لجمهورية الصين الشعبية ، الإسكندرية ، ديسمبر ، ٢٠٠١ م .

شاكر محمد فتحى أحمد : إدارة المنظمات التعليمية " رؤية معاصرة للأصول العامة " دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٦ م .

شاكر محمد فتحى وآخرون : التربية المقارنة : الأصول المنهجية والتعليم في أوروبا وشرق آسيا والخليج العربى ومصر ، بيت الحكمة للإعلام والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٦ م .

شبل بدران : التربية المقارنة " دراسات في نظم التعليم " دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الرابعة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ م .

شبل بدران ، فاروق البوهى ، نظم التعليم في دول العالم : تحليل مقارن ، دار قباء للتوزيع والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠١ م .

شبل بدران : التربية والمجتمع ، دار المعرفة ، الطبعة الثالثة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩ م .

شبل بدران ، فاروق البوهى ، التربية المقارنة ، مطبعة الجمهورية ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ م .

شبل بدران وحسن البيلاوى: علم اجتماع التربية المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧ م.

شيو يوان: المسلمون الصينيون " أسئلة وأجوبة " دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، الطبعة الأولى، ١٩٩١ م.

صلاح الدين نامق: النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها: دراسة مقارنة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢ م.

صلاح العبد: علم الاجتماع التطبيقي وتنمية المجتمع العربى، مؤسسة دار التعاون، ١٩٧٢ م.

صلاح هادى علوان: نظرة إلى مركزى الاستقطاب العربى- الصينى، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١ م.

صلاح بسيونى رسلان: كونفوشيوس رائد الفكر الإنسانى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨ م.

طارق عبد الرؤوف عامر، ربيع عبد الرؤوف محمد: التربية الخاصة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠٠٨ م.

عبد الجواد بكر: نظم التعليم والشخصية القومية في إندونيسيا واليابان، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٩ م.

عبد الرحمن الأحمدي، حسن جميل طه: التعليم في اليابان تطوره التاريخى ونظامه الحالى، دار القلم، الكويت، ١٩٨٣ م.

عبد الرحمن محمد أبو عمة، التعلم العالى في بريطانيا، الرياض، مكتب التربية العربى لدول الخليج، ٢٠٠٠ م.

عبد العزيز حمدى: التجربة الصينية "دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية"، أم القرى للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧ م.

عبد السلام الأدهمى: الصين الجديدة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٤ م.

عبد السميع مصطفى: جودة التعليم الهندسى من منظور عالمى، في المؤتمر الدولى الثالث للتعليم الهندسى والتدريب، الجزء الأول، القاهرة ١٤ - ١٨ نوفمبر، ١٩٩٤ م.

عبد الغنى عبود: الأيديولوجيا والتربية "مدخل لدراسة التربية المقارنة" الطبعة الثالثة، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٨٠ م.

عبد الغنى عبود: التربية المقارنة في نهايات القرن (الأيديولوجيا والتربية من النظام إلى اللانظام)، ط١، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٩٣ م.

- عبد الغنى عبود وآخرون** : التربية المقارنة منهج وتطبيقه ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٤ م .
- عبد الغنى عبود** : "دراسة مقارنة لتاريخ التربية"، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٨ م .
- عبد الغنى عبود** : التربية ومشكلات المجتمع، دار الفكر العربى ، القاهرة، ط٢ ، ١٩٩٢ م .
- عبد الناصر محمد رشاد** : التعليم والتنمية الشاملة (دراسة في النموذج الكورى) ، سلسلة المراجع التربوية والنفسية ، دار الفكر العربى ، ٢٠٠٢ م .
- عبد الوهاب الكيالى وآخرون** : موسوعة السياسة، ج٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٣ م .
- على أحمد مذكور** : الشجرة التعليمية : رؤية متكاملة للمنظومة التربوية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ٢٠٠٠ م .
- على حمدي الجمال** : العملاق الأصفر، العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٦ م .
- على عبد الحليم محمود** : المسجد وأثره في المجتمع الإسلامى، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٧٤ م .
- فانقة سعيد الصالح** : التعليم في دول الشرق الأقصى ، الطبعة الثانية ، وزارة التربية والتعليم ، قسم التوثيق التربوى ، البحرين ، ١٩٩٨ م .
- فاطمة الشربيني، عبد الرحمن الصالحى، وآخرون** : محاضرات في الاقتصاد، الزقازيق ، المكتبة العلمية ، ٢٠٠١ م .
- فرغلى جاد أحمد** : نظام التعليم في الصين: التجربة والدروس المستفادة ، دار المعارف، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٩ م .
- فؤاد مرسى** : الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠ م .
- فوزى درويش** : الشرق الاقصى (الصين واليابان) ، (١٨٥٣ - ١٩٧٢ م) مطبعة غباشى ، طنطا ، ١٩٩٧ م .
- كرستين زهن - وائى كيانج** : ترجمة : حشمت قاسم ، ثورة المعلومات في الصين " إدارة التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، البنك الدولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٧ م .
- كرم حلمى فرحات** : الصين ومصر عبر التاريخ الحضارى ، دار الأحمدي للنشر ، ط١ ، ٢٠٠٨ م .

كه يان : العلوم والتكنولوجيا في الصين : الإصلاح والتطوير : ترجمة : فريدة وانغ فو ، دار النشر الصينية عبر القارات ، فبراير ٢٠٠٥ م .

ليويونغ وشسيونغ لى : صينيون عاديون ، ترجمة : محمد غريب عبد الكريم الجزء الأول، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين ، ١٩٩٣ م .

محمد حمدان عبد الله: الفلسفة التربوية ودورها في التنمية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩ م .

محمد سيف الدين فهمى: المنهج في التربية المقارنة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٥ م .

محمد صابر سليم: المناهج في الصين الشعبية ، لجنة البيان العربى، القاهرة، ١٩٦٥ م .

محمد صبرى الحوت، ناهد عدلى شاذلى: "التعليم والتنمية" مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠٠٧ م .

محمد عبد القادر حاتم : التعليم في اليابان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧ م .

محمد عبد القادر حاتم: الإدارة في اليابان " كيف نستفيد منها .. " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٠ م .

محمد عبد القادر حاتم: أسرار تقدم اليابان – الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٧ م .

محمد قدرى لطفى : دراسات في نظم التعليم ، القاهرة ، مكتبة مصر ، ١٩٧٣ م .

محمد متولى ومحمود أبو العلا: الجغرافيا السياسية، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٣ م .

محمد منير مرسى: الإصلاح والتحديث التربوى في العصر الحديث ، دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٦ م .

محمد منير مرسى ، عبد الغنى النورى : تخطيط التعليم واقتصادياته – دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ م .

محمد منير مرسى : أصول التربية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠١ م .

محمد منير مرسى : التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، ١٩٩٨ م .

- محمد نبيل نوفل: التعليم والتنمية الاقتصادية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩م .
- محمود المعمورى: ريح الشرق، الشركة القومية للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٦٢م .
- محمود عباس عابدين : علم اقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط ٢ ، ٢٠٠٤ م .
- محمود عبد الفضل: العرب والتجربة الآسيوية "الدروس المستفادة" ، مركز الدراسات العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ م .
- محمود يوسف ولى هواين: المساجد في الصين دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، ١٩٨٩ م .
- محي الدين فوزى وإبراهيم عارف كيرة: شواين لاي وقفزة الصين للأمام، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة، (ب - ت) .
- ممدوح رضا : مشاهدات ومناقشات في الصين، الجزء الأول، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة ، ١٩٧٦م .
- مولود كامل عيد : التعليم في الصين ، بغداد ، مطبعة دار السلام ، من منشورات الجامعة المستنصرية ، ١٩٧٤م .
- ميرى هوايت : التربية والتحدى ، التجربة اليابانية، ترجمة / سعد مرسى أحمد وكوثر حسين كوجك ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩١ م .
- ميلاد أ . المقرحى : موجز تاريخ آسيا الحديث والمعاصر ، منشورات ELGA ، ١٩٩٩م .
- نبيل سعد خليل : دراسة تحليلية لنظام التعليم في جمهورية الصين الشعبية وعلاقته بالشخصية القومية والتنمية ، دار محسن للطباعة ، سوهاج ، ١٩٩٢م .
- نبيل سعد خليل: التعليم والتنمية دراسة في النموذج الصينى، دار الإسرائ للطبع والنشر والتوزيع ، طنطا ، ٢٠٠٥ م .
- نبيل عبد الحليم "خفايا المعجزة اليابانية" ، الدار العربية للعلوم ، بيروت، ٢٠٠٢م .
- هـ . ج . كريل . الفكر الصينى من كنفوشيوس إلى ماوتسى تونج ، ترجمة عبد الحميد سليم ومراجعة على أدهم ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧١م .

وليد سليم عبد الحى : المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٠ م .

وى وى زانج: الإصلاحات الاقتصادية في الصين ودلالاتها السياسية، مركز الإمارات للبحوث ، أبو ظبى ١٩٩٩ م .

ووبن: الصينيون المعاصرون، ترجمة عبد العزيز حمدى ، ج١، عدد ٢١٠ ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، ١٩٩٢ م .

ول واريل ديورانت: قصة الحضارة، ترجمة ذكى نجيب محمود ، بيروت ، دار الجيل للطباعة والنشر ، ١٩٨٨ م .

يوى دونغ : لين شياء لينغ : الثقافة الصينية ، دار النشر باللغات الأجنبية، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤ م .

ين مينغ : الأقليات القومية في الصين على طريق التقدم ، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين ، ١٩٧٨ م .

الدوريات :

إبراهيم السيد العويلى : "سياسة التعليم والتحليل الاقتصادى لسوق العمل (دراسة تطبيقية)" - مجلة كلية التربية بدمياط - جامعة المنصورة - العدد السادس عشر - الجزء الثانى - يناير ١٩٩٢ م .

أحمد إبراهيم أحمد : التربية اليابانية من منظور إدارى وكيفية الاستفادة منها في تطوير التعليم المصرى - مجلة كلية التربية ، جامعة المنوفية ، السنة العاشرة ، العدد الرابع ، ١٩٩٤ م .

أحمد سيد مصطفى : إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعى ، مجلة النيل، العدد ٩٦ ، ١٩٩٧ م .

السيد حسن حسنين : " الجامعات المصرية بين الواقع والمستقبل " ، مجلة العلوم التربوية ، المجلد الأول ، العدد ١ ، القاهرة ، ١٩٩٣ م .

أحوال الصين : دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين ، ١٩٨٢ م .

المؤتمر العلمى السنوى الخامس تربية طفل ما قبل المدرسة "الواقع وطموحات المستقبل" ١٩ - ٢١ إبريل ٢٠٠٤ م ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٧ م .

جسبير سرجيت سينغ "التعليم العالى والتنمية، تجربة أربعة بلدان صناعية جديدة في آسيا"، مجلة مستقبلات (٧٩) مركز مطبوعات اليونسكو ، المجلد (٢١) ، العدد الثالث ، القاهرة ، ١٩٩١ م .

جسبير سرجيت سينغ : "التعليم العالى والتنمية : تجربة أربعة بلدان صناعية جديدة في آسيا" - مجلة مستقبلات - مركز مطبوعات اليونسكو - المجلد (٢٦) - العدد الثالث - ١٩٩١ م .

حسن الحاج على أحمد : نموذج كوريا التنموى يستحق الدراسة ، جريدة العالمية ، العدد (١٦٨) ، مايو ٢٠٠٤ م .

حنان ماهر : تجربة الصين بعد ماو ، السياسة الدولية ، العدد ٨٩ ، يوليو ١٩٨٧ م .

دنغ يوهونغ : التعليم في المرحلتين الإعدادية والثانوية .. إلى أين يتجه ، مجلة بناء الصين ، العدد ٨ ، بكين ، ١٩٨٧ م .

دينغ موه : التتويج وحياة جديدة في سيتشون ، مجلة الصين اليوم ، العدد الثانى ، بكين ، ١٩٩٨ م .

ستيفن كاسل وآخرون : "دور التعليم خلال مرحلة الانتقال " - ترجمة : محمود أمين العالم - مجلة مستقبل التربية - مركز مطبوعات اليونسكو - القاهرة - العدد الرابع - ١٩٨٢ م .

سعيد إسماعيل على : التعليم والخصخصة - كتاب الأهرام الاقتصادى - مؤسسة الأهرام - القاهرة ، العدد ١٠٥ - أكتوبر ١٩٩٦ م .

سوسن حسين : رؤى غربية للقارة الآسيوية، سلسلة بحوث مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٦ م .

صحيفة "الشعب اليومية" هى لسان حال الحزب الشيوعى الصينى وأكثر الصحف الصينية توزيعاً وانتشاراً. الطبعة الأجنبية الصادرة في ١٢-٥-١٩٩٤م.

صلاح الدين المتولى : التعليم المصرى والقروض الأجنبية دراسة تقويمية لتوظيف القروض والمعونات الأجنبية في تطوير التعليم في مصر ، القاهرة، كتاب الأهرام الاقتصادى ١٩٩٥م ، العدد ٨٩ ، أول يونيو ١٩٩٥ م .

عبد الرؤوف أحمد محمد : التعليم والحراك الاجتماعى والمهنى، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثالث، مطبعة معهد التخطيط القومى، العدد الثانى، ١٩٩٥ م .

عبد الرحيم أحمد حسين : الثورة الثقافية في تاريخ الصين ، عالم الفكر ، الكويت ، يونيو ١٩٨٨ م .

عبد الفتاح جلال : "تحديد العملية التعليمية في جامعة المستقبل" مجلة العلوم التربوية ، المجلد الأول ، العدد ١ ، يونيو ، القاهرة ، ١٩٩٣ م .

عبد اللطيف محمد محمود : "التعليم ومستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي وتغيرات نهاية القرن " مجلة دراسات تربوية واجتماعية ، كلية التربية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، المجلد الأول ، العدد الأول ، يناير ١٩٩٥ م .

عبد المنعم طلعت : "توازن القوى في النظام العالمي الجديد ، المنظور الآسيوي"، سلسلة أوراق آسيوية ، العدد (١٦) ، مركز الدراسات الآسيوية ، أكتوبر ١٩٩٧ م .

على السلمى : الإدارة الجديدة في ضوء المتغيرات البيئية والتكنولوجية ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد ٣٥ ، يناير ١٩٩١ م .

عبد الله عبد الدايم : الإنفاق والتمويل في خطط التنمية بالبلاد العربية ، صحيفة التخطيط التربوى في البلاد العربية ، السنة السادسة ، ع ٥ ، بيروت ، ١٩٧٩ م

فانج هسوه . " مصنع تديره مدرسة في بكين " ترجمة أحمد فاكي، مستقبل التربية تحقيق خاص عن سمات التعليم في الصين، ترجمة أحمد خالى ، العدد الرابع ، اليونسكو، دار مطبوعات اليونسكو، ١٩٧٥ م .

كافيين رايلي: الغرب والعالم ترجمة / عبد الوهاب المسيرى، عالم المعرفة، القسم الأول، العدد ٩٠ ، الكويت ، ١٩٨٨ م .

مجلة العلوم التربوية ، من الخبرات العالمية في التربية ، برنامج إصلاح وتطوير التعليم في الصين ، المجلد الثانى، العددان الثانى، الثالث ، يونيه ١٩٩٦ م .

مجلة بناء الصين، عدد يناير، ١٩٨٥ م .

مجلة بناء الصين، عدد يوليو، ١٩٨٥ م .

مجلة الصين اليوم ، عدد أكتوبر ، ٢٠٠٨ م .

مجلة الصين اليوم ، العدد الثانى ، فبراير ١٩٩٤ م .

مجلة الصين اليوم عدد يونيو ٢٠٠٤ م .

مجلة الصين اليوم ، العدد الخامس، مايو ١٩٩٢ م .

مجلة المعرفة ، مجلة شهرية ، تربوية ، ثقافية، العدد ١٥٦ ، مارس ٢٠٠٨ م .

مجلة المعرفة ، مجلة شهرية ، تربوية ، ثقافية ، العدد ١٤٦ ، إبريل ٢٠٠٧ م .
مجلة المعرفة ، التعليم من حولنا ، كوريا الجنوبية ، ، العدد ١٦ ، رجب ١٤١٧ هـ .

محسن محمد : ولا عجب .. إلا الصين، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة ، ١٩٧٤ م .

محمد متولى غنيمه: "التطبيع الاجتماعي وعلاقته بسياسة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي"، مجلة كلية التربية بطنطا ، العدد الثاني، د . ت .

محمد جابر الأنصاري : جذور التربية اليابانية وخصائصها المميزة مع مقارنتها ببعض البدايات العربية في التربية ، مدخل لدراسة مقارنة "رسالة الخليج العربي " ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، عدد (٢١) ، السنة السابعة ، ١٩٨٧ م .

محمد صبرى الحوت ، **محمد أحمد عبد الدايم** : التربية والتنمية في العالم الثالث في سياق النظام الدولي الجديد ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، المجلد العاشر ، الجزء (٧٧) عام ١٩٩٥ م .

محمد عبد الدايم : ثقافة المجتمع وانعكاساتها على النظام التربوي ، النموذج الياباني ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة ، العدد العاشر ، إبريل ١٩٩٨ م .

محمد السكران : من التجارب المعاصرة في تربية الطفل ما قبل المدرسة (التجربة اليابانية) ، مجلة كلية التربية ببلوان ، ١٩٩٨ م .

محمد محروس إسماعيل : اقتصاديات التعليم ، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٦٧ ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٣ م .

محمد نصر مهنأ: العلاقة بين تخطيط التعليم وتخطيط القوى العاملة في مصر ، رؤية مستقبلية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، العدد السابع، السنة الخامسة ، أسيوط، ١٩٨٢ م .

مسعود ضاهر : إسهامات الفكر الياباني في النصف الثاني من القرن العشرين ، مجلة البحرين الثقافية ، العدد ٢٧ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، البحرين ، يناير ٢٠٠١ م .

مصطفى الخشاب : دراسة المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧ م .

مصطفى عبد السميع محمد: "المدرسة المنتجة" مجلة العلوم التربوية افتتاحية العدد، العدد الثاني ، جامعة القاهرة ، معهد الدراسات التربوية ، ابريل ٢٠٠٢ م .

مصطفى عبد القادر : "التعليم العالي من أجل التنمية" اتجاهات وخبرات بعض الدول " - مؤتمر التعليم العالي والتنمية في الوطن العربي ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، في الفترة من ٢٠ - ٢٢ من نوفمبر ١٩٩٨ م .

مليحان معيص السببتي : الجامعات (نشأتها ، مفهومها ، وظائفها) دراسة وصفية تحليلية ، المجلة التربوية ، الكويت ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، ع ٥٤ ، سنة ٢٠٠٠ م .

نبيل سعد خليل : "إدارة التعليم في جمهورية كوريا الجنوبية وإمكانية الاستفادة منها في تطوير إدارة التعليم في مصر" مجلة كلية التربية ، المجلد الثامن عشر ، العدد الثاني، كلية التربية ، جامعة أسيوط ، يوليو ٢٠٠٢ م .

وفاء أبو المكارم : " التعليم والتنمية والمستقبل " مجلة النيل ، العدد ٤٥ ، السنة الحادية عشرة ، قسم البحوث بمركز النيل للإعلام والتعليم والتدريب ، القاهرة ، إبريل ١٩٩١ م .

هسينوين : " التعليم الإبتدائي والثانوي في الصين" ترجمة محمد بسيوني الخطيب ، مستقبل التربية ، تحقيق خاص عن سمات التعليم في الصين ، العدد الرابع ، اليونسكو ، مركز مطبوعات اليونسكو ، ١٩٧٥ م .

هيلدا هوخام : ترجمة أشرف محمد كيلاني ، المشروع القومي للترجمة "تاريخ الصين " منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين " العدد ٤٧٧ ، ط ١ ، القاهرة ، ٢٠٠٢ م .

يانج تشين : " التعليم والعمل المنتج في الصين" ترجمة درية على الكرار ، مستقبل التربية ، العدد الثالث ، اليونسكو ، مركز مطبوعات اليونسكو ، ١٩٩٧ م .

يونيغ هونج : الثورة التعليمية : ترجمة / محمد عبد العزيز جاد الله ، مستقبل التربية ، تحقيق خاص عن سمات التعليم في الصين ، العدد الرابع، اليونيسكو ، مركز مطبوعات اليونسكو ، ١٩٧٥ م .

التقارير و النشرات :

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية ، عام ١٩٩٦ م ، مطبعة جامعة الفورد ، نيويورك ، ١٩٩٦ م .

المؤتمر العلمى السنوى الخامس تربية طفل ما قبل المدرسة: "الواقع وطموحات المستقبل " ١٩ - ٢١ إبريل ٢٠٠٤ م ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ٢٠٠٧ م.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ٢٠٠٢ م : " تقرير التنمية الإنسانية العربية، خلق الفرص لأجيال القادمة " ، المكتب الإقليمى للدول العربية ، المملكة العربية الأردنية الهاشمية ، ٢٠٠٢ م .

برنامج الأمم المتحدة للتنمية : الهيئة العليا المشتركة ، اليونسكو ، اليونيسيف ، البنك الدولى) ، تأمين حاجات التعلم الأساسية - رؤية للتسعينات ، المؤتمر العالمى حول التربية للجميع في الفترة من ٥ - ٩ مارس ، ١٩٩٠ م ، جومتين ، تايلاند ، ١٩٩٠ م .

شهاب فارس : " التجربة اليابانية في التعليم دراسة تحليلية " ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التعليم استثمار متجدد ، الدوحة ، قطر ، ٢٠٠٠ م .

جمهورية مصر العربية : مصر والقرن الحادى والعشرون ، مجلس الوزراء ، القاهرة ، ١٩٩٧ م .

السلطة الوطنية الفلسطينية : وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إدارة التغيير والمواد البشرية ، الورقة الفلسطينية المقدمة للاجتماع الحادى عشر للشبكة العربية لإدارة وتنمية الموارد البشرية الخرطوم من ١٦-١٨/١٢/٢٠٠٣ م .

وزارة التعليم العالى : " التقرير الوطنى الشامل عن التعليم العالى في المملكة العربية السعودية " ، ١٩٩٩-٢٠٠٠ م .

عدنان بن أحمد الورثان : التربية والتنمية بالمملكة العربية السعودية ، بحث منشور ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود ، ١٤٢٥ - ١٤٢٦ هـ .

عنتر محمد أحمد : إدارة التعليم في كل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر ، بحث منشور ، كلية التربية ، جامعة سوهاج ، ٢٠٠٧ م .

وزارة الخارجية اليابانية : " التعليم أساس النمو والتقدم " ، مدخل إلى اليابان ، نشرة تصدرها وزارة الخارجية اليابانية ، كودانشا الدولية المحدودة ، طوكيو ، ٢٠٠١ م .

القنصلية اليابانية: " نشرة تعريفية بالتعليم في اليابان " ، جدة ، ٢٠٠٣ م .

الرسائل العلمية :

أسامة عبد السلام محمد : " الأثر الحضارى للإسلام في الحياة الاجتماعية والدينية في الصين في عهد أسرتى : يوان (١٢٧٧ - ١٣٦٨ م) ومينغ (١٣٦٨ - ١٦٤٤ م) " رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٥ م .

إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافى : التعليم وبث الهوية القومية في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ م .

أميرة رمضان عبد الهادى : " تعليم المتفوقين بالتعليم الجامعى في ألمانيا وكوريا الجنوبية وكيفية الإفادة منه في مصر " رسالة ماجستير غير منشورة " ٢٠٠٣ م .

جلال معوض : علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والاقتصادية ، جامعة القاهرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ١٩٨٥ م .

حسن إبراهيم سعد حسن : السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧ م .

سامية مصطفى كامل : التعليم واستثمار رأس المال البشرى: تحليل الجدوى الاقتصادية للتعليم العالى بالكويت، رسالة ما جيسستير غير منشورة، مكتبة الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ م .

صلاح يوسف موسى عبد الرحمن : الفكر الاجتماعى عند ماو تسى تونج وأثره في تحديث المجتمع الصينى ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٥ م .

عبد الله زين الباز شادى : الدور الحضارى للمؤسسات التعليمية في النهضة الماليزية في الربع الأخير من القرن العشرين ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٥ م .

عبد الله محمد الشناوى : دراسة في الإنفاق الحكومى على التعليم في مصر وأثره على هيكل العمالة، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٠ م .

محمد غريب محمد عبد الرحمن: التغيرات الحضارية التي طرأت على المجتمع الصينى وآثارها في الفترة من (١٩١١ - ١٩٧٩ م) رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية ، جامعة الزقازيق ٢٠٠١-٢٠٠٢ م .

محمد غريب محمد : " حرب الأفيون وتأثيرها على المجتمع الصينى في الفترة من ١٨٤٠ - ١٩١١ م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٨ م .

محمد محمود إبراهيم: "الثورة الثقافية الصينية وأثرها في مسيرة التحديث" رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية . جامعة الزقازيق ، ٢٠٠٧ م .

مروى محمود عمر : الاستثمار في التعليم وأثره على النمو الاقتصادي "دراسة تطبيقية مقارنة مع إشارة خاصة لمصر" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٥ م .

ممدوح عبد الحميد أحمد : "بعض مشكلات استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالى في مصر وعلاجها في ضوء خبرات كوريا الجنوبية وفرنسا " رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٧ م .

منار محمد إسماعيل : صنع السياسة التعليمية " دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين " رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ م .

نبيل حسن فتح الله : التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي في مصر وماليزيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة طنطا ، ٢٠٠٠ م .

يسرية شعير : اقتصاديات التعليم ، ومحاولة قياس العائد الاقتصادي من التعليم الجامعى في مصر ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ م .

ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية

2 - References :

A : Books :

- A garwal, Rojshree, and Michad Gert, 2001 . " First . Mever Advantage and the speed of competitive entry, 1887 – 1988 ." *Journal of Law and Economics* " 44 (1)
- Aghion, Philippe, and Peter Howitt . 2006 . " Juseph Scumpeter Lecture : Appropriate Gromth policy : Aunifying framework . " *Journal of the European Economic Association* 4 (2-3)
- Baizha Chen, Yi Feng : Deptermination, of economic growth in china : Private enterprise, education, and openness . School of Politics and Economics, China Economic Review 11(2000)
- Bjorn Gustafsson. Li shi : Expenditures on education and health care and poverty in rural China. Institute of Economics, Chinese Academy of social sciences, China, july. 2003.
- Blaug, M, : Education & the Employment problem in Developing countries, ILO, Geneva, 1976 .
- Chen Hongjie : On advanced knowledge and higher education. Higher education press and springer – verlag, front educ, China, 2009, 4 (1)
- China education and research network, education management and administration system in china, <http://www.edu.cn/20041125/3122180.shtml>.
- C0hen, Wesley M. and Danial A . Levinthal . 1990 " Absorptive capacity : Anew Perspective on learning and Innovation " *Administrative Science Quarterty* 35
- Chui-Sam Ysang, society, schools and progress in China, Great Britain, 1969.
- 13- De feng li,: The Faculty of Arts, The Chinese University Of Hong Kong, Teaching and Teacher Education, 15 (1999).

Education Law of the Peoples Republic of China 1995: Journal of Chinese Education & society May/Jun99, Vol.32 (3) .

Etzkowitz, Henry, Abdrew Webster, Christiane Gebhardt, and Branca Regina Cantisane terra . 2000 . " the future of the University and the University of The future : Evolution of Ivory tower to Entrepreneurial paradigan, Research policy 29 (2).

Fengshu Liu : Basic Education In China's Rural Areas: Alegal Obligation Or An Individual Choice?, International Journal of Educational Development 24 (2004).

Garcia, Abraham, 2006. " National systems Innovation and the role of demand : A cross country comparison Based on compošie Indicators, Unumerit working poper, forthcoming, United nations Univercity, Maasrticht .

Foreign press center Japan : Facts and Figures of Japan 2006

George Psacharopouls & Mamureen Woodhall : " Education for Development " (Oxford University Press, London, 1984).

George Thomas Kurian : World Education Encyclopedia, Vol . 1 l, New York, U.S.A. 1995 .

Hong Liu and Yunzhong Jiang : Technology transfer from higher education institutions to industry in China : Nature and implications. Tsinghua university, Beijrug People's Republic of China, 21 (2001)) .

Hsiung, Deh – I, 2002 " An Evaluation of Chinas Science and Technonlgy System and its impact on the Research community " Special report for the Environment, Science and Techuology section, U.S . Embassy, Beijing, China .

Hu, Albert G, Z, and Gary H . Jefferson . 2004 . " science and techmomlgy in China " Paper presented at conference 2- Chinas Economic Transition : Origins, Mechanisms, and consequences, Pittsburgh, PA, November 5-7

Hyung jin Yoo:, Republic of Korea,, In: T . Neville post lethwaite (Ed) the Encyclopedia of Comparative Education and National Systems of Education, pergamon press, Oxford, 1989

*International Development Research Center and the Canadian .
International Development Agency, Financing Education
Development, Ottawa, 1982*

*International Society For Education Information : Facts about Japan,
Tokyo, Japan, 1990 .*

*James J. Heckman: China,s Human Capital Investment, Department
.of Economics, The University of Chicago, United States, 2005*

*Kadt, Emanueid & Williams, Gavin, Sociology and Development
, London, EC4.,1974*

*Korean Overseas Information Service. A Handbook of Korea . Eighth
Edition . Korea : Samhwa printing Company, Ltd ., 1990*

*Link, Albert M ., and Donald S . siegal . 2005 : " University – Based
technology Initiatives : Quantitativte and Qualitive Evidence . "
Research policy 34 (3)*

*Ministry of Education, Sports and Culture : Education in Japan,
Japan, 1994*

*Ministry of Education : Education in China ' People's Republic of -
China, 2002 .*

*Ministry of Education : Education in China " peoples Republic of
China, 2002.*

*Monbousho News: Report Fiscal 1997 Basic Survey, Summery of
Findings, Japan, 1998*

*Nichols J. Haiducek: Japanese Education Made in The U.S.A.,
PRAGER New York, 1991 .*

*Owen – Smith, Jason, Massimo Riccaboni, Fabio Pammall, and
Wather W,Pamell, 2002. " Acomparision of U.S and European
University – Industry Relations in the life Sciences. " Management
Science 48 (1)*

*Peter Mauger, Sylvia Mauger and Wiaian,: Education in China,
modern China series no,5, Anglo Chinese Educational Institute, 1974.*

*Postlethwaite, T. Neville : Japan, International Encyclopedia of
National System of Education Elservier Scien ,U.K.1995.*

- Qin Shi : China, New Star Publishers, Beijing, 1994.
- Prichard R.F: 1994, p.101 *Education In Modern China*. London: Routledge & Megan Paul, 1979.
- Rodrik, Dani. 2004. " Development Strategies for the 21st Century. " In *Development Strategies: Beyond the Washington Consensus*, ed, Akira Kohsaka, U.K., and New York
- Ruth Hayhoe *Education and Modernization" The Chinese Experience* " Pergamon Press . Oxford., 2008.
- " Early Childhood Education In China The Impact Of 'Ruth Sidel Political Change" . *Comparative Education Review*. Vol. 26, No. 1, February, 1982.
- Schoppa, I J., *Education Reform in Japan, A Case of Immobilist Politics*, Biddles Ltd., and King, Lynn, London, 1993.
- Tadros, P. : *Economic Development in the Third World*, Longman, 1981
- Thurman and Adams, *Educational patterns in contemporary societies, international student edition*, McGraw Hill, London, 1964 .
- U.S. Department of Education: *Japanese Education Today, A Report From the U.S. Study of Education in Japan*, Washington, D.C., January 1987.
- Unesco: *World Survey of Education (v): Education Policy Legislation*, Paris : Unesco, 1971.
- Wei Hongjiu: *The characteristics of China's compulsory education funding policy change, 1986-2006*. Higher Education Press and Springer – Verlag Front Educ. China, 2008.
- Wen, H. Guanyu Dazhoushu, Q., : *several issues on mass higher education* . Gaodeng Jiaoyu " Beijing " no .10 October, Qingshi: China, New Star Publisher Beijing, 1994.
- .World Bank, Inc: *The World Book Encyclopedia*, Vol 1 U.S.A. 1991

B : Internet :

- [http : // webcache google uselcontent, com.](http://webcache.googleusercontent.com)
- [.http://www.bab.com/articles/fetchemail.efmid2645](http://www.bab.com/articles/fetchemail.efmid2645)
- [.http://www.china.org.cn/arabic/79033.htm](http://www.china.org.cn/arabic/79033.htm)
- [http : \ \ knoll . google . com.](http://knoll.google.com)

[.http://arabic.china.org.cn/archive2006/txt/2002-12/27](http://arabic.china.org.cn/archive2006/txt/2002-12/27)
[.http://www.muslm.net/vb/showthread.php?t=310265](http://www.muslm.net/vb/showthread.php?t=310265)
[: gl=egt .http://209.85.229.132/search?q=cache](http://209.85.229.132/search?q=cache)
[http : // almada paper ,net / news, php..](http://almada.paper.net/news.php..)
<showthread.php?t=3646.28-5-http://www.sonna3ma.com/forums/>
<2007.>
[.www.riyadhchamber.com/doc/Asthtmar.doc](http://www.riyadhchamber.com/doc/Asthtmar.doc)
<http://www.salekon.com/vb/showthread.php?t=1370> 11/2/ 2009
<http://www.korea.net/learnaboutkorea.html> .
<showthread.php?t=31763> .<http://www.indexsignal.com/forum/>
<http://kenanaonline.com/users/hasan/posts/54924> .
[www. Arabinchina.com](http://www.Arabinchina.com).

<http://site.iugaza.edu.ps/fajez/files/2010/02/3.doc> .
[http:// saveegyptfront.org/readers-articler/7035.html](http://saveegyptfront.org/readers-articler/7035.html) 8/7/2010 .
<http://mckadi.ifrance.com/26.doc> .
<http://www.marefa.org/index.php>.